

التقرير السنوي

2025



حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه
His Majesty Sultan Haitham bin Tarik

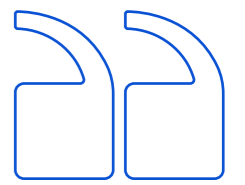
جدول

المحتويات

| | | | | | |
|-----|---|---|----|-------------------------------------|---|
| ٥٤ | تقرير بازل II - المرتكز ٣ وبازل III ٢٠٢٥ | ٤ | ٦ | نظرة عامة ٢٠٢٥ | ١ |
| ٨٧ | القوائم المالية تقرير ٢٠٢٥ | ٥ | ٢٤ | تقرير مناقشة وتحليل الإدارة ٢٠٢٥ | ٢ |
| ١٧٠ | مزن للصيرفة الإسلامية | ٦ | ٣٦ | تقرير حوكمة الشركات للعام ٢٠٢٥ | ٣ |



٢٠٢٥
نظرة عامة



نسعى في البنك الوطني العُماني إلى فتح آفاق جديدة من خلال تعزيز تواصلنا مع عملائنا، عبر دعم الابتكار وتقديم تجارب مصرفية مميزة وسلسلة، تضعهم في صميم أولوياتنا.

أمل بنت سهيل بهوان المخيني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥م للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

الاقتصاد العماني والقطاع المالي

واصل الاقتصاد العماني تحقيق أداءٍ قوي خلال عام ٢٠٢٥ في إطار سعيه المتواصل لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، مدعوماً بالتقدم الملحوظ في الإصلاحات الهيكلية وتوسع أداء القطاعات غير النفطية، لاسيما قطاعات التصنيع والخدمات واللوجستيات، وهو ما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

وأظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العماني أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً بنسبة ١,٦ بالمائة خلال العام، مدفوعاً بتوسع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بنسبة ٣,٩ بالمائة، فيما بلغ متوسط معدل التضخم نحو ٠,٦ بالمائة، ليُعد من بين أدنى المعدلات على مستوى المنطقة، وسجل كل من الميزان المالي والحساب الخارجي فوائض إيجابية. وفي السياق ذاته، واصلت المديونية العامة مسارها التنازلي، حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٥-٣٦ بالمائة.

وتعكس هذه المؤشرات الأثر الإيجابي للإصلاحات الهيكلية، والانضباط في الإدارة المالية العامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وحظيت هذه التطورات الإيجابية باعتراف وكالات التصنيف الائتماني الدولية، إذ أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف السلطنة السيادي عند مستوى BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى استمرار التحسن في إدارة المالية العامة. كما رفعت وكالة موديز تصنيف السلطنة إلى درجة الجدارة الاستثمارية عند Baa3 مستندة إلى تحسن مؤشرات الدين العام وقدرة السلطنة على الحفاظ على أوضاع مالية حصيفة حتى في ظل سناريوهات انخفاض أسعار النفط.

وتشير التقديرات الرسمية، بما في ذلك توقعات صندوق النقد الدولي، إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليلعب نحو ٢,٩ بالمائة، مدفوعاً بمزيد من التوسع في القطاعات غير النفطية والتعافي التدريجي في مستويات إنتاج النفط. وتؤكد هذه المؤشرات فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتعزز الثقة في الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل للسلطنة في ظل رؤية عُمان ٢٠٤٠.

الأداء التشغيلي للبنك

سجل البنك الوطني العماني صافي أرباح خلال عام ٢٠٢٥ بلغت ٧٠,٢ مليون ، مقارنة بـ ٦٣,١ مليون خلال العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة ١١,٣ بالمائة.

وخلال عام ٢٠٢٥، بلغ صافي الدخل من الفوائد ١١١,٩ مليون، بزيادة قدرها ٢,٨ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض تكاليف الفوائد.

وبلغ صافي الدخل من الرسوم وإيرادات التشغيل الأخرى ٢٠٢٥ ٥١,٦ مليون، مقارنة بـ ٤٢,٥ مليون في العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة ٢١,٤ بالمائة.

وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للمدة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ٦٦,٤ مليون ، مقارنة بـ ٦٣,٠ مليون خلال عام ٢٠٢٤، بارتفاع نسبته ٥,٤ بالمائة. ويواصل البنك الاستثمار في الموظفين، والتكنولوجيا، والبنية الأساسية.

أما مخصصات الفروض لعام ٢٠٢٥ فقد بلغت ١٤,٥ مليون، مقارنة بـ ١٤,١ مليون خلال العام الماضي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٢,٨ بالمائة.

ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي الفروض والسلفيات ٤,٣٣ مليار، بارتفاع نسبته ٥,٨ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، في حين بلغت ودائع العملاء ٤,١ مليار، مع استمرار البنك في الحفاظ على معدل ملائم من الودائع المختلفة.

واستقر رأس المال من المستوى الأول ونسبة كفاية رأس المال عند ١١,٧ بالمائة، و٢٠,٤ بالمائة، على التوالي.

أبرز الإنجازات والشراكات

خلال عام ٢٠٢٥، واصلنا تقدمنا في مجال التحول الرقمي وبناء الشراكات الإستراتيجية وتعزيز الإمكانيات، حيث يأتي هذا التقدم استكمالاً لجهودنا في تحقيق نجاحات ملموسة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للعملاء التجاريين، إلى جانب الخدمات المصرفية الاستثمارية والحكومية بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠.

ونحننا خلال هذا العام في إتمام إصدار أوراق مالية إضافية من المستوى الأول لرأس المال بنظام Regulation S، حيث يعد هذا الإصدار الأكبر من نوعه في فئة الأوراق المالية من المستوى الأول بالدولار الأمريكي التي يصدرها بنك عُمان في الأسواق الدولية، واستقطبت هذه الخطوة اهتماماً قوياً من المستثمرين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، إذ وصل إجمالي طلبات الاستثمار إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي بما ساهم في رفع حجم الإصدار إلى ٤٥٠ مليون دولار أمريكي وتم تسعير الأوراق المالية بالقيمة الاسمية وبعائد ٦,٦٢٥ بالمائة سنوياً. ويعكس هذا الإنجاز ثقة المستثمرين في مكانتنا المصرفية ونجاح إستراتيجياتنا طويلة الأجل إلى جانب إيجابية التوقعات الاقتصادية للسلطنة.

ولدعم التحول الرقمي، أطلقنا أيضاً مجموعة متنوعة من الحلول والخدمات المصرفية الرقمية بهدف تعزيز رضا العملاء وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتضمنت هذه الحلول إطلاق خدمة التفويض الإلكتروني للخصم المباشر، التي تسهل على العملاء التجاريين والعملاء الأفراد إجراء عمليات المدفوعات المتكررة، إلى جانب خدمة السداد الجزئي للشيكات بما يتماشى مع توجيهات البنك المركزي العماني. إضافةً إلى ذلك، أطلقنا خدمة الاشتراك في خطة الاستثمار المنظم عبر تطبيق الخدمات المصرفية. كما طورنا بوابة برمجة التطبيقات (API) لربط منظومة المدفوعات في البنك مع أنظمة الدفع لدى الشركات الأخرى والمؤسسات الحكومية ومؤسسات التقنيات المالية. وعلاوةً على ذلك، أطلقنا خدمة فتح الحسابات الجديدة رقمياً عبر تطبيق الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع، حيث تتضمن هذه الخدمة تفعيل الحسابات بشكل فوري، وتسليم بطاقات الخصم المباشر، وإصدار البطاقات الرقمية.

واستكمالاً لجهودنا المتواصلة في تعزيز الابتكار، قدمنا مجموعة من المبادرات والخدمات المبتكرة، من بينها إطلاق أجهزة الصراف الآلي للسيارات في المصنعة وسماثل وصلالة، وتوفير خدمة زيادة مبلغ الفرض عبر تطبيق الخدمات المصرفية، إلى جانب تقديم خدمة حجز خردة العيد من خلال التطبيق، مع إمكانية استلامها عبر أجهزة خردة العيد المتوفرة في عدد من فروع البنك بمختلف محافظات السلطنة.

ولتسليط الضوء على جهودنا في الابتكار والتحول الرقمي، سلطنا الضوء خلال مشاركتنا في معرض كومكس ٢٠٢٥ على



خدماتنا المتنوعة كأجهزة الخدمة الذاتية التي توفر خدمة فتح الحسابات وطباعة وتجديد واستبدال بطاقات الخصم المباشر وبطاقات بديل مسيقة الدفع، وأجهزة الخدمات الشاملة التي توفر مزاي التحويلات الفورية والإرشاد الصوتي للاستعلام عن الرصيد وعمليات السحب النقدي. كما شكلت مشاركتنا في كومكس فرصة إستراتيجية لتوقيع اتفاقيات محورية مع شركة الجبر وعمانتل والادعاء العام وغيرها من الجهات لتحسين خدماتنا لعملائنا التجاريين.

وإلى جانب هذا، وقعنا اتفاقيات مختلفة خلال العام لدعم قطاعات العقارات والتقنية المالية والتكنولوجيا والقطاع العام، حيث نهدف من خلال هذه الاتفاقيات إلى مواصلة جهودنا في دعم الأولويات الوطنية.

ولدعم مبادرة صروح التي أطلقتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وقعنا اتفاقيات مختلفة لدعم مشروع حي النسيم ومشروع حي الزين ومشروع بوليفارد السمو.

كما طورنا أيضاً أداءنا في مجال التمويل التجاري وحسابات الضمان وأعمال التصدير، ودعمنا مشاريع إستراتيجية ترتبط بمعاملات التصدير وهو ما يؤكد ثقة عملائنا المتزايدة في خدماتنا. وعلى صعيد رأس المال والاستثمار، ساهمنا في إصدار صكوك من الفئة الأولى لصالح شركة تنمية طاقة عُمان بهدف ترسيخ مكانتنا كجهة مساهمة في تنوع مصادر الدخل ودعم الاقتصاد الوطني.

وقدمنا أيضاً صناديق مشتركة لتوفير حلول استثمارية للعملاء التجاريين والعملاء الأفراد. وتضمنت هذه الصناديق صندوق البنك الوطني العماني للسيولة النقدية، و صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي وصندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية. وفي هذا السياق، دعمنا نجاح الائتتاب العام الأولي لشركة أسياذ للنقل البحري، حيث تعكس هذه الخطوة جهودنا الدائمة لدعم الشركات الوطنية الرائدة عبر تعزيز مجالات الديون وحقوق الملكية. وفي مجال الخدمات المصرفية الحكومية، قمنا بإدارة فتح وتحويل حسابات الإيرادات والمصرفوفات ضمن إطار حساب الخزينة الموحد، بما في ذلك حسابات الإيرادات الفرعية، بما يدعم كفاءة العمليات المالية.

ولتعزيز حضورنا على شتى الأصعدة، استضفنا سلسلة من الفعاليات المهمة بهدف تعزيز التواصل مع أصحاب الشأن والعملاء، حيث استضفنا اجتماع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط والحلقة النقاشية للرؤساء التنفيذيين في مبنى الرئيسي للبنك بالتعاون مع بورصة مسقط وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (ميرا)، والنسخة الثالثة من فعالية "توقعات الأسواق لعام ٢٠٢٥" والتي شهدت مشاركة خبراء دوليين، بالإضافة إلى حفل جوائز الشراكة الرقمية والتي احتفينا من خلالها بشركائنا من القطاعين العام والخاص.

وفي إطار تعزيز علاقاتنا مع عملائنا المميزين، نظمنا حفل إفطار حصري في شهر رمضان المبارك لعملاء الخدمات المصرفية الحصرية الصدارة وأمسيات حصرية في صلالة والبريمي. كما نفذنا ١٠ ورش عمل لتعزيز الوعي العام لدى العملاء حول آليات التعامل مع قنواتنا الرقمية، وخدماتنا المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

مُزن للصيرفة الإسلامية

تواصل مزن للصيرفة الإسلامية أداءها الجيد، إذ سجل إجمالي الدخل للسنة المالية ٢٠٢٥ نمواً بنسبة ٣١,٠ بالمائة، على أساس سنوي. كما حقق إجمالي التمويل نمواً بنسبة ١١,٤ بالمائة على أساس سنوي ليصل إلى ٣٣٩٩ مليون لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٩,١ بالمائة لتصل إلى ٣٦٦ مليون لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وخلال العام، أعلنت مُزن للصيرفة الإسلامية عن إطلاق مجموعة من المبادرات الإستراتيجية والشراكات، بهدف تعزيز تجربة العملاء المصرفية، وتطوير خدماتها وحلولها المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف محافظات السلطنة. وفي إطار جهودها لمواكبة التحول الرقمي، حققت مُزن للصيرفة الإسلامية إنجازات ملموسة تمثلت في إطلاق خدمات الاشتراك في الاككتابات العامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر تطبيق الخدمات المصرفية، ودعم خدمة سامسونج باي عبر التطبيق، إلى جانب تقديم خدمة 'ضمان باي'، وهي منصة إلكترونية تهدف إلى تنظيم وتسريع المعاملات المتعلقة بالتأمين الصحي في السلطنة. كما شملت هذه الإنجازات إطلاق خدمة تسجيل العملاء الجدد رقمياً من خلال التطبيق، و خدمة التفويض الإلكتروني للخصم المباشر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمتوفرة عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وعبر تطبيق الخدمات المصرفية.

ولترسيخ مكانتها وتعزيز حضورها، افتتحت مُزن للصيرفة الإسلامية فرعها الجديد في ولاية المصنعة، وأعلنت عن نقل فرعها في منطقة المعبيلة بولاية السيب إلى موقع أكثر إستراتيجية، بما يعكس حرص مُزن للصيرفة الإسلامية على تلبية احتياجات وتطلعات عملائها، وتقديم تجارب ومعاملات مصرفية سلسة.

وساهمت شراكة مزن للصيرفة الإسلامية مع بنك الإسكان العماني في مواصلة دعم برامج التمويل السكني، بما يشمل تقديم بطاقة ائتمان مجانية مُعفاة من الرسوم السنوية للسنة الأولى، للعملاء الذين يتقدمون بطلبات تمويل من خلال بنك الإسكان ويختارون مُزن للصيرفة الإسلامية للحصول على التمويل.

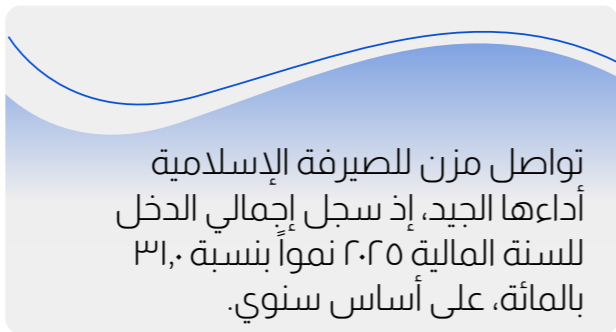
وفي إطار التزامها بدعم جهود التنمية العمرانية في السلطنة، وقّعت مُزن للصيرفة الإسلامية عددًا من مذكرات التفاهم مع أبرز المطورين العقاريين، لتقديم حلول تمويل عقاري متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المبادرة الوطنية "صروح".

كما أطلقت مُزن للصيرفة الإسلامية حلولاً تمويلية جديدة صُممت خصيصًا للعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال الحرة، والمشاريع الصغيرة، بعائد ربحي تنافسي وفترة تمويل تصل إلى ٢٥ عامًا، بما يعزز الشمول المالي ويوفر فرص تمويل متنوعة لشرائح أوسع من العملاء في مختلف أنحاء السلطنة.

واحتفالاً بشهر رمضان المبارك، أعلنت مُزن للصيرفة الإسلامية عن توفير عروض تمويل حصرية للسيارات والسلع، بمعدلات ربح تنافسية وخيارات سداد مرنة. كما أطلقت حلولاً مصرفية

مبتكرة لدعم الأسر بالتزامن مع موسم العودة إلى المدارس، شملت تغطية الرسوم الدراسية، ورسوم المواصلات، وغيرها من اللوازم المدرسية.

ونجحت مُزن للصيرفة الإسلامية في تنفيذ ٥٠ برنامجًا تدريبيًا لصالح ٢٦ مؤسسة تجارية وحكومية، لدعم تبني الطول الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولتلبية احتياجات الشركات من رأس المال العامل والسيولة، طرحت مُزن للصيرفة الإسلامية منتج التمويل بنظام الوكالة للشركات، كبديل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للتمويل التقليدي.



الكوادر البشرية

خلال عام ٢٠٢٥، شارك الرئيس التنفيذي للبنك في جلسات نقاشية لاستعراض مبادراتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، والتقنية المالية، والشمول المالي في قمة دبي للتكنولوجيا. كما شارك الرئيس التنفيذي للبنك في جلسات حوارية نظّمها الأكاديمية السلطانية للإدارة بالتنسيق مع سجل المخاطر الوطنية بالأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني لتسليط الضوء على جاهزية المؤسسات وإستراتيجيات تعزيز الاستدامة في حالات الطوارئ.

ولتهيئة الشباب نحو سوق العمل وبناء القدرات، عززنا تعاوننا مع وزارة العمل لدعم برنامج "قادة الغد"، الذي شهد مشاركة نحو ٣٥ خريجا، ويهدف إلى تزويد الشباب العُماني بالمهارات اللازمة وتعريفهم بطبيعة العمل في القطاع المصرفي. كما ساهم تعاوننا مع وزارة العمل في إطلاق برنامج "الكاتب المصرفي"، الذي يستهدف ٦٠ خريج دبلوم، ويهدف إلى تمكين الخريجين العُمانيين، وتطوير مهاراتهم، وتعزيز معارفهم وقدراتهم المهنية في القطاع المصرفي.

وفي إطار دعمنا للجهات الحكومية، نظمنا سبع ورش عمل ضمن برنامج "تعزيز مهارات التعامل مع المستفيدين"، حيث شهد البرنامج مشاركة أكثر من ٧٥٠ مشاركًا من محافظات مسقط وشمال الشرقية وظفار، ونُفذ البرنامج بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية المسجلة في منصة "تجاوب". وتناول البرنامج محاور متعددة، من بينها آليات التعامل مع الاستفسارات، والملاحظات، والآراء.

ومن جانب آخر، نظّمنا فعاليات متنوعة لتعزيز التواصل والأواصر بين كوادرننا الوظيفية، شملت اليوم السنوي للبنك الوطني العُماني للموظفين وأسرهم، والإفطار السنوي خلال شهر

رمضان المبارك، واحتفالات اليوم الوطني العُماني، إلى جانب تنظيم كرنفال الأطفال.

المساهمة المجتمعية

خلال عام ٢٠٢٥، واصلنا التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية من خلال دعم مجموعة من المبادرات التي ركزت على تمكين الشباب، وتطوير منظومة التقنية المالية، ودعم وتمكين المجتمعات المحلية.

في إطار سعيها المستمر نحو تعزيز الابتكار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، أطلقنا هاكاثون البنك الوطني العماني كجزء من مبادرة مسرعة أعمال شركات التقنية المالية، حيث استقطبت المبادرة كوكبة من العقول المبدعة وهدفت إلى تزويدهم بالقدرات والمعارف اللازمة لتطوير حلول مبتكرة في مجال التقنيات المالية، والتفوق في مجال ريادة الأعمال. وتجسد هذه الخطوة حرصنا على دعم قطاع ريادة الأعمال والمساهمة في تطوير القطاع المصرفي والمالي في سلطنة عُمان. واستقطب الهاكاثون ٣٠٠ طلباً للمشاركة، وتم اختيار ٩٠ مشاركاً موزعين على ١٧ فريقاً للمنافسة على إيجاد حلول مبتكرة في مجال التقنية المالية لمعالجة مجموعة من التحديات على أرض الواقع.

كما دعمنا برنامج 'أبجريد' الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والذي تضمن تحويل المشاريع الطلابية إلى مشاريع واقعية ملموسة. وحظي فريقان من الفرق المشاركة في البرنامج على فرصة الانضمام لهاكاثون البنك لهذا العام.

وبالإضافة إلى هذا، استضفنا أيضاً هاكاثون "ملهم" الذي نظمته أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، والذي جمع مجموعة من المواهب والقدرات المحلية لتطوير حلول مبتكرة قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتمثلت مشاركتنا في تقديم الإرشاد والاندضمام إلى لجنة التحكيم، بما يعزز التزامنا بدعم الابتكار وتمكين إنشاء كوادر قيادية عمانية في المجال المصرفي الرقمي مستقبلاً.

ولترسيخ مبادئ الادخار وريادة الأعمال في المجتمع، عززنا تعاوننا مع مؤسسة إنجاز عُمان عبر دعم مجموعة من البرامج التي استفاد منها أكثر من ٣,٥٠٠ طالب وطالبة من مختلف محافظات السلطنة، وركزت هذه البرامج على تنمية مهارات اتخاذ القرارات المالية السليمة، وتطوير الأعمال، وريادة المشاريع.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، مؤلنا مشروع إعادة إحياء السوق القديم بقرية سرور بمحافظة الداخلية، بما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي، والترويج للسياحة الثقافية، وتمكين المجتمعات المحلية.

كما واصلنا تنفيذ حملتنا الرمضانية السنوية "شهر العطاء"، التي استهدفت الأسر المتعففة من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات المجتمعية، شملت توزيع المواد الغذائية وتنفيذ أنشطة مجتمعية. وتعاونًا كذلك مع لجنة الزكاة بولاية السيب لدعم مبادرة "كسوة العيد"، بهدف توفير ملابس جديدة للأطفال من الأسر ذات الدخل المحدود، بما يضمن مشاركتهم فرحة العيد.

وواصلنا خلال هذا العام تنظيم فعالية 'مقهى الخميس' الأسبوعية، التي أتاحت للمفاهي والمطاعم والمشاريع الصغيرة المحلية عرض وبيع منتجاتها في البنك، حيث شاركت أكثر من ٤٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بما يعزز تفاعل الموظفين ويرسخ ثقافة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

احتفلنا بحصولنا على جائزة أفضل بنك في عمان لعام ٢٠٢٥ من مجلة The Banker.

الجوائز والتكريمات

حصلنا خلال هذا العام جائزة أفضل بنك في السلطنة لعام ٢٠٢٥ من مجلة The Banker العالمية، والتي تُعد من أبرز الجوائز المصرفية الدولية، حيث احتفت بمبادراتنا الإستراتيجية وجهودنا المتواصلة في التحول الرقمي، وسعينا المستمر لتعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب ذلك، حصلنا على جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية في السلطنة لعام ٢٠٢٤ من مجلة Global Banking and Finance Review، وجائزة البنك الأكثر ابتكاراً في الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في السلطنة لعام ٢٠٢٤ من مجلة Global Business Outlook، وجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في السلطنة لعام ٢٠٢٥ ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما حصلنا أيضاً على جائزة أفضل بنك للأعمال المصرفية الخاصة في السلطنة وجائزة أفضل بنك لأصحاب الثروات الكبيرة في السلطنة ضمن جوائز Euromoney للأعمال المصرفية الخاصة ٢٠٢٥، إضافة إلى جائزة التميز في المعالجة المباشرة للدفعات بالدولار الأمريكي من Citibank، إلى جانب عدد من الجوائز الأخرى المرتبطة بمجال الذكاء الاصطناعي.

رسالة شكر وتقدير

بالتيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لعملائنا ومساهميننا الكرام على دعمهم المستمر لنا، كما نشكر فريق الإدارة العليا بالبنك وجميع الموظفين على دعمهم المثمر وجهودهم الدؤوبة التي يبذلونها في تنفيذ إستراتيجية البنك وفي تحقيق أهدافه.

ونعبر عن تقديرنا للجهات التنظيمية والبنك المركزي العماني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الخدمات المالية على دعمهم وتوجيهاتهم المثمرة والمستمرة من أجل تطوير القطاع المالي بالسلطنة عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

وقبل كل شيء، نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على قيادته الملهمة الرشيدة ورؤيته الثاقبة التي تحت مظلتها تتقدم عمان في خطى واثقة وثابتة نحو نهضة متجددة ونمو اقتصادي واجتماعي مستدام.

أ.م.ه.س.

أمل بنت سهيل بهوان المخيني

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية والترشيحات
والمكافآت



سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني هو عضو مجلس إدارة البنك منذ يوليو ٢٠٠٥، وهو أيضا عضو اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت بالمجلس. برأس سعادة الشيخ/ عبدالله مجلس إدارة البنك التجاري في قطر، وهو عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة، كما أنه يملك شركة فيستا للتجارة - قطر، وهو شريك في شركة الأهم (قطر) وشركة سمارت لايت أند كونترول، الدوحة (قطر)، وشركة انغرايت انتليجنس سرفيسز، ومحطة بترول الصقر، فندق شذا، وذي ديابيتس هوسبيتال.

سعادة الشيخ/ عبدالله حاصل على بكالوريوس الآداب في العلوم الاجتماعية من جامعة قطر.

الفاضل / حمد بن محمد الوهبي

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة الائتمان بمجلس الإدارة وعضو اللجنة
التنفيذية والترشيحات والمكافآت



الفاضل / حمد بن محمد بن حمود الوهبي عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٤، ويملك خبرة عملية تمتد لأكثر من خمسة وعشرين عامًا في مجال الاستثمار، وإدارة الأصول، وتطوير الأعمال، والقطاع المالي.

كما يشغل عضوية مجالس إدارة كل من شركة النهضة للخدمات، وشركة المطاحن العمانية، والشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.، وصندوق عُمان العقاري.

وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص المالية، بالإضافة إلى شهادة محلل مالي معتمد (CFA)، وشهادة محلل استثمارات بديلة (CAIA)، وشهادة في قياس أداء الاستثمار (CIPM).

الفاضة / أمل بنت سهيل بهوان المخيني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية
والتشريعات والمكافآت



تشغل الفاضة / أمل سهيل بهوان منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة سهيل بهوان الفاضة، وهي تتمتع بخبرات واسعة في إدارة الشركات على نطاق مجموعة شركات سهيل بهوان.

كما تشغل أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة كل من البنك الوطني العماني ش.م.ع.، وشركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش.م.ع.، وشركة العافية للتطوير والاستثمار الصحي ش.م.ع.م.، وشركة إنفينتشر جروب الفاضة، وشركة دي اتش ال جلوبل فوروردنج وشركاه ش.م.م.

بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة كل من شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع.، والشركة الوطنية للصناعات الدوائية ش.م.ع.م.، إلى جانب عضوية مجلس إدارة مركز الاستثمار الاجتماعي وعضوية اللجنة الاستشارية لجمعية الأطفال.

هي أول امرأة عُمانية نُشرت صورتها على غلاف مجلة فوربس الشرق الأوسط، وحلت باستمرار ضمن قائمة النساء الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط وضمن قائمة أقوى النساء العربيات خلال السنوات الخمس الماضية وفقًا لتصنيف مجلة فوربس الشرق الأوسط.

حاصلة على ماجستير في الإدارة وبكالوريوس في التربية من جامعة السلطان قابوس.

الفاضلة/ نجاة بنت علي اللواتي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الائتمان واللجنة التنفيذية،
والترشيحات والمكافآت

الفاضلة نجاة بنت علي اللواتي هي عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني منذ مارس ٢٠١٧م، وتحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة وتتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ثمانية وعشرين عامًا، شملت مجالات متنوعة من المحاسبة، والإدارة المالية، وإدارة الاستثمار، والتدقيق. تميزت مسيرتها المهنية بالمشاركة الفعالة في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة التي شملت المحاسبة، والإدارة المالية، وإدارة الاستثمار، والتدقيق، ما عزز من خبراتها العملية.

تشغل حاليًا منصب مدير عام المالية ومتابعة الأداء الاستثماري في صندوق الحماية الاجتماعية بسلطنة عُمان، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز كفاءة الأداء المالي.

إلى جانب ذلك، ساهمت نجاة اللواتي بعضويتها في العديد من مجالس إدارة الشركات العامة والخاصة، وهي الآن عضو في مجالس إدارة الشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.، وصندوق عُمان العقاري، وشركة أسمنت عُمان.



الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر والالتزام وعضو لجنة التدقيق

الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار هو عضو مجلس إدارة البنك منذ شهر مايو ٢٠١٦، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة البنك العربي المتحد - الإمارات العربية المتحدة منذ يوليو ٢٠١٦.

امتدت فترة عمل الفاضل/ فهد بادار في البنك التجاري القطري لأكثر من ٢٥ عاماً. وقبل توليه مهمته الحالية كمدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الشاملة والدولية، شغل الفاضل/ فهد بادار عدداً من المناصب الرئيسية في الخدمات المصرفية للشركات، والجهات الحكومية، والخدمات المصرفية الدولية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة العمليات.

الفاضل/ فهد بادار حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دورهام، بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس في الأعمال المصرفية والتمويل من جامعة بانجور، المملكة المتحدة

الفاضل/ ستيفن موس

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الائتمان واللجنة التنفيذية،
والترشيحات والمكافآت

الفاضل/ ستيفن موس هو الرئيس التنفيذي للبنك التجاري القطري، بالإضافة إلى منصبه التنفيذي الأساسي، يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك ألترا تيف في تركيا، كما أنه عضو في مجلس إدارة البنك الوطني العُماني والبنك العربي المتحد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتمتع بخبرة مصرفية عالمية تمتد لأكثر من ٣٣ عاماً، تقلد خلالها مناصب قيادية رفيعة وعضوية مجالس إدارات لمؤسسات مالية كبرى في مختلف أنحاء آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، والأميركيتين.

في الآونة الأخيرة، شغل موس منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، حيث تولى مسؤولية إدارة العمليات في تسع دول، كما شغل عضوية مجالس إدارات لعدد من المؤسسات المالية في كل من المملكة العربية السعودية ومصر ومنطقة الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع. وكانت أبرز المناصب الاستراتيجية التي تقلدها سابقاً على مستوى المجموعة، مدير مكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس الاستراتيجية للمجموعة، ورئيس عمليات الاندماج والاستحواذ. بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية لمجموعة HSBC لمدة عشر سنوات.

الفاضل/ محمد إسماعيل مندني العمادي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الائتمان

الفاضل/ محمد إسماعيل مندني العمادي هو عضو مجلس إدارة البنك منذ نوفمبر ٢٠١٤، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة البنك التجاري القطري، وعضو مجلس إدارة الترتيف بنك إيه إس، تركيا، ولديه خبرات مصرفية لأكثر من ٣٠ عاماً. شغل الفاضل/ محمد العمادي عدداً من الأدوار الرئيسية في البنك التجاري من ١٩٨٣ لغاية ٢٠٠٦، ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس قطاع المخاطر. كما شغل منصب نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٧، وتولى منصب الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، كذلك كان أيضاً عضواً في مجلس إدارة الشركة.

الفاضل/ محمد العمادي تخرج من جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد. وكان عضواً سابقاً في مجلس محافظي سيدرا للطب، والعضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر، وعضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة المناعي، وعضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري، وعضو سابق في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.



يحمل ستيفن موس شهادة محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، كما نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة كينت في المملكة المتحدة، كما يشغل عضوية مجلس المستشارين في الصليب الأحمر في هونغ كونغ.



الفاضل / سعيد بن هلال الحبسي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام

الفاضل سعيد بن هلال الحبسي هو خبير مالي واستثماري يتمتع بمسيرة مهنية مميزة تمتد لأكثر من عقدين في القطاع المالي العُماني، يشغل حاليًا منصب مدير الاستثمار في جهاز الاستثمار العُماني.

تشمل مسيرة الحبسي المهنية أدوارًا مهمة في مؤسسات مرموقة مثل صندوق الاستثمار العُماني وصندوق تقاعد وزارة الدفاع، حيث شغل مناصب عليا متنوعة في مجالي الاستثمار والمالية، وهو يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس في المالية، بالإضافة إلى شهادته كمحاسب مهني معتمد.

شارك الحبسي في برامج متخصصة للإدارة التنفيذية في مؤسسات عالمية الشهرة بما في ذلك IMD وكلية كولومبيا للأعمال وجامعة كامبريدج. علاوة على ذلك، كما شارك في البرنامج الوطني للقيادات التنفيذية الذي نظمته الأكاديمية السلطانية للإدارة.

يشغل الحبسي منصب عضو مجلس إدارة في شركة صلالة للمطاحن ش.م.ع. ولقد زودته خبرته الواسعة بمعرفة عميقة بالأسواق المالية العالمية والاستثمارات، مما جعله شخصية معروفة في القطاع المالي العُماني.



الفاضل / بدمنحان أنانثان

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام

شغل أنانثان عضوية لجان التدقيق و مجالس إدارة شركة الباطنة للطاقة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، وشركة الشرقية لتحلية المياه من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨.

وهو محاسب قانوني معتمد بخبرة تزيد على ٤٠ عامًا في قطاعي التصنيع والتشييد، ويشغل حاليًا منصب مدير إدارة المالية والخدمات المؤسسية في مجموعة بهوان الهندسية.

وخلال رحلة عمله الممتدة لـ ٣١ عامًا في مجموعة بهوان الهندسية، شارك في اتخاذ عدد من القرارات الاستثمارية في مشروعات جديدة، لا سيما في قطاعي المياه والكهرباء. وتشمل خبراته عدة مجالات مثل المالية، والأنظمة الضريبية، وإعداد الموازنات، والتقارير الإدارية، وتحليل الاستثمارات.

شغل أنانثان عضوية لجان التدقيق ومجالس إدارة شركة الباطنة للطاقة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، وشركة الشرقية لتحلية المياه خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨.

العميد/ جمال بن سعيد بن محمد الطائي

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

يحمل العميد جمال بن سعيد بن محمد الطائي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (المحاسبة وإدارة الخزينة)، ويتمتع بأكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة المهنية والمتنوعة في بناء وقيادة الفرق المالية.

يشغل حاليًا منصب مدير عام الشؤون المالية بشرطة عمان السلطانية، ويشرف على وظائف المحاسبة، والتأمين، والتخطيط والتحليل المالي، والخزينة، والتدقيق، والتقنية المالية، والموازنة.

كما يشغل منصب عضو في مجلس إدارة صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية، ومدرسة السلطان، والجمعية العمانية للسيارات، والشركة العمانية للعالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع. (OMINVEST)، والبنك الوطني العُماني ش.م.ع.، وشركة النهضة للخدمات.



الفاضل / نبيل حمد المحروقي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت

يحمل الفاضل/ نبيل بن حمد المحروقي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سترانكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في العلوم (تخصص المالية) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس. ويتمتع بخبرة تزيد على ١٦ عامًا في مجالي الأعمال والاستثمار عبر الأسواق المالية العالمية والإقليمية والمحلية، مع خبرة متخصصة في التحليل المالي، والتقييم، والنمذجة المالية. وهو حاصل على شهادة مطل النمذجة والتقييم المالي المعتمد (FMVA) من المعهد المالي التجاري (CFI).

يشغل الفاضل/ نبيل المحروقي حاليًا منصب رئيس الاستثمارات الإقليمية في وحدة الاستثمار بصندوق الحماية الاجتماعية، حيث يتولى قيادة أعمال تقييم وتنفيذ والإشراف على الاستثمارات الإقليمية، ودعم تطوير الاستراتيجيات الاستثمارية طويلة الأجل.

كما يشغل عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات، من بينها عُمان كلورين، والعُمانية للخدمات المالية، وشركة المها لتسويق المنتجات النفطية، وقد سبق له شغل عضوية مجلس إدارة شركة مسقط للتنمية والاستثمار (أساس)، وشركة الشرقية للاستثمار القابضة.



إضافةً إلى مهامه المهنية، شارك الفاضل/ نبيل المحروقي في برامج تنفيذية ومهنية متقدمة في مجالات الإدارة والقيادة والمالية والاستثمار، مقدمة من مؤسسات دولية رائدة.

الإدارة التنفيذية



عبدالله بن زهران الهنائي
الرئيس التنفيذي



سليمان بن سعيد اللمي
المدير العام
رئيس مجموعة المخاطر



طارق بن عتيق *
المدير العام
رئيس مجموعة العمليات



حسن بن عبدالأمير شعبان
المدير العام
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
الحكومية والتحالفات



د. علي بن موسى العبري
المدير العام
رئيس مجموعة الموارد البشرية



فيصل بن حمد الوهبي
المدير العام
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
والرقمية للأفراد



جيريدار أس فاراداتشاري
المدير العام
رئيس مجموعة المالية



عبدالكريم بن زهران الهنائي **
نائب المدير العام
رئيس مجموعة تقنية المعلومات



صلاح بن عبدالله الشرجي
المدير العام
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي



بولاتو راداكريشنان أنيل كومار
المدير العام
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات



علي بن مصطفى اللواتي
مساعد المدير العام
رئيس الأعمال المصرفية الخاصة والشرائح



سلمية بنت عبيد المرزوقي
مساعدة المدير العام
رئيسة الصيرفة الإسلامية



د. عصام بن محسن البلوشي
نائب المدير العام
رئيس الالتزام



مها بنت سعود الرئيسي
مساعدة المدير العام
رئيسة منتجات الأفراد



محمد بن يحيى الجابري
مساعد المدير العام
رئيس المعاملات المصرفية



مسلم بن سهيل كشوب
مساعد المدير العام
رئيس عمليات الأفراد والخدمات العامة



د. علي بن سالم الشكيلي
مساعد المدير العام
رئيس الخدمات والقنوات الرقمية



غدير بنت إقبال اللواتي *
مساعدة المدير العام
رئيسة تمويل المشاريع والقروض المشتركة



محمد بن عبدالله الذهب
مساعد المدير العام
رئيس الشركات الكبيرة



مستهيل بن أحمد المعمرى *
مساعد المدير العام
رئيس الإستراتيجية والتحول

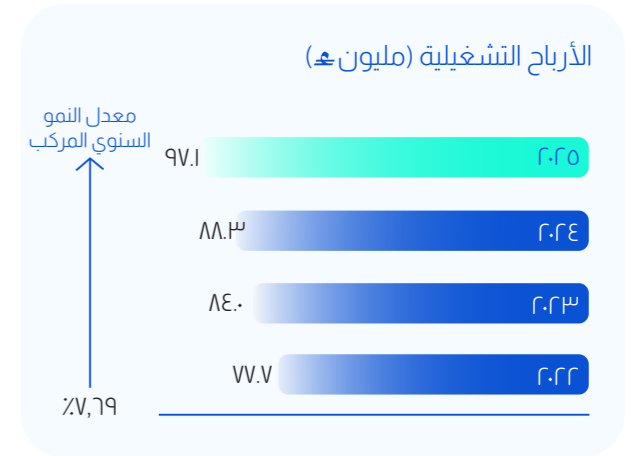
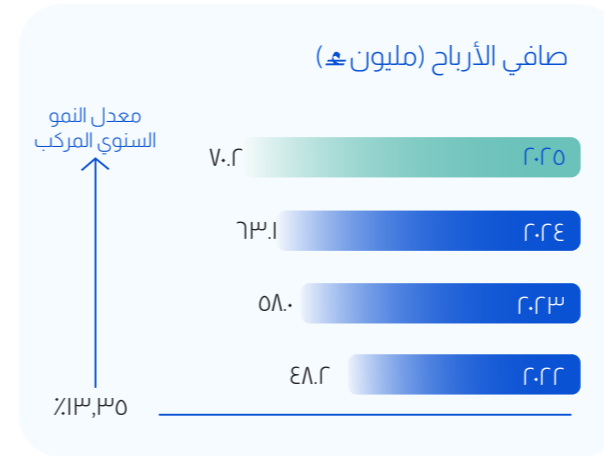
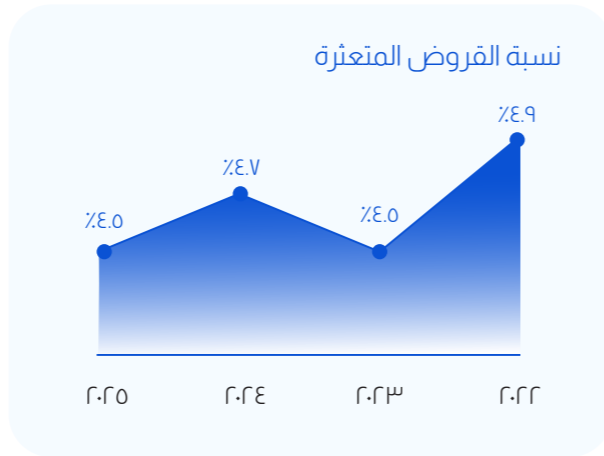
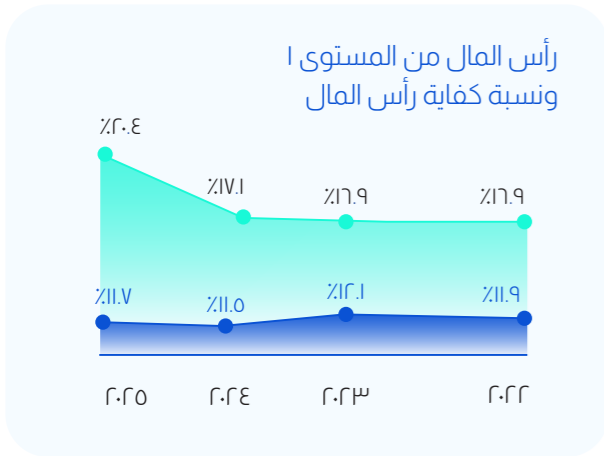
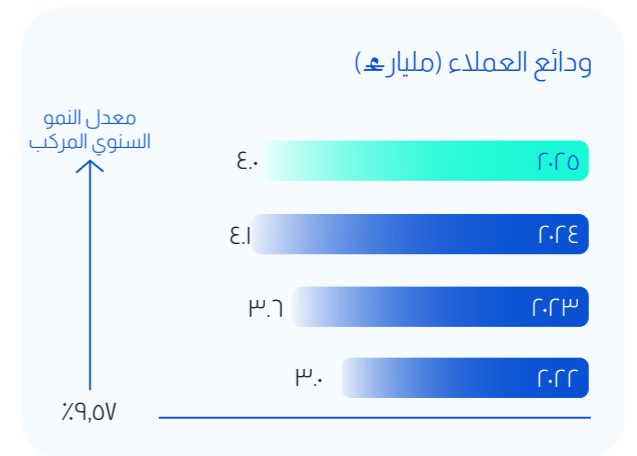
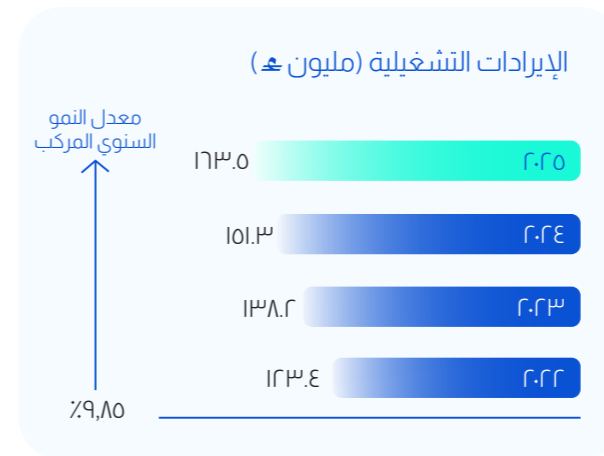
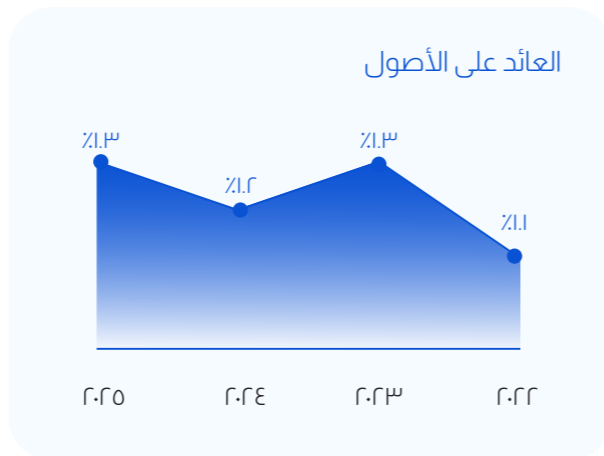
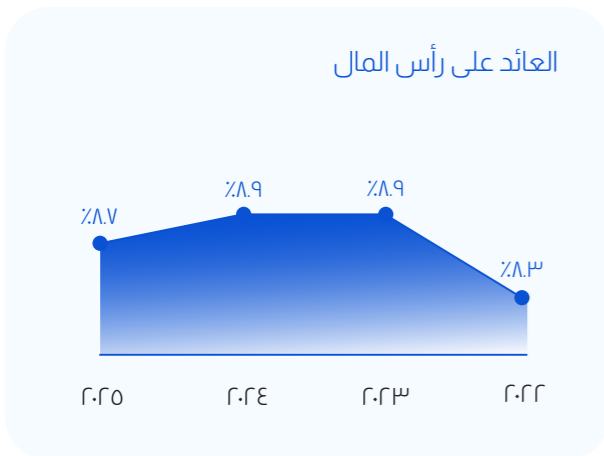
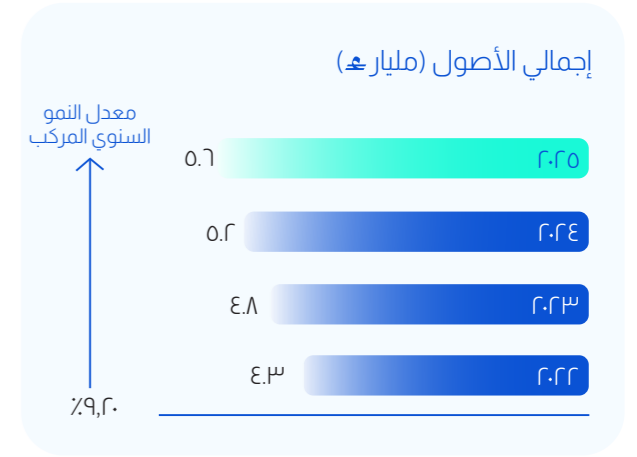
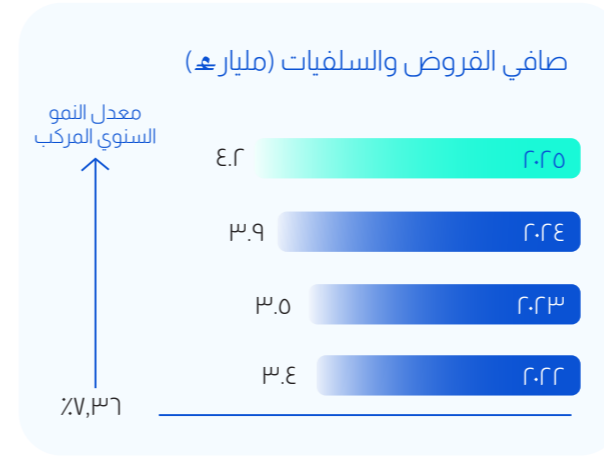
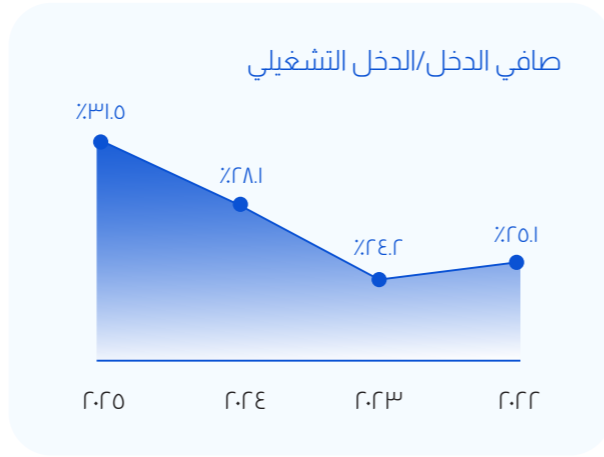
* غادر البنك في عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦
** تقاعد في عام ٢٠٢٦



تقرير مناقشة وتحليل

الإدارة

٢٠٢٥



● رأس المال من المستوى ١
● نسبة كفاية رأس المال

تقرير مناقشة وتحليل الإدارة ٢٠٢٥

للعاملين، بما في ذلك خدمة زيادة مبلغ القرض الشخصي، وسداد المخالفات المرورية ومدفوعات الادعاء العام، وتجديد وثائق التأمين، وطلب البطاقات الائتمانية بسلاسة دون الحاجة لزيارة الفروع، إلى جانب طلب بطاقات الخصم المباشر الرقمية والاشتراك في خطة الاستثمار المنظم. كما أطلقنا خدمة التفويض الإلكتروني للخصم المباشر عبر التطبيق، بما يعزز سهولة المدفوعات الرقمية.

وخلال العام، أطلقنا عدداً من المبادرات الرقمية الإستراتيجية التي ركزت على رفع مستوى تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ومن أبرزها إتاحة فتح الحساب رقمياً بالكامل للعملاء الجدد، مع تفعيل فوري للحساب، وتوصيل بطاقة الخصم، وإصدار بطاقة خصم رقمية. كما تم إطلاق خدمة السداد الجزئي للشيكات، تماشياً مع توجيهات البنك المركزي العماني.

كما عملنا على توسيع نطاق الخدمات الذاتية عبر إطلاق أجهزة الصراف الآلي من السيارة على مدار الساعة في المصنعة وسماثل وصلالة، والتي تقدم خدمات السحب النقدي، وخدمات السحب بدون بطاقة، والتحويلات، وسداد الفواتير. كما أطلقنا مجموعة من أجهزة الخدمة الذاتية التي تُمكن العملاء من فتح الحساب رقمياً، وطباعة وتجديد واستبدال بطاقات بديل مسبقة الدفع وبطاقات الخصم المباشر. وإضافة إلى ذلك، أطلقنا أجهزة الوظائف المتعددة والتي توفر خدمات التحويل والسحب النقدي، مدعومة بخاصية الإرشاد الصوتي لتعزيز سهولة الاستخدام.

وفي إطار تحسين تجربة العملاء خلال الأعياد، أطلقنا خدمة حجز خردة العيد عبر التطبيق، بما يتيح حجز الفئات الصغيرة مسبقاً واستلامها من فروع محددة. كما وفرنا أجهزة مخصصة لصرف خردة العيد كخيار إضافي للخدمة الذاتية.

وشهد العام الإطلاق التجريبي للبطاقة الوطنية "مال"، دعماً لمبادرة البنك المركزي العماني لتعزيز منظومة المدفوعات الوطنية وإيجاد اقتصاد رقمي أكثر أمناً وشمولاً.

وبلغ صافي الدخل من الرسوم وإيرادات التشغيل الأخرى خلال عام ٢٠٢٥، ٥١,٦ مليون، مقارنة بـ ٤٢,٥ مليون في العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة ٢١,٤ بالمائة.

وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للمدة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ٦٦,٤ مليون، مقارنة بـ ٦٣,٠ مليون خلال عام ٢٠٢٤، بارتفاع نسبته ٥,٤ بالمائة. ويواصل البنك الاستثمار في موظفيه، والتكنولوجيا، والبنية الأساسية.

أما مخصصات القروض لعام ٢٠٢٥، فقد بلغت ١٤,٥ مليون، مقارنة بـ ١٤,١ مليون خلال العام الماضي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٢,٨ بالمائة.

ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي القروض والسلفيات ٤,٣٣ مليار، بارتفاع نسبته ٥,٨ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، في حين بلغت ودائع العملاء ٤,١ مليار، مع استمرار البنك في الحفاظ على معدل ملائم من الودائع المختلطة.

واستقر رأس المال من المستوى الأول ونسبة كفاية رأس المال عند ١١,٧ بالمائة، و٢٠,٤ بالمائة، على التوالي.

الخدمات المصرفية والرقمية للأفراد

في عام ٢٠٢٥، واصلنا تحقيق أداء قوي يركز على العملاء عبر أعمال الخدمات المصرفية للأفراد والقنوات الرقمية، تماشياً مع التغييرات المستمرة في سلوك العملاء وتفضيلاتهم، وتسارع التحول نحو الخدمات الرقمية، واستمرار المنافسة في القطاع.

ومع توجه العملاء بشكل متزايد نحو سلاسة المعاملات والسرعة والخدمة الذاتية، ركزنا على تعزيز سلاسة الإجراءات، ورقمنة الخدمات المصرفية الرئيسية، وتقديم حلول مصممة لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء.

وفي هذا السياق، شملت التحسينات التي أطلقناها في تطبيق الخدمات المصرفية مجموعة من الخدمات الرقمية المقدمة

الاقتصادي طويل الأجل للسلطنة. وتظل التوقعات المستقبلية للاقتصاد العماني إيجابية.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة ١,٦ بالمائة خلال العام، فيما ارتفع النشاط غير النفطي بنسبة ٣,٩ بالمائة. وتواصل الحكومة دفع جهود التنويع الاقتصادي من خلال خطتها الخمسية الأخيرة، مع التركيز على قطاعات رئيسية تشمل السياحة والخدمات اللوجستية والتعدين والثروة السمكية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا. كما قامت وكالتا فيتش و موديز برفع التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة إلى درجة الاستثمار، بما يعكس تحسن المؤشرات المالية واستمرار سياسات الإصلاحات المالية.

وتسهم هذه التطورات في توفير فرص تمويل جديدة ضمن القطاعات غير النفطية ذات الأولوية، إلى جانب دعم الطلب الائتماني والمحافظة على جودة الأصول.

وفي البنك الوطني العماني، نواصل الاستفادة من هذه البيئة الإيجابية عبر التركيز على العملاء، وتحقيق أداء متوازن عبر أعمال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وأعمال الخزينة والاستثمارات.

الأداء المالي

سجلنا خلال عام ٢٠٢٥ صافي أرباح بلغ ٧,٢ مليون، مقارنة بـ ٦٣,١ مليون خلال العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة ١١,٣ بالمائة.

وخلال عام ٢٠٢٥، بلغ صافي الدخل من الفوائد ١١١,٩ مليون، بزيادة قدرها ٢,٨ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض تكاليف الفوائد.

نظرة عامة

في عام ٢٠٢٥، واصلنا تحقيق تقدم ملموس، وأنهينا بنجاح إستراتيجيتنا الخمسية "العودة إلى الصدارة". وخلال العام، سجلنا تحسناً في أدائنا المالي عبر مختلف المؤشرات الرئيسية، وعززنا مكانتنا في السوق، وواصلنا تطوير أعمالنا بما يواكب تطورات عملائنا الأولويات الوطنية. وتوّج هذا الأداء بحصولنا على جائزة أفضل بنك في سلطنة عُمان من مجلة ذا بانكر، بما يعكس قوة توجهنا وفعاليتنا التنفيذية. كما حافظنا على تركيزنا على قوة مركزنا المالي، وتحقيق قيمة مستدامة، وتسريع التحول الرقمي.

استمر نمو أعمال الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات، مدعوماً بنمو قدراتنا الرقمية والارتقاء بتجربة العملاء. كما واصلت مزن للصيرفة الإسلامية التوسع في أعمالها، مدفوعة بتوسع قاعدة العملاء وتحسن عروضها المقدمة.

ومع اكتمال إستراتيجية "العودة إلى الصدارة"، قمنا بتحديث توجهنا من خلال خطة إستراتيجية جديدة لثلاث سنوات تركز على النمو المتوازن، وتعميق علاقاتنا مع العملاء، وتسريع التحول الرقمي، وبناء كوادرات أكثر جاهزية للمستقبل، وتعزيز قدرات البنك وشركائته. وسيقود إطار برايم (القمة) المرحلة المقبلة من رحلة البنك.

الأداء التشغيلي

خلال عام ٢٠٢٥، حافظ الاقتصاد العماني على وضع مستقر وإيجابي، بدعم من استمرار الانضباط المالي، وتراجع الدين العام، وتحقيق نمو متوازن في الناتج المحلي الإجمالي. وقد وفر هذا الاستقرار بيئة داعمة للقطاع المصرفي، وعزز الثقة في المسار



البنك دور مدير الإصدار الحصري في أول إصدار صكوك مدرجة لمؤسسة تنمية طاقة عُمان، بما يدعم تنوع أدوات التمويل وتعزيز نشاط سوق رأس المال المحلي.

كما ساهمنا في نجاح الاكتتاب العام الأولي لشركة أسياذ للنقل البحري من خلال تسهيل عمليات الاشتراك عبر منصتنا الرقمية، بما وفر تجربة سلسة للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات، ويؤكد التزامنا المستمر بدعم نمو سوق المال في السلطنة.

وقدمنا أيضاً صناديق مشتركة لتوفير حلول استثمارية للعملاء التجاريين والأفراد. وتضمنت هذه الصناديق صندوق البنك الوطني العماني للسيولة النقدية، وهو ثالث صندوق استثماري مفتوح نُقدّمه، وذلك بعد إغلاق ناجح للاكتتاب في فبراير. ويهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد مالية مع المحافظة على رأس المال وتوفير السيولة اليومية، من خلال الاستثمار في أدوات مالية منخفضة المخاطر في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. كما نواصل تقديم صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي، وصندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية، مما يتيح للعملاء الأفراد والمؤسسات فرص استثمار متنوعة في أسواق الأسهم.

مزن للصيرفة الإسلامية

في عام ٢٠٢٥، واصلت مزن للصيرفة الإسلامية تعزيز مكانتها كأحدى الجهات الرائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في سلطنة عُمان، محققة نمواً قوياً ينسجم مع أولوياتنا الإستراتيجية الهوية المؤسسية.

واستكمالاً لجهود دعم التحول الرقمي وتعزيز جودة الخدمات، أطلقت مزن للصيرفة الإسلامية مجموعة من الحلول المصرفية المبتكرة عبر قنواتها الرقمية، شملت خدمة التفويض الإلكتروني للخصم المباشر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخدمات الاشتراك في الاكتتابات العامة رقمية، وخدمة سامسونج باي، إلى جانب خدمة ضمانتي باي، وهي منصة إلكترونية تهدف إلى تنظيم وتسريع إجراءات التأمين الصحي في

خلال العام، واصلنا تطوير خدماتنا المصرفية المقدمة للجهات الحكومية من خلال التنفيذ الناجح لإطار حساب الخزينة الموحد، وشمل ذلك فتح حسابات جديدة للإيرادات والمصروفات، وتحويل الحسابات القائمة إلى حسابات خزينة موحدة، إلى جانب إنشاء حسابين فرعيين للإيرادات بما يعزز كفاءة العمليات المالية وإدارة السيولة.

ومن جانب آخر، وبالتعاون مع شرطة عُمان السلطانية، فغّلنا خدمة سداد المخالفات المرورية بشكل فوري عبر تطبيق الخدمات المصرفية. كما تعاونا مع الادعاء العام لإتاحة خدمة سداد المدفوعات إلكترونياً، بما يوفر لعملائنا تجربة أكثر سهولة وسرعة في إنجاز المعاملات الحكومية.

وفي إطار دعمنا المستمر للجهات الحكومية، واصلنا تنفيذ البرامج التدريبية التي تستهدف موظفي الجهات الحكومية وشبه الحكومية في مختلف أنحاء السلطنة، بما يسهم في تعزيز الوعي المالي ورفع القدرات المؤسسية. ونفذنا سبع ورش عمل ضمن برنامج تعزيز مهارات التعامل مع المستفيدين، بمشاركة أكثر من ٧٥٠ مشاركاً من محافظات مسقط وشمال الشرقية ووظفار، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية المسجلة في منصة تجاوب. وركز البرنامج على تطوير دقة تقديم الخدمة، وآليات التعامل مع الاستفسارات، وإدارة الملاحظات والآراء بشكل فعال.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وأسواق رأس المال

استناداً إلى الإقبال القوي من المستثمرين وأدائنا القوي خلال العام، نجحنا في إتمام إصدار أوراق مالية إضافية من المستوى الأول لرأس المال بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، بما يعكس ثقة الأسواق في أدائنا وتوجهنا الإستراتيجي. ويُعد هذا الإصدار الأكبر من نوعه الذي ينفذه بنك عُماني، وقد أسهم في تعزيز قاعدة رأس المال وتنوع مصادر التمويل، بما يدعم خطط النمو المتوافقة مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وفي قطاع أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية، واصلنا الإسهام في تطوير السوق المالي في السلطنة، إذ تولى

وتأتي منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت كأحدى الركائز الأساسية لأعمالنا المصرفية، حيث أسهمت التحسينات والتطويرات المستمرة على المنصة في توسيع نطاق الخدمات الفورية، ورفع كفاءة العمليات، وتمكين العملاء من إدارة معاملاتهم المالية المعقدة بمستويات أعلى من السرعة والتحكم والسهولة في الاستخدام. ومع توجه السلطنة نحو مواكبة التحول الرقمي، واصلنا تركيزنا على تطوير حلول رقمية متقدمة تدعم كفاءة الأعمال وتعزيز الاعتماد على القنوات الرقمية.

ونفذنا عملية إعادة تمويل قرض مشترك كمنظم رئيسي لصالح إحدى شركات الطاقة الرائدة، حيث تجاوزت قيمة الطلبات حجم الإصدار بأكثر من الضعف بمشاركة عدد من البنوك الإقليمية. كما وقعنا اتفاقية إعادة تمويل لصالح شركة صناعية رائدة، وقدمنا تسهيلات لرأس المال العامل لدعم شراء المواد الخام لشركة صناعية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، عززنا علاقتنا مع شركة حكومية كبيرة من خلال توفير حلول لرأس المال العامل لعدد من الشركات التابعة لها.

وعلى صعيد التمويل التجاري والمعاملات بين الشركات، عززنا تعاوننا مع شركة النفط العماني للتسويق لربط منصة الأعمال التجارية الرقمية التابعة للبنك مع أنظمة الشركة لتقليص زمن المعالجة في دفع الرواتب ورفع مستوى الدقة في نظام حماية الأجور. كما وقعنا اتفاقية خدمات الاستحواذ على المدفوعات مع شركة باي بايت لتعزيز التزامنا بتوسيع حلول الدفع الآمنة ونطاق قبول المدفوعات الرقمية.

كما قدمنا تسهيلات لدعم مشروع بنية أساسية إستراتيجي في الباطنة. وشهدت معاملات تحصيل الصادرات نمواً ملحوظاً، إلى جانب تحقيق تقدم واضح في خدمات تمويل الصادرات. كما ارتفع حجم اعتمادات التصدير، مما يعكس زيادة في النشاط التجاري وتوسع عمليات العملاء. وقدمنا أيضاً حساب ضمان لصالح إحدى الشركات العقارية، إضافة إلى توفير خدمة الخصم المباشر لمؤسسة جديدة، بما يعزز مكانتنا كشريك موثوق في إدارة العمليات المالية المعقدة وعالية القيمة.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، أطلقنا بوابة واجهات برمجة التطبيقات في خطوة إستراتيجية لتعزيز المشهد المصرفي الرقمي في السلطنة. وتمثل هذه المنصة ركيزة أساسية تدعم العملاء من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية، إلى جانب مطوري شركات التقنية المالية، عبر تمكين التكامل السلس مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، ووظائف إدارة الخزينة، والتطبيقات المالية المخصصة. وتأتي هذه المبادرة انسجاماً مع رؤية البنك المركزي العماني الهادفة إلى ترسيخ نموذج الصيرفة المفتوحة وبناء منظومة مالية رقمية مترابطة.

ومن خلال منصة واجهات برمجة التطبيقات المتكاملة، نتيح لعملائنا أتمتة عملياتهم المالية، والربط المباشر مع أنظمةهم الداخلية، والتعاون بشكل آمن وفعال على نطاق واسع، بما يرسّخ شراكات رقمية أعمق وبمقّد الطريق لاستقطاب المزيد من شركات التقنية المالية مستقبلاً.

الخدمات المصرفية الحكومية

بصفتنا إحدى المؤسسات المالية الرائدة في سلطنة عُمان، نولي علاقاتنا مع الجهات الحكومية أهمية إستراتيجية. ونواصل الإسهام في دعم التنمية الوطنية من خلال طول ومبادرات تساعد الوزارات والمؤسسات العامة على تطوير قدراتها المالية وتحسين خدماتها، بما يتماشى مع أولويات السلطنة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال الحملات التسويقية المخصصة والشراكات الإستراتيجية، عززنا استخدام العملاء لخدمات البطاقات والقنوات الرقمية. وقد أتاحت شراكاتنا مع عدد من العلامات التجارية، من بينها مجموعة لاند مارك، ونفط عُمان، ونستو هايبرماركت، وشرف دي جي، وشل عُمان، وبريميوم موتورز (أودي عُمان)، والطيران العماني، تقديم مزايا حصرية للعملاء شملت المكافآت والاسترداد النقدي وامتيازات إضافية.

وساهمت هذه الشراكات في توسيع نطاق حضور البنك وتعزيز استخدام البطاقات، من خلال زيادة المعاملات الرقمية عبر بطاقات الخصم والائتمان وبطاقات بديل مسيقة الدفع. كما أسهمت الحملات المرتبطة بالتطبيق، مثل حملة نقاط شكراً، في تشجيع العملاء على الاعتماد على القنوات الرقمية لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وعلى صعيد خدمات التمويل، واصلنا دعم المشاريع التنموية في قطاعات السياحة والضيافة والإسكان. ووقعنا اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع دار جلوبال لدعم تطوير مشروع عابدة أوشيانا ضمن المخطط العام لتطوير منطقة بيتي.

كما دعمنا مبادرة صروح التابعة لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع شركة زين للتطوير العقاري وأدراك للتطوير. بما يتيح للعملاء الحصول على حلول تمويلية مخصصة لمشروعهم حصن الزين وحي النسيم. كما وقعنا اتفاقيات إضافية ضمن المبادرة، شملت دعم مشروع بوليفارد السمو. إضافة إلى ذلك، عقدنا شراكة مع شركة الصاروخ للتطوير لدعم مشروع واحة الصاروخ، بما يعزز مساهمتنا في دعم أولويات الإسكان المستدام والتطوير الحضري ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠.

كما أولينا اهتماماً أكبر بشريحة العملاء المميزين، من خلال تطوير مزايا بطاقة إنفنييت الائتمانية، وتقديم مكافآت إضافية، وتنظيم فعاليات حصرية، إلى جانب عقد شراكات مع أودي عُمان والطيران العماني، مما عزز القيمة التي نقدمها لهذه الفئة من خدمات ومزايا.

وتعكس هذه التطورات استمرار تركيزنا على تقديم خدمات رقمية أكثر سهولة وفعالية، وترسيخ التطبيق كقناة أساسية للمدفوعات والخدمات والمزايا الموسمية.

ومع بقاء القنوات الرقمية في صميم إستراتيجيتنا، واصلنا تطوير شبكة فروعنا لضمان توازن عملي بين الخدمة الرقمية والدعم المباشر. فخلال عام ٢٠٢٥، قمنا بنقل فروع الدقم والمعبيلة والمصنعة إلى مواقع أفضل، بما ساهم في تحسين سهولة الوصول ورفع مستوى الخدمة في هذه المواقع.

كما واصلنا تقديم الدعم المباشر للعملاء عبر مديري العلاقات وفرق الفروع ومركز الاتصال، لمساندتهم في احتياجاتهم الأكثر تخصصاً، وتقديم الإرشاد المالي، ومعالجة الطلبات بكفاءة.

الخدمات المصرفية للشركات

خلال العام، عززنا دورنا كشريك موثوق للعملاء التجاريين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة، وذلك من خلال تمويل مشاريع متنوعة وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تلي احتياجات هذه القطاعات وتدعم نموها المستدام.



ونواصل خلال المرحلة القادمة تنفيذ برامجنا السنوية للتدريب العملي، والتي تتيح لطلبة الجامعات من مختلف محافظات السلطنة فرصة اكتساب خبرات ميدانية متميزة تربط بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل. وفي عام ٢٠٢٥، استقبلنا ٢٤ متدرِّباً تم توزيعهم على مختلف أقسام البنك، حيث حظوا بتجربة عملية مباشرة أسهمت في تطوير مهاراتهم وتعزيز جاهزيتهم المهنية. وفي هذا السياق، نواصل جهودنا في دعم التعمين على كافة الأصعدة، حيث بلغت نسبة التعمين خلال هذا العام ٩٣ بالمائة، وشكَّلت الكوادر النسائية ٤٤ بالمائة من إجمالي الموظفين. ويجدر بالذكر أن جميع موظفي الفروع في مختلف محافظات السلطنة عمانيون.

إلى جانب هذا، ولدعم الشباب وإعدادهم للانخراط في سوق العمل، شاركنا في معرض جامعة السلطان قابوس المهني، حيث استعرضنا برامج التدريب التي يقدمها البنك، بهدف صقل مهارات الطلبة وتعزيز كفاءتهم في المجال المصرفي وتمكينهم من بناء مسارات مهنية واعدة.

أيضاً، نظمنا فعاليات متنوعة لتعزيز التواصل والأواصر بين كوادرننا الوظيفية، شملت اليوم السنوي للبنك الوطني العماني للموظفين وأسرهم، والإفطار السنوي خلال شهر رمضان المبارك، واحتفالات اليوم الوطني العماني، إلى جانب تنظيم كرنفال الأطفال.

وشارك الرئيس التنفيذي للبنك، الفاضل عبدالله بن زهران الهنائي، في جلسات نقاشية بارزة ضمن قمة دبي للتكنولوجيا المالية والأكاديمية السلطانية للإدارة، حيث استعرض رؤى البنك حول الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، والاستدامة، والجاهزية المؤسسية. كما سلَّط الضوء على أهمية بناء مؤسسات مرنة وقادرة على مواجهة التحديات، بما يعزز دعم البنك لرؤية عُمان ٢٠٤٠ ويسهم في ترسيخ مائة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

تشكل هذه المبادرات إطاراً متكاملًا يضمن جاهزية البنك كمؤسسة قادرة على تلبية متطلبات المرحلة القادمة، وبناء

الخدمات المصرفية الحصرية الصادرة والخدمات المصرفية المتميزة في مسقط وصلالة والبريمي.

الكوادر البشرية

كان لالتزام كوادرننا وكفاءتها وأدائها دوراً محورياً في نجاح تنفيذ إستراتيجية العودة إلى الصدارة. وحرصنا خلال عام ٢٠٢٥ على مواصلة الاستثمار في تطوير قدراتهم وتعزيز مهاراتهم، إلى جانب بناء بيئة عمل إيجابية وموَّحدة تحفزهم على التميز والإبداع، وتستقطب كفاءات متميزة تسهم في استدامة نجاح البنك ونموه على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، نفذنا برامج تدريبية متنوعة بإجمالي ٨,٢٦٥ يوم تدريبي، تمكَّن خلالها موظفوننا من الحصول على شهادات مهنية معتمدة تعزز خبراتهم وتدعم تطورهم الوظيفي.

كما سلَّطنا الضوء من خلال برنامج تقدير على الموظفين الذين يجسدون قيم البنك في عملهم اليومي، وكوَّمننا الكفاءات التي حققت مستويات عالية من التميز في خدمة العملاء، تزامناً مع الاحتفاء العالمي بيوم إثناء تجربة العملاء. وتعكس هذه المبادرات التزامنا المستمر بترسيخ ثقافة التقدير وتحفيز الأداء المتميز، بما يدعم مسيرتنا نحو الريادة في الخدمة والابتكار.

واستكمالاً لجهودنا في دعم الكفاءات الوطنية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، تعاوناً مع وزارة العمل لإطلاق برنامج قادة الغد، الذي شهد مشاركة ٣٥ خريجاً بعد اجتيازهم مراحل اختبارات القبول وتقييم الأداء. ويمنح البرنامج المشاركين فرصة اكتساب خبرة عملية والتعرّف عن قرب على طبيعة العمل في القطاع المصرفي، بما يعزز جاهزيتهم المهنية للمستقبل.

كما أثمر تعاوننا مع وزارة العمل عن إطلاق برنامج كوادرننا الفروع المصرفي الشامل، وهو برنامج يمتد لمدة عامين ويستهدف حملة شهادة الدبلوم، ويوفر فرصة تدريبية متكاملة لـ ٦٠ خريجاً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، بهدف إعدادهم وتأهيلهم للعمل بكفاءة في الفروع المصرفية ودعم استدامة الكفاءات الوطنية في القطاع.

ولتعزيز وصول الخدمات في مختلف أنحاء السلطنة، افتتحت مزن للصيرفة الإسلامية فرعاً جديداً بالمصنعة، وأعلنت عن نقل فرعها في صور والمعيلة إلى مواقع إستراتيجية تساهم في تسهيل وتعزيز تجارب العملاء.

وعبر مختلف المبادرات، واصلت مزن للصيرفة الإسلامية التزامها بتقديم حلول متوافقة مع الشريعة للأفراد والشركات، بما ينسجم مع قيمهم ويسهم في دعم استقرارهم ونموهم على المدى الطويل.

التواصل مع الشركاء والمساهمين

استكمالاً للنجاحات التي حققناها خلال العام، استنصفنا سلسلة من اللقاءات والفعاليات المميزة مع الشركاء والمساهمين والعملاء، بهدف تعزيز العلاقات، وتبادل الرؤى حول تطورات السوق، وترسيخ دورنا كشريك مالي موثوق. ومن هذا المنطلق، استنصفنا اجتماع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط والحلقة النقاشية للرؤساء التنفيذيين بالتعاون مع بورصة مسقط وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (ميرا). وشهد الحدث حضور نخبة من الخبراء والمختصين في المجال المالي والمدراء التنفيذيين لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال علاقات المستثمرين ومناقشة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

كما نظمنا فعالية "توقعات الأسواق لعام ٢٠٢٥" لتلخيص الضوء على ديناميكيات الأسواق لعام ٢٠٢٥ وما بعد، حيث قدّمنا لعملائنا وشركائنا رؤى قيّمة حول التطورات الاقتصادية العالمية والمتغيرات السياسية المتسارعة التي تؤثر في الأسواق المالية واستراتيجيات الاستثمار. ونظمنا أيضاً حفل جوائز الشركات الرقمية في المبنى الرئيسي للاحتفاء بدور شركائنا الإستراتيجيين من القطاعين العام والخاص في المساهمة في دعم التحول الرقمي وتمكيننا من تقديم خدمات مصرفية مميزة وسلسة.

ولتعزيز شراكاتنا مع عملائنا من أصحاب الثروات، نظّمنا أمسيات خاصة وحفلات إفطار خلال شهر رمضان المبارك لعملاء

السلطنة، بالإضافة إلى إطلاق خدمة فتح الحسابات رقمياً لتسهيل وتعزيز تجارب العملاء دون الحاجة لزيارة الفروع.

ونجحت مزن للصيرفة الإسلامية في تنفيذ ٥٠ برنامجاً تدريبياً لصالح ٢٦ مؤسسة تجارية وحكومية لدعم اعتماد الطول الرقمية التي تقدمها والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما قدمت مزن للصيرفة الإسلامية منتج التمويل بنظام الوكالة للشركات كبديل للتمويل التقليدي يعتمد على الشريعة الإسلامية ويهدف هذا المنتج إلى تلبية احتياجات رأس المال العام والسيولة لدى الشركات.

ولدعم احتياجات وتطلعات عملائنا، أطلقت مزن للصيرفة الإسلامية منتجات تمويل السيارات والسلع، إلى جانب عروض مميزة خلال شهر رمضان المبارك في عام ٢٠٢٥. كما قدمت منتج تمويل التعليم بنظام الإجارة، حيث يغطي هذا المنتج الرسوم الدراسية والتعليم العالي وبرامج التدريب المهني.

وعززت مزن للصيرفة الإسلامية كذلك مزايها بطاقتها الائتمانية من خلال دعم خطط الدفع المباشرة دون أرباح لدى أبرز الشركاء التجاريين، وتقديم مزايها الاسترداد النقدي، والإعفاء من الرسوم السنوية للسنة الأولى لحاملي البطاقات الجدد.

في مجال التخطيط العمراني والإسكان، ساهمت مزن للصيرفة الإسلامية في دعم مبادرة صروح التي أطلقتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وذلك عبر توقيع مذكرات تفاهم إستراتيجية مع عدد من المطورين العقاريين، بما في ذلك شركة الصاروخ للتطوير العقاري لدعم مشروع واحة الصاروخ في مدينة السلطان هيثم. كما عززت مزن للصيرفة الإسلامية شراكاتها مع بنك الإسكان العماني دعماً لبرامج التمويل السكني، بما يسهم في تسهيل تملك المساكن للمواطنين العمانيين. وطرحت مزن للصيرفة الإسلامية أيضاً حلولاً تمويلية صُممت للعاملين لحساباتهم الخاصة وأصحاب الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة، بعائد ربحي تنافسي وفترة تمويل تصل إلى ٢٥ عامًا، بما يدعم استقرار أعمالهم ويعزز فرص نموها.



كما ضاعفنا عدد عملائنا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، ونجحنا في مضاعفة الحصة السوقية لمرز للصيرفة الإسلامية. وكُنّا في طليعة الجهات الداعمة للتحول الرقمي في السلطنة من خلال تحويل المعاملات والخدمات التي كانت تتطلب زيارات الفروع إلى معاملات رقمية آمنة وسلسة تتم عبر التطبيق، إلى جانب إضافة مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبّي تطلعات العملاء المتغيرة.

وبالتزامن مع ذلك، استثمرنا في كوادرنّا البشرية وحرصنا على تمكينهم من التركيز على تقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة مضافة لعملائنا، والمساهمة بشكل ملموس في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وساهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة البنك الوطني العُماني كمؤسسة مصرفية قوية ورائدة في القطاع المصرفي في السلطنة، تقدم خدمات مصرفية متميزة، وتعمل على خدمة العملاء وتعزيز الشراكات مع المستثمرين وكافة أصحاب المصلحة.

ولضمان استدامة هذا النجاح والبناء عليه خلال المرحلة القادمة، طوّرنّا إستراتيجيتنا إلى خطة تمتد لثلاث سنوات ضمن إطار برايم (القمة)، والذي يركّز على بناء وتعزيز النمو والربحية والاستدامة، وريادة الأعمال القائمة على العلاقات، والابتكار القائم على التجديد ومرونة العمليات، واليقين التام بالقدرات التي يملكها السوق. من خلال هذه الإستراتيجية، نسعى إلى تعزيز علاقتنا مع العملاء، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وبناء كوادرنّا جاهزة للمستقبل، وترسيخ منظومة مصرفية أكثر ترابطًا وتكاملاً.

وفي الختام، نؤكد ثقتنا بقدرتنا على تنفيذ المرحلة المقبلة من مسيرة النمو، والتعامل بكفاءة مع التحديات الجيوسياسية، والاستجابة للتغيرات التنظيمية ومتطلبات العملاء المتطورة، والاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة. كما أن الأسس التي بنيناها خلال السنوات الماضية من حوكمة قوية، وميزانية عمومية مرنة، ونموذج تشغيلي مطوّر، وثقافة تركز على التنفيذ المتقن والابتكار وخدمة العملاء، تضع البنك في موقع متقدم لمواصلة مسيرة النمو.

وسيبذل تركيزنا على تحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا، ودعم عملائنا عبر مختلف مراحل رحلتهم المالية، والمساهمة بفاعلية في التحول الاقتصادي لسلطنة عُمان.

الموظفين على دعم رواد الأعمال العمانيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمتد التزامنا بالاستدامة ليشمل تعزيز الوعي البيئي. واحتفاءً باليوم العالمي للتنظيف، قمنا برعاية سباق الجري الخيري الذي نظّمته الجمعية البيئية العُمانية، تأكيداً لحرصنا على دعم المبادرات المجتمعية التي تسهم في بناء عُمان أكثر نظافة واستدامة.

وتنسجم هذه الجهود مع إستراتيجيتنا للهوية المؤسسية ودعم المجتمع، وتنطلق من التزام واضح بتحقيق أثر مستدام على المدى الطويل، عبر تمكين الأفراد، ودعم الابتكار، وتعزيز دور البنك في خدمة المجتمع، بما يضمن أن تسهم مبادراتنا في دعم مستقبل أكثر ازدهاراً وشمولاً لسلطنة عُمان.

الجوائز والتكريمات

حصداً خلال هذا العام جائزة أفضل بنك في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٥ من مجلة The Banker العالمية في حقل أقيم في لندن، والتي تُعد من أبرز الجوائز المصرفية الدولية، حيث جاءت تقديرًا لأدائنا المالي القوي، والتقدم الذي أحرزناه في تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية، وريادتنا في الابتكار الرقمي بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. وإلى جانب ذلك، حصل البنك خلال العام على عدد من الجوائز الإقليمية والدولية، من بينها جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في السلطنة لعام ٢٠٢٥ ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية في السلطنة من مجلة Global Banking and Finance Review. كما حصلنا أيضًا على جائزة أفضل بنك للأعمال المصرفية الخاصة في السلطنة وجائزة أفضل بنك لأصحاب الثروات الكبيرة في السلطنة ضمن جوائز يوروموني للأعمال المصرفية الخاصة لعام ٢٠٢٥. وحصداً الجائزة الذهبية في فئة التميّز الإبداعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي ضمن جوائز MMA Smarties لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٥، وذلك عن حملتنا التسويقية المبتكرة التي قدّمنا من خلالها عائلة أبو سالم، أول عائلة افتراضية مُولدة عن طريق الذكاء الاصطناعي في السلطنة.

نظرة مستقبلية

شكّلت إستراتيجية العودة إلى الصدارة الممتدة لخمس سنوات محطة نجاح بارزة في مسيرة البنك، وعلى مدار الأعوام الخمسة الماضية، حققنا أداءً رياديًا في السوق عبر مختلف المؤشرات المالية الرئيسية.

العلمي والابتكار، والذي يهدف إلى تحويل المشاريع الطلابية إلى مبادرات واقعية قابلة للتطبيق. إضافةً إلى ذلك، استضافنا هكاثون "ملهم" الذي نظّمته أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية، والذي جمع نخبة من المواهب والقدرات الوطنية لتطوير حلول مبتكرة قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولترسيخ مفاهيم الادخار وريادة الأعمال في المجتمع، عززنا تعاوننا مع مؤسسة إنجاز عُمان من خلال دعم برنامجي أموالي مستقبلي والشركة، حيث استفاد من هذه المبادرات أكثر من ٣,٥٠٠ طالب وطالبة من مختلف محافظات السلطنة. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية مهارات اتخاذ القرارات المالية السليمة، وتعزيز مفاهيم التخطيط المالي، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والاستثمار لدى الطلبة.

كما واصلنا خلال العام تنفيذ مبادراتنا الاجتماعية السنوية، وفي مقدمتها حملتنا الرمضانية "شهر العطاء"، التي استهدفت الأسر المتعففة من أسر الضمان الاجتماعي من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات المجتمعية، شملت توزيع المواد الغذائية وأنشطة مجتمعية. وتعاونًا كذلك مع لجنة الزكاة بولاية السيب لدعم مبادرة "كسوة العيد"، بهدف توفير ملابس جديدة للأطفال من الأسر ذات الدخل المحدود، بما يضمن مشاركتهم فرحة العيد.

وخلال احتفالاتنا باليوم الوطني العُماني، مؤلنا مشروع إعادة إحياء السوق القديم بقرية سرور بولاية سمائل بمحافظة الداخلية، بما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي والترويج للسياحة الثقافية وتمكين المجتمعات المحلية.

كما واصلنا خلال هذا العام تنظيم فعالية "مقهى الخميس" الأسبوعية، التي أتاحت للمقاهي والمطاعم والمشاريع الصغيرة المحلية عرض وبيع منتجاتها في البنك، وشاركت أكثر من ٤٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مما ساهم في تشجيع

قاعدة قوية من الكفاءات المؤهلة لإدارة البنك وقيادته حاليًا ومستقبلاً. ومن خلال دعم المواهب منذ المراحل الأولى لمسيرتهم المهنية وحتى المستويات المتقدمة، نواصل دورنا في تحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة باستدامة القوى العاملة وتعزيز التمكين الاقتصادي.

المسؤولية الاجتماعية

خلال عام ٢٠٢٥، واصلنا دعم التنمية الاقتصادية في السلطنة بما يتجاوز عملياتنا المصرفية الأساسية واستثماراتنا في رأس المال البشري، حيث أسهمنا في تعزيز وتطوير منظومة التقنية المالية وترسيخ مفاهيم الشمول المالي، إلى جانب مواصلة التزامنا بدعم الشباب، وتعزيز الرفاه المجتمعي، ورفع مستوى الوعي البيئي.

ومن هذا المنطلق، أطلقنا هكاثون البنك الوطني العُماني كجزء من برنامج مسرّعة أعمال شركات التقنية المالية، والذي يُعد منصة محورية تجمع المبتكرين ورؤّاد الأعمال بهدف تطوير حلول مصرفية مبتكرة للتحديات التي يشهدها القطاع المصرفي. وقد استقطب البرنامج أكثر من ٣٠٠ طلب مشاركة، تم على إثرها اختيار المشاركين ضمن قائمة مختصرة وتوزيعهم على ١٧ فريقًا للتنافس على ابتكار حلول مصرفية متقدمة.

وحصلت الفرق الفائزة على جوائز نقدية، بالإضافة إلى فرصة الانضمام إلى برنامج مسرّعة أعمال شركات التقنية المالية، حيث استفادوا من الإرشاد المتخصص والدعم التمويلي لتطوير مشاريعهم. كما أعلنّا عن إطلاق النسخة الثانية من البرنامج، مما يعكس التزامنا المستمر بتعزيز منظومة الابتكار في القطاع المالي. وفي هذا الإطار، أُنيت للشركات الناشئة الست المشاركة فرصة الاستفادة من أول منصة للمطورين والبيئة التجريبية لواجهات برمجة التطبيقات، بما يساهم في تجربة واختبار الحلول التقنية بطريقة آمنة قبل إطلاقها رسميًا.

كما دعمنا برنامج "أبجريد" الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث



٣



تقرير
حوكمة
الشركات للعام ٢٠٢٥

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات (تابع)

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. (تابع)

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضحة أدناه التي تم الاتفاق عليها مع البنك في شروط خطاب التكليف الخاص بنا المؤرخ في ٩ يونيو ٢٠٢٥، حول مدى امتثال التقرير للميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

| م. | الإجراءات | النتائج |
|-----|--|----------------------------|
| (أ) | لقد حصلنا على تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة وقارنا محتوياته بالحد الأدنى لمتطلبات هيئة الخدمات المالية على النحو المبين في الملحق (٣) من الميثاق. | لم نلاحظ وجود أي استثناءات |
| (ب) | لقد حصلنا من البنك على تفاصيل حول مجالات عدم الامتثال للميثاق التي حددها البنك، على النحو المبين في محاضر اجتماعات مجلس إدارة البنك وفي القائمة المرجعية الخاصة بعدم الامتثال، وقارناها بتلك الواردة في التقرير في قسم "تفاصيل عدم الامتثال والعقوبات وأسباب عدم الامتثال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥". إضافة إلى ذلك، حصلنا على إقرارات مكتوبة من أعضاء مجلس الإدارة تفيد بعدم وجود مجالات أخرى لعدم الامتثال للميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي كان لديهم علم بها. | لم نلاحظ وجود أي استثناءات |

يقتصر الغرض من تقريرنا على الوصف المبين في الفقرة الأولى من هذا التقرير وهو لمعلوماتكم فقط ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر.

يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات المرفق الذي سيتم إدراجه في تقرير البنك السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ولا يمتد أثره إلى القوائم المالية المجمعة للبنك ككل.



مسقط، سلطنة عمان
٥ مارس ٢٠٢٦

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع.

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

إن تقريرنا صادر حصراً لغرض مساعدة أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. ("البنك") في تحديد ما إذا كان تقرير حوكمة الشركات يمثل لميثاق حوكمة الشركات ("الميثاق") الصادر عن هيئة الخدمات المالية في سلطنة عمان ("الهيئة")، على النحو المنصوص عليه في تعميم الهيئة رقم خ/١٠/٢٠١٦ بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٦ (معاً "ميثاق الحوكمة")، وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بإعداد تقرير حوكمة الشركات ("التقرير")، وتقع عليهم المسؤولية عن التقرير دون غيرهم، كما يتحملون مسؤولية تحديد وضمان توافق محتويات التقرير مع الميثاق. كما يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية تحديد ما إذا كان نطاق الإجراءات المتفق عليها مناسباً وكافياً لأغراض التكليف.

مسؤولياتنا

لقد قمنا بالإجراءات المتفق عليها مع البنك، والمبينة أدناه، وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة رقم ٤٤٠٠ (المعدل) "تكليفات الإجراءات المتفق عليها". يتضمن تكليف الإجراءات المتفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع البنك والإبلاغ عن النتائج، باعتبارها النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها المنفذة. ولا نقدم أي إقرار فيما يتعلق بمدى ملاءمة أو كفاية الإجراءات المتفق عليها.

لا يشكل تكليف الإجراءات المتفق عليها هذا تكليف مراجعة أو تأكيد يتم إجراؤه وفقاً لمعايير المراجعة أو التأكيد المقبولة عموماً، والذي يكون الهدف منه التعبير عن تأكيد حول محتويات التقرير. وبناءً عليه، فإننا لا نعبر عن أي تأكيد.

فلو كنا قد قمنا بالمزيد من الإجراءات أو أجرينا تكليف مراجعة أو تأكيد على التقرير، لربما استرعت انتباهنا أمور أخرى كان من الممكن أن ندرجها في تقريرنا.

أخلاقيات المهنة ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية، المشمولة في قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

بريس وترهاوس كوبرز ش.م.ع.ع. سلام سكوير - جنوب، الطابق ٤،
أجنحة ٤٠٤-٤٠٢، مدينة السلطان قابوس،
ص. ب. ٣٠٧٥، روي، الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عمان،
هاتف رقم ٩١١٠ ٤٥٥ ٢ (٩٦٨) +، فاكس رقم ٤٤٠٨ ٤٥٦ ٢ (٩٦٨) +

محلسون قانونيون ترخيص رقم L1065369 - استشارات ادارية ترخيص رقم L1065290 -
سجل تجاري رقم ١٢٣٠٨٦٥ - بطاقة ضريبية رقم ٨٠٥٥٨٨٩

تقرير حوكمة الشركات للعام ٢٠٢٥

تشكيل مجلس الإدارة

لا يشغل أي عضو في المجلس عضوية أكثر من أربع شركات مساهمة عامة يقع مقر عملها الرئيسي في سلطنة عُمان، كما لا يشغل أي عضو منصب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مساهمة عامة، وذلك التزاماً بمتطلبات هيئة الخدمات المالية، ويوضح الجدول التالي منصب كل عضو من أعضاء المجلس الإدارة الحالي تماشياً مع متطلبات الميثاق:

الإستراتيجية والمالية والتشغيلية وإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، وذلك وفقاً للإرشادات المنصوص عليها في الميثاق.

كما يتلقى كل عضو جديد عند تعيينه حزمة تعريفية شاملة حول البنك، إضافة إلى توضيح الالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة بعضوية مجالس إدارة الشركات المدرجة.

| اسم عضو مجلس الإدارة | الجهة التي يمثلها | تصنيف العضو |
|---------------------------------------|------------------------|------------------------|
| الفاضلة/ أمل بنت سهيل بهوان المخيني | رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| الشيخ/ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني | نائب رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - مستقل |
| الفاضل/ محمد بن إسماعيل مندني العمادي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| العميد/ جمال بن سعيد بن محمد الطائي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - مستقل |
| الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| الفاضلة/ نجاه بنت علي اللواتي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - مستقل |
| الفاضل/ جوزيف أبراهام* | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| الفاضل/ سعيد بن هلال الحبسي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - مستقل |
| الفاضل/ بدمنحان أنانثان | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - غير مستقل |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروفي | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي - مستقل |
| الفاضل/ ستيفن موس* | عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي- غير مستقل |

* قدم الفاضل/ جوزيف أبراهام استقالته لمجلس الإدارة في ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ وغُيّن الفاضل/ ستيفن موس في ٢٨ يوليو ٢٠٢٥.

وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة الخدمات المالية يعتبر ٥ أعضاء حاليين في مجلس الإدارة مستقلين بما يتوافق مع الحد الأدنى المطلوب من الأعضاء المستقلين كما ورد في الميثاق.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من ١١ عضواً، تم انتخاب ١٠ أعضاء من المساهمين بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٣، وفي ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، وافق المجلس على تعيين الفاضل/ ستيفن موس خلفاً للفاضل/ جوزيف أبراهام الذي تقدم باستقالته، وذلك وفقاً للمادة (٦) من النظام الأساسي للبنك.

آلية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة

تتم عملية ترشيح أعضاء المجلس وفقاً للمادة (٦) من النظام الأساسي للبنك، وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العماني، وهيئة الخدمات المالية، وقانون الشركات التجارية، ولوائح بورصة مسقط، وتقوم اللجنة التنفيذية للترشيحات والمكافآت بمراجعة المهارات والخبرات المطلوبة في أعضاء المجلس، وترشيح الأسماء المناسبة لعرضها على المساهمين للانتخاب، مع احتفاظ المساهمين بحق انتخاب أي مرشح بغض النظر عن توصية اللجنة.

الخصائص والكفاءات الأساسية للمجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة ولجانه بالمعرفة والخبرة والحكم المستقل اللازم لاتخاذ القرارات وإصدار التوجيهات، ويضم المجلس بشكل جماعي خبرات مهنية وتجارية ومالية متقدمة تُمكنه من أداء مسؤولياته الرقابية على الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك.

المعلومات المقدمة لأعضاء المجلس

يحصل أعضاء المجلس على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتمكينهم من الإشراف الكامل والفعال على الجوانب

يستند إطار حوكمة الشركات للبنك الوطني العماني أو "البنك" إلى المبادئ الواردة في لوائح الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العماني، وميثاق هيئة الخدمات المالية لحوكمة الشركات بصيغتها المعدلة للشركات المدرجة في بورصة مسقط إضافة إلى قانون الشركات التجارية المعمول به في سلطنة عُمان.

بدعم مجلس إدارة البنك الوطني العماني ترسيخ ثقافة حوكمة فعّالة وسليمة على مستوى البنك، ويؤكد التزامه بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، وتحققاً لذلك، يواصل المجلس ولجانه تقييم وتعزيز ممارسات الحوكمة والسياسات والإجراءات بشكل مستمر، بهدف الحفاظ على قيمة أصحاب المصلحة وتممينها، وترسيخ الثقة، مع الالتزام بأعلى مستويات أخلاقيات العمل، وبموجب توجيهات هيئة الخدمات المالية، يُقدّم هذا التقرير بشكل مستقل ضمن التقرير السنوي، وقد تم اعتماده والتصديق عليه من المدققين القانونيين.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن التوجيه العام والإشراف والرقابة على أعمال البنك، وتشمل مسؤولياته الرئيسية اعتماد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وإقرار السياسات والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، إلى جانب المراجعة المستمرة لأداء البنك ومدى التزامه بالسياسات المعتمدة. فترة عضوية جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي تنتهي في مارس ٢٠٢٦.

تفاصيل بدل حضور الجلسات المدفوع لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥ موضحة في الجدول أدناه.

| اسم عضو مجلس الإدارة | مجموع الأتعاب (ر.ع.)* |
|--|-----------------------|
| الفاضلة/ أمل بنت سهيل بهوان المخيني - رئيس مجلس الإدارة | ١٠,٠٠٠ |
| الشيخ/ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ محمد بن إسماعيل مندي العمادي | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضلة/ نجاة بنت علي اللواتي | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ جوزيف أبراهام | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ سعيد بن هلال الحبسي | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروفي | ١٠,٠٠٠ |
| العميد/ جمال بن سعيد بن محمد الطائي | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ بدمنحان أنانثان | ١٠,٠٠٠ |
| الفاضل/ ستيفن موس | ٥,٨٥٠ |
| المجموع | ١١٥,٨٥٠ |

*الحد الأقصى لبدل حضور الجلسات التي يمكن دفعها لعضو مجلس الإدارة خلال السنة مالية هو ١٠,٠٠٠ ر.ع.

لجان مجلس الإدارة

لدى مجلس الإدارة ٤ لجان قائمة هي اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة الائتمان.

لجنة التدقيق

تضم لجنة التدقيق ٥ أعضاء، ٣ منهم مستقلون و ٢ غير مستقلين، واجتمعت اللجنة ٨ مرات خلال عام ٢٠٢٥، يوضح الجدول التالي هيكل لجنة التدقيق وتفاصيل الاجتماعات التي حضرها أعضاء اللجنة:

| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات التي حضرها |
|-------------------------------------|-------------|---------------------------|
| العميد/ جمال بن سعيد بن محمد الطائي | رئيس اللجنة | ٨ |
| الفاضل/ سعيد بن هلال الحبسي | عضو | ٧ |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروفي | عضو | ٦ |
| الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار | عضو | ٦ |
| الفاضل/ بدمنحان أنانثان | عضو | ٨ |

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة على سبيل المثال لا الحصر:

- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة لعرضها على الجمعية العامة السنوية بشأن تعيين أو عزل المدققين الخارجيين، بالإضافة إلى تحديد أتعابهم، مع مراعاة استقلاليتهم.
- مناقشة المدققين الخارجيين حول خطة التدقيق ونتائج أعمالهم، بما في ذلك التأكد من حصولهم على وصول كامل إلى جميع المستندات ذات الصلة.
- اعتماد الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق التي تُسند إلى المدققين الخارجيين قبل بدء التعاقد، والتأكد من عدم المساس باستقلاليتهم بأي شكل من الأشكال، وأن هذه التعاقدات تتوافق مع لوائح هيئة الخدمات المالية.
- مراجعة واعتماد تعيين أو ترقية أو استبدال أو إعادة تعيين أو إنهاء خدمة رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالبنك.
- مراجعة ومناقشة واعتماد النطاق العام لخطة التدقيق الداخلي السنوية مع رئيس مجموعة التدقيق الداخلي، بما في ذلك كفاية مهام التدقيق الفردية، وتوفير الموارد البشرية اللازمة، وضمان حصول فريق التدقيق على صلاحية الوصول الكامل إلى جميع الوثائق ذات الصلة.
- مراجعة ومناقشة النتائج ذات الأهمية البالغة الناتجة عن عمليات التدقيق الداخلي التي يتم تنفيذها خلال الفترة بين اجتماعات اللجنة مع رئيس مجموعة التدقيق الداخلي.
- مراجعة مدى استجابة الإدارة لنتائج وتوصيات التدقيق الداخلي وتقييم فاعلية التدقيق الداخلي.
- مراجعة ومناقشة مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية مع الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين، بما في ذلك أمن تقنية المعلومات، والضوابط المحاسبية والمالية، ونظام البنك في مراقبة وإدارة مخاطر الأعمال، وبرامج الامتثال القانوني والأخلاقي.
- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية نيابة عن مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة البيانات المالية السنوية والربع سنوية قبل نشرها، ومراجعة أي تحفظات واردة في مسودات البيانات المالية، ومناقشة المبادئ المحاسبية، على وجه الخصوص، يجب مراجعة ومناقشة أي تغييرات في السياسات والمبادئ والتقديرات المحاسبية مقارنة بالسنة السابقة، وأي اعتماد لسياسات جديدة، أو أي انحراف عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح التي تفرضها الجهات الرقابية مثل البنك المركزي العماني أو هيئة الخدمات المالية.
- مراجعة تفاصيل جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة المقترحة وفقاً لسياسة البنك، وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

| اسم عضو مجلس الإدارة | عضويته في اللجان الأخرى لمجلس الإدارة | عضوية في مجالس إدارة شركات مساهمة عمانية عامة أخرى | عدد اجتماعات المجلس التي حضرها | حضر اجتماع الجمعية العمومية الأخيرة المنعقدة في ١٨ مارس ٢٠٢٥ |
|--|--|--|--------------------------------|--|
| الفاضلة/ أمل بنت سهيل بهوان المخيني - رئيس مجلس الإدارة | اللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | ٢ | ٨ | نعم |
| الشيخ/ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة | اللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | لا توجد | ٨ | نعم |
| الفاضل/ محمد إسماعيل مندي العمادي | لجنة الائتمان | لا توجد | ٨ | نعم |
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | لجنة الائتمان واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | ٣ | ٧ | نعم |
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | لجنة الائتمان واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | ٣ | ٧ | نعم |
| العميد/ جمال بن سعيد بن محمد الطائي | لجنة التدقيق | ٢ | ٨ | نعم |
| الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار | لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام | لا توجد | ٨ | نعم |
| الفاضلة/ نجاة بنت علي اللواتي | لجنة الائتمان، واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | ٢ | ٧ | نعم |
| الفاضل/ جوزيف أبراهام | لجنة الائتمان، واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | لا توجد | ٤ | نعم |
| الفاضل/ سعيد بن هلال الحبسي | لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام | ١ | ٨ | نعم |
| الفاضل/ بدمنحان أنانثان | لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام | لا توجد | ٨ | نعم |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروفي | لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والالتزام، والترشيحات والمكافآت | ٣ | ٨ | نعم |
| الفاضل/ ستيفن موس | لجنة الائتمان، واللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت | لا توجد | ٣ | لا |

عدد وتواريخ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد البنك الوطني العماني ٨ اجتماعات لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، وذلك في التواريخ التالية: ٢٦ يناير، و ٢٩ أبريل، و ٢٤ و ٢٩ يونيو، واجتماعين بتاريخ ٢٨ يوليو، و ٢٤-٢٥ سبتمبر، و ٢٩ أكتوبر، و ١٨ نوفمبر، وبلغت أطول فترة فاصلة بين الاجتماعات ٩٣ يوماً، بما يتوافق مع الحد الأقصى للمتطلبات التنظيمية البالغ ١٢٠ يوماً.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك

بلغ مجموع مخصصات أكبر خمسة موظفين من الإدارة العليا مبلغاً قدره ٢,٢٣٨,٩٥٣ ر.ع. خلال عام ٢٠٢٥، تشمل المخصصات المبالغ المتعلقة بالمكافآت والرواتب وغيرها من المنافع المالية،

وتبلغ مدة عقود العمل للموظفين غير العمانيين سنتين، فيما تخضع عقود الموظفين العمانيين لأحكام قوانين العمل المعمول بها في سلطنة عُمان، وتتراوح فترة الإخطار في العقود القائمة بين شهر وثلاثة أشهر.

نظراً لأن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين، فلا تنطبق عليهم أي رواتب ثابتة أو حوافز مرتبطة بالأداء، ويتقاضى أعضاء المجلس بدل حضور الجلسات وتعويضاً عن المصروفات المتعلقة بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بالإضافة إلى بدل الحضور المدفوع، بلغ إجمالي المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٠٠ ر.ع، وذلك رهناً بموافقة الجمعية العامة السنوية المقرر عقدها بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٦.

لجنة الائتمان

تتكون لجنة الائتمان من ٤ أعضاء، وعقدت اللجنة ١٤ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٥، ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء اللجنة، ومناصبهم وعدد الاجتماعات التي حضروها:

| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات التي حضرها |
|---------------------------------------|-------------|---------------------------|
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | رئيس اللجنة | ١٤ (٢ بالتفويض) |
| الفاضلة/ نجاة بنت علي اللواتي | عضو | ١١ |
| الفاضل/ محمد بن إسماعيل مندني العمادي | عضو | ١٤ (٣ بالتفويض) |
| الفاضل/ جوزيف أبراهام* | عضو | ٩ |
| الفاضل/ ستيفن موس | عضو | ٥ (٢ بالتفويض) |

* استقال من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٥

تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة مراجعة واعتماد وتجديد معاملات الائتمان وفقاً لدليل الصلاحيات المعتمد لدى البنك، إلى جانب مراجعة واعتماد مقترحات الاستثمار وفق ذات إطار الصلاحيات.

لجنة المخاطر والالتزام

تضم لجنة المخاطر بمجلس الإدارة ٤ أعضاء، وعقدت اللجنة ١٠ اجتماعات خلال العام ٢٠٢٥، ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء لجنة المخاطر ومناصبهم وحضورهم للاجتماعات:

| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات التي حضرها |
|--------------------------------|-------------|---------------------------|
| الفاضل/ فهد بن عبدالرحمن بادار | رئيس اللجنة | ١٠ |
| الفاضل/ بدمندان أنانثان | عضو | ١٠ (١ بالتفويض) |
| الفاضل/ سعيد بن هلال الحبسي | عضو | ٨ |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروقي | عضو | ١٠ |

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة للجنة على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتماد السياسات الجديدة للبنك والمراجعة الدورية للسياسات القائمة.
- تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان.
- تطوير إطار مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية.
- النظر في المخاطر الإستراتيجية التي تواجه البنك، ورفع المقترحات المتعلقة بالتخفيف من هذه المخاطر إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف المستمر على مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الدخل والموازنة العمومية للبنك.
- اعتماد عمليات شطب خسائر الائتمان التي تتجاوز الحدود المفررة لصلاحيات الإدارة التنفيذية.
- تعزيز وترسيخ ثقافة الامتثال داخل البنك.

- مراجعة تطبيق نهج قائم على المخاطر لضمان برنامج قوي وفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- مراجعة وتقييم ومتابعة أنشطة الامتثال وأداء البنك العام فيما يتعلق بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية الرئيسية.

- مناقشة نتائج برامج المتابعة والمراجعة مع الإدارة العليا لتقييم مدى كفاية وفعالية إطار الامتثال القانوني والتنظيمي والأخلاقي للبنك بشكل عام.

اللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت

تتكون اللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة من ٦ أعضاء، واجتمعت اللجنة ٨ مرات خلال عام ٢٠٢٥م، ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء اللجنة ومناصبهم وحضورهم للاجتماعات:

| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات التي حضرها |
|---------------------------------------|-------------|---------------------------|
| الفاضلة/ أمل بنت سهيل بهوان المخيني | رئيس اللجنة | ٨ |
| الشيخ/ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني | عضو | ٨ |
| الفاضل/ حمد بن محمد الوهبي | عضو | ٧ |
| الفاضل/ جوزيف أبراهام* | عضو | ٤ |
| الفاضلة/ نجاة بنت علي اللواتي | عضو | ٦ |
| الفاضل/ نبيل بن حمد المحروقي | عضو | ٨ |
| الفاضل/ ستيفن موس | عضو | ٣ |

* استقال من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٥

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة الإستراتيجية الشاملة للبنك ومراقبة تطبيقها وتنفيذها.

- مراجعة وتقديم التوصية لمجلس الإدارة لاعتماد الموازنات السنوية للبنك وخطط الأعمال، بما في ذلك جميع الموازنات التشغيلية وموازنات النفقات الرأسمالية، بما يتماشى مع الإستراتيجية طويلة المدى والتغيرات في البيانات الاقتصادية والتنظيمية وظروف السوق.

- مراجعة التقارير والتحليل الخاصة بالأداء المالي والتشغيلي للبنك وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل الإستراتيجيات المصاحبة لها.

- مراجعة المقترحات المتعلقة بخطط زيادة رأس المال وتقديم التوصية لمجلس الإدارة لاعتمادها.

- مراجعة واعتماد سياسة توزيعات الأرباح للبنك وتقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأن توزيعات الأرباح المقترحة.

- مراجعة واعتماد دليل الموارد البشرية للبنك، وسياسة التعويضات وخططة المكافآت، وفقاً لاتجاهات السوق والموجهات التنظيمية.

- تقييم أداء الرئيس التنفيذي، والموظفين الذين يعملون تحت الإشراف المباشر لمجلس الإدارة أو للرئيس التنفيذي.

تقرير حوكمة الشركات للعام ٢٠٢٥

- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للبنك.

- تحمل مسؤولية التوصية بالإستراتيجية والسياسات الخاصة بشراء وتطوير العقارات المرتبطة بالبنك، ومراجعتها وتحديثها عند الحاجة، لاعتمادها من مجلس الإدارة.

سياسات التعويض - الإفصاحات النوعية

يلتزم البنك بممارسات تعويض عادلة وقائمة على الأداء، بما يدعم أهدافه طويلة الأجل ويضمن تحقيق مواءمة مستدامة بين مصالح الموظفين والمساهمين، وترتكز سياسة التعويضات لدى البنك على مبادئ وممارسات سليمة، وبما يتوافق مع إرشادات البنك المركزي العُماني، وتشمل الأهداف الرئيسية لسياسة التعويضات مواءمة التعويضات مع المؤشرات المالية ومقاييس المخاطر المناسبة للبنك، وتقدير التزام الموظفين بتحقيق خطة الأعمال السنوية والأهداف طويلة الأجل للبنك، ومشاركة الموظفين في العوائد الناتجة عن نجاح البنك ونموه، بالإضافة إلى تعزيز الاحتفاظ بالموظفين.

تؤكد سياسة التعويضات على أهمية الإدارة السليمة للمخاطر، وتجنب تشجيع تحمل مخاطر مفرطة تتجاوز مستوى التحمل الذي حدده مجلس الإدارة، وذلك من خلال استخدام مؤشرات معدلة حسب المخاطر تأخذ في الاعتبار الأنواع الرئيسية للمخاطر ذات الأهمية، كما تم اعتماد تدابير لمنع تضارب المصالح، وتخضع السياسة للمراجعة الدورية من اللجنة التنفيذية والترشيحات والمكافآت لضمان فعاليتها.

كما قام البنك بتضمين الإفصاحات النوعية والكمية ذات الصلة في هذا التقرير تماشياً مع إرشادات البنك المركزي العُماني بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت، وتسري سياسة المكافآت المعتمدة لدى البنك على عمليات البنك داخل سلطنة عُمان وخارجها.

إطار المكافآت

توفر سياسة المكافآت لدى البنك، والتي تنطبق على عمليات البنك داخل سلطنة عُمان وخارجها، إطاراً للمكافآت يتضمن العناصر الرئيسية التالية:

- تقييم الأداء بالاستناد إلى أهداف واضحة وذات صلة، يتم تحديدها ضمن إطار بطاقة الأداء المتوازن.

- التركيز على إجمالي التعويضات (الثابتة والمتغيرة)، بحيث يتم تمييز التعويض المتغير (أي مكافآت الأداء وقيمة أي حوافز طويلة الأجل) وفقاً لمستوى الأداء.

- استخدام السلطة التقديرية في تقييم مدى تحقيق الأداء بدءاً من اتباع نهج آلي قائم على معادلات محددة، إذ إن هذا النهج لا يمكنه تغطية جميع الحالات وقد يؤدي إلى تشجيع تحمل مخاطر غير مناسبة أو ممارسات بيع غير مناسبة.

- تأجيل نسبة كبيرة من التعويضات المتغيرة للإدارة العليا إلى مكافآت نقدية مؤجلة، وذلك للامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية وتعزيز الاحتفاظ بالموظفين.

سياسة التعويضات الثابتة

تهدف التعويضات الثابتة إلى استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم من خلال تقديم رواتب تنافسية تتماشى مع متطلبات الوظيفة، ومهارات الفرد وخبراته، واحتياجات العمل، وقد تشمل هذه التعويضات عناصر مثل الراتب، والبدلات النقدية الأخرى، والمزايا المقدمة وفقاً لممارسات السوق المحلية، وتُعد

هذه المدفوعات ثابتة ولا تتغير تبعاً للأداء، كما أن التعويضات الثابتة لا تخضع لأحكام التخفيض أو الاسترداد التي تنطبق على التعويضات المتغيرة، ويتم مراجعة عناصر التعويض الثابت ضمن دورة المراجعة السنوية للأجور أو عند حدوث تغيير في الدور الوظيفي أو المسؤوليات التنظيمية للفرد.

سياسة التعويضات المتغيرة

تم تصميم التعويضات المتغيرة لتحفيز الأداء ومكافأته بناءً على مؤشرات مالية وغير مالية سنوية، بما يتوافق مع إستراتيجية البنك متوسطة وطويلة الأجل، ومصالح المساهمين، والالتزام بقيم البنك، ويتم منح هذه المكافآت وفقاً لمبادئ ومعايير التعويضات السليمة، بما في ذلك متطلبات التأجيل والاحتفاظ، ويشمل ذلك أي مكافآت متغيرة مضمونة قد يكون الموظف مستحقاً لها، كما تخضع جميع مكافآت التعويض المتغير الممنوحة للموظف عن سنة الأداء التي تم خلالها تصنيفه كـ "متحمل لمخاطر جوهرية" لأحكام التخفيض والاسترداد.

خطط حوافز الأعمال

يتم تطبيق خطط حوافز الأعمال (المتاحة حالياً للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، بالإضافة إلى قسم التحصيل) ضمن إطار الحوافز المعتمد لكل قسم، وبما يتماشى مع أهداف الأعمال والامتثال وإدارة المخاطر وقيم البنك.

أحكام التخفيض والاسترداد

تخضع جميع المكافآت المتغيرة المؤجلة غير المستحقة بعد لأحكام التخفيض، والتي تتيح تعديل أو تخفيض أو إلغاء المكافآت المؤجلة غير المستحقة في ظروف معينة، كما تخضع جميع المكافآت المدفوعة أو المستحقة للأفراد عن سنة الأداء التي تم خلالها تصنيفهم كمتحملين لمخاطر جوهرية لأحكام الاسترداد للفترة التي يحددها البنك المركزي العُماني.

متحملو المخاطر الجوهرية

تم تحديد متحملي المخاطر الجوهرية في البنك وفقاً للإرشادات التنظيمية، ويُقصد بهم الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية عليا، أو رؤساء ووظائف الرقابة، و/أو الذين تؤثر أنشطتهم اليومية تأثيراً جوهرياً على ملف المخاطر لدى البنك، مع مراعاة حدود الصلاحيات الممنوحة لهم ومصفوفة اتخاذ القرار.

مكافآت متحملي المخاطر الجوهرية

يتم توزيع مكافآت أو حوافز متحملي المخاطر الجوهرية على مدى أربع سنوات، بما يعكس الأفق الزمني للمخاطر، ويتم صرف ٥٥ بالمائة من المكافأة في السنة الأولى، بينما يتم توزيع الرصيد المتبقي بالتساوي على السنوات الثلاث التالية، وذلك وفقاً لشروط معينة تشمل أحكام التخفيض والاسترداد، كما تُدفع مكافآت متحملي المخاطر الجوهرية بناءً على أدائهم، ويتم تأجيلها وفقاً لسياسة البنك، ويتم تقييم أداء رؤساء ووظائف الرقابة والضمان بشكل مستقل من لجان مجلس الإدارة المعنية التي يقعون تحت إشرافها المباشر.

سياسات التعويض - الإفصاحات الكمية

وفقاً لسياسة التعويض، يتم تحديد مجموع التعويض المتغير بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية بما في ذلك أداء البنك وكذلك المقاييس المبنية على المخاطر، ويتم مراجعة مجموع المكافآت الشامل للبنك من اللجنة التنفيذية، والترشيحات والمكافآت ويتم الموافقة عليه من مجلس الإدارة.

مراجعة الرقابة الداخلية

يولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة للحفاظ على بيئة رقابية قوية، وتشمل مراجعته جميع أنظمة الرقابة، بما في ذلك الرقابة المالية والتشغيلية، والامتثال، وإدارة المخاطر، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية جماعية عن وضع نظام للرقابة الداخلية والحفاظ عليه ومراجعته، بما يوفر درجة معقولة من الاطمئنان بشأن فعالية وكفاءة العمليات، والرقابة المالية الداخلية، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

وقد أنشأ مجلس الإدارة هيكلًا إداريًا يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات وخطوط التقارير، كما يتم رفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة بشأن الوضع المالي للبنك وأدائه التشغيلي وأدائه في الأعمال، حيث يتم الإبلاغ عن الأداء الفعلي المحقق مقارنةً بالميزانية والفترة السابقة ومتابعته عن كثب، ويتم إعداد المعلومات المالية وفق سياسات محاسبية مناسبة يتم تطبيقها بشكل متسق، كما تم وضع إجراءات وضوابط تشغيلية لتسهيل المعالجة الكاملة والدقيقة وفي الوقت المناسب للمعاملات، وضمان حماية أصول البنك.

التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يلتزم مجلس الإدارة بالتأكد من أن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط البنك وعملياته يجري الإبلاغ عنها بصورة منتظمة إلى المساهمين والمستثمرين.

للبنك موقعه الخاص على شبكة الإنترنت حيث تُنشر المعلومات المتعلقة بالبنك ومنتجاته وعملياته وبياناته المالية السنوية وربح السنوية، عنوان موقع البنك على شبكة الإنترنت هو www.nbo.om

تُشر النتائج ربع السنوية، ونصف السنوية، والسنوية لعمليات البنك في الصحف العربية والإنجليزية الرئيسية في سلطنة عمان، كما تتوفر أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك ضمن صفحة علاقات المستثمرين وعلى موقع بورصة مسقط، وبعد الانتهاء من التدقيق الخارجي، يُوزع التقرير السنوي وملخص البيانات المالية عبر المنصة الإلكترونية التي تديرها شركة مسقط للمقاصة والإيداع، وذلك إلى جانب إشعار انعقاد اجتماع الجمعية العامة السنوية القادم للبنك، كما يُشجّع المساهمون على التواصل مع البنك متى ما رغبوا في الحصول على معلومات محدثة حول البنك أو عملياته.

وينشر البنك أيضاً الإصدارات الرسمية الجديدة على موقعه الإلكتروني للمساهمين والمحللين والمستثمرين على الرابط:

<https://www.nbo.om/en/Pages/News/Home.aspx>

توزيع الأرباح

يوضح الجدول التالي الأرباح التي وزعها البنك على المساهمين خلال الخمس سنوات الماضية:

| السنة | الأرباح النقدية | الأسهم المجانية |
|-------|-----------------|-----------------|
| ٢٠٢١ | ٪٣٧ | ٪٠ |
| ٢٠٢٢ | ٪٧٤ | ٪٠ |
| ٢٠٢٣ | ٪٨٥ | ٪٠ |
| ٢٠٢٤ | ٪٩٤ | ٪٠ |
| ٢٠٢٥ | * | ٪٠ |

* يحدد من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٦.

سعر أسهم البنك الوطني العماني الشهرية

| الشهر | الأعلى | الأدنى | الإغلاق |
|--------|--------|--------|---------|
| يناير | ٠.٢٩٤ | ٠.٢٨٠ | ٠.٢٩٤ |
| فبراير | ٠.٢٨٠ | ٠.٢٨٠ | ٠.٢٨٠ |
| مارس | ٠.٢٨٠ | ٠.٢٨٠ | ٠.٢٩٠ |
| أبريل | ٠.٢٩٥ | ٠.٢٩٥ | ٠.٢٩٥ |
| مايو | ٠.٢٩٢ | ٠.٢٩٢ | ٠.٢٩٢ |
| يونيو | ٠.٣٠٠ | ٠.٢٩٥ | ٠.٣٠٠ |
| يوليو | ٠.٣١٠ | ٠.٣١٠ | ٠.٣١٠ |
| أغسطس | ٠.٣٣٥ | ٠.٣٣٠ | ٠.٣٣٤ |
| سبتمبر | ٠.٣٤٠ | ٠.٣٣٦ | ٠.٣٤٠ |
| أكتوبر | ٠.٣٦٦ | ٠.٣٦٥ | ٠.٣٦٥ |
| نوفمبر | ٠.٣٦٨ | ٠.٣٦٨ | ٠.٣٦٨ |
| ديسمبر | ٠.٣٨٢ | ٠.٣٨١ | ٠.٣٨٢ |

المصدر: نشرة بورصة مسقط الشهرية

تغيرات مؤشر بورصة مسقط المالي

| الشهر | الأعلى | الأدنى | الإغلاق |
|--------|----------|----------|----------|
| يناير | ٧٨٧٧.٤٠٥ | ٧٨١٤.٥٥٧ | ٧٨٢٤.٣٣٣ |
| فبراير | ٧٧٦٢.٧٠ | ٧٧٠١.٣٥٢ | ٧٧٣٩.٦٩٥ |
| مارس | ٧٧١٩.٣٦٣ | ٧٦٣٢.٢٥١ | ٧٦٩٠.٧٣٣ |
| أبريل | ٧٦٤٣.٣٩١ | ٧٥٧٩.٩٤٤ | ٧٦٤١.١٠٠ |
| مايو | ٧٩٤٦.٨٣٥ | ٧٩٠٩.٩٢٠ | ٧٩٤١.٩٤٥ |
| يونيو | ٧٨٧٦.٥١٣ | ٧٨١٣.٦٥١ | ٧٨٤٩.٦٢٦ |
| يوليو | ٨١٢٠.٥٥٤ | ٨٠٦٢.٧٠٧ | ٨١٢٠.٥٥٤ |
| أغسطس | ٨٣٧٩.٦٠ | ٨٣٥٤.٥٨٧ | ٨٣٧٢.١٢٩ |
| سبتمبر | ٨٥٣١.٧٩٤ | ٨٥٠٤.٤٨٧ | ٨٥٢٤.٩١٧ |
| أكتوبر | ٩٢٦٣.٩١٣ | ٩٠٩٩.٢٠٤ | ٩٢٢٨.٥٩٩ |
| نوفمبر | ٩٢١٢.١٤٧ | ٩١٣١.٥٠٥ | ٩٢١٢.١٤٧ |
| ديسمبر | ٩٩٣١.٤٣٠ | ٩٨٦٨.٩٥٢ | ٩٩٠٨.٩٠٤ |

المصدر: نشرة بورصة مسقط الشهرية

معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتم تزويد مجلس الإدارة بتفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة مصلحة محتملة فيها، وذلك لمراجعتها واعتمادها، ولا يُسمح لعضو مجلس الإدارة إذا كان طرفاً ذو علاقة بالتصويت على مثل هذه المعاملات.

كما يتم تقديم تفاصيل جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة إلى المساهمين ضمن البيانات المالية في اجتماع الجمعية العامة السنوية، إلى جانب بيان يؤكد أن البنك يبرم معاملاته مع الأطراف ذات العلاقة وفق شروط تجارية عادلة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة.

| ٢٠٢٥ | إجمالي المكافآت (باستثناء التعويضات المؤجلة) | إجمالي التعويضات المؤجلة بنسبة ٤٥ بالمائة من الأجر المتغير |
|--|--|--|
| | (٣) | (٣) |
| متحملو المخاطر الجوهرية - باستثناء المسؤولين عن الوظائف الرقابية | ٣,٥٩٤,٥١٥ | ٥٣٠,٦٧٢ |
| متحملو المخاطر الجوهرية - المسؤولون عن الوظائف الرقابية فقط | ٦٥٠,٨٣٤ | ١٠٢,٠٥٥ |
| المجموع | ٤,٢٤٥,٣٤٩ | ٦٣٢,٧٢٧ |

فريق الإدارة

الرئيس تنفيذي وهو أعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة وفق الهيكل التنظيمي لإدارة البنك، يُعيّن وتُحدّد مهامه وامتيازه من قبل مجلس الإدارة.

ويتلقّى الرئيس التنفيذي الدعم من مدراء العموم الذين يتولّون قيادة مجموعات العمل في البنك. ويشمل الهيكل التنظيمي أيضاً رؤساء إدارات يرأسهم الرئيس التنفيذي مباشرة.

يوضح الجدول التالي أسماء أعلى أعضاء في الإدارة التنفيذية للبنك مع مناصبهم:

| الاسم | المنصب |
|--|--|
| الفاضل / عبدالله بن زهران الهنائي | الرئيس التنفيذي |
| الفاضل / فيصل بن حمد الوهبي | المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات الرقمية والمصرفية للأفراد |
| الفاضل / حسن بن عبد الأمير شعبان | المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الحكومية والتحالفات |
| الفاضل / سليمان بن سعيد للمكي | المدير العام ورئيس مجموعة إدارة المخاطر |
| الفاضل / جريداد أس فارادانشاري | المدير العام ورئيس الإدارة المالية |
| الفاضل / صلاح بن عبدالله الشرجي | المدير العام ورئيس التدقيق الداخلي |
| الدكتور / علي بن موسى العبري | المدير العام ورئيس مجموعة الموارد البشرية |
| الفاضل / بولاتو راداكريشنان أنيل كومار | المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات |

بيانات عن أسعار السوق

يبين الجدول التالي أعلى وأدنى سعر لأسهم البنك وسعر الإغلاق، كما يقدم مقارنة لأداء البنك مع مؤشر بورصة مسقط المالي.

سعر أسهم البنك الوطني العماني للسنة المالية ٢٠٢٥، ومقارنة أداء البنك مع مؤشر بورصة مسقط المالي.

يشكل الإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي جزء لا يتجزأ من عمليات البنك الوطني العماني منذ تأسيسه في يونيو من عام ٢٠٢٢، إذ يؤكد مجلس الإدارة والإدارة العليا التزامهم بتطبيق هذا الإطار وممارسته بفاعلية في عمليات وأنشطة البنك مما يساهم بدوره في ضمان حقوق المستهلك.

ولتعزيز تجربة العملاء وحماية بياناتهم وضمان أعلى درجات الشفافية والعدالة، عمل البنك الوطني العماني على تحسين العوامل التالية:

- آلية معالجة شكاوى العملاء
- بيانات الحقائق الأساسية للمنتجات
- حملة التوعية لعام ٢٠٢٦
- سياسة تجربة العميل

ولتعزيز الوعي العام لدى أصحاب المصلحة داخل البنك وخارجه، طبق البنك الوطني العماني إستراتيجية التوعية والتدريب والتعليم والتي تتواءم مع جهود البنك نحو تحسين سبل التواصل وتوضيح الاتفاقيات وأنظمة الأطر الداخلية والإفصاحات.

البرامج التعليمية الداخلية والخارجية:

| # | المواضيع | عدد الموظفين |
|---|---|--------------|
| ١ | برامج مبادئ حماية المستهلك التدريبية عبر الإنترنت | ١٣١٨ |
| ٢ | برنامج الضيافة والخدمة | ٢١٧ |

الحملات التوعوية خلال العام:

| ## | المواضيع | العدد |
|----|-----------------------|-------|
| ١ | مبادئ حماية المستهلك | ٥ |
| ٢ | التعامل مع الشكاوى | ١ |
| ٣ | برامج الضيافة والخدمة | ٤ |

وتضمنت الاتصالات التوعوية مواضيع مختلفة كميثاق الحقوق والمسؤوليات والمعاملة العادلة وإنشاء وضمان بيئة آمنة تحتوي ذوي الإعاقة.

تضمنت المواضيع المذكورة أعلاه محاور مهمة مثل ميثاق الحقوق والمسؤوليات والمعاملة العادلة وآداب التواصل عبر الهاتف بالإضافة إلى إنشاء وضمان ، حيث تأتي هذه الجهود للتماشي مع سعي البنك المستمر نحو تقديم خدمات تتواءم مع أهدافه.

كما ساهمت هذه الدورات التدريبية في تقديم سياسة مبيعات مميزة للأفراد برنامج الضيافة والخدمة.



عززت آلية التعامل مع الشكاوى في البنك عبر إصدار وثيقة إرشادية مبسطة، متوفرة في جميع قنوات الاتصال، بهدف تسهيل وصول العملاء لهذه المستندات وتعزيز تواصلهم و تفاعلهم.

الإفصاح عن آلية معالجة شكاوى العملاء:

| الشكاوى | البنك الوطني العماني ديسمبر ٢٠٢٤ ٣١ | البنك الوطني العماني ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | مزن للصيرفة الإسلامية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | مزن للصيرفة الإسلامية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
|---|---|--|---|---|
| ١ عدد الشكاوى المقيدة في بداية العام | ٩٤ | ٢٣٧ | ٤ | ٢ |
| ٢ عدد الشكاوى المستلمة خلال العام | ٦٢٦٦ | ٧٦٦٢ | ٢٠٢ | ١٠٧ |
| ٣ عدد الشكاوى التي تم التعامل معها خلال العام | ٦٢٩٣ | ٧٧٧١ | ٢٠٤ | ١٠٦ |
| ٣,١ عدد الشكاوى التي تم رفضها من الشكاوى التي تم التعامل معها | . | . | . | . |
| ٤ عدد الشكاوى المقيدة في نهاية العام | ٢٣٧ | ١٢٨ | ٢ | ٣ |
| ٤,١ عدد الشكاوى المقيدة منها لأكثر من ٣٠ يوم | . | . | . | . |

| # | طريقة الاتصال | البنك الوطني العماني | مزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العماني |
|----|---|--|--|
| ١ | مركز الاتصال | +٩٦٨ ٢٤٥٧ ٠٠٠ | +٩٦٨ ٢٤٥٧ ٠٠٠١ |
| ٢ | البريد الإلكتروني | CX@nbo.om | CX@nbo.om |
| ٣ | الموقع الإلكتروني | /https://www.nbo.om | /https://www.muzn.om |
| ٤ | شبكات التواصل الاجتماعي | منصة إكس: NBObank | انستاجرام: NBO_Muzn_Islamicbanking |
| | | انستاجرام: Nationalbankoman | |
| | | لينكد إن: Nationalbankoman | |
| | | فيسبوك: National Bank of Oman | |
| | | ثريدز: Nationalbankoman | |
| | | يوتيوب: Nationalbankoman | |
| ٥ | تطبيق الهواتف الذكية | تطبيق الخدمات المصرفية- خدمة العملاء | |
| ٦ | البريد | البنك الوطني العماني ص.ب ٧٥١ الرمز البريدي ١١٢ روي- سلطنة عُمان | مزن للصيرفة الإسلامية- المبنى الرئيسي للبنك الوطني العماني- الطابق الأول- جناح B- العذبية |
| ٧ | زيارة الفروع | يمكن رفع الشكاوى في أي فرع من فروع البنك الوطني العماني | يمكن رفع الشكاوى في أي فرع من فروع مزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العماني |
| ٨ | الرددشة المباشرة | واتساب البنك الوطني العماني- ٢٤٧٧٠٠٠٠ | - |
| ٩ | المستوى (١) - في حال عدم الرضا عن الحل المقدم: | بتول العجمي رئيسة التحليل والتغيير batool@nbo.om هاتف: ٢٤٧٧٨٢٧٦ ساعات العمل: ٧:٣٠ صباحاً - ٣:٠٠ عصراً | |
| ١٠ | مستوى (٢) - في حال عدم وجود تحديث أو حل لمشكلتك/شكواك بعد التصعيد إلى المستوى (١): سعيد المرهوبي | سعيد المرهوبي رئيس إثراء تجربة العملاء البريد الإلكتروني: saidhm@nbo.om رقم الهاتف: ٢٤٧٧٩٢٧٤ ساعات العمل: ٧:٣٠ صباحاً - ٣:٠٠ عصراً | |

٤

تقرير

بازل ٢ - محور ٣ وبازل ٣
لسنة ٢٠٢٥

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.م.ع ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وكما هو مبين في تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ فيما يتعلق بإفصاحات البنك، والدرجة بالصفحات من ١ إلى ٢٩ كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

استناداً إلى الإجراءات أعلاه، لم نجد أي استثناءات.

لم تشكل إجراءاتنا، كما هو مذكور في اتفاقنا، تكليف مراجعة أو تأكيد يتم إجراؤه وفقاً لمعايير المراجعة أو التأكيد المقبولة عموماً، والذي يكون الهدف منه التعبير عن تأكيد حول محتويات الإفصاحات. فنحن لا نعبر عن مثل هذا التأكيد. ولو كنا قد نفذنا إجراءات إضافية، أو أجرينا تكليف مراجعة أو تأكيد على الإفصاحات، لربما لفتت انتباهنا أمور أخرى كنا سنبلغكم بها. يتعلق هذا التقرير بالإفصاحات فقط ولا يشمل أي قوائم مالية للبنك ككل.

إن التزاماتنا بخصوص هذا التقرير تعتبر مستقلة تماماً عن أي مهام قد نقوم بها (أو قد قمنا بها) بصفتنا مراقبي حسابات البنك أو بأي صفة أخرى، كما أن مسؤولياتنا والتزاماتنا لن تتغير بأي حال من الأحوال بسبب هذه المهام. ليس في هذا التقرير، ولا أي شيء قد تم نقله شفهيًا أو تم تنفيذه في سياق الخدمات أو ما يتصل بها، ما يتضمن أي مسؤولية واجبة تترتب علينا بصفتنا مراقبي الحسابات لأي قوائم مالية للبنك.

القيود على التوزيع والاستخدام

إن هذا التقرير مخصص فقط لاستخدامكم فيما يتعلق بالغرض المحدد أعلاه، وكما هو مذكور في اتفاقنا، ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو توزيعه على أي طرف آخر باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقنا. ولا نقبل أي التزام أو مسؤولية تجاه أي طرف آخر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،



PricewaterhouseCoopers

بريس وترهاوس كوبرز ش.م.ع.م.ع
مسقط، سلطنة عُمان
٥ مارس ٢٠٢٦

الأفاضل
أعضاء مجلس الإدارة
البنك الوطني العُماني ش.م.ع.م.ع
ص. ب. ٧٥١
الرمز البريدي: ١١٢
مسقط، سلطنة عُمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.م.ع ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لشروط اتفاقنا المؤرخ ٨ يونيو ٢٠٢٥. وقد تم تنفيذ تلك الإجراءات، على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، فقط لمساعدة أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.م.ع ("البنك") في تقييم مدى امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في التعميم رقم ب.م. ١٠٠٩ المؤرخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦، والتعميم رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، والتعميم رقم ب.م. ١١٤٩ المؤرخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ المعدل بالخطاب رقم BSD/CB/FLC/2018/17 المؤرخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، والخطاب رقم BSD/CB/2020/001 المؤرخ ١٨ مارس ٢٠٢٠، والخطاب رقم BSD/CB/2020/005 المؤرخ ٣ يونيو ٢٠٢٠، والخطاب رقم SDD/CBS/CB/2024/108 المؤرخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٤ ("التعميم") الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤولياتكم

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بإعداد الإفصاحات وفقاً للتعميم الصادر عن البنك المركزي العُماني، ويظلوا مسؤولين دون غيرهم عنها وعن إنشاء جميع المحلات المحاسبية وغيرها من المحلات التي تدعم محتوياتها والحفاظ عليها. كما يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك المسؤولية عن تحديد وضمان امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح على النحو المنصوص عليه في التعميم الصادر عن البنك المركزي العُماني.

كما تقع على عاتقكم مسؤولية تحديد ما إذا كان نطاق الخدمات كافياً لأغراضكم، وتقررون بأن الإجراءات الموضحة هنا مناسبة للغرض الذي من أجله يتم تقديم الخدمات.

مسؤولياتنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧. وتم تنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات السلة رقم ٤٤٠٠ (المعدل) "تكليبات الإجراءات المتفق عليها".

ينضمن تكليف الإجراءات المتفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها معكم والإبلاغ عن النتائج، باعتبارها النتائج الواقعية حول الإجراءات المتفق عليها المنفذة. ولا نقدم أي إقرار فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

أخلاقيات المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية لتواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين).

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

بريس وترهاوس كوبرز ش.م.ع.م.ع. سلام سكوير - جنوب، الطابق ٤،
اجنحة ٤٠٤-٤٠٢، مدينة السلطان قابوس،
ص. ب. ٣٠٧٥، روي. الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عُمان،
هاتف رقم ٩١١٠ ٤٥٥ (٩٦٨) فاكس رقم ٤٤٠٨ ٤٥٦ (٩٦٨) +

محاسبون قانونيون ترخيص رقم ١٠٦٥٣٦٩L - استشارات إدارية ترخيص رقم ١٠٦٥٢٩٠L -
سجل تجاري رقم ١٢٣٠٨٦٥ - بطاقة ضريبية رقم ٨٠٠٥٨٨٩

www.pwc.com

فيما يلي هيكل رأس المال المجمع للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على إرشادات البنك المركزي العُماني:

| عناصر رأس المال | المبلغ |
|--|----------------|
| رأس المال الفئة ١ | |
| بنوك محلية | |
| رأس المال المدفوع | ١٦٢.٥٩٥ |
| علاوة إصدار الأسهم | ٣٤.٤٦٥ |
| احتياطي قانوني | ٥٤.١٩٨ |
| أرباح محتجزة * | ٣١٢.٦٦٧ |
| رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية | ٥٦٣.٩٢٥ |
| اقتطاعات | |
| احتياطات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | (٤.٨١٨) |
| رأس المال العادي الفئة ١ | ٥٥٩.١٠٧ |
| رأس المال الإضافي الفئة ١ | |
| سندات دائمة من الفئة ١ | ٣٩٨.٢٨٧ |
| رأس المال الفئة ١ بعد جميع الاقتطاعات | ٩٥٧.٣٩٤ |
| رأس المال الفئة ٢ | |
| احتياطات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | ٤.٨٢٣ |
| مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المؤهل للفئة ٢ | ١٠.٨٨٨ |
| إجمالي رأس المال الفئة ٢ | ١٥.٧١١ |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | ٩٧٣.١٠٥ |

* ملاحظة: تُعدّل الأرباح المحتجزة إلى توزيعات الأرباح النقدية المقترحة، والتي تخضع لموافقة البنك المركزي العُماني والمساهمين.

كفاية رأس المال

الإفصاحات النوعية:

ترد فيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال:

- ضمان استقرار البنك من خلال الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- تعزيز كفاءة البنك من خلال زيادة العائد المعدل للمخاطر على مختلف مستويات التجميع، بما يضمن عدم الاحتفاظ برأس مال "فائض" دون داعٍ.
- الحد على اتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية عبر مختلف قطاعات الأعمال.

تستند خطة إدارة رأس المال المستهدفة للبنك إلى إطار رأس المال التنظيمي للمخاطر وفقاً لمعايير بازل ٢، وذلك باستخدام النهج المعياري لحساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق،

بالإضافة إلى نهج المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل على النحو الذي يحدده البنك المركزي العُماني. سيأخذ البنك أيضاً في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، حينما تنطبق، والمتعلقة بازل ٣ أثناء قيامه بعملية التقييم.

تهدف سياسة إدارة رأس المال للبنك إلى ضمان تخصيص مقدار مناسب من رأس المال لكل خط من خطوط الأعمال على أساس العائد على رأس المال المعدل للمخاطر. يُنفذ نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر على كامل المحفظة باستثناء الخدمات المصرفية للأفراد، حيث حدد البنك المركزي العُماني حدوداً لمعدلات الفائدة ويجري العمل بها.

تفحص لجنة الأصول والالتزامات وتراقب كفاية رأس المال ومتطلباته على أساس مستمر. ويُعد حساب كفاية رأس المال ويقدم إلى لجنة الأصول والالتزامات لفحصه شهرياً. كما تُرَجَّع مختلف سيناريوهات التحقّل، مع الأخذ في الاعتبار تقلبات الأرباح، وتأثير مخاطر الائتمان والسوق، إضافةً إلى تخصيص رأس المال، حسب خط الأعمال لدى اللجنة.

تقرير بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ لسنة ٢٠٢٥

هيكل رأس المال

يتكون رأس المال المصرّح به للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ٠,١٠٠ ₪ للسهم الواحد.

ويتكون رأس المال المصدّر والمدفوع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من ١,٦٢٥,٩٤٦,٣٥٥ سهم بقيمة ٠,١٠٠ ₪ للسهم الواحد.

وقد خصّص البنك رأس مال للعمليات في الإمارات العربية المتحدة ومصر، بما يعادل ٤٠,٩ مليون ₪ و١٩,٣ مليون ₪ على التوالي. ولا يمكن سحب هذه المبالغ إلا بموافقة البنوك المركزية في كل من الدولتين. بالإضافة إلى ذلك، خصّص البنك في سلطنة عُمان مبلغ ٥٥,٠ مليون ₪ من رأس المال للنافذة المصرفية الإسلامية.

البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

تأسس البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع ("البنك الوطني العُماني"، "البنك") في سلطنة عُمان في سنة ١٩٧٣ كشركة مساهمة، ويعمل في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والإسلامية داخل سلطنة عُمان وفي فروع خارجية في الإمارات العربية المتحدة ومصر. يمارس البنك نشاطه في سلطنة عُمان بموجب ترخيص صيرفة صادر عن البنك المركزي العُماني وهو مشمول بنظامه لتأمين الودائع المصرفية، في حين تمارس الفروع نشاطها في الإمارات العربية المتحدة ومصر بموجب تراخيص صيرفة تجارية تمنحها البنوك المركزية المعنية. إن البنك بصدد إغلاق عملياته في مصر وسعى للحصول على الموافقات اللازمة. يقع المقر الرئيسي للبنك في محافظة مسقط، سلطنة عُمان. تم إدراج أسهم البنك في بورصة مسقط. كما تم إدراج السندات الدائمة في بورصة يورونكست دبلن.

كفاية رأس المال (تابع)

الإفصاحات النوعية:

تُطبَّق مجموعة من المؤشرات كجزء من إدارة رأس المال، بهدف توفير نظام إنذار مبكر للبنك بشأن مستوى رأس ماله، مما يُمكنه من اتخاذ التدابير المناسبة في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال إلى ما دون الحدود المقبولة.

يُعدّ البنك وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وفقاً لإرشادات بازل ٢، وذلك لتقييم جميع المخاطر على مستوى المنشأة التي لم تُغطى بالكامل ضمن مخاطر المحور ١. وتتناول هذه الوثيقة، من خلال إجراء تقييم موضوعي وشخصي، كفاية رأس المال بعد الأخذ في الاعتبار تأثير المخاطر الإضافية، مثل

الإفصاحات الكمية:

| التفاصيل | المبلغ |
|--|------------------|
| المركز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | (٣٠٠'٠٠٠) |
| رأس المال الفئة ١ (بعد الاقتطاعات النظامية) | ٩٥٧,٣٩٤ |
| رأس المال الفئة ٢ (بعد الاقتطاعات النظامية وحتى الحدود المسموح بها) | ١٥,٧١١ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - المحفظة المصرفية | ٤,٣٤٦,٨٩٠ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - مخاطر التشغيل | ٢٨٧,٩٢٩ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - المحفظة المصرفية + مخاطر التشغيل | ٤,٦٣٤,٨١٩ |
| الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لدعم الأصول المرجحة بالمخاطر عند وجود مخاطر المحفظة المصرفية ومخاطر التشغيل | ٦٢٥,٧٠١ |
| يتكوّن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال من: | |
| ١) رأس المال الفئة ١ | ٦,٩٩٠ |
| ٢) رأس المال الفئة ٢ | ١٥,٧١١ |
| رصيد رأس المال الفئة ١ المتاح لدعم محفظة التداول | ٣٤٧,٤٠٤ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - محفظة التداول | ١٢٧,٦٣٨ |
| إجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول | ١٧,٢٣١ |
| الحد الأدنى لرأس المال الفئة ١ لدعم محفظة التداول | ٤,٩١١ |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | ٩٧٣,١٠٥ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - البنك ككل | ٤,٧٦٢,٤٥٧ |
| نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبنك التسويات الدولية (%) | ٢٠,٤ |

مخاطر الائتمان المتبقية، ومخاطر الحد من مخاطر الائتمان المتبقية، ومخاطر الائتمان المتبقية المتعلقة بحقوق المساهمين، ومخاطر السوق المتبقية المتعلقة بالعملات، ومخاطر تركيز الائتمان، ومخاطر معدل الفائدة في المحفظة المصرفية، ومخاطر السيولة، ومخاطر التسوية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بالمناخ، ومخاطر النماذج، والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الامتثال، وكذلك مستويات مختلفة من اختبارات التحقّل. وفقاً للإرشادات الصادرة عن البنك المركزي العماني في ديسمبر ٢٠١٢، يُجرى التقييم بموجب التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ويُقدّم إلى البنك المركزي العماني وفقاً للإرشادات المقررة. كما سيأخذ البنك في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، حيثما ينطبق ذلك بشأن بازل ٣، أثناء إجراء التقييم.

إفصاحات بازل ٣:

امثالاً لتعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، ترد أدناه بعض الإفصاحات الإلزامية لكفاية رأس المال:

| التفاصيل | مجمّل الرصيد (القيمة الدفترية) | صافي الرصيد (القيمة الدفترية) | الأصول المرجحة بالمخاطر |
|--|--------------------------------|-------------------------------|-------------------------|
| المركز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | (٣٠٠'٠٠٠) |
| بنود داخل الميزانية العمومية | ٥,٦٧٥,٨٠٩ | ٥,٤٦٦,٠٢٢ | ٣,٨٦٠,٦٠٠ |
| بنود خارج الميزانية العمومية | ٥٢١,٠٩٣ | ٥٢١,٠٩٣ | ٤٦٧,٩٩٨ |
| مشتقات | ١٨,٢٩٢ | ١٨,٢٩٢ | ١٨,٢٩٢ |
| مخاطر التشغيل | - | - | ٢٨٧,٩٢٩ |
| مخاطر السوق | - | - | ١٢٧,٦٣٨ |
| الإجمالي | ٦,٢١٥,١٩٤ | ٦,٠٠٥,٤٠٧ | ٤,٧٦٢,٤٥٧ |
| رأس المال العادي الفئة ١ | | | ٥٥٩,١٠٧ |
| رأس المال الإضافي الفئة ١ | | | ٣٩٨,٢٨٧ |
| رأس المال الفئة ٢ | | | ١٥,٧١١ |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | | | ٩٧٣,١٠٥ |
| إجمالي رأس المال المطلوب عند ١٣,٥٠٪ | | | ٦٤٢,٩٣٢ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان | | | ٥٨٦,٨٣١ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر السوق | | | ١٧,٢٣١ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل | | | ٣٨,٨٧٠ |
| نسبة رأس المال العادي الفئة ١ (%) | | | ١١,٧ |
| نسبة الفئة ١ (%) | | | ٢٠,١ |
| إجمالي نسبة رأس المال (%) | | | ٢٠,٤ |

التعرض للمخاطر وتقييمها

إدارة المخاطر

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على موارد البنك من مختلف المخاطر التي يواجهها، وتشمل مجموعة المخاطر مخاطر الائتمان للشركات، ومخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومخاطر الائتمان للأفراد، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات واستمرارية الأعمال، وقسم فحص الفروض. وتتبع جميع وظائف إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر وتكون مستقلة عن وحدات الأعمال.

تهدف استراتيجية مخاطر الائتمان للبنك إلى اعتماد نهج منظم لتحقيق نمو في الائتمان، وتقليل التركيز على المجالات التي تُعتبر عالية المخاطر نسبياً، وذلك استناداً إلى ظروف السوق السائدة والمتوقعة.

يستند الإطار الإداري والسياسات والإجراءات المعتمدة في إدارة المخاطر إلى أفضل الممارسات الدولية، وتوصيات لجنة بازل، وإرشادات البنك المركزي العماني.

يتعرض البنك للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان

الإفصاحات النوعية

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكيد البنك لخسارة مالية نتيجة لإخفاق العميل أو الطرف المقابل لأي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والبنوك الأخرى والاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة بالبنك. ولغرض إعداد التقارير حول إدارة المخاطر، يدرس البنك كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويجمعها (مثل مخاطر عجز المدين عن السداد ومخاطر الدولة ومخاطر قطاعات الأعمال).

يقوم البنك بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود داخلية على مقدار المخاطر التي يمكنه قبولها للأطراف المقابلة الفردية والمجموعات (الجهات المنفردة) وقطاعات الأعمال بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية. ويحسب البنك الخسائر المتوقعة من التعرض للائتمان على أساس تصنيف المخاطر لكل من قروض الشركات وقروض الأفراد في فئة المتأخرين في السداد استناداً إلى الإرشادات التنظيمية. يتمثل هدف البنك في إدارة مخاطر الائتمان في حماية جودة الائتمان من تعرضاته الائتمانية. تُدار مخاطر الائتمان ضمن المتطلبات التنظيمية وإطار المخاطر المنصوص عليه في ميثاق المخاطر وسياسات وإجراءات الائتمان.

مخاطر الائتمان (تابع)

تُراجع الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة السياسات والإجراءات بشكلٍ دوري لضمان توافقها مع أفضل الممارسات الحالية. وتوافق السلطات المفوضة على المخاطر الائتمانية بناءً على تفويض من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يعتمد تفويض الصلاحيات على حجم التعرض للجهات المنفردة وجودة الائتمان (التصنيف الداخلي والخارجي)، بالإضافة إلى مستوى الحد من مخاطر الائتمان (الضمانات، والكفالات، وما إلى ذلك) للتعرضات المقترحة. بالنسبة لتعرضات الأفراد، هناك تفويض للصلاحيات للتعامل مع الاستثناءات الخاصة ببرنامج الإقراض المعتمد. ويتم التحكم في مخاطر الائتمان ومراقبتها وإدارتها بالتنسيق مع وحدات الأعمال المعنية وفقاً للإجراءات المعمول بها.

لدى البنك هيكل قوي لإدارة مخاطر الائتمان يتكون من أقسام مخاطر الائتمان للشركات، ومخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومخاطر الائتمان للأفراد، وآلية فحص القروض، وإدارة معالجة الائتمان، وإدارة ومراقبة الائتمان.

مخاطر الائتمان للشركات ومخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتولى قسم مخاطر الائتمان للشركات مسؤولية التقييم المستقل والسيطرة على المخاطر المتعلقة بجميع تعرضات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، في حين يقوم قسم مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراجعة تعرضات الأعمال المصرفية ووحدات الأعمال الصغيرة بشكل مستقل. ويقوم القسمان بمراجعة وتقييم مخاطر الائتمان للتعرضات المقترحة قبل الالتزام بتقديم تسهيلات للعملاء من قبل وحدات الأعمال المعنية. تخضع عمليات تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس العملية، كما يتم تقييم كل مقترح فيما يتعلق بحدود التركيز المحددة لمختلف القطاعات الاقتصادية والدول والدرجات والانحرافات وغيرها إن تم التركيز على أي منها. ويتبع البنك التسعير القائم على المخاطر، كما يُقِيم كل مقترح ائتماني على أساس معايير داخلية للعائدات المعدلة للمخاطر المطلوبة. قام البنك بتطبيق نموذج مخصص لتحليل المخاطر من وكالة موديز لتصنيف مخاطر المقترضين من الشركات. كما يقدم قسم مخاطر الائتمان للشركات المشورة والإرشاد لوحدات الأعمال بهدف تعزيز أفضل الممارسات في إدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك.

بالإضافة إلى الفحص السنوي الرسمي لمخاطر الائتمان لكل تسهيلات الشركات، يتم إجراء فحوصات أكثر تواتراً لحسابات قائمة المراقبة وحسابات الإنذار المبكر والعملاء ذوي التصنيفات المنخفضة والشركات العامة والتعرضات الكبيرة. علاوةً على ذلك، يواصل البنك إجراء فحص ربع سنوي لمحفظة المؤسسات المالية والدولة يشمل اختبارات التحقّل ومراجعة ترحيل التصنيفات السلبية والتوقعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات والإرشادات التنظيمية. كما أجرى البنك فحصاً أسبوعياً عبر جميع قطاعات أعماله لحسابات الإنذار المبكر، وأظهر هذا الفحص علامات التحقّل والإجراءات التصحيحية المُحددة حسب الاقتضاء.

مخاطر الائتمان للأفراد

يتولى قسم مخاطر الائتمان للأفراد إدارة مخاطر الائتمان في محفظة الأفراد. ويتم تقديم تسهيلات الائتمان للعملاء الأفراد بشكل أساسي بناءً على برامج المنتجات. يتضمن نهج الإقراض المنظم معايير قبول المخاطر القياسية وممارسات معالجة القروض من أجل تحسين كفاءة ومخاطر/مزايا تلك المحافظ. يتم الموافقة على برامج المنتجات من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتم مراقبة أدائها ومراجعتها بشكل منتظم. ويتم تقديم آخر المستندات بانتظام إلى اللجان المكلفة بالموافقة فيما يتعلق بحالة محفظة القروض.

وبناءً على ظروف السوق السائدة، واصل البنك مراقبته المستمرة للمحفظة من خلال الفحص الشامل وتعديل سياسة الائتمان / برنامج المنتجات، يتم فحص وتقييم التسهيلات الائتمانية خارج برامج المنتجات / معايير السياسة بشكل فردي من قبل قسم الخدمات المصرفية للأفراد وقسم مخاطر الائتمان للأفراد. ويجري العمل على تطبيق درجة مركز الائتمان (ملاءة) لمنتجات القروض الرئيسية.

تم تقديم العديد من العمليات الجديدة والتحسينات على النظام عبر الأنشطة الحرجة لتحسين جودة المعالجة وكفاءتها وتعزيز منهجيات الاسترداد لمحفظة الأفراد. لدى البنك نظام آلي لتحصيل القروض بهدف تعزيز عمليات التحصيل والاسترداد. كما يمتلك نظاماً آلياً لإنشاء القروض لتعزيز إطار مخاطر الائتمان للأفراد المطبق لديه.

آلية فحص القروض

يقوم قسم آلية فحص القروض المستقل بتقييم جودة محفظة القروض، والموازنة بين المخاطر والمزايا، وإجراء تحسينات نوعية في إدارة الائتمان. كما يقوم القسم بتقييم فعالية إدارة القروض وسلامة عملية تصنيف الائتمان وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة المحفظة وما إلى ذلك.

إدارة معالجة الائتمان

تتولى إدارة معالجة الائتمان مسؤولية المتابعة مع كل حساب متأخر في السداد باستخدام جميع الوسائل المتاحة بهدف تقليل التعرض للمجموعات عالية المخاطر واسترداد أكبر قدر ممكن من المبالغ وإعادة تأهيل هذه العلاقات بحيث يمكن إعادتها إلى خطوط الأعمال كحسابات مستوفية لالتزاماتها بالكامل وتحسين وضع المحفظة تدريجياً.

إدارة ومراقبة الائتمان

يضمن قسم إدارة ومراقبة الائتمان ما يلي:

- استكمال وثائق جميع القروض وتنفيذها وحفظها بالشكل الصحيح.
- موافقة الجهة المختصة على خطوط الائتمان، وتسجيل التفاصيل بدقة.
- إعداد تقارير كافية ودقيقة تغطي مختلف التعرضات لمخاطر الائتمان.
- الإبلاغ عن أي مخالفات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- مراجعة إجراءات طرح المنتجات الجديدة / القائمة في البنك والمشاركة فيها.
- إعداد مختلف التقارير الداخلية والخارجية على أساس دوري.

تقرير بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ لسنة ٢٠٢٥

- إدخال جميع الحدود المعتمدة في النظام وفقاً لمبدأ المُعْجَد والفُرَاجِع (Maker and Checker Concept).
- تفويض عملية صرف الأموال لجميع التعرضات لمخاطر الائتمان المعتمدة بشكل مناسب.

أنظمة الإبلاغ عن المخاطر وقياسها

فيما يلي نطاق وطبيعة نظام الإبلاغ عن المخاطر و/أو قياسها:

الإبلاغ عن المخاطر

يتم إجراء فحص شامل لمحفظة الائتمان للشركات على أساس ربع سنوي وتقديمه إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتشمل أبرز المجالات التي يغطيها الفحص ما يلي:

- خفض درجة تصنيف التعرضات / ترحيلها إلى درجة سلبية
- بيان المتوسط المرجح لدرجة الائتمان
- تركيز/ أداء المحفظة
- وضع التعرضات المعاد هيكلتها
- وضع التعرضات للمبالغ المتأخرة السداد
- التعرضات المضمونة بحقوق المساهمين
- التعرضات لقطاعي العقارات والتأجير
- التعرضات المشتركة
- العلاقات الجديدة
- التعرضات لكبار الأعضاء والمقترضين من غير المقيمين
- التعرضات للدول / المؤسسات المالية

بالإضافة إلى ذلك، يُجري البنك دراسات حسب الصناعة في مختلف القطاعات التي تعتبر ذات تأثير على جودة ائتمان المحفظة، مثل العقارات والتأجير والقطاعات المتأثرة بتقلبات أسعار السلع. بالنسبة لتعرضات مجموعة المؤسسات المالية، يُجري البنك اختبارات تحقّل وعمليات مراجعة ربع سنوية لترحيل التصنيفات السلبية والتوقعات، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات والإرشادات التنظيمية. ويتم مراجعة هذه التقارير دورياً من قبل الإدارة ولجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يتم إجراء فحص لمحفظة الائتمان للأفراد على أساس شهري وتقديمه إلى لجنة إدارة المخاطر ويُعرض أحدث تقرير كل ثلاثة أشهر على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتشمل أبرز المجالات التي يغطيها الفحص ما يلي:

- فحص المحفظة
- ملخص الإدارة واتجاهات التآخر والعجز عن السداد (منها تحليل التآخر في السداد على مستوى المنتج، وتحليل السنوات، وحالات التآخر في السداد عبر معايير الائتمان المختلفة، وما إلى ذلك)
- المشاريع التي تم تنفيذها/إنجازها خلال الشهر
- المبالغ المستردة

القياس

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

يقوم البنك بفحص القروض والسلفيات الخاصة به بشكل فردي في تاريخ كل تقرير لتقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل. وعلى وجه الخصوص، يستلزم إجراء اجتهاد من قبل الإدارة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الانخفاض في القيمة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يصدر البنك اجتهادات حول الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة القابلة للتحقق للضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات مستقبلية في المخصص.

تُقِيم بعد ذلك القروض والسلفيات التي قُيِّمت بشكل فردي وتبيّن أنها غير معرضة للانخفاض في القيمة وجميع القروض والسلفيات الفردية غير الهامة بشكل جماعي، في مجموعات من الأصول ذات خصائص المخاطر المماثلة، لتحديد ما إذا كان ينبغي رصد مخصص بسبب أحداث الخسارة المتكبدة التي يوجد دليل موضوعي عليها ولكن لم تظهر آثارها بعد. يأخذ التقييم الجماعي في الاعتبار البيانات من محفظة القروض (مثل جودة الائتمان ومستويات الدفعات متأخرة السداد واستخدام الائتمان ونسب القروض إلى الضمانات وما إلى ذلك) وتركيزات المخاطر.

تعريف العجز عن السداد والمعالجة

يعتبر البنك الأداة المالية عاجزة عن السداد، وبالتالي، تقع ضمن المرحلة الثالثة (معرّضة للانخفاض في القيمة الائتمانية) لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع الحالات عندما يتأخر المقترض عن موعد سداد دفعاته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. يعتبر البنك أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك عاجزة عن السداد ويتخذ إجراءات فورية عندما لا تتم تسوية الدفعات اللحظية المطلوبة في نهاية يوم العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

كجزء من التقييم النوعي لما إذا كان العميل عاجزاً عن السداد، يأخذ البنك في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى احتمالية عدم الدفع. عندما تحدث مثل هذه الأحداث، ينظر البنك بعناية فيما إذا كان الحدث يؤدي إلى معاملة العميل كعاجز عن السداد، وبالتالي، تقييمه ضمن المرحلة الثالثة لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة الثانية مناسبة له. وتشمل هذه الأحداث:

- التصنيف الداخلي للمقترض الذي يشير إلى العجز عن السداد أو شبه عجز عن السداد.
- الانخفاض الجوهري في مبيعات المقترض أو فقدان أحد كبار العملاء.
- قيام المدين (أو أي منشأة قانونية داخل مجموعة المدين) بتقديم طلب إفلاس أو حماية من الإفلاس.

إن سياسة البنك هي اعتبار أداة مالية "قد تمت معالجتها"، وبالتالي، إعادة تصنيفها خارج المرحلة الثالثة عند عدم وجود أي من معايير العجز عن السداد لمدة ستة أشهر متتالية على الأقل. يعتمد قرار تصنيف أصل ما في المرحلة الثانية أو المرحلة الأولى بمجرد معالجته على درجة الائتمان المحدثة، في وقت المعالجة، وما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

مخاطر الائتمان (تابع)**دمج المعلومات المستقبلية**

يقوم البنك بدمج المعلومات المستقبلية في كل من تقييمه ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بصورة جوهرية منذ إدراجها المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع أخذ مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، يُكوّن البنك رأياً أساسياً للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

بالنظر إلى طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى توفر المعلومات الإحصائية التاريخية الموثوق بها، يستنتج البنك احتمالية العجز عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام بيانات احتمالية العجز خلال الدورة التي ينشرها صندوق النقد الدولي لكل فئة تصنيف.

الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

خلال السنة، قام البنك بتطبيق أداة جديدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ تتضمن نموذجًا مُحسّنًا للاقتصاد الكلي يستند إلى أحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وقد تم معايرة نموذج الاقتصاد الكلي بشكل مستقل لكل محفظة، مع تحديد المتغيرات الرئيسية من خلال تحليل الارتباط وتقييم مدى تأثيرها على نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما خضعت عملية تطبيق النموذج ومعايرته لعمليات تحقق وفحص مستقلة من قبل الإدارة، وذلك لضمان فعالية ومعقولية الافتراضات والمخرجات الأساسية.

علاقات الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك

تشمل علاقات الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك والأطراف المقابلة مؤسسات الخدمات المالية، والبنوك، والتجار الوسطاء، والبورصات، ودور المقاصة. بالنسبة لهذه العلاقات، تُحلل إدارة مخاطر الائتمان في البنك المعلومات المتاحة للعامة، مثل المعلومات المالية والبيانات الخارجية الأخرى، ويُحدّد تصنيفها الداخلي.

إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للقروض البنكية للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في البنك. يستند تقييم مخاطر الائتمان على نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم تضمين بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بعناية أكبر.
- أي معلومات متاحة للعامة حول العملاء من الأطراف الخارجية، ويشمل هذا درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة علانية أو أسعار مبادلة مخاطر الائتمان أو البيانات والمقالات الصحفية.

- أي معلومات اقتصادية كلية أو جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.
- تختلف درجة التعقيد والتفصيل في تقنيات التصنيف بناءً على تعرض البنك وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض قروض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً ضمن نماذج البنك الخاصة بالمنتجات المصرفية للأفراد.

الإقراض الاستهلاكي والرهون العقارية للأفراد

يشمل الإقراض الاستهلاكي قروضاً شخصية غير مضمونة وبطاقات ائتمان وسحوبات على المكشوف. يتم تصنيف هذه المنتجات إلى جانب الرهون العقارية للأفراد وبعض عمليات إقراض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على أيام التأخر عن السداد، فيما يلي المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج:

- منتجات الإقراض الاستهلاكي: استخدام الحدود وتقليبها، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.
- الرهون العقارية للأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.

التعرض الناتج عن العجز عن السداد

يمثل التعرض الناتج عن العجز عن السداد مجمل القيمة الدفترية للأدوات المالية الخاضعة لحساب انخفاض القيمة، مع مراعاة قدرة العميل على زيادة مستوى تعرضه عند الاقتراب من العجز عن السداد وكذلك احتمالية السداد المبكر.

لحساب التعرض الناتج عن العجز عن السداد لقروض المرحلة الأولى، يقوم البنك بتقييم أحداث العجز عن السداد المحتملة في غضون ١٢ شهراً لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. ومع ذلك، إذا كان من المتوقع أن يتعرض قرض المرحلة الأولى لعجز عن السداد في الأشهر الـ ١٢ اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ومن المتوقع عجزه عن السداد مرة أخرى لاحقاً، يتم مراعاة جميع أحداث العجز عن السداد المرتبطة. بالنسبة للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم مراعاة مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

ويحدد البنك مستويات التعرض الناتج عن العجز عن السداد من خلال نمذجة نطاق نتائج التعرض المحتملة في أوقات مختلفة، بما يتوافق مع السيناريوهات المتعددة. ثم يتم تخصيص احتمالية العجز عن السداد حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لكل سيناريو اقتصادي بناءً على نتائج نماذج البنك.

الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد

بالنسبة للأدوات المالية البنكية للشركات والاستثمارات، تُقَمّم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد استناداً إلى بيانات الخسائر التاريخية المجمعة، وبيانات التعافي، وبيانات الاسترداد التي تؤدي إلى تحديد معدل معين للخسارة الناتجة عن العجز عن السداد. وتأخذ هذه المعدلات في الاعتبار مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد المتوقع مقارنة بالمبالغ المتوقع استردادها أو تحقيقها من أي ضمانات محتفظ بها.

يقوم البنك بتقسيم منتجات إقراض الأفراد إلى محافظ متجانسة أصغر، استناداً إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتستند البيانات المطبقة إلى بيانات الخسارة التي تم جمعها تاريخياً وتشمل مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (على سبيل المثال، نوع المنتج، ومجموعة أوسع من أنواع الضمانات) فضلاً عن خصائص المقترض. يتم استخدام المزيد من البيانات الحديثة والسيناريوهات الاقتصادية التطلعية من أجل تحديد معدل الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لكل مجموعة من الأدوات المالية. عند تقييم المعلومات التطلعية، تستند التوقعات إلى سيناريوهات متعددة، وتشمل الأمثلة على المدخلات الرئيسية التغيرات في قيم الضمان بما في ذلك أسعار العقارات المرتبطة بالرهن، وأسعار السلع، وحالة الدفع أو غيرها من العوامل التي تدل على الخسائر في البنك.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يراقب البنك باستمرار جميع الأصول الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. ولتحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي.

وكتدبير احترازي، يعتبر البنك أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد أقصاه عندما يتجاوز موعد استحقاق الأصل ٣٠ يوماً. ويتحدد موعد تجاوز الاستحقاق بحساب عدد الأيام التي انقضت منذ تاريخ الاستحقاق الأول الذي لم يتم فيه استلام الدفعة كاملة. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق دون النظر في أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

يمكن اعتبار أنّ مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي استناداً إلى عوامل نوعية مرتبطة بعمليات إدارة مخاطر الائتمان للبنك والتي قد لا تنعكس بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. يطبق البنك طريقة نوعية ثانوية لاكتشاف الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لأصل ما، مثل نقل عميل / منشأة إلى قائمة المراقبة، أو أن يصبح الحساب متعثراً. في بعض الحالات، قد يعتبر البنك أيضاً أن الأحداث المبيّنة أدناه تمثل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بدلاً من أن تكون حالة عجز عن السداد. بغض النظر عن التغيير في درجات الائتمان، إذا كانت الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق، تُعتبر مخاطر الائتمان أنّها قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي.

كما يطبق البنك طريقة نوعية ثانوية لاكتشاف أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأصل ما، مثل نقل عميل / منشأة إلى قائمة المراقبة، أو أن يصبح الحساب متعثراً. في بعض الحالات، قد يعتبر البنك أيضاً أن الأحداث المبيّنة أدناه تمثل زيادة جوهرية

في مخاطر الائتمان بدلاً من أن تكون حالة عجز عن السداد. بغض النظر عن التغيير في درجات الائتمان، إذا كانت الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق، تُعتبر مخاطر الائتمان أنّها قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي.

- كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توافر القوائم المالية المدققة خلال ١٢٠ يوماً من نهاية الفترة المحاسبية.
- التأخير في تنفيذ الوثائق لأكثر من ٣٥ يوماً من الموعد المقرر بسبب النزاعات مع العملاء.
- خضوع المقترض للتفاضي من قبل أطراف أخرى بما يكون له تأثير جوهري على مركزه المالي.
- التغييرات المتكررة في موظفي الإدارة العليا دون وجود خلفاء مقبولين أو إدارة متخصصة.
- تحويل الأموال داخل المجموعة دون تجاوز المعاملات الأساسية ٥٠% من صافي قيمة الأصول.
- التأجيل / التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية لأكثر من سنة واحدة باستثناء المشروعات الحكومية أو التأخير الذي يرجع إلى الموافقات الحكومية.
- تعديلات الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد فحص التدفقات النقدية للمقترض / مركزه المالي / قدرته على السداد) بما في ذلك تمديد فترة السماح، وتأجيل الدفع، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك. يجب أن يكون هذا الشرط متوافقاً مع توجيهات إعادة الهيكلة الصادرة عن البنك المركزي العماني من وقت لآخر.
- هبوط بنسبة ٢٥% أو أكثر في معدل الدوران أو في الأرباح قبل الفوائد مقارنة بالسنة السابقة باستثناء في حالة التغيير في نموذج الأعمال / أحد الأحداث الجوهرية.
- انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من ١ باستثناء الحالات التي تتمتع بدعم ائتماني خارجي مقبول.
- تخفيض التصنيف بمقدار ٣ درجات للتصنيفات من R١ إلى R٤ وتخفيض بمقدار درجتين للتصنيفين R٥ وR٦.
- تآكل في صافي القيمة بأكثر من ٢٠% مقارنة بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بنسبة ١,٥ مرة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - التعديلات التقديرية

حيثما ينطبق ذلك، يقوم البنك بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية وضع النماذج العادية للبنك حتى تعكس الاجتهادات التي تضعها الإدارة. يمكن للتغييرات في الافتراضات الكامنة وراء هذه التعديلات التقديرية أن تؤثر بشكل جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهراً القادمة. تشمل هذه التعديلات على تعديلات ما بعد النموذج والتغطيات.

إن تعديلات ما بعد النموذج هي بمثابة تعديلات على رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من عملية إعداد تقارير نهاية السنة حتى تعكس التحديثات الأخيرة لبيانات السوق وأوجه القصور المعروفة في النموذج وأحكام خبراء الائتمان. عادة ما يتم احتسابها وتوزيعها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي، ويتم احتسابها بشكل منفصل لكل سيناريو اقتصادي وتستخدم عند الاقتضاء لتعديل نتائج تصنيف المرحلة.

مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

التغطيات هي تعديلات على مخارج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم إجراؤها خارج الحساب التفصيلي للخسائر الائتمانية المتوقعة وعمليات إعداد التقارير. وهذا لا يتوافق مع تعريف البنك لتعديلات ما بعد النموذج لأنه لا يتم احتسابها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي.

لدى البنك أطر للحوكمة الداخلية وضوابط معمول بها لتقييم مدى ملاءمة جميع التعديلات التقديرية. ويهدف البنك إلى دمج هذه التعديلات في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيثما أمكن، كجزء من إجراءات إعادة المعايير الدورية وتقييم النموذج.

نتج عن إجمالي التعديلات التقديرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ زيادة في مخصص الخسارة الإجمالي بنسبة ٣١٪ مقارنة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتق من نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إدارة مخاطر النماذج

استخدم البنك نماذجاً في العديد من أنشطته المالية والتجارية بداية من الاكتتاب في تسهيل ائتماني حتى إعداد التقارير عن الخسارة المتوقعة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

لقد شكّل البنك لجنة الإشراف على النماذج. إن اللجنة مسؤولة عن جميع قرارات النمذجة الهامة المتعلقة بكل خطوة من دورة حياة النموذج. يجب على اللجنة ضمان شفافية القرارات وتبريرها وتوثيقها. يتمثل الهدف الرئيسي للجنة في تحسين قدرة النماذج على دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى البنك، وتغطية جميع أنواع النماذج. تتحمل لجنة الإشراف على النماذج المسؤولية أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة، الذي يجب أن يضمن أن لجنة الإشراف على النماذج تدير مخاطر النماذج بشكل مناسب. يتطلب من اللجنة تقديم رؤية محايدة لأفضل نهج نمذجة للبنك، ومن المتوقع أن تظل مستقلة عن المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتصورة لخطوط الأعمال. ولذلك، فإن غالبية أعضاء اللجنة ليسوا من خطوط الأعمال.

يجب إدارة كل نموذج وفقاً لدورة تتضمن، كحد أدنى، الخطوات التالية:

١. التطوير.
٢. التحقق قبل التنفيذ.
٣. التنفيذ.
٤. الاستخدام والمراقبة.
٥. التحقق المستقل.
٦. إعادة الفحص أو إعادة التطوير أو الإلغاء، إذا لزم الأمر.

يجب تحديد مدة ومدى تكرار كل خطوة مسبقاً لكل نموذج وتوثيقها وفقاً لذلك.

تشمل مسؤوليات لجنة الإشراف على النماذج ما يلي:

١. تحديد مدى قابلية البنك للتعرض لمخاطر النموذج والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
٢. ضمان إدارة مخاطر النموذج بشكل مناسب على مستوى البنك.
٣. تصعيد القرارات المتعلقة بوضع النماذج عند الضرورة.
٤. الإشراف على هدف واستراتيجية كل نموذج.
٥. الموافقة على وضع نماذج جديدة.
٦. طلب وضع نماذج جديدة عند الضرورة.
٧. الموافقة على القرارات المتعلقة بنمذجة المواد طوال دورة حياة النموذج.
٨. فحص نتائج التحقق في نهاية كل دورة واتخاذ أحد الخيارات التالية:
 - أ) ترك النموذج دون تغيير.
 - ب) استخدام تعديل مؤقت أثناء وضع خطة الإصلاح.
 - ج) إعادة فحص النموذج.
 - د) إعادة تطوير النموذج أو الحصول على نموذج جديد.
 - هـ) سحب النموذج دون إجراء عملية إعادة تطوير إضافية.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان

توفر مجموعة شاملة من أدلة سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان للشركات إرشادات تفصيلية للسياسة وتتضمن الحدود التنظيمية/الداخلية المتعلقة بها. علاوة على ذلك، توفر أدلة الإجراءات إرشادات مفصلة حول عملية الائتمان والنماذج التي يجب استخدامها لمعالجة طلبات الائتمان الفردية. تتم إدارة التعرضات لمجموعة المؤسسات المالية وفقاً لإرشادات سياسة المؤسسات المالية. تحدد سياسة الائتمان للأفراد إرشادات السياسة المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد وتغطي برامج المنتجات والمعايير المتعلقة بطرح الفروض المرتبطة بالرواتب والرهون العقارية وبطاقات الائتمان ومنتجات الأفراد الأخرى. وتتم مراجعة سياسات وإجراءات الائتمان بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع إرشادات السوق والإرشادات التنظيمية.

وتمثل المخصصات الواردة في هذا التقرير إجمالي المخصصات على مستوى البنك.

الإفصاح الكمي:

(١) إجمالي مجموع التعرضات الائتمانية، بالإضافة إلى المتوسط اليومي لمجمل التعرض خلال الفترة مقسماً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| الرقم التسلسلي | نوع التعرض لمخاطر الائتمان | متوسط مجمل التعرض | | إجمالي مجموع التعرض كما في | |
|----------------|------------------------------------|-------------------|------------------|----------------------------|------------------|
| | | السنة الحالية | السنة السابقة | السنة الحالية | السنة السابقة |
| | | | | | (م'...) |
| ١ | سحوبات على المكشوف | ٨٦.١٦٦ | ٧٠.٢٢٤ | ٧٨.٥٦٤ | |
| ٢ | قروض شخصية | ١.٥٦١.٥٩٣ | ١.٥٢٧.٩٥٧ | ١.٥٣٨.٧٢٨ | |
| ٣ | قروض مقابل إيصالات أمانة | ٧٩.١٥٨ | ٦٤.٧٦٢ | ٦٣.٦٥٣ | |
| ٤ | قروض لأجل والتمويل الإسلامي وغيرها | ٢.٥١٠.٦١٢ | ٢.٢١٥.٥٦٥ | ٢.٣٩٤.٥٦٧ | |
| ٥ | كمبيالات مخصومة | ١٥.٩٢٦ | ١٤.٠٧٩ | ١٥.١٩٤ | |
| | الإجمالي | ٤.٢٥٣.٤٥٥ | ٣.٨٩٢.٥٨٧ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ٤.٠٩٠.٧٠٦ |

(٢) التوزيع الجغرافي للتعرضات استناداً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| الرقم التسلسلي | نوع التعرض لمخاطر الائتمان | عمان | الإمارات العربية المتحدة | أخرى | الإجمالي |
|----------------|------------------------------------|------------------|--------------------------|---------------|------------------|
| | | | | | |
| ١ | سحوبات على المكشوف | ٧٣.٨٧٧ | ٩.٦٦٧ | - | ٨٣.٥٤٤ |
| ٢ | قروض شخصية | ١.٥٦٢.٣٦١ | ٣٤٠ | - | ١.٥٦٢.٧٠١ |
| ٣ | قروض مقابل إيصالات أمانة | ٩٠.٣٣٣ | ٤.٥٦٢ | - | ٩٤.٨٩٥ |
| ٤ | قروض لأجل والتمويل الإسلامي وغيرها | ٢.٣٩٠.٧٦٨ | ١٥١.٦٢٦ | ٣٢.٥٧٦ | ٢.٥٧٤.٩٧٠ |
| ٥ | كمبيالات مخصومة | ١١.١٨٦ | - | - | ١١.١٨٦ |
| | الإجمالي | ٤.١٢٨.٥٢٥ | ١٦٦.١٩٥ | ٣٢.٥٧٦ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ |

مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) توزيع التعرضات حسب القطاع أو الطرف المقابل مقسماً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| الرقم التسلسلي | القطاع | سحوبات على المكشوف | قروض لأجل والتمويل الإسلامي وغيرها | كمبيالات مخصومة | قروض مقابل إيصالات أمانة | مجمل القروض | التعرض خارج الميزانية العمومية |
|----------------|------------------------------|--------------------|------------------------------------|-----------------|--------------------------|------------------|--------------------------------|
| | | | | | | | (...٠٠٠) |
| ١ | تجارة الاستيراد | ٢ | ٦٦.٢١٨ | - | - | ٦٦.٢٢٠ | - |
| ٢ | تجارة التصدير | - | ٧.٦٠٣ | - | - | ٧.٦٠٣ | - |
| ٣ | تجارة الجملة والتجزئة | ١٥.٠٣٢ | ٢٢.٨٣٣ | ٢٩٧ | ٤٨.٥٦٤ | ٨٦.٧٢٦ | ٤٤.٧٨٦ |
| ٤ | تعددين ومحاجر | ٤٠٧ | ١٦٧.٣٣٣ | - | ٥٥ | ١٦٧.٧٩٥ | ١.٠١١ |
| ٥ | إنشاءات | ٣٤.٢٩٧ | ٢٩.٤٩٥ | ١.٦٣٣ | ٩.٥٧٨ | ٣٣٦.٠٠٣ | ١٢٦.١٥٩ |
| ٦ | تصنيع | ٦.٠٦٤ | ٣٤١.٦٨٥ | ٣٤٨ | ٢٥.٠٣٣ | ٣٧٣.١٣٠ | ٥٣٠.٩٧٣ |
| ٧ | كهرباء وغاز ومياه | ٤٧٢ | ٣٠.٦٨٠ | ١٠٠ | ٤.٨٥٦ | ٣١٢.٢٣٧ | ٤.٨٢١ |
| ٨ | نقل واتصالات | ١.٩٢٣ | ٣٠.١٢٧ | ٨٩٣ | ٣٧٦ | ٣٠.٣١٩ | ٣٤.٩٥٥ |
| ٩ | مؤسسات مالية | ٢.٢٥٠ | ٤٣١.٣٣٧ | ٧.٦٠٤ | ١.٣١٧ | ٤٤٢.٥٠٨ | ٥٣.٠٥٣ |
| ١٠ | خدمات | ٧.٤١٣ | ٢٣٤.١٠٨ | ٣١١ | ١.٤٥٠ | ٢٤٣.٢٨٢ | ٥٦.١٠٥ |
| ١١ | قروض شخصية | - | ١.٥٦٢.٧٠١ | - | - | ١.٥٦٢.٧٠١ | ٢٢٠ |
| ١٢ | الزراعة والأنشطة ذات العلاقة | ٥.٠٩٢ | ٨.٧٣٠ | - | ١.٠٧٣ | - | ١٤.٨٩٥ |
| ١٣ | حكومي | - | ٢٦٩.٢٣٤ | - | - | ٢٦٩.٢٣٤ | - |
| ١٤ | إقراض لغير المقيمين | - | ٦٢.٥٤٥ | - | - | ٦٢.٥٤٥ | - |
| ١٥ | جميع القطاعات الأخرى | ١.٥٩٢ | ٥٩.٩١٣ | - | ٢.٥٩٣ | ٧٣.٠٩٨ | ٢٣.٨١٣ |
| | الإجمالي | ٨٣.٥٤٤ | ٤.١٣٧.٦٧١ | ١١.١٨٦ | ٩٤.٨٩٥ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ٣٩٨.٩٨٦ |

(٤) الاستحقاق التعاقدى المتبقي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لمحفظة القروض بالكامل، مقسماً حسب أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان:

| الرقم التسلسلي | النطاق الزمني | سحوبات على المكشوف | قروض لأجل والتمويل الإسلامي وغيرها | كمبيالات مخصومة | قروض مقابل إيصالات أمانة | مجمل القروض |
|----------------|-----------------|--------------------|------------------------------------|-----------------|--------------------------|----------------|
| | | | | | | (...٠٠٠) |
| ١ | حتى شهر واحد | ٤.١٧٧ | ١٣٨.٣٠٨ | ٢٦.٥٤١ | ١٧٢.١٦٠ | ١٩.٥٥٠ |
| ٢ | ٣-١ أشهر | ٤.١٧٧ | ١٠٧.٠٦٥ | ٣٩.٨٤٤ | ١٥٥.٨٤٩ | ٥٦.٤١٥ |
| ٣ | ٦-٣ أشهر | ٤.١٧٧ | ١٢٣.١٧٦ | ٢٨.٤٢٤ | ١٥٩.٠٦٦ | ٣٣.٩١٠ |
| ٤ | ٩-٦ أشهر | ٤.١٧٧ | ١٠٧.٧٨٥ | ٨٦ | ١١٢.٠٤١ | ٣٢.٢٥٢ |
| ٥ | ١٢-٩ شهراً | ٤.١٧٧ | ١٠٠.٩٠٢ | - | ١٠٠.٧٩ | ٢٢.٢٦٣ |
| ٦ | ٣-١ سنوات | ٢.٨٨٦ | ٦٠.٤٣١ | - | ٦٢٧.٣٢٤ | ١٢٦.٤٢٩ |
| ٧ | ٥-٣ سنوات | ٢.٨٨٦ | ٩٢.٠٦٤ | - | ٩٤.٠٩٥ | ١.١٦٠ |
| ٨ | أكثر من ٥ سنوات | ٢.٨٨٧ | ٢.٣٣٣.٩٤٠ | - | ٢.٠٥٤.٨٢٧ | ٨.٠٠٧ |
| | الإجمالي | ٨٣.٥٤٤ | ٤.١٣٧.٦٧١ | ٩٤.٨٩٥ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ٣٩٨.٩٨٦ |

(٥) إجمالي القروض مقسمة حسب قطاع العمل الرئيسي أو نوع الطرف المقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| الرقم التسلسلي | القطاع الاقتصادي | مجمل القروض | منها القروض المتعثرة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مخصص المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مخصص المرحلة الثالثة المحتفظ به وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | المخصصات المكونة خلال السنة باستثناء الفائدة | سلفيات مشطوبة خلال السنة |
|----------------|------------------------------|------------------|---|---|--|--|--------------------------|
| | | | | | | | (...٠٠٠) |
| ١ | تجارة الاستيراد | ٦٦.٢٢٠ | ١٧١ | ٢.٥٣٩ | ٨ | ٢.٠٠٢ | - |
| ٢ | تجارة التصدير | ٧.٦٠٣ | - | ١٣ | - | ٨ | - |
| ٣ | تجارة الجملة والتجزئة | ٨٦.٧٢٦ | ١٥.٤٨٢ | ١.٥٧٤ | ١١.١٤٠ | (٩٨٢) | ٣.٣٤١ |
| ٤ | تعددين ومحاجر | ١٦٧.٧٩٥ | ١٤.٦٩٨ | ٤٨٩ | ١٤.٦٩٧ | ٤.٧٩٠ | - |
| ٥ | إنشاءات | ٣٣٦.٠٠٣ | ٦١.٦١٦ | ٥.١٢٥ | ٥.٨٩١ | ٨.١٧١ | ٧٥٠ |
| ٦ | تصنيع | ٣٧٣.١٣٠ | ٩.٤٣٨ | ١٦.٥٨٧ | ٥.٨٤٢ | ٥.٤٦٧ | ٤٥١ |
| ٧ | كهرباء وغاز ومياه | ٣١٢.٢٣٧ | ٤٦ | ١.١٣٩ | ٤٦ | ٢٨٢ | - |
| ٨ | نقل واتصالات | ٣٠.٣١٩ | ٣.٠٧٣ | ٤٩٤ | ٢.٨١٥ | ٣٣٧ | ٣١ |
| ٩ | مؤسسات مالية | ٤٤٢.٥٠٨ | - | ٦.٠٧٣ | - | ٨٢٠ | - |
| ١٠ | خدمات | ٢٤٣.٢٨٢ | ٣٢.٤٤٤ | ٤.٢٣٥ | ٢.٥٥٦ | (١.٣٢٢) | ٤.١٥١ |
| ١١ | قروض شخصية | ١.٥٦٢.٧٠١ | ٤١.٤٠٦ | ٧.٩٦٧ | ٢٤.٠٢٨ | ١.٧٧٧ | ٤.٥٠٩ |
| ١٢ | الزراعة والأنشطة ذات العلاقة | ١٤.٨٩٥ | ٥٧ | ٦٥ | ٣ | (١٦٠) | - |
| ١٣ | حكومي | ٢٦٩.٢٣٤ | - | ٨٠ | - | ١٧ | - |
| ١٤ | إقراض لغير المقيمين | ٦٢.٥٤٥ | - | ١٨٣ | - | ١٤٦ | - |
| ١٥ | جميع القطاعات الأخرى | ٧٣.٠٩٨ | ١٦.٤٥٣ | ١.٢٩٦ | ٦.٩١٦ | ٢.٩٥٩ | - |
| | الإجمالي | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ١٩٤.٨٨٤ | ٤٧.٨٥٩ | ١٣٦.٩٤٢ | ٢٤.٣١٢ | ١٣.٢٣٣ |

(٦) مبالغ القروض التي انخفضت قيمتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مقسمة حسب المناطق الجغرافية الرئيسية، مع مبالغ المخصصات العامة والخاصة لكل منطقة جغرافية:

| الرقم التسلسلي | الدول | مجمل القروض | منها القروض المتعثرة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مخصص المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مخصص المرحلة الثالثة المحتفظ به وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | المخصصات المكونة خلال السنة باستثناء الفائدة المجنبة | سلفيات مشطوبة خلال السنة |
|----------------|--------------------------|------------------|---|---|--|--|--------------------------|
| | | | | | | | (...٠٠٠) |
| ١ | عمان | ٤.١٢٨.٥٢٥ | ١٧٨.٦٠٨ | ٤٧.٣٧٦ | ١٢٠.٨٨٦ | ٢٢.٥٢٠ | ٤.٧٥٢ |
| ٢ | الإمارات العربية المتحدة | ١٦٦.١٩٥ | ١٦.٢٧٦ | ٤٨٣ | ١٦.٠٥٦ | ١.٧٩٢ | ٨.٤٨١ |
| ٣ | أخرى | ٣٢.٥٧٦ | - | - | - | - | - |
| | الإجمالي | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ١٩٤.٨٨٤ | ٤٧.٨٥٩ | ١٣٦.٩٤٢ | ٢٤.٣١٢ | ١٣.٢٣٣ |

مخاطر الائتمان (تابع)

(٧) الحركة في مجمل القروض:

| التفاصيل | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|--|------------------|-----------------|-----------------|------------------|
| | | | | (٥٠٠'٠٠٠) |
| التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة | | | | |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ | ٣,٣٤٢,٣٤٨ | ٥٥٧,٧٨٢ | ١٩٠,٥٧٦ | ٤,٠٩٠,٧٠٦ |
| التحويل إلى المرحلة الأولى | ٦٥,٤٠٣ | (٦٥,٤٠٣) | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثانية | (٦,٦٤٩) | ٧,٤٣٢ | (٧٨٣) | - |
| التحويل إلى المرحلة الثالثة | (٦,٦١١) | (٢٣,٤٠٨) | ٣٠,٠١٩ | - |
| قروض وسلفيات وأصول تمويل إسلامي جديدة | ٦٨٩,٩٥١ | ١٥١,٥٢٨ | - | ٨٤١,٤٧٩ |
| استرداد قروض وسلفيات وأصول تمويل إسلامي | (٥٣٤,٥١٣) | (٤٥,٤٤٨) | (١١,٦٩٥) | (٥٩١,٦٥٦) |
| المشطوب للفترة | - | - | (١٣,٢٣٣) | (١٣,٢٣٣) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٣,٥٤٩,٩٢٩ | ٥٨٢,٤٨٣ | ١٩٤,٨٨٤ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ |
| إجمالي المخصصات | ١٠,٨٨٨ | ٣٦,٩٧١ | ١٣٦,٩٤٢ | ١٨٤,٨٠١ |

- وكذلك، وبموافقة البنك المركزي العُماني فإن البنك يستخدم الصلاحية المطلقة في اتباع النهج البسيط لإدراج الضمانات.

الحد من مخاطر الائتمان

الإفصاحات النوعية:

يمكن للبنك الاحتفاظ بضمانات مقابل قروض وسلفيات للعملاء في شكل نقد، وسندات تنمية حكومية، وأوراق مالية مقبولة، وفوائد الرهن العقاري على الممتلكات، وغيرها من الرسوم المسجلة على الأصول، والضمانات، وتستند تقديرات القيمة العادلة إلى قيمة الضمان الذي يتم تقييمه على أساس مستمر.

لقد طَبّق البنك النهج البسيط فيما يتعلق بالضمانات.

| الرقم التسلسلي | التفاصيل | المبلغ |
|----------------|---|----------------|
| | | (٥٠٠'٠٠٠) |
| ١ | ضمانات نقدية للشركات | ٧٢,٨٤٨ |
| ٢ | مخصصات محددة وفائدة مجنبة على القروض والسلفيات والمستحق من البنوك | ١٣٦,٩٣٩ |
| | الإجمالي | ٢٠٩,٧٨٧ |

بلغت متطلبات رأس المال على مخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ٥٨٦,٨٣١ ٤ (بالآلاف).

مخاطر السوق

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق التي تنشأ عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة الأجنبية وأسعار الأسهم مع المحافظة على نشاط سوقي يتوافق مع مدى قابلية البنك للتعرض للمخاطر. وقد حدد مجلس الإدارة حدوداً لمستويات مخاطر السوق المقبولة، وتراقب لجنة الأصول والالتزامات التعرض بشكل منتظم. تُدار مخاطر السوق على أساس إرشادات البنك المركزي العُماني وسياسة مخاطر السوق، التي يتم اعتمادها ومراجعتها دورياً من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتوجد سياسات منفصلة لمخاطر السوق لعمليات البنك في مصر والإمارات العربية المتحدة لتكون متوافقة مع البيئات التنظيمية والتشغيلية المحلية. كما يتم إجراء اختبارات التحمل بشكل دوري لتقييم تأثير أزمات عوامل التحمل الخاصة بالبنك والسوق على أرباح ورأس مال البنك. وتتم مراجعة النتائج من قبل لجنة الأصول والالتزامات والإدارة ولجان مجلس الإدارة.

يقدم قسم مخاطر السوق أوزان المخاطر لمنتجات الخزينة بما يتماشى مع أفضل الممارسات استناداً إلى التعرُّض المستقبلي المحتمل. وتُراقب المكتب الأوسط جنباً إلى جنب مع قسم عمليات الخزينة والعمليات المصرفية الاستثمارية مراكز مخاطر السوق للبنك.

محفظة المتاجرة

مخاطر صرف العملة الأجنبية هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لتقلبات سعر الصرف غير المواتية. يتضمن التعرض بموجب محفظة المتاجرة للبنك تعرضاً صغيراً نسبياً لسرف العملة الأجنبية ينشأ في شكل أساسي عن الاحتفاظ بمراكز العملات الفصيرة في نهاية اليوم، والتعرض لأدوات مرتبطة بمعدل الفائدة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ على وضع العملة المفتوحة ضمن الحدود النظامية البالغة ٤٠٪ من صافي القيمة.

تُستخدم القيمة المعرضة للخطر لتقدير الخسائر المحتملة على مراكز المخاطر نتيجة للحركات في أسعار السوق. يتم حساب القيمة المعرضة للخطر كل شهر لجميع العملات غير المرتبطة التي يكون فيها مركز البنك في نهاية اليوم أعلى من الحد الأدنى. وتتم مراجعة القيمة المعرضة للخطر من قبل لجنة الأصول والالتزامات ولجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يحتفظ البنك باستثمارات بحساب القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة تتكون من استثمارات في محفظة الأسهم والصناديق التي يديرها قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية. تتم مراقبة التعرضات يومياً بواسطة المكتب الأوسط وفقاً لحدود الخسارة والتعرض المعتمدة من خلال التقارير المرتبطة بالسوق.

لغرض احتساب تكلفة رأس المال، يتم أخذ متوسط المراكز لمدة ثلاثة أشهر. ويتم إعداد المتوسط على أساس المراكز الفعلية التي تم الحصول عليها في جميع أيام العمل خلال فترة

الثلاثة أشهر التي تسبق مباشرة تاريخ التقرير. يتم حساب تكلفة رأس المال بنسبة ١٢,٥٪ لتعكس مخاطر السوق العامة.

رأس المال المطلوب لمحفظة المتاجرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: مخاطر صرف العملة الأجنبية - ١٧,٢٣١ ٤ (بالآلاف).

مخاطر التشغيل

يشير مصطلح مخاطر التشغيل إلى احتمالية الخسارة الناتجة عن فشل الأنظمة أو الأخطاء البشرية أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية، وعندما تفشل الضوابط الرقابية، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو عواقب قانونية أو تنظيمية أو خسائر مالية. وعلى الرغم من أنّ البنك لا يستطيع التخلص من جميع مخاطر التشغيل، فإنّه يديرها بفعالية من خلال إطار تحكم قوي يراقب التهديدات المحتملة ويتعامل معها. وتشمل الضوابط الرئيسية الفصل بين المهام وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية وتدريب الموظفين وتقييمهم وإدخال عملية المراجعة الداخلية.

يستخدم البنك نهج المؤشر الأساسي لحساب تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل. ويتضمن ذلك حساب متوسط الدخل الإجمالي على مدى السنوات المالية الثلاث الماضية، باستثناء السنوات التي كان فيها الدخل الإجمالي يساوي صفر أو سالباً، وضربه بنسبة ١٥٪. يتم حساب الدخل الإجمالي على النحو التالي: صافي إيرادات الفوائد (+) الإيرادات من غير الفوائد (+) مخصصات الفوائد غير المدفوعة (-) الربح المحقق من الأصول المالية المقاسة باستثمارات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (-) بنود الإيرادات الاستثنائية / غير العادية.

وفقاً لمعيار بازل ٢، تبلغ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل ما قيمته ٣٨,٨٧٠ ٤ (بالآلاف).

كما يستخدم البنك التأمين كأداة للحد من المخاطر، وذلك يشمل التغطية بواسطة سندات التغطية المصرفية، والتعويض المهني، والتأمين على المعاملات غير المكتملة، وتأمين مسؤولية المديرين والمسؤولين، وتأمين المسؤولية ضد المخاطر السيبرانية. تساعد هذه السياسات في حماية البنك من المخاطر عالية الخطورة من خلال تقليل تأثيرها المالي.

علاوة على ذلك، أنشأ البنك إطار عمل خاص لقابلية التعرض لمخاطر التشغيل لمراقبة الحوادث والخسائر التشغيلية بانتظام. وهذا يضمن اكتشاف أي خروقات محتملة، وتنفيذ التدابير اللازمة لإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

أصبح تغير المناخ أحد أبرز التحديات العالمية في عصرنا، حيث يؤثر على الاقتصادات والمجتمعات والأنظمة البيئية في جميع أنحاء الكوكب. ومع تزايد وضوح آثار تغير المناخ، يتعين على الشركات والمؤسسات إدراك الحاجة الملحة لمعالجة مخاطر المناخ. ومن بين هذه المؤسسات، تلعب البنوك دوراً حاسماً في تشكيل المشهد المالي العالمي، كما تقع على عاتقها مسؤولية فريدة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ضمن عملياتها.

مخاطر الائتمان (تابع)

المخاطر المتعلقة بالمناخ (تابع)

في السنوات الأخيرة، شهد القطاع المالي تزايداً في الاعتراف بالمخاطر النظامية المرتبطة بتغير المناخ. فمن المخاطر المادية، مثل الظواهر الجوية القاسية وارتفاع مستويات البحار، إلى المخاطر الانتقالية، مثل التغيرات في السياسات والاضطرابات التكنولوجية. تمتلك العوامل المتعلقة بالمناخ القدرة على التأثير العميق على استقرار قطاع البنوك. وفي هذا السياق، وضع البنك سياسة شاملة لإدارة مخاطر المناخ، والتي اعتمدت رسمياً من قبل مجلس الإدارة. وتعمل هذه السياسة كخارطة طريق لتحديد وتقييم والحد من المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ. ومن خلال دمج الاعتبارات المناخية في عملياته، يهدف البنك الوطني العماني إلى إدارة المخاطر الناتجة بشكل فعال، واغتنام الفرص الناشئة، والمساهمة في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. وافق مجلس الإدارة على سياسة البنك بشأن مخاطر المناخ.

محفظة الأعمال المصرفية

مخاطر أسعار الأسهم

يتم الاحتفاظ بمراكز الأسهم الخاصة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كجزء من التعرض لمحفظة الأعمال المصرفية وليس ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالتالي، لا يتم حساب القيمة المعرضة للخطر لمحفظة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويتم تقييم هذه المراكز بالقيمة السوقية على أساس يومي ويتم تعميمها على الإدارة ويتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة، إن وجدت، على الفور وفقاً لسياسة الاستثمار، والتي توفر من بين أمور أخرى حدود تركيز القطاع ومستويات الإنذار والمبادئ التوجيهية الأخرى للإدارة الحكيمة للمحفظة.

مخاطر معدل الفائدة

تتمثل مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ لغير غرض المتاجرة في مخاطر الخسارة من التقلب في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة في السوق. تنشأ مخاطر معدل الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدل الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدل الفائدة نتيجة لعدم التماثل بين إعادة تسعير معدلات الفائدة للأصول والالتزامات.

تم إدارة مخاطر معدل الفائدة من خلال مراقبة حساسية الأصول والالتزامات المالية للبنك لمختلف سيناريوهات معدلات الفائدة القياسية. تتضمن السيناريوهات القياسية التي يتم النظر فيها على أساس شهري انخفاضاً أو ارتفاعاً موازياً بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنيات العائد لمراجعة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والالتزامات وحقوق المساهمين الخاصة بالبنك والتأثير على أرباح البنك لمدة تصل إلى سنة واحدة.

فيما يتعلق بمراقبة تأثير تغيرات معدل الفائدة على أرباح البنك، فقد وضع البنك حدوداً داخلية. وتتم مراقبة المراكز على أساس شهري واستخدام استراتيجيات التحوط لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود المقررة.

وتتمثل أساليب تحليل حساسية معدل الفائدة في تحليل فجوات الاستحقاق التقليدية (لقياس حساسية معدل الفائدة على الأرباح)، والمدة (لقياس حساسية معدل الفائدة على رأس المال) وفقاً للمنهجية التي قدمتها لجنة بازل في سنة ٢٠٠٤.

الإفصاحات الكمية:

الافتراضات المستخدمة لقياس الحساسية هي التحول الموازي في معدل الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لقياس حساسية الفائدة على الأرباح وحساسية معدل الفائدة على رأس المال.

| كما في ديسمبر ٢٠٢٥ | الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس | النقص بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس |
|-------------------------|------------------------------|----------------------------|
| أثر الأرباح - ع بالآلاف | ١٩,٠٤٠ | (١٩,٠٤٠) |

مخاطر معدل الفائدة

تم توضيح موقف حساسية الفائدة للبنك، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العماني، بناءً على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

| متوسط معدل الفائدة الفعلي | عند الطلب خلال ٣ أشهر | ٣ أشهر إلى ١٢ شهراً | سنة واحدة إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | غير حساسة لمعدل الفائدة | الإجمالي |
|--|-----------------------|---------------------|-----------------------|-----------------|-------------------------|------------------|
| | | | | | (ع) | |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٣٥٦,١٥٤ | ٣٥٦,١٥٤ |
| ٤,٩٧% | ٢٠٧,٦٨١ | ٣٦,٠٥٦ | ٦٢,٥٨٢ | - | ٢٨,٠٧٦ | ٣٣٤,٣٩٥ |
| ٥,٨٣% | ١,٦٢٣,٨٩٥ | ١,١٩٦,٥٣٨ | ٧٢٢,٥٧٣ | ٦٠٧,٣٤٨ | - | ٤,١٥٠,٣٥٤ |
| ٤,٧٢% | ١٨٣,١٨٣ | ٣٥,٥٢٦ | ٢٧٦,٦٠١ | ٨٥,١٥٦ | - | ٥٨٠,٤٦٦ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ١٠٨,٨٧٧ | ١٠٨,٨٧٧ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٦,٩٧٨ | ٦,٩٧٨ |
| إجمالي الأصول | ٢,٠١٤,٧٥٩ | ١,٢٦٨,١٢٠ | ١,٠٦١,٧٥٦ | ٦٩٢,٥٠٤ | ٥٥٤,٠٨٥ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق النقد | ٢٢٠,٩٧٩ | ١٥٤,٨٦٠ | ٢٥٠,٢٤ | - | ١٤,٠٢٠ | ٤١٤,٨٨٣ |
| ودائع العملاء وحسابات الاستثمار غير المفيدة | ٣٠٢,٦٥٣ | ٢,٣٤٢,٣٢٣ | ٧٣٨,٦٣٦ | - | ٦٢٥,٥٠٥ | ٤,٠٠٩,١١٧ |
| التزامات أخرى | ٥,٦٤٨ | - | - | - | ١٣٥,٥٨٦ | ١٤١,٢٣٤ |
| ضريبة | - | - | - | - | ٢٥,٩٨٤ | ٢٥,٩٨٤ |
| سندات دائمة من الفئة ١ | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ |
| حقوق المساهمين | - | - | - | - | ٦٠١,٧١٩ | ٦٠١,٧١٩ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين | ٥٢٩,٢٨٠ | ٢,٤٩٧,١٨٣ | ١,١٦١,٩٤٧ | - | ١,٤٠٢,٨١٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| إجمالي فجوة حساسية معدل الفائدة | ١,٤٨٥,٤٧٩ | (١,٢٢٩,٠٦٣) | (١٠٠,١٩١) | ٦٩٢,٥٠٤ | (٨٤٨,٧٢٩) | - |
| الفجوة التراكمية لحساسية معدل الفائدة | ١,٤٨٥,٤٧٩ | ٢٥٦,٤١٦ | ١٥٦,٢٢٥ | ٨٤٨,٧٢٩ | - | - |

مخاطر السيولة

الإفصاحات النوعية:

تُعرّف السيولة بأنها قدرة البنك على ضمان توافر الأموال لتلبية جميع الارتباطات داخل وخارج الميزانية العمومية بسعر معقول. وتحدث مخاطر السيولة عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزام قصير الأجل عند استحقاقه مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المحتملة على أرباح البنك ورأس ماله. وعلى العكس من ذلك، تتجلى مخاطر السيولة أيضاً في شكل خسائر في الفرص بسبب الاحتفاظ بسيولة زائدة بالنسبة للالتزامات.

تتمثل استراتيجية البنك في إدارة مخاطر السيولة في تقليل التأثير الناتج على أرباح البنك. ويتمثل نهج البنك لإدارة السيولة في ضمان حصوله على سيولة كافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند طول موعد استحقاقها سواء وفقاً لشروط عادية أو مشدّدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة البنك. يدير البنك مخاطر السيولة وفقاً لإرشادات البنك المركزي العماني وسياسة مخاطر السيولة وخطة السيولة الطارئة.

يأخذ البنك الوطني العماني نهجاً مكوناً من مستويين لإدارة مخاطر السيولة:

إدارة السيولة المخصصة للاستمرارية - إدارة مركز السيولة ضمن معايير محددة لضمان الوفاء بجميع الالتزامات في الوقت المناسب.

إدارة السيولة المخصصة لمخاطر الأحداث - ضمان قدرة البنك على توليد سيولة كافية لمواجهة أي أزمة سيولة قصيرة الأجل في حالة وقوع حدث معين، سواء كان متعلقاً بالبنك نفسه أو بالسوق بشكل عام. وتشمل إدارة السيولة المخصصة لمخاطر الأحداث الأدوات التالية:

- اختبار التحقّل: تحليل كمي لتقييم تأثير عدة أزمات سيولة محتملة (سواء كانت مرتبطة بالسوق أو بالبنك نفسه).
- مخزون السيولة: يتم الحد من مخاطر الأحداث من خلال توفير سيولة احتياطية على شكل ضمانات غير مرهونة مؤهلة لدى البنك المركزي والخطوط الاحتياطية.

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| عند الطلب خلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | الإجمالي الفرعي أقل من ١٢ شهراً | سنة واحدة إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي الفرعي أكثر من ١٢ شهراً | الإجمالي |
|-----------------------|------------------|---------------------------------|-----------------------|------------------|----------------------------------|------------------|
| | | | | | | (م.ع.') |
| ١٩٢,٣٨٥ | ٥٦,٨٥٦ | ٢٤٩,٢٤١ | ٧٥,٠٩٢ | ٣١,٨٢١ | ١٠٦,٩١٣ | ٣٥٦,١٥٤ |
| ٢٣٥,٧٥٨ | ٣٦,٠٥٦ | ٢٧١,٨١٤ | ٦٢,٥٨١ | - | ٦٢,٥٨١ | ٣٣٤,٣٩٥ |
| ٣٢٧,٩٨٩ | ٣٧٥,٩٦٢ | ٧٠٣,٩٥١ | ١,٥٥٢,٠٨٧ | ١,٨٩٤,٣١٦ | ٣,٤٤٦,٤٠٣ | ٤,١٥٠,٣٥٤ |
| ١٨٣,١٨٣ | ٣٥,٥٢٦ | ٢١٨,٧٠٩ | ٢٥٦,٣٠٣ | ١٠٥,٤٥٤ | ٣٦١,٧٥٧ | ٥٨٠,٤٦٦ |
| ١٠٤,٦٨٥ | ٤,١٩٢ | ١٠٨,٨٧٧ | - | - | - | ١٠٨,٨٧٧ |
| - | - | - | - | ٦٠,٩٧٨ | ٦٠,٩٧٨ | ٦٠,٩٧٨ |
| ١,٠٤٤,٠٠٠ | ٥٠٨,٥٩٢ | ١,٥٥٢,٥٩٢ | ١,٩٤٦,٠٦٣ | ٢,٠٩٢,٥٦٩ | ٤,٠٣٨,٦٣٢ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| ٦٦,٥٢١ | ١٧٥,٢٤٨ | ٢٤١,٧٦٩ | ٦٧٢,٦٣٩ | ٢٨٨,٣٥٣ | ٩٦٠,٩٩٢ | ١,٢٠٢,٧٦١ |
| ٢٢٨,٩٩٥ | ١٦٠,٨٦٣ | ٣٨٩,٨٥٨ | ٢٥٠,٢٥ | - | ٢٥٠,٢٥ | ٤١٤,٨٨٣ |
| ٦٩٦,١١ | ١,٢٢٨,٤٧٦ | ١,٩٢٤,٥٧٧ | ١,٣٢٣,٣٢٠ | ٧٦١,٢٢٠ | ٢,٠٨٤,٥٤٠ | ٤,٠٠٩,١١٧ |
| ١٣٥,٠٦٣ | ٥,٠٦٠ | ١٤٠,١٢٣ | ٦٤ | ١,٠٤٧ | ١,١١١ | ١٤١,٢٣٤ |
| ٢٥,٩٨٤ | - | ٢٥,٩٨٤ | - | - | - | ٢٥,٩٨٤ |
| - | - | - | - | ٦٠١,٧١٩ | ٦٠١,٧١٩ | ٦٠١,٧١٩ |
| - | - | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ | ٣٩٨,٢٨٧ | ٣٩٨,٢٨٧ |
| ١,٠٨٦,١٤٣ | ١,٣٩٤,٣٩٩ | ٢,٤٨٠,٥٤٢ | ١,٣٤٨,٤٠٩ | ١,٧٦٢,٢٧٣ | ٣,١١٠,٦٨٢ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| ٤٣,٢١٧ | ٩٦,٩٢٧ | ١٤٠,١٤٤ | ٣١٧,٤٧٤ | ١٣٨,٠٧٦ | ٤٥٥,٥٥٠ | ٥٩٥,٦٩٤ |
| (٤٢,١٤٣) | (٨٨٥,٨٠٧) | (٩٢٧,٩٥٠) | ٥٩٧,٦٥٤ | ٣٣٠,٢٩٦ | ٩٢٧,٩٥٠ | - |
| (٤٢,١٤٣) | (٩٢٧,٩٥٠) | (١,٨٥٥,٩٠٠) | (١,٢٥٨,٢٤٦) | (٩٢٧,٩٥٠) | - | - |

إطار عمل بازل ٣ للسيولة

أصدر البنك المركزي العُماني إرشادات بشأن تنفيذ إطار بازل ٣ للسيولة وهي نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل الثابت.

نسبة تغطية السيولة هي نسبة زمنية قصيرة الأجل مصممة لزيادة المرونة في مواجهة نقص السيولة لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً. يتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العُماني بموجب التعميم رقم ب.م. ١١٢٧ (بازل ٣: إطار نسبة تغطية السيولة ومعايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة). بدأ سريانها في يناير ٢٠١٩، مع نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ حسب التوجيهات التنظيمية.

نسبة تغطية السيولة

نطاق وطبيعة نظام الإبلاغ عن المخاطر و/أو قياسها: نطاق وطبيعة نظام الإبلاغ عن المخاطر:

يتم وضع آجال استحقاق الأصول والالتزامات على أساس شهري وبشكل أكثر تواتراً، حسب الاقتضاء، مع تحديد فترة استحقاق لمختلف الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية. يحتوي البيان على الفجوات التراكمية مقابل الالتزامات التراكمية لكل فترة زمنية محددة، كما يتم الإبلاغ عن مركز هذه الفجوات مقابل الحدود التنظيمية والداخلية فيه. يتم عرض هذا البيان على لجنة الأصول والالتزامات في اجتماعاتها، وفي حالة تجاوز أي من حدود الفجوات، يتم تصعيد الأمر على الفور إلى لجنة الأصول والالتزامات إلى جانب التحليل والإجراءات المخطط لها لاحقاً لإعادة المركز ضمن الحدود.

نظام القياس:

يتم مراقبة وإدارة مخاطر السيولة بشكل مستمر، حيث يستخدم البنك نهج تدرج آجال الاستحقاق، والذي يقوم بحساب الفائض أو العجز التراكمي للأموال عبر فترات زمنية محددة. يتم إبداع التدفقات النقدية في فترات زمنية مختلفة بناءً على السلوك المستقبلي للأصول والالتزامات والمراكز خارج الميزانية العمومية. لضمان التوحيد في معالجة الأنماط السلوكية للأصول والالتزامات والمراكز خارج الميزانية العمومية، وضع البنك المركزي العُماني إطاراً عاماً، وتم اعتماده من قبل البنك. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقييم مركز السيولة بانتظام وفقاً لنسب السيولة المنصوص عليها في سياسة مخاطر السيولة.

اعتمد البنك "سياسة مخاطر السيولة" و"خطة طوارئ السيولة"، وذلك بموافقة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، حيث توفر هذه السياسات إرشادات تفصيلية للحد من المخاطر. وفي حالة الطوارئ، توفر السياسة مخططاً تفصيلياً لمبيعات الأصول، وكيفية الوصول إلى الأسواق، وإعادة هيكلة تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات.

وكإجراء احترازي دائم، يوفر البنك دعماً للسيولة من خلال خطوط ائتمان مضمونة وترتيبات متبادلة. إلى جانب ذلك، يضمن البنك سيولة بعض الأصول وفقاً لخطة طوارئ السيولة كحاجز ضد أحداث السيولة.

وقد وضع البنك أيضاً سياسات خاصة بمخاطر الدولة ومخاطر التحويل بهدف التحكم في التعرضات عبر الحدود ومراقبتها في المقام الأول.

خطة تمويل الطوارئ: خطة شاملة توضح الإجراءات التي سيتبعها البنك لمواجهة أي تعطل مؤقت أو طويل الأمد في قدرته على تمويل بعض أو كل أنشطته في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

يتم الحفاظ على مستوى مخاطر السيولة بشكل عام بحيث يكون البنك الوطني العُماني قادراً على استئناف أعماله بعد حدوث أي أزمة محددة.

يتلقى قسم الخزينة في البنك معلومات من وحدات الأعمال الأخرى بخصوص وضع السيولة لأصولها والتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من أعمال مستقبلية متوقعة. من ثم يحتفظ قسم الخزينة بمحفظة مكونة من أصول سائلة قصيرة الأجل مكونة بشكل كبير من استثمارات في أوراق مالية سائلة قصيرة الأجل وتسهيلات بين البنوك لضمان الاحتفاظ بسيولة كافية داخل البنك ككل.

يخضع البنك لحدود السيولة التي يحددها البنك المركزي العماني. علاوةً على ذلك، قام البنك بوضع حدود داخلية لعدم التطابق حسب العملة إلى جانب حدود تضمن توفر خطوط السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها.

يتم مراقبة مركز السيولة من خلال بيان استحقاق الأصول والالتزامات لضمان أن الفجوات تقع ضمن الحدود التنظيمية والداخلية. كما يجري البنك اختبارات تحمل دورية على السيولة بناءً على سيناريوهات خاصة بالسوق والبنك نفسه.

تقوم الإدارة بمراجعة الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة بشكل دوري، لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة المخاطر والتحكم بها.

لدى البنك هيكل فعال وعملي لإدارة مخاطر السيولة يضم لجنة أصول والتزامات نشطة تعقد اجتماعات شهرية أو بشكل أكثر تواتراً عند الحاجة. يتم إبلاغ اللجنة بشكل منتظم حول مركز السيولة للبنك، ويتم إبلاغها فوراً حول أي تغييرات جوهرية في مركز السيولة الحالي أو المتوقع للبنك.

| | | |
|----|--|------------------|
| ١٣ | (مبالغ الدائيات والمديونيات النقدية المخصومة من محمل أصول معاملات تمويل الأوراق المالية) | - |
| ١٤ | تعرض مخاطر ائتمان الطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية | - |
| ١٥ | التعرضات لمعاملات الوكيل | - |
| ١٦ | إجمالي التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود ١٢ إلى ١٥) | - |
| | التعرضات الأخرى خارج الميزانية العمومية | (٠٠٠'٠٠٠) |
| ١٧ | التعرض خارج الميزانية العمومية بمجمل القيمة الاسمية | ٤٨٣,٥٣٦ |
| ١٨ | (تعديلات للتحويل إلى المبالغ المكافئة للائتمان) | - |
| ١٩ | البنود خارج الميزانية العمومية (مجموع البنود ١٧ و ١٨) | ٤٨٣,٥٣٦ |
| | رأس المال وإجمالي التعرضات | |
| ٢٠ | رأس المال الفئة ١ | ٩٥٧,٣٩٤ |
| ٢١ | إجمالي التعرضات (مجموع البنود ٣ و ١١ و ١٦ و ١٩) | ٦,٠٩٣,٠٥٢ |
| | نسبة الرفع المالي | |
| ٢٢ | نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ (%) | ١٥,٧ |

بازل ٣ - الإفصاحات الانتقالية:

وفقاً للإرشادات المتعلقة بمكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (رأس المال الفئة ١ ورأس المال الفئة ٢) الصادرة عن البنك المركزي العماني، فإن الإفصاحات التالية تُعد إلزامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

| الرجوع إلى نطاق التجميع التنظيمي من الجدول ٢ ب | | نموذج الإفصاح العام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
|--|------------------|--|
| | (٠٠٠'٠٠٠) | رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات |
| و | ١٩٧,٠٦٠ | رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة |
| ح | ٣١٢,٦٦٧ | أرباح محتجزة |
| ز | ٥٤,١٩٨ | الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى) |
| | - | ضخ رأس مال القطاع العام المعفى حتى ١ يناير ٢٠١٨ |
| | - | رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال العادي الفئة ١) |
| | ٥٦٣,٩٢٥ | رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية |
| | | رأس المال العادي الفئة ١: التعديلات التنظيمية |
| ط | (٤,٨١٨) | تعديلات التقييم التحوطي |
| | - | أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة) |
| | (٤,٨١٨) | إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال العادي الفئة ١ |
| | ٥٥٩,١٠٧ | رأس المال العادي الفئة ١ |
| | ٣٩٨,٢٨٧ | رأس المال الإضافي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية |
| | - | اجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي الفئة ١ |
| | ٣٩٨,٢٨٧ | رأس المال الإضافي الفئة ١ |
| | ٩٥٧,٣٩٤ | رأس المال الفئة ١ (الفئة ١ = رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١) |
| | | رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات |
| | - | أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة |
| | - | أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستبعاد التدريجي من الفئة ٢ |
| | - | أدوات الفئة ٢ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو رقم ٣٤) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في مجموعة الفئة ٢) |
| | - | منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي |
| | ١٠,٨٨٨ | مخصصات |
| | ١٠,٨٨٨ | رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية |

نسبة الرفع المالي

تُعد نسبة الرفع المالي بمخاطر تراكم التعرضات المفترضة داخل وخارج الميزانية العمومية. وسيتم تطبيق المعيار الأدنى لنسبة الرفع المالي بنسبة ٤,٥% على جميع البنوك اعتباراً من سنة ٢٠١٩.

إطار عمل نسبة الرفع المالي ومتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار بازل ٣

فيما يلي نسبة الرفع المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً للإرشادات الصادرة عن البنك المركزي العماني:

الجدول ١: ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية ومقياس التعرض لنسبة الرفع المالي

(يرجى الرجوع إلى الفقرة ٥٢ من إطار عمل نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في يناير ٢٠١٤)

| البند | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
|-------|---|
| | (٠٠٠'٠٠٠) |
| ١ | إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للقوائم المالية المنشورة |
| ٢ | تعديلات للاستثمارات في الكيانات البنكية أو المالية أو التأمينية أو التجارية التي خضعت للتجميع لأغراض محاسبية، ولكن خارج نطاق التجميع التنظيمي |
| ٣ | تعديلات للأصول الائتمانية المدرجة في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي المطبق، ولكنها مستثناة من مقياس التعرض لنسبة الرفع المالي |
| ٤ | تعديلات للأدوات المالية المشتقة |
| ٥ | تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي الشراء العكسي والإقراض المضمون المماثل) |
| ٦ | تعديلات للبنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان للتعرضات خارج الميزانية العمومية) |
| ٧ | تعديلات أخرى |
| ٨ | التعرض لنسبة الرفع المالي |

الجدول ٢: نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

(يرجى الرجوع إلى الفقرة ٥٣ من إطار عمل نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في يناير ٢٠١٤)

| البند | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
|-------|--|
| ١ | البنود داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية، ولكنها تشمل الضمانات) |
| ٢ | (مبالغ الأصول المخصومة لتحديد رأس المال الفئة ١ وفقاً لبازل ٣) |
| ٣ | إجمالي التعرضات داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود ١ و ٢) |
| | التعرضات للمشتقات |
| ٤ | تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي صافية من هامش التغيير النقدي المؤهل) |
| ٥ | المبالغ الإضافية عن التعرض المستقبلي المحتمل المرتبطة بجميع معاملات المشتقات |
| ٦ | مجمل ضمانات المشتقات المقدمة عند الخصم من أصول الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي المطبق |
| ٧ | (اقتطاعات الأصول المستحقة لهامش التغيير النقدي المقدم في معاملات المشتقات) |
| ٨ | (الطرف المقابل المركزي المعفى من التعرضات التجارية التي تم تسويتها للعميل) |
| ٩ | القيمة الاسمية الفعلية المعدلة للمشتقات الائتمانية المكتتبة |
| ١٠ | (تسويات اسمية فعالة معدلة واقتطاعات إضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة) |
| ١١ | إجمالي التعرضات للمشتقات (مجموع البنود ٤ إلى ١٠) |
| | التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية |
| ١٢ | مجمل أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (مع عدم إدراج المقاصة) بعد تعديل المعاملات المحاسبية للبيع |

بازل ٣ - الإفصاحات الانتقالية: (تابع)

مُعَدَّة وفقاً للإرشادات المتعلقة بمكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

| الجدول ٢(أ) | |
|--|------------------|
| الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | |
| | (ع'٠٠٠) |
| الأصول | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية | ٣٥٦,١٥٤ |
| مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق النقد (بالصافي) | ٣٣٤,٣٩٥ |
| قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي (بالصافي) | ٤,١٥٠,٣٥٤ |
| استثمارات في أوراق مالية | ٥٨٠,٤٦٦ |
| ممتلكات ومعدات | ٦٠,٩٧٨ |
| أصول أخرى | ١٠٨,٨٧٧ |
| إجمالي الأصول | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| الالتزامات | |
| مستحق إلى بنوك وودائع أخرى بسوق النقد | ٤١٤,٨٨٣ |
| ودائع العملاء | ٤,٠٠٩,١١٧ |
| التزامات أخرى | ١٤١,٢٣٤ |
| ضريبة | ٢٥,٩٨٤ |
| إجمالي الالتزامات | ٤,٥٩١,٢١٨ |
| حقوق المساهمين | |
| رأس المال | ١٦٢,٥٩٥ |
| علاوة إصدار الأسهم | ٣٤,٤٦٥ |
| احتياطي قانوني | ٥٤,١٩٨ |
| احتياطيات أخرى غير قابلة للتوزيع | ٢٠,٧٢٢ |
| أرباح محتجزة | ٣٢٩,٧٣٩ |
| سندات دائمة من الفئة ١ | ٣٩٨,٢٨٧ |
| إجمالي حقوق المساهمين | ١,٠٠٠,٠٠٦ |
| إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين | ٥,٥٩١,٢٢٤ |

| الرجوع إلى نطاق التجميع من الجدول ٢ب | | نموذج الإفصاح العام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
|--------------------------------------|----------------|---|
| | (ع'٠٠٠) | |
| | | رأس المال الفئة ٢: التعديلات التنظيمية |
| ي | ٤,٨٢٣ | منها: الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| | ٤,٨٢٣ | إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الفئة ٢ |
| | ١٥,٧١١ | رأس المال الفئة ٢ |
| | ٩٧٣,١٠٥ | إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة ١ + الفئة ٢) |
| | | الأصول المرجحة بالمخاطر |
| | ٤,٧٦٢,٤٥٧ | إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر |
| | ٤,٣٤٦,٨٩٠ | منها: الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان |
| | ١٢٧,٦٣٨ | منها: الأصول المرجحة بمخاطر السوق |
| | ٢٨٧,٩٢٩ | منها: الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل |
| | | معدلات رأس المال |
| | ١١,٧ | رأس المال العادي الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) |
| | ٢٠,١ | الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) |
| | ٢٠,٤ | إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) |
| | ٩,٥ | متطلبات حاجز الحماية المحددة للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العادي الفئة ١ مضافاً إليه حاجز حماية رأس المال مضافاً إليه متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية مضافاً إليه متطلبات حاجز الحماية جي-أس أي بي/ دي-أس أي بي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) |
| | ٢٠,٥ | منها: متطلبات حاجز حماية رأس المال |
| | - | منها: متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية المحددة للبنك |
| | - | منها: متطلبات حاجز الحماية جي-أس أي بي/ دي-أس أي بي |
| | ٢,٢٤ | رأس المال العادي الفئة ١ المتاح للوفاء بحواجز الحماية (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) |
| | | الحدود الدنيا الوطنية (إن كانت تختلف عن بازل ٣) |
| | ٧,٠ | معدل الحد الأدنى الوطني لرأس المال العادي الفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) |
| | ١١,٥ | معدل الحد الأدنى الوطني للفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) |
| | ١٣,٥ | معدل الحد الأدنى الوطني لإجمالي رأس المال (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) |
| | | حدود مطبقة لإضافة مخصصات في الفئة ٢ |
| | ١٠,٨٨٨ | مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرض شريطة منهج موحد (قبل تطبيق الحدود) |

مُعَدَّة وفقاً للإرشادات المتعلقة بمكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

| الجدول ٢(ب) | الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | بموجب نطاق التجميع التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | المرجع |
|---|--|---|--------|
| الأصول | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | ٣٥٦,١٥٤ | ٣٥٦,١٥٤ | |
| شهادات إيداع | - | - | |
| أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب على المدى القصير | ٢٨٨,٩٦٥ | ٢٨٨,٩٦٥ | |
| استثمارات في أوراق مالية | ٥٨١,٣٩٠ | ٥٨١,٣٩٠ | |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى المؤهل للفئة ٢ | ٩٢٤ | ٩٢٤ | أ |
| بالصافي - استثمارات في أوراق مالية | ٥٨٠,٤٦٦ | ٥٨٠,٤٦٦ | |
| قروض وسلفيات، منها: | | | |
| بالمجمل - قروض لبنوك | ٤٥,٦٨٠ | ٤٥,٦٨٠ | |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى المؤهل للفئة ٢ | ٢٥٠ | ٢٥٠ | ب |
| بالصافي - قروض لبنوك | ٤٥,٤٣٠ | ٤٥,٤٣٠ | |
| بالمجمل - قروض لعملاء | ٤,٣٢٧,٢٩٦ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ | |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى المؤهل للفئة ٢ | ٨,٩٧٢ | ٨,٩٧٢ | ج |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية (غير مؤهل للفئة ٢) | ١٦٧,٩٧٠ | ١٦٧,٩٧٠ | |
| بالصافي - قروض لعملاء | ٤,١٥٠,٣٥٤ | ٤,١٥٠,٣٥٤ | |
| أصول ثابتة | ٦٠,٩٧٨ | ٦٠,٩٧٨ | |
| أصول أخرى، منها: | ١٠٨,٨٧٧ | ١٠٨,٨٧٧ | |
| أوراق قبول | ٨٤,٥٤٩ | ٨٤,٥٤٩ | |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى المؤهل للفئة ٢ | ١٤ | ١٤ | د |
| (ناقصاً): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثانية (غير مؤهل للفئة ٢) | ٤٨ | ٤٨ | |
| صافي - أوراق القبول | ٨٤,٤٨٧ | ٨٤,٤٨٧ | |
| القيمة الموجبة للمشتقات | ٨,٩٨٠ | ٨,٩٨٠ | |
| أخرى | ١٥,٤١٠ | ١٥,٤١٠ | |
| إجمالي الأصول | ٥,٥٩١,٢٢٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | |

| الجدول ٢(ب) (تابع) | الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | بموجب نطاق التجميع التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | المرجع |
|---|--|---|--------|
| رأس المال والالتزامات | | | |
| رأس المال المدفوع، منه: | | | |
| المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ | ١٩٧,٠٦٠ | ١٩٧,٠٦٠ | و |
| المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي الفئة ١ | - | - | |
| احتياطي قانوني | ٥٤,١٩٨ | ٥٤,١٩٨ | ز |
| احتياطي عام | - | - | |
| أرباح محتجزة | ٣٢٩,٧٣٩ | ٣١٢,٦٦٧ | ح |
| توزيعات أرباح مقترحة (غير مؤهلة لرأس المال العادي الفئة ١) | ٢٠,٧٢٢ | ١٧,٠٧٢ | |
| احتياطيات أخرى غير قابلة للتوزيع، منها: | | | |
| تعديل رأس المال العادي الفئة ١: | | | |
| - خسارة متراكمة على القيمة العادلة | (٤,٨١٨) | (٤,٨١٨) | ط |
| مبالغ مؤهلة لرأس المال الفئة ٢: | | | |
| -أرباح متراكمة على القيمة العادلة - (مؤشر السوق الإيجابي بعد تطبيق خصم ٥٥٪) | ٤,٨٢٣ | ٤,٨٢٣ | ي |
| المبالغ غير المؤهلة كرأس مال تنظيمي: | | | |
| -أرباح متراكمة على القيمة العادلة - (مؤشر السوق الإيجابي - غير مؤهلة للفئة ٢) | ٥,٨٩٥ | ٥,٨٩٥ | |
| -احتياطي الانخفاض في القيمة (غير مؤهل للفئة ٢) | ١٤,٨٢٢ | ١٤,٨٢٢ | |
| سندات دائمة من الفئة ١ | ٣٩٨,٢٨٧ | ٣٩٨,٢٨٧ | |
| إجمالي رأس المال | ١,٠٠٠,٠٠٦ | ١,٠٠٠,٠٠٦ | |
| ودائع منها: | | | |
| -ودائع من البنوك | ٤١٤,٨٨٣ | ٤١٤,٨٨٣ | |
| -ودائع العملاء | ٣,٦٤٣,٢٧٤ | ٣,٦٤٣,٢٧٤ | |
| -ودائع نافذة الصيرفة الإسلامية | ٣٦٥,٨٤٣ | ٣٦٥,٨٤٣ | |
| سندات يورو متوسطة الأجل | - | - | |
| ودائع أخرى (دين ثانوي) | - | - | |
| التزامات أخرى، منها: | ١٦٧,٢١٨ | ١٦٦,٤٩٠ | |
| مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى المؤهل للفئة ٢ (التزامات عرضية) | ٧٢٨ | ٧٢٨ | هـ |
| الإجمالي | ٥,٥٩١,٢٢٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | |

نموذج الإفصاح عن الملامح الرئيسية لجميع الأدوات التنظيمية لرأس المال

١- رأس المال العادي

يتكون رأس المال العادي من ١,٦٢٥,٩٤٦,٣٥٥ سهماً بقيمة ١,٠٠٠ عملة لكل سهم، مصدر ومدفوع بالكامل ويخضع لقوانين سلطنة عمان.

٢- جميع الأدوات التنظيمية الأخرى لرأس المال

| الفصـدر | البنك الوطني العماني ش.م.ع. | البنك الوطني العماني ش.م.ع. | البنك الوطني العماني ش.م.ع. | البنك الوطني العماني ش.م.ع. |
|--------------------------------|--|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| ٢ | محدد خاص (مثل لجنة الإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية ورقم تعريف الأوراق المالية الدولية أو محدد بلومبيرج للإيداع الخاص) | XS٢٣٢٠٤٥٨١٧٢ | XS٢٤٨٥٩٦٨٥٦٩ | XS٣٢١٥٦٣٦٤٣٥ |
| ٣ | القانون المنظم للأدوات | القانون الإنجليزي | القانون الإنجليزي | القانون الإنجليزي |
| ٤ | قواعد بازل ٣ الانتقالية | رأس المال الإضافي الفئة ١ | رأس المال الإضافي الفئة ١ | رأس المال الإضافي الفئة ١ |
| ٥ | بعد قواعد بازل ٣ الانتقالية | مؤهل | مؤهل | مؤهل |
| ٦ | مؤهل بشكل فردي/ جماعي/ جماعي وفردية | فردية | فردية | فردية |
| ٧ | نوع الأداة | رأس المال الإضافي الفئة ١ | رأس المال الإضافي الفئة ١ | رأس المال الإضافي الفئة ١ |
| ٨ | المبلغ المدرج في رأس المال التنظيمي | ١١٥,٥ مليون عملة | ٥١,٦٣ مليون عملة | ١٧٣,٢٥ مليون عملة |
| ٩ | القيمة الاسمية للأداة | ١١٥,٥ مليون عملة | ٥١,٦٣ مليون عملة | ١٧٣,٢٥ مليون عملة |
| ١٠ | التصنيف المحاسبي | حقوق المساهمين | حقوق المساهمين | حقوق المساهمين |
| ١١ | تاريخ الإصدار الأصلي | ١ أبريل ٢٠٢١ | ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢ | ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥ |
| ١٢ | دائم أو مؤرخ | دائم | دائم | دائم |
| ١٣ | تاريخ الاستحقاق الأصلي | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ١٤ | طلب المصدر خاضع لموافقة رقابية مسبقة | نعم | نعم | نعم |
| ١٥ | تاريخ الطلب الاختياري وتواريخ الطلب الطارئة ومبلغ الاسترداد | ١ أبريل ٢٠٢٦ | ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٧ | ١٩ نوفمبر ٢٠٣٠ |
| ١٦ | تواريخ الطلب اللاحقة، إن وجدت | كل خمس سنوات | كل خمس سنوات | كل خمس سنوات |
| قسائم / توزيعات الأرباح | | | | |
| ١٧ | توزيعات أرباح / قسائم ثابتة أو متغيرة | ثابتة | ثابتة | ثابتة |
| ١٨ | معدل القسيمة والمؤشر ذو الصلة | ٨,٠٠٠٪ | ٦,٧٥٠٪ | ٦,٦٢٥٪ |
| ١٩ | وجود مانع لتوزيعات الأرباح | نعم | نعم | نعم |
| ٢٠ | تقديرية بالكامل أو تقديرية جزئياً أو إلزامية | تقديرية بالكامل | تقديرية بالكامل | تقديرية بالكامل |
| ٢١ | وجود تعصيد أو محفز آخر للاسترداد | لا | لا | لا |
| ٢٢ | غير تراكمي أو تراكمي | غير تراكمي | غير تراكمي | غير تراكمي |
| ٢٣ | قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل | غير قابلة للتحويل | غير قابلة للتحويل | غير قابلة للتحويل |
| ٢٤ | إذا كان قابلاً للتحويل، دافع (دوافع) التحويل | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٢٥ | إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٢٦ | إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٢٧ | إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أو اختياري | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٢٨ | إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٢٩ | إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي تتحول إليها | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٣٠ | خصائص الانخفاض | نعم | نعم | نعم |

| ٣١ | إذا انخفضت، دافع (دوافع) الانخفاض | حدث غير قابل للتطبيق | حدث غير قابل للتطبيق | حدث غير قابل للتطبيق | حدث غير قابل للتطبيق |
|----|--|---|---|---|---|
| ٣٢ | إذا انخفضت، كلياً أو جزئياً | كلياً | كلياً (انظر الإيضاح) | كلياً (انظر الإيضاح) | كلياً (انظر الإيضاح) |
| ٣٣ | إذا انخفضت، دائماً أو مؤقتاً | دائماً | دائماً | دائماً | دائماً |
| ٣٤ | إذا انخفضت مؤقتاً، وصف آلية الزيادة | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| ٣٥ | المركز في التدرج الثانوي في السيولة (حدد نوع الأداة الأعلى مباشرة من الأداة) | ثانوية للالتزامات الأولى والفئة ٢ - الديون الثانوية | ثانوية للالتزامات الأولى والفئة ٢ - الديون الثانوية | ثانوية للالتزامات الأولى والفئة ٢ - الديون الثانوية | ثانوية للالتزامات الأولى والفئة ٢ - الديون الثانوية |
| ٣٦ | خصائص انتقالية غير ملتزمة | لا | لا | لا | لا |
| ٣٧ | إذا كان نعم، حدد خصائص عدم الالتزام | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |

ملاحظة: يمكن إلغاء الأوراق الرأسمالية (في حالة الشطب الكلي) أو شطبها جزئياً على أساس تناسبي (في حالة الشطب الجزئي)، وذلك وفقاً لما يحدده البنك بالتنسيق مع الجهة التنظيمية وفقاً للوائح رأس المال.

أمل بنت سهيل بهوان المخيني
رئيس مجلس الإدارة

٥

تقرير ٢٠٢٥ القوائم

المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

التقرير حول مراجعة القوائم المالية المجمعة

رأينا

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي المجمع للبنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع ("البنك") وشركته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية المجمعة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي المجمعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة، وتشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة من هذا التقرير.

نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين) المطبقة على أعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة في سلطنة عُمان. ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

أمور المراجعة الرئيسية

١

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهادات ذاتية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية المجمعة ككل، مع مراعاة هيكلية المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة أعمالها فيه.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

أمر المراجعة الرئيسي

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

نُفذنا إجراءات التدقيق التالية على عملية حساب وتحديد مدى معقولية الخسائر الائتمانية المتوقعة بشأن القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

- حصلنا على فهم لتصميم الضوابط ذات الصلة التي وضعها البنك لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي، كما اختبرنا الفعالية التشغيلية لهذه الضوابط على أساس العينة.
- قُيِّمنا مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل البنك في ضوء متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي لدى البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٧٦,٩٤ مليون ريال عُُماني، بينما بلغت تكلفة الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ٢١,٣٩ مليون ريال عُُماني.

يمثل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أفضل تقدير لأعضاء مجلس الإدارة للخسائر الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

لقد اعتبرنا قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي من أمور المراجعة الرئيسية حيث إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة له تأثير جوهري على القوائم المالية المجمعة. كما يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة اجتهادات ووضع تقديرات معقدة تؤثر على حجم وتوقيت الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك:

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى المساهمين في البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمر المراجعة الرئيسي

- تحديد محافظ الأدوات المالية المتشابهة.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تشمل احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد ومستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد.
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وبالتالي التصنيف في المراحل.
- تقييم إمكانية استرداد الأصول المالية المصنفة في المرحلة الثالثة.
- تحديد العدد والأوزان المرجحة النسبية للسيناريوهات التنبؤية لكل نوع من أنواع الأدوات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها.
- تحديد تغطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتقة من النموذج لمرعاة العوامل التي ربما لم يتم التقاطها بالكامل بواسطة النموذج.
- تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.
- بالإضافة إلى ذلك، يقوم أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تعديلات اجتهادية على نتائج النماذج، والتي يكون قياسها بطبيعته اجتهادياً ويخضع لمستوى عالٍ من عدم اليقين في التقدير.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى المساهمين في البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمر المراجعة الرئيسي

- حصلنا على فهم واختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات السابقة والحالية المستخدمة في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للنك.
 - اختبرنا عينة من العملاء للتحقق من التطبيق السليم لمعايير التصنيف في المراحل وتعريف العجز عن السداد.
 - حصلنا على فهم للمنهجية المستخدمة في تحديد واحتساب مخصص الانخفاض في القيمة الفردي، واختبرنا عينة من هذه التمرضات الائتمانية مقابل هذه المنهجية.
 - اختبرنا مدى ملاءمة تعديلات أعضاء مجلس الإدارة الاجتهادية على مخصصات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 - قِيمنا مدى ملاءمة الإفصاحات المقدمة من جانب أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المالية المجمعة.
- يتم عرض السياسة المحاسبية للبنك فيما يتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي في الإيضاح رقم ٣-٦ حول القوائم المالية المجمعة. وترد معلومات عن مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان لدى البنك في الإيضاح رقم ٣١ حول القوائم المالية المجمعة. كما يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة للسنة في الإيضاح رقم ٢٧ حول القوائم المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي لرئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير بازل ٢ – المحور ٣ وبازل ٣، ومُزن للصيرفة الإسلامية (التي تتضمن القوائم المالية وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير بازل ٢ وبازل ٣ – المحور ٣ لمُزن للصيرفة الإسلامية)، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حولها)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، والتقرير السنوي للبنك الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المجمعة المعلومات الأخرى، وإنما لا ولن نقدم أي شكل من أشكال التأكيد حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية المجمعة أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه أثناء المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء جوهريّة.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للبنك، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها بما يتوافق مع المتطلبات ذات العلاقة لهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية مجمعة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يرغبون في تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية المجمعة.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس اجتهادات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها نتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- تخطيط وإجراء عملية مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه ورقابة وفحص أعمال المراجعة المنفذة لغرض مراجعة المجموعة، ونظلم مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق سبل الحماية منها، إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية المجمعة للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى المساهمين في البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً للمتطلبات ذات العلاقة لهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، فإننا نفيديكم بأن القوائم المالية المجمعة قد تم إعدادها وتلتزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.



كاشف كلام
مسقط، سلطنة عُمان

٥ مارس ٢٠٢٦

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | إيضاح | |
|-----------------|-----------------|-------|--|
| ... | ... | | |
| ٢٥٠,٦٧٤ | ٢٤٦,٥٠٩ | ٢١ | إيرادات الفوائد |
| (١٤٨,٢٤٠) | (١٤٢,٨٧٦) | ٢٢ | مصروفات الفوائد |
| ١٠٢,٤٣٤ | ١٠٣,٦٣٣ | | صافي إيرادات الفوائد |
| ٢١,٣٥٠ | ٢٥,٩٧٩ | | إيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية |
| (١٥,٠٠١) | (١٧,٦٧٣) | | مصروفات الفوائد على ودائع العملاء الإسلامية |
| ٦,٣٤٩ | ٨,٣٠٦ | | صافي الإيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية |
| ١٠٨,٧٨٣ | ١١١,٩٣٩ | | صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويلات والاستثمارات الإسلامية |
| ٣٧,٨٣٦ | ٤٥,١٩٦ | ٢٣ | إيرادات الرسوم والعمولات |
| (١٢,٧٩٦) | (١٦,١٠٢) | ٢٣ | مصروفات الرسوم والعمولات |
| ٢٥,٠٤٠ | ٢٩,٠٩٤ | | صافي إيرادات الرسوم والعمولات |
| ١٧,٥٠٣ | ٢٢,٤٦١ | ٢٤ | إيرادات التشغيل الأخرى |
| ١٥١,٣٢٦ | ١٦٣,٤٩٤ | | إيرادات التشغيل |
| (٣٩,٣٧٢) | (٤٠,٥٠٩) | ٢٥ | تكاليف الموظفين |
| (١٧,٢٨٤) | (١٩,٣٧٩) | ٢٦ | مصروفات التشغيل الأخرى |
| (٦,٣٢٧) | (٦,٥٢٨) | ٩ | استهلاك |
| (٦٢,٩٨٣) | (٦٦,٤١٦) | | إجمالي مصروفات التشغيل |
| ٨٨,٣٤٣ | ٩٧,٠٧٨ | | الربح من العمليات قبل خصائر الانخفاض في القيمة والضريبة |
| (١٤,١٣٦) | (١٤,٥١٥) | ٢٧,٥ | إجمالي خصائر الانخفاض في قيمة الأدوات المالية (بالصافي) |
| ٧٤,٢٠٧ | ٨٢,٥٦٣ | | الربح قبل الضريبة |
| (١١,١٤٤) | (١٢,٣٥٦) | ١٣ | الضريبة |
| ٦٣,٠٦٣ | ٧٠,٢٠٧ | | ربح السنة |
| | | | الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى |
| | | | <i>البند التي لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة</i> |
| (٣٨٢) | ٢٣,٠١٥ | | استثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صافي التغير في القيمة العادلة |
| (٣١٤) | (١,٦٠٨) | ١٣ | الأثر الضريبي لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صافي التغير في القيمة العادلة |
| (٦٩٦) | ٢١,٤٠٧ | | الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة |
| ٦٢,٣٦٧ | ٩١,٦١٤ | | إجمالي الدخل الشامل للسنة |
| | | | ربحية السهم الواحد: |
| ٠,٣١ | ٠,٣٣ | ٢٩ | الأساسية والمعدلة |

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية المجمعة.

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | إيضاح | |
|------------------|------------------|-------|---|
| ... | ... | | |
| ٣٠٢,٥١٢ | ٣٥٦,١٥٤ | ٤ | نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية |
| ٣٧٢,٣٦٤ | ٣٣٤,٣٩٥ | ٥ | مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال |
| ٣,٩٢٦,١٤٧ | ٤,١٥٠,٣٥٤ | ٦ | قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي |
| ٤٧٣,٣٩٣ | ٥٨٠,٤٦٦ | ٧ | استثمارات في أوراق مالية |
| ١٠٨,٦٦٢ | ١٠٨,٨٧٧ | ٨ | أصول أخرى |
| ٥٩,٤٦٧ | ٦٠,٩٧٨ | ٩ | ممتلكات ومعدات |
| ٥,٢٤٢,٥٤٥ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | | إجمالي الأصول |
| | | | الالتزامات وحقوق المساهمين |
| | | | الالتزامات |
| ١٩٢,٩٣٨ | ٤١٤,٨٨٣ | ١٠ | مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال |
| ٤,١٢٨,٥٢٣ | ٤,٠٠٩,١١٧ | ١١ | ودائع العملاء |
| ١٣٣,٨٠٠ | ١٤١,٢٣٤ | ١٢ | التزامات أخرى |
| ١٩,١٢٣ | ٢٥,٩٨٤ | ١٣ | الضريبة |
| ٤,٤٧٤,٣٨٤ | ٤,٥٩١,٢١٨ | | إجمالي الالتزامات |
| | | | حقوق المساهمين |
| ١٦٢,٥٩٥ | ١٦٢,٥٩٥ | ١٤ | رأس المال |
| ٣٤,٤٦٥ | ٣٤,٤٦٥ | ١٥ | علوثة إصدار الأسهم |
| ٥٤,١٩٨ | ٥٤,١٩٨ | ١٦ | احتياطي قانوني |
| ١١,٤٢٩ | ٢٠,٧٢٢ | ١٧ | احتياطيات أخرى |
| ٢٨٠,٤٣٧ | ٣٢٩,٧٣٩ | | أرباح محتجزة |
| ٥٤٣,١٢٤ | ٦٠١,٧١٩ | | إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة لمساهمي البنك |
| ٢٢٥,٠٣٧ | ٣٩٨,٢٨٧ | ١٨ | سندات دائمة من الفئة ١ |
| ٧٦٨,١٦١ | ١,٠٠٠,٠٠٦ | | إجمالي حقوق المساهمين |
| ٥,٢٤٢,٥٤٥ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | | إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين |

أعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية المجمعة وصرح بإصدارها بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

عضو مجلس الإدارة

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية المجمعة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| رأس المال (إيضاح ١٤) | علاوة إصدار الأسهم (إيضاح ١٥) | احتياطي قانوني (إيضاح ١٦) | احتياطيات أخرى (إيضاح ١٧) | أرباح محتجزة | إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى البنك (إيضاح ١٨) | سندات دائمة من الفئة ١ (إيضاح ١٨) | إجمالي حقوق المساهمين |
|-------------------------|-------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------|---|--|-----------------------------|
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ١١.٤٢٩ | ٢٨٠.٤٣٧ | ٥٤٣.١٢٤ | ٢٢٥.٠٣٧ | ٧٦٨.١٦١ |
| - | - | - | - | ٧.٢٠٧ | ٧.٢٠٧ | - | ٧.٢٠٧ |
| - | - | - | ٢١.٤٠٧ | - | ٢١.٤٠٧ | - | ٢١.٤٠٧ |
| - | - | - | ٢١.٤٠٧ | ٧.٢٠٧ | ٩١.٦١٤ | - | ٩١.٦١٤ |
| - | - | - | (١٢.١١٤) | ١٢.١١٤ | - | - | - |
| - | - | - | - | - | - | ١٧٣.٢٥٠ | ١٧٣.٢٥٠ |
| - | - | - | - | (١.١٠١) | (١.١٠١) | - | (١.١٠١) |
| - | - | - | - | (١٦.٦٣٤) | (١٦.٦٣٤) | - | (١٦.٦٣٤) |
| - | - | - | - | (١٥.٢٨٤) | (١٥.٢٨٤) | - | (١٥.٢٨٤) |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ٢٠.٧٢٢ | ٣٢٩.٧٣٩ | ٦٠١.٧١٩ | ٣٩٨.٢٨٧ | ١.٠٠٠.٠٠٦ |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ٧.٨٨٢ | ٢٤٨.٢٧٠ | ٥٠٧.٤١٠ | ١٦٧.١٣٣ | ٦٧٤.٥٤٣ |
| - | - | - | - | ٣٣.٠٣٣ | ٣٣.٠٣٣ | - | ٣٣.٠٣٣ |
| - | - | - | (٦٩٦) | - | (٦٩٦) | - | (٦٩٦) |
| - | - | - | (٦٩٦) | ٣٣.٠٣٣ | ٣٣.٠٣٣ | - | ٣٣.٠٣٣ |
| - | - | - | ١ | (١) | - | - | - |
| - | - | - | ٤.٢٤٢ | (٤.٢٤٢) | - | - | - |
| - | - | - | - | - | - | ٥٧.٩٠٤ | ٥٧.٩٠٤ |
| - | - | - | - | (١٠٧) | (١٠٧) | - | (١٠٧) |
| - | - | - | - | (١٢.٧٢٥) | (١٢.٧٢٥) | - | (١٢.٧٢٥) |
| - | - | - | - | (١٣.٨٢١) | (١٣.٨٢١) | - | (١٣.٨٢١) |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ١١.٤٢٩ | ٢٨٠.٤٣٧ | ٥٤٣.١٢٤ | ٢٢٥.٠٣٧ | ٧٦٨.١٦١ |

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| رأس المال (إيضاح ١٤) | علاوة إصدار الأسهم (إيضاح ١٥) | احتياطي قانوني (إيضاح ١٦) | احتياطيات أخرى (إيضاح ١٧) | أرباح محتجزة | إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى البنك (إيضاح ١٨) | سندات دائمة من الفئة ١ (إيضاح ١٨) | إجمالي حقوق المساهمين |
|-------------------------|-------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------|---|--|-----------------------------|
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ١١.٤٢٩ | ٢٨٠.٤٣٧ | ٥٤٣.١٢٤ | ٢٢٥.٠٣٧ | ٧٦٨.١٦١ |
| - | - | - | - | ٧.٢٠٧ | ٧.٢٠٧ | - | ٧.٢٠٧ |
| - | - | - | ٢١.٤٠٧ | - | ٢١.٤٠٧ | - | ٢١.٤٠٧ |
| - | - | - | ٢١.٤٠٧ | ٧.٢٠٧ | ٩١.٦١٤ | - | ٩١.٦١٤ |
| - | - | - | (١٢.١١٤) | ١٢.١١٤ | - | - | - |
| - | - | - | - | - | - | ١٧٣.٢٥٠ | ١٧٣.٢٥٠ |
| - | - | - | - | (١.١٠١) | (١.١٠١) | - | (١.١٠١) |
| - | - | - | - | (١٦.٦٣٤) | (١٦.٦٣٤) | - | (١٦.٦٣٤) |
| - | - | - | - | (١٥.٢٨٤) | (١٥.٢٨٤) | - | (١٥.٢٨٤) |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ٢٠.٧٢٢ | ٣٢٩.٧٣٩ | ٦٠١.٧١٩ | ٣٩٨.٢٨٧ | ١.٠٠٠.٠٠٦ |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ٧.٨٨٢ | ٢٤٨.٢٧٠ | ٥٠٧.٤١٠ | ١٦٧.١٣٣ | ٦٧٤.٥٤٣ |
| - | - | - | - | ٣٣.٠٣٣ | ٣٣.٠٣٣ | - | ٣٣.٠٣٣ |
| - | - | - | (٦٩٦) | - | (٦٩٦) | - | (٦٩٦) |
| - | - | - | (٦٩٦) | ٣٣.٠٣٣ | ٣٣.٠٣٣ | - | ٣٣.٠٣٣ |
| - | - | - | ١ | (١) | - | - | - |
| - | - | - | ٤.٢٤٢ | (٤.٢٤٢) | - | - | - |
| - | - | - | - | - | - | ٥٧.٩٠٤ | ٥٧.٩٠٤ |
| - | - | - | - | (١٠٧) | (١٠٧) | - | (١٠٧) |
| - | - | - | - | (١٢.٧٢٥) | (١٢.٧٢٥) | - | (١٢.٧٢٥) |
| - | - | - | - | (١٣.٨٢١) | (١٣.٨٢١) | - | (١٣.٨٢١) |
| ١٦٢.٥٩٥ | ٣٤.٤٦٥ | ٥٤.١٩٨ | ١١.٤٢٩ | ٢٨٠.٤٣٧ | ٥٤٣.١٢٤ | ٢٢٥.٠٣٧ | ٧٦٨.١٦١ |

بلغت الفوائد المقبوضة ٢٦٧ مليون (٢٠٢٤: ٢٥٧ مليون)، وبلغت الفوائد المدفوعة ١٦٣ مليون (٢٠٢٤: ١٥٨ مليون). وهذه الفوائد تعد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للبنك. لا توجد تغييرات جوهرية غير نقدية يجب الإفصاح عنها لسنتي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤. الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية المجمع.

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية المجمع.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع (*البنك الوطني العُماني"، "البنك") في سلطنة عُمان في سنة ١٩٧٣ كشركة مساهمة عُمانية، ويعمل في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات و مجال الاستثمار والخدمات المصرفية الإسلامية داخل سلطنة عُمان وفي الفروع الخارجية في الإمارات العربية المتحدة ومصر. يمارس البنك نشاطه في سلطنة عُمان بموجب ترخيص صيرفة صادر عن البنك المركزي العُماني وهو مشمول بنظامه لتأمين الودائع المصرفية. في حين تمارس الفروع نشاطها في الإمارات العربية المتحدة ومصر بموجب تراخيص صيرفة تجارية تمنحها البنوك المركزية المعنية. إن

يملك البنك المنشأة ذات الغرض الخاص التالية المملوكة له بالكامل:

| اسم المنشأة | بلد التأسيس | نشاط الشركة التابعة | نسبة الملكية |
|--|-------------|---------------------|------------------------|
| البنك الوطني العُماني للأسواق العالمية كايماں المحدودة | جزر كايمان | الخدمات المالية | ٢٠٢٥ ١٠٠٪ ٢٠٢٤ ١٠٠٪ |

إن حجم وعمليات المنشأة ذات الغرض الخاص المذكورة أعلاه وقوائمها المالية ليست جوهرية بالنسبة للقوائم المالية المجمعة للبنك، وبالتالي، لم يتم تقديم القوائم المالية للشركة الأم في عمود منفصل في هذه القوائم المالية المجمعة.

٢ أساس الإعداد

١-٢ أساس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- الأدوات المالية المصنفة للتداول وبالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة بالريال العُماني، والمبالغ مقربة إلى أقرب ألف ريال عُماني، إلا عندما يرد خلاف ذلك. وفيما يلي العملات الوظيفية لعمليات البنك:

- سلطنة عُمان: الريال العُماني
- دولة الإمارات العربية المتحدة: الدرهم الإماراتي
- جمهورية مصر العربية : الدولار الأمريكي

٣-٢ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، واللوائح المنظمة الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وبما يتوافق مع متطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ وهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان.

كما يعد البنك مجموعة منفصلة من القوائم المالية لنافذة الأعمال المصرفية الإسلامية لدى البنك وفقاً لمتطلبات القسم ٢-١ من الباب الثالث من الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العُماني. يتم إعداد المجموعة المنفصلة من القوائم المالية لنافذة الأعمال المصرفية الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والقواعد والمبادئ الشرعية على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية لنافذة الإسلامية والمتطلبات الأخرى المعمول بها في البنك المركزي العُماني. ثم يتم تحويل القوائم المالية لنافذة الأعمال المصرفية الإسلامية إلى قوائم مالية متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وتدرج في هذه القوائم المالية. وقد تم حذف جميع الأرصدة والمعاملات داخل المجموعة.

٤-٢ التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

يقوم البنك بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية المجمعة وفي القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. يتم تقييم التقديرات والاجتهادات بشكل مستمر بناءً على خبرة الإدارة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الحالية. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بوضع اجتهادات معينة، باستثناء تلك التي تنطوي على تقديرات، في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. وتشمل الاجتهادات التي لها الأثر الجوهري الأكبر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية المجمعة، والتقديرات التي قد تسبب تعديلات كبيرة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة ما يلي:

١-٤-٢ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يُعتبر قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً هاماً يتضمن تحديد منهجية والنماذج ومدخلات البيانات. يتم الإفصاح عن تفاصيل منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في الإيضاح ٣١. يتطلب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ أن يقوم البنك بوضع عدد من الاجتهادات والافتراضات والتقديرات، ويتم تحديد أهمها أدناه:

- تقسيم الأصول المالية لأغراض تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- وضع معايير لتقييم ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

- تحديد المنهجية لدمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيح الاحتمالات.

- اختيار النماذج المناسبة (احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد والتعرض الناتج عن العجز عن السداد) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد ودمج المعلومات المستقبلية.

راجع الإيضاح ٣١-١ الذي يصف الافتراضات المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ويوفر مؤشراً على مدى حساسية النتيجة لتطبيق أوزان مختلفة على الافتراضات الاقتصادية المختلفة.

يقوم البنك بمراجعة النماذج ومدخلات النماذج بشكل منتظم لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتجربة الضارة الائتمانية الفعلية.

٢-٤-٢ القيمة العادلة للأدوات المالية

حيث إن القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية المسجلة في قائمة المركز المالي المجمعة لا يمكن أن تكون مشتقة من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام نماذج التقييم. يتم اشتقاق المدخلات لهذه النماذج من بيانات السوق القابلة للملاحظة حيثما أمكن، ولكن في حالة عدم توفر بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، يتطلب الأمر إجراء اجتهاد لتحديد القيم العادلة.

٣-٤-٢ الضرائب

توجد أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وقيمة وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، والخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات أو التغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يتحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل التي سُجلت بالفعل. يقوم البنك بتكوين مخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة عن العواقب المحتملة لوضع اللمسات النهائية للربوط الضريبية للبنك. يستند مقدار تلك المخصصات على عوامل مختلفة، مثل الخبرة في ربوط ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ودائرة الضرائب المسؤولة.

٤-٤-٢ أساس الاستمرارية

لقد قامت إدارة البنك بإجراء تقييم لقدرة البنك على الاستمرار وهي على اقتناع بأن البنك لديه الموارد للاستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. وعلاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي حالات عدم يقين جوهرية والتي قد تلقي شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. لذلك، يستمر إعداد القوائم المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٤-٢ التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٤-٢-٥ تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية هي دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد لبعض أصول التمويل الإسلامي

يتطلب تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية لأصل مالي هي دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة اجتهادات بالنسبة لبعض أصول التمويل الإسلامي. وقد قامت الإدارة بتقييم ميزات الدفع المسبق والإلغاء المبكر في العقد، التي تشترط على العملاء دفع تعويضات معينة، بالإضافة إلى رأس المال المستحق والأرباح المستحقة. ومع ذلك، تعتقد الإدارة أن هذه المبالغ الإضافية تمثل "تعويضًا معقولًا" لتكاليف إعادة الاستثمار.

٢-٤-٢-٦ تصنيف أدوات حقوق المساهمين من الفئة ا بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢

أصدر البنك أوراقاً رأسمالية دائمة من الفئة ا ("الأوراق المالية من الفئة ا")، ويتم بيان التفاصيل في الجدول أدناه. تشكل الأوراق المالية من الفئة ا التزامات مباشرة وغير مشروطة وثانوية وغير مضمونة للبنك ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢. الأدوات المالية - التصنيف. فيما يلي السمات الرئيسية للأدوات:

- لا تتمتع بتاريخ استحقاق ثابت.
- يخضع سداد الفائدة و/أو رأس المال لتقدير البنك وحده.
- تعد الأدوات ثانوية بشكل كبير ويتم تصنيفها بمرتبة أعلى من المساهمين العاديين.
- كما تسمح هذه الأوراق المالية للبنك بشطب (كلياً أو جزئياً) أي مبالغ مستحقة إلى حملة الأسهم في حال عدم جدواها، وذلك بموجب موافقة البنك المركزي العُماني. إن تحديد تصنيف حقوق الملكية لهذه الأدوات يتطلب اجتهاداً مهماً لأن بعض البنود، وخاصة "أحداث التعثر"، تتطلب التفسير.

بعد احتساب البنود المتعلقة بالتخفيض وعدم السداد والعوامل الثانوية في وثيقة طرح الأداة، يأخذ أعضاء مجلس الإدارة في الاعتبار أن البنك لن يصل إلى نقطة الإعسار قبل أن يتم تطبيق التخفيض بسبب حدث غير ذي جدوى. وعليه، تم تقييم هذه البنود من قبل أعضاء مجلس الإدارة على أنها غير موضوعية لغرض تحديد التصنيف إما كديون أو كحقوق ملكية. كما نظر أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على المشورة القانونية المستقلة المناسبة في صياغة حكمهم بشأن هذا الأمر.

٢-٤-٥ المعايير الصادرة التي لم تدخل حيز التطبيق حتى تاريخه

تم إصدار بعض المعايير والتفسيرات الجديدة وأصبحت إجبارية بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ، أو في فترات لاحقة، ولكن لم يطبقها البنك بصورة مبكرة.

- تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦).
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٩ - الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧).

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧).

بيع الأصول أو مشاركتها بين مستثمر ما وشركته الشقيقة أو مشروعه المشترك - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٠ "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة" – توفر خيار التطبيق الاختياري / تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

- المجلد ١١ - التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - (تدخل حيز التطبيق من ١ يناير ٢٠٢٦).

تعديل على معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ - "العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على العوامل الطبيعية" - تاريخ السريان في يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ.

- تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - التحويل إلى عملة العرض ذات التضخم المرتفع - يدخل حيز التطبيق في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد ذلك التاريخ.

يقوم البنك بتقييم تأثير تطبيق هذه التصريحات على القوائم المالية المجمعة المستقبلية، إن وجدت.

٦-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات التي دخلت حيز التطبيق في ٢٠٢٥ وتتعلق بأعمال البنك

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("المجلس") ولجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية ("اللجنة") التابعة للمجلس والتي تتعلق بعمليات البنك ودخلت حيز التطبيق بالنسبة للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥. وقد قام البنك بتطبيق التعديلات التالية على المعايير والأطر الحالية عند إعداد هذه القوائم المالية.

- تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - عدم إمكانية صرف العملة (تاريخ السريان- ١ يناير ٢٠٢٥).

لم يكن للتعديلات المذكورة أعلاه أي تأثير على المبالغ المدرجة في الفترات السابقة والحالية، وليس من المتوقع أن تؤثر بشكل جوهري على الفترات المستقبلية.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية

قام البنك بتطبيق السياسات المحاسبية التالية على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة.

٣-١ الأدوات المالية

تقييم الأدوات المالية

يتم إدراج كافة الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. القيمة العادلة للأداة المالية عند الإدراج المبدئي هي بشكل عام سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم). ومع ذلك، إذا كان هناك فرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة للأدوات المالية التي تستند قيمتها العادلة على سعر مدرج في سوق نشط أو أسلوب تقييم يستخدم فقط البيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، فإن المجموعة تدرج

الفرق على أنه ربح أو خسارة التداول في البداية ("ربح أو خسارة في اليوم الأول"). في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول بالكامل ويتم إدراجه في قائمة الدخل على مدى عمر المعاملة حتى تنتهي المعاملة أو يتم إغلاقها، أو تصبح مدخلات التقييم ملحوظة أو يدخل البنك في معاملة مقاصّة.

الأدوات المالية - الإدراج المبدئي

يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مبدئيًا بالقيمة العادلة. أما بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، فيتم تسجيلها مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم تعديلها بتكاليف المعاملة. وتعتبر القيمة العادلة عند الإدراج المبدئي أفضل ما يُستدل عليها بسعر المعاملة. ولا يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر عند الإدراج المبدئي إلا إذا كان هناك فرق بين القيمة العادلة وسعر المعاملة يمكن إثباته من خلال المعاملات الحالية الأخرى الملحوظة بالسوق في الأداة نفسها، أو أسلوب تقييم يستخدم فقط البيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها. بعد الإدراج المبدئي، يتم إدراج مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مما يؤدي إلى خسارة محاسبية فورية.

يتم تسجيل كافة مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تقتضي تسليم الأصول خلال إطار زمني تحدده القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق (المشتريات والمبيعات "الاعتيادية") في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بتسليم الأصول المالية. ويتم إدراج كافة المشتريات الأخرى عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

فئات قياس الأصول المالية والالتزامات المالية

قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، حيث قام بتصنيف جميع أصوله المالية استناداً إلى نموذج الأعمال لإدارة الأصول والشروط التعاقدية للأصل، والتي تقاس بأي مما يلي:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المهلكة.

يتم قياس الالتزامات المالية، بخلاف التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها للتداول، وتقاس الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة.

٣-٢ الأصول والالتزامات المالية

٣-٢-١ المستحق من البنوك والقروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء والاستثمارات في الأوراق المالية

يقوم البنك بقياس المستحق من البنوك والقروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي والاستثمارات في الأوراق المالية للعملاء والاستثمارات في الأوراق المالية الأخرى بالتكلفة المهلكة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة، وبعكس نموذج الأعمال الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقدم بها المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفائدة التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة البنك.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) بالإضافة إلى كيفية إدارة تلك المخاطر.

- كيفية تعويض مديري الأعمال، على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.

- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات عن نشاط المبيعات على حدة، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك في إدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة معقولة دون أخذ "أسوأ" السيناريوهات أو السيناريوهات "المجهدة" في الاعتبار. إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الإدراج المبدئي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للبنك، فإن البنك لا يقوم بتغيير تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنه يدرج مثل هذه المعلومات عند تقييم الأصول المالية الناشئة حديثاً أو المشتراة حديثاً في المستقبل.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للتداول أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وذلك لأن سبب الاحتفاظ بها لا يكمن في تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإدراج المبدئي. ويتم تعريف "الفائدة" على أنها مبلغ القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٢-٣ الأصول والالتزامات المالية (تابع)

١-٢-٣ المستحق من البنوك والقروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء والاستثمارات في الأوراق المالية (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد (تابع)

المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة معينة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدِي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء التقييم، يأخذ البنك ما يلي بالاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الاقتراض.
- شروط المبالغ المدفوعة مقدماً والتتمديد.
- الشروط التي تحد من مطالية البنك بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الأصول دون حق الرجوع).
- الخصائص التي تعدل مبلغ القيمة الزمنية للمال - مثال: إعادة التسعير الدورية معدلات الفائدة.

يحفظ البنك بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة يمتلك فيها البنك خيار اقتراح تعديل معدل الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. تقتصر حقوق إعادة التعيين هذه على معدل السوق في وقت التعديل. كما أن للمقترضين خيار قبول معدل الفائدة المعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض أي غرامات. وقد قرر البنك أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض هي دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، لأن الخيار يعمل على تغيير معدل الفائدة، عن طريق النظر في القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

إن الشروط التعاقدية التي تقود إلى أكثر من ذلك، وتقلل من التعرض للمخاطر أو تقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية التي لا علاقة لها بترتيب الإقراض الأساسي، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، يلزم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٢-٢-٣ أدوات حقوق المساهمين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الإدراج المبدئي، يختار البنك أحياناً تصنيف استثماراته في حقوق المساهمين بشكل لا رجعة فيه كأدوات حقوق مساهمين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق المساهمين بموجب معيار

المحاسبة الدولي رقم ٣٢ "الأدوات المالية: العرض"، وتكون غير محتفظ بها للتداول. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم مطلقاً إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق المساهمين إلى الأرباح. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيرادات تشغيل أخرى في الربح أو الخسارة عند إثبات الحق في الدفع، باستثناء عندما يستفيد البنك من هذه المتحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة المالية، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق المساهمين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقدير انخفاض القيمة.

٣-٢-٣ الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الأصول المالية والالتزامات المالية في هذه الفئة هي تلك التي يتم الاحتفاظ بها للتداول والتي إما تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الإدراج المبدئي أو مطلوب قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. تقوم الإدارة بتصنيف أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإدراج المبدئي فقط عندما يتم استيفاء أحد المعايير التالية، يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى إلغاء أو التقليل بشكل كبير من تباين المعالجة المحاسبية الذي قد ينشأ بأي شكل آخر عند قياس الأصول أو الالتزامات أو إدراج الأرباح أو الخسائر على أساس مختلف.
- أن تشكل الالتزامات جزءاً من مجموعة من الالتزامات المالية التي تتم إدارتها وتقييم أائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار المعتمدة.
- أن تحتوي الالتزامات على أداة مشتقة واحدة أو أكثر من المشتقات المضمنة، ما لم تؤدي هذه المشتقات إلى تعديل ملموس في التدفقات النقدية التي قد تكون مطلوبة بأي طريقة أخرى بموجب العقد، أو إذا كان من الواضح مع قليل من التحليل أو بدونه عندما يتم النظر في أداة مماثلة لأول مرة أن فصل الأداة (الأدوات) المشتقة الضمنية محذور.

يتم تسجيل الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي المجمعة بالقيمة العادلة، يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، باستثناء الحركات في القيمة العادلة للالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في احتياطي مخاطر الائتمان الخاصة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. تُستحق الفوائد المحققة أو المتكبدة على الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد، على التوالي، باستخدام معدل الفائدة الفعلي، مع الأخذ في الاعتبار أي خصم /علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من الأداة. يتم تسجيل الفوائد المحققة من الأصول المطلوب قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام معدل الفائدة التعاقدِي. يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق المساهمين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة ضمن إيرادات التشغيل الأخرى عند نشوء حق الدفع.

٣-٢-٤ الضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القروض غير المسحوبة

يصدر البنك الضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القروض.

يتم الإدراج المبدئي للضمانات المالية في القوائم المالية المجمعة (ضمن المخصصات) بالقيمة العادلة، باعتبارها قيمة العمولة المقبوضة، وبعد الإدراج المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان على أساس المبلغ المدرج مبدئياً ناقصاً الإهلاك المتراكم المدرج في قائمة الدخل، بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ - مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إدراج العمولة المقبوضة في الربح أو الخسارة في صافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

إن ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية هي ارتباطات يتعين على البنك بموجيها، طوال مدة الارتباط، توفير قرض بشروط محددة مسبقًا للعميل. وعلى غرار عقود الضمان المالي، فإن هذه العقود تقع ضمن نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القروض غير المسحوبة في حال كان القرض المتفق على تقديمه بشروط السوق مسجلاً في قائمة المركز المالي. ويتم الإفصاح عن القيم الاسمية لهذه الأدوات مع الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لها في الإيضاحين ١٢ و٢٧.

٣-٢-٥ الاللتزامات المالية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يتم عرض تغييرات القيمة العادلة بشكل عام على النحو التالي:

- يتم عرض مبلغ التغيير في القيمة العادلة المنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الاللتزامات في الدخل الشامل الآخر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

لا يعاد تدوير المبلغ المعروض بشكل منفصل في الدخل الشامل الآخر المتعلق بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالتزام مالي مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة، حتى عندما يتم إلغاء إدراج الالتزام ويتم دفع المبالغ. وبدلاً من ذلك، يجب إعادة تصنيف أرباح وخسائر مخاطر الائتمان الخاصة إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق المساهمين عند إلغاء إدراج الالتزام ذي الصلة.

٣-٢-٦ الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التغطية

تدرج الأدوات المالية المشتقة بشكل مبدئي بالقيمة العادلة بالتاريخ الذي يتم فيه الارتباط بعقد الأداة المالية المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بقيمها العادلة. يعتمد أسلوب إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة حول ما إذا كانت الأدوات المشتقة مصنفة كأداة تغطية، وإذا كانت كذلك، لطبيعة البند المغطى. يصنف البنك بعض الأدوات المالية المشتقة على أنها:

(١) تغطيات القيمة العادلة للأصول أو الاللتزامات المدرجة أو ارتباط مؤكد (تغطيات القيمة العادلة).

(٢) تغطيات لمخاطر محددة مرتبطة بأصل أو التزام مدرج أو بمعاملة متوقعة تتزايد فرص إبرامها (تغطيات التدفقات النقدية).

(٣) تغطيات لصافي الاستثمار في عملية أجنبية (تغطيات صافي الاستثمار).يستخدم البنك الأدوات المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر معدل الفائدة ومخاطر العملة الأجنبية ومخاطر الائتمان، وذلك يشمل التعرضات الناتجة من المعاملات المتوقعة التي تتزايد فرص إبرامها والارتباطات المؤكدة. ويقوم البنك بإدارة مخاطر معينة من خلال تطبيق محاسبة التغطية على معاملات تليي معايير محددة. بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التغطية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة لأي أدوات مشتقة من هذا النوع مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ضمن "إيرادات تشغيل أخرى".

تغطيات القيمة العادلة

بالنسبة لتغطيات القيمة العادلة المحددة والمؤهلة، يتم إدراج التغير المتراكم في القيمة العادلة لمشتقات التغطية في الربح أو الخسارة تحت بند "إيرادات التشغيل الأخرى". وفي الوقت ذاته، يتم تسجيل التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للبند المغطى المنسوب إلى المخاطر المغطاة كجزء من القيمة الدفترية للبند المغطى في قائمة المركز المالي ويتم إدراجها أيضاً في الربح أو الخسارة تحت بند "إيرادات التشغيل الأخرى". وعند انتهاء أو بيع أداة التغطية أو إنهاؤها أو ممارستها، أو حيث لم تعد التغطية تليي معايير محاسبة التغطية، فيتم قطع علاقة التغطية بأثر مستقبلي. بالنسبة للبنود المغطاة المسجلة بالتكلفة المهلكة، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للبند المغطى عند إنهاؤه والقيمة الاسمية يتم إهلاكه على مدى الفترة المتبقية من التغطية الأصلية باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المعاد احتسابه. إذا تم إلغاء إدراج البند المغطى، يتم على الفور إدراج تعديل القيمة العادلة غير المهلكة في الربح أو الخسارة.

تغطيات التدفقات النقدية

بالنسبة للتدفقات النقدية المحددة والمؤهلة، يتم إدراج الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة من أداة التغطية مباشرة في حقوق المساهمين ضمن احتياطي تغطية التدفقات النقدية. يتم إدراج الجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التغطية مباشرة في إيرادات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المغطاة على الربح أو الخسارة، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من أداة التغطية في بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة في الربح أو الخسارة. وعندما تؤدي العملية المتوقعة لاحقاً إلى إدراج أصل غير مالي أو التزام غير مالي، فإن الأرباح والخسائر المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يتم حذفها من الاحتياطي ثم يتم إدراجها في التكلفة المبدئية للأصل أو الالتزام. عندما تنتهي صلاحية أداة التغطية أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها أو إذا لم تعد أداة التغطية تفي بمعايير محاسبة التغطية، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة مدرجة ضمن الدخل الشامل الآخر في ذلك الوقت تظل كما هي في الدخل الشامل الآخر وتدرج عند الإدراج النهائي للمعاملة المتوقعة المغطاة في الربح أو الخسارة. وفي حال لم يعد من المحتمل إجراء المعاملة المتوقعة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سجلت ضمن الدخل الشامل الآخر يتم تحويلها مباشرةً إلى الربح أو الخسارة.

السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٢-٣ الأصول والالتزامات المالية (تابع)

٢-٢-٣ الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التغطية (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا يملك البنك أي أدوات مشتقة تم تصنيفها كأدوات تغطية.

أ. إعادة التصنيف

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف أصوله المالية بعد الإدراج المبدئي، باستثناء الفترة التي يغير فيها البنك نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية. أما الالتزامات المالية فلا يتم إعادة تصنيفها أبداً. لم يقم البنك بإعادة تصنيف أي من أصوله أو التزاماته المالية في سنتي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

٣-٣ إلغاء إدراج الأصول والالتزامات المالية

الأصول المالية

يتم إلغاء إدراج الأصل المالي (أو، حيثما ينطبق، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) عندما:

- ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو يتحمّل التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهرِي إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "التقرير".
- في حالة (أ) إذا قام البنك بتحويل جوهرِي لكافة مخاطر وعوائد الأصل، أو (ب) لم يقم البنك بالتحويل ولا بالاحتفاظ بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بإبرام ترتيب تمرير المدفوعات، ولا يقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل بشكلٍ كامل ولا يحتفظ بها، وكذلك عدم قيامه بتحويل حق السيطرة على الأصل، يتم عندئذٍ إدراج الأصل على أساس حصة مشاركة البنك المستمرة في الأصل. وفي تلك الحالة، يقوم البنك أيضاً بإدراج التزام مرتبط. ويتم قياس الأصل المحول أو الالتزام المرتبط بصورة تعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. إن المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحوّل يتم قياسها بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو أكبر مقابل مالي يمكن أن يلتزم البنك بدفعه، أيهما أقل.

الالتزامات المالية

يلغى إدراج الالتزام المالي عندما يتم سداد الالتزام أو عند إلغاءه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بموجب شروط مختلفة جوهرياً أو عند التعديل الجوهرِي لشروط التّزام حالي، يصبح هذا الاستبدال أو التعديل بمثابة إلغاء إدراج للالتزام الأصلي وإدراج التّزام جديد، ويُدْرَج الفرق بين القيم الدفترية ذات العلاقة في الربح أو الخسارة للسنة.

٤-٣ تعديلات الأصول المالية والالتزامات المالية

الأصول المالية

في حال تعديل شروط أي أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير.

وإذا كانت كذلك، عندئذٍ تعد الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية الصلحية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء إدراج الأصل المالي الأصلي، وإدراج أصل مالي جديد بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملات مؤهلة. يتم احتساب أي رسوم يتم تلقيها كجزء من التعديل على النحو التالي:

- الرسوم التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد، والرسوم التي تمثل تعويضًا عن تكاليف المعاملات المؤهلة، يتم تضمينها في القياس المبدئي للأصل.
- الرسوم الأخرى التي يتم تضمينها في الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن إلغاء الإدراج.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يكون المقترض يواجه صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادةً يكون تحقيق أقصى استرداد ممكن للشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة جوهريًا. وإذا كان البنك يخطط لتعديل أصل مالي بطريقة تؤدي إلى إعفاء من التدفقات النقدية، فإنه ينظر أولاً فيما إذا كان يجب شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل (انظر أدناه لسياسة الشطب). يؤثر هذا النهج على نتيجة التقييم الكمي، مما يعني أن معايير إلغاء الإدراج لا تتحقق عادةً في مثل هذه الحالات.

إذا لم يؤد تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى إلغاء الإدراج بالأصل المالي، يقوم البنك أولاً بإعادة حساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، ويتم إدراج التعديل الناتج كأرباح أو خسائر التعديلات في قائمة الربح أو الخسارة، بالنسبة للأصول المالية ذات المعدلات غير الثابتة، فإن معدل الفائدة الفعلي الأصلي الذي يتم استخدامه لاحتساب أرباح وخسائر التعديلات يتم تعديله لكي يعكس شروط السوق بتاريخ التعديل. يتم تعديل أي تكاليف أو رسوم متكبدة والرسوم الناتجة عن التعديل في إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إهلاكها على المدة المتبقية للأصل المالي المعدل.

وفي حال إدراج ذلك التعديل بسبب أي صعوبات مالية للمقترض، عندئذٍ يتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الالتزامات المالية

يقوم البنك بإلغاء إدراج الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة بشكل كبير. في هذه الحالة، يتم إدراج التّزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الملغى إدراجه والمقابل المادي المدفوع في قائمة الأرباح أو الخسائر. يشمل المقابل المدفوع الأصول غير المالية المحولة -إن وجدت- وافترض اللاتزامات بما في ذلك الالتزام المالي الجديد المعدل.

إذا لم يُحتسب التعديل للالتزام المالي على أنه إلغاء إدراج يُعاد احتساب التكلفة المهلكة للالتزام من خلال خصم التدفقات النقدية المعدلة بموجب معدل الفائدة الفعلي الأصلي وتُدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة، وبالنسبة للالتزامات المالية ذات المعدلات غير الثابتة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المُستخدم لاحتساب أرباح وخسائر التعديل لبيان شروط السوق في وقت التعديل. وأي تكاليف ورسوم متكبدة تُدرج على أنها تعديل للقيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدار الفترة المتبقية للالتزام المالي المعدل من خلال إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

٦-٣ انخفاض قيمة الأصول المالية

يُدْرَج البنك مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التالية:

- الأصول المالية المصنفة كأدوات دين.
- عقود الضمانات المالية الصادرة.
- ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إدراج خسارة عن انخفاض قيمة استثمارات الأسهم. ويقيس البنك مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر، باستثناء الأدوات المالية الأخرى التي لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان المتعلقة بها منذ إدراجها المبدئي، والتي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدار ١٢ شهراً.

تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث العجز عن السداد بالأداة المالية المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

٣-٦-١ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لاحتمالات خسائر الائتمان ويتم قياسها على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية بتاريخ التقرير: على أساس القيمة الحالية لجميع أوجه عجز السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها).
- الأصول المالية التي تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية بتاريخ التقرير: على أساس الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة.
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: على أساس القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا تم سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها.
- عقود الضمانات المالية: المبالغ المتوقعة أن تعوض حامل عقد الضمان، ناقصاً أي مبالغ يتوقع البنك استردادها.

٣-٦-٢ استعراض مبادئ الخسائر

الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بقياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع تعرضات التمويل والأصول المالية الأخرى للديون غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إلى جانب ارتباطات التمويل وعقود الضمان المالي. لا تخضع أدوات حقوق المساهمين للانخفاض في القيمة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. حيث يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تستند مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدار عمر الأصل (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر)، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، وفي هذه الحالة، يستند هذا المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً.

تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر، والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث العجز عن السداد بالأداة المالية المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على طبيعة محفظة الأدوات المالية الأساسية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية قد زادت بشكل جوهرِي منذ الإدراج المبدئي، من خلال النظر في التغير في مخاطر العجز عن السداد خلال العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العمليات المذكورة أعلاه، قام البنك بتجميع تعرضه للتمويل في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه.

المرحلة الأولى

عند إدراج التمويل للمرة الأولى، يقوم البنك بإدراج مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية

عندما يكون التعرض للتمويل قد أظهر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأته، يسجل البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار العمر. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الثانية أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة الثالثة.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٣-٦ انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

المرحلة الثالثة

يُعتبر التعرض للتمويل أن قيمته الائتمانية قد انخفضت. ويسجل البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر.

عند الإدراج المبدئي لأصل مالي، يقوم البنك بإدراج مخصص خسارة يعادل ١٢ شهراً من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبعد الإدراج المبدئي، يتم تطبيق المراحل الثلاث بموجب الاقتراحات على النحو التالي:

٣-٦-٣ حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس عجز السيولة المتوقع. مخصصة بتقريب معدل الفائدة الفعلي. يعتبر عجز السيولة هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المُتوقع استلامها.

تم توضيح آليات حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أدناه، والعناصر الرئيسية هي كما يلي:

- احتمالية العجز عن السداد - هي تقدير لاحتمالية العجز عن السداد خلال أفق زمني معين. قد يحدث العجز عن السداد فقط في وقت معين خلال الفترة المقدره، إذا لم يتم إلغاء إدراج التسهيل مسبقاً ولا يزال في المحفظة.
- التعرض الناتج عن العجز عن السداد - هو تقدير التعرض في تاريخ العجز عن السداد في المستقبل، مع مراعاة التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبالغ الأصلية والفوائد / الأرباح، سواء كانت مجدولة بموجب العقد أو غير ذلك، وعمليات السحب المتوقعة على التسهيلات الملترزم بها، والفوائد/ الأرباح المستحقة من المدفوعات الفائتة.
- الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد - هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها العجز عن السداد في وقت محدد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك استلامها، بما في ذلك الخسارة من تحقيق أي ضمانات، إن وجدت. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض الناتج عن العجز عن السداد.

٣-٦-٤ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة: كخضم من مجمل القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بشكل عام،كمخصص في الالتزامات الأخرى.

- عندما تشمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وآخر غير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لعنصر التزام الفرض بعزل عن العنصر المسحوب: يعرض البنك مخصص خسارة مشترك لكل من العنصرين. ويتم عرض المبلغ المجمع كخضم من مجمل القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن مجمل المبلغ للعنصر المسحوب كمخصص في الالتزامات الأخرى.

٣-٦-٥ بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى

تشمل عروض منتجات البنك مجموعة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للشركات والأفراد وبطاقات الائتمان، حيث يحق للبنك إلغاء و / أو خفض التسهيلات مع إشعار مدته يوم واحد. لا يعد البنك من تعرضه لخسائر الائتمان على مدى فترة الإشعار التعاقدِي، بل يقوم بدلاً من ذلك بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار فترة تعكس توقعات البنك لسلوك العميل، واحتمال العجز عن السداد، وإجراءات البنك المستقبلية لتخفيف المخاطر، والتي قد تشمل إلغاء التسهيلات أوخفضها. واستناداً إلى الخبرة السابقة وتوقعات البنك، فإن الفترة التي يحسب البنك خلالها الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه المنتجات هي خمس سنوات للمنتجات الخاصة بالشركات وسبع سنوات للمنتجات الخاصة بالأفراد.

٣-٧ الأصول المالية التي تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المهلكة قد تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية. يُعتبر أن الأصل المالي قد تعرّض للانخفاض في قيمته الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

يشمل الدليل على أن الأصل المالي تعرض للانخفاض في قيمته الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- مخالفة العقد مثل العجز أو التأخر عن السداد.
- إعادة هيكلة فرض أو سلفة من قبل البنك بشروط ما كان للبنك أن يقبل بغيرها.
- وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عادةً ما يتم اعتبار أن القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه بسبب التراجع في حالة المقترضين قد انخفضت قيمته الائتمانية، ما لم يكن هناك دليل على أن خطر عدم تلقي تدفقات نقدية تعاقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر قرض الأفراد المتأثر عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر أنه قد تعرّض لانخفاض في قيمته الائتمانية.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية تعرض للانخفاض في قيمته الائتمانية، يأخذ البنك في الاعتبار العوامل التالية.

- تقييم السوق للملاءة الائتمانية التي تعكسها عائدات السند.
- تقييم وكالات التصنيف المالي للملاءة الائتمانية.
- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار ديون جديدة.
- احتمالية إعادة هيكلة الدين، مما تؤدي إلى تكبد حملة الأسهم الخسائر من خلال إعفاء الديون الطوعي أو الإلزامي.
- آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم باعتبارها "المُقَرَّض الأخير" لذلك البلد، فضلاً عن النية التي تنعكس في التصريحات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل هذا تقييم مدى عمق تلك الآليات، وبصرف النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

٣-٨ الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. وهذا هو الحال عمومًا عندما يقرر البنك أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تبقى الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة.

٣-٩ النقد وما يماثل النقد

يتكون النقد وما يماثل النقد من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وأذون الخزانه، وإيداعات أسواق المال، والودائع وشهادات الإيداع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ عليها. يتم إدراج النقد وما يماثل النقد بالتكلفة المهلكة في قائمة المركز المالي.

٣-١٠ تحديد القيم العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية وإفصاحات البنك تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية. تم تحديد القيم العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح استناداً إلى عدد من السياسات والأساليب المحاسبية. وحينما ينطبق، تم الإفصاح عن معلومات حول افتراضات أجريت عند تحديد القيم العادلة ضمن الإفصاحات المعنية بذلك الأصل أو الالتزام تحديداً. والتفاصيل مبينة في الإيضاح رقم ٣٤.

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.
- يجب أن يكون البنك قادراً على الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين يتصرفون حسب مصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق من شأنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها .

يستخدم البنك تقنيات تقييم تتناسب مع الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة استخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف جميع الأصول والالتزامات التي يتم قياس القيمة العادلة لها والإفصاح عنها في القوائم المالية المجمعة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والموضحة أدناه بناء على أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول – أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة.
- المستوى الثاني – تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث - تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية المجمعة على أساس متكرر، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتحليل الحركات في قيم الأصول والالتزامات الضرورية ليتم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك. وبالنسبة لهذا التحليل، يقوم البنك بالتحقق من المدخلات الأساسية المطبقة في آخر تقييم من خلال مطابقة المعلومات الواردة في حساب التقييم إلى العقود والوثائق الأخرى ذات العلاقة.

يقوم البنك أيضا بمقارنة كل من التغيرات في القيمة العادلة لكل أصل والتزام مع المصادر الخارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغير معقول.

ولغرض الإفصاحات عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٣-١١ ممتلكات ومعدات

تسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة أو بالتكلفة المفترضة.

١) الإدراج والقياس

تقاس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة عن انخفاض القيمة. يتم رسملة برمجيات الحاسب الآلي المشتراة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وظائف المعدات ذات العلاقة كجزء من تلك المعدات. إذا كانت أجزاء كبيرة من أحد بنود الممتلكات والمعدات ذات أعمار إنتاجية مختلفة، فيتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والمعدات. يتم إدراج أي ربح أو خسارة من استبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات ضمن الإيرادات الأخرى في الربح أو الخسارة.

٢) التكاليف اللاحقة

يتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل أن تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمصروفات إلى البنك. يتم احتساب الإصلاحات وأعمال الصيانة الجارية كمصروفات عند تكبدها.

٣) الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات ناقصاً القيم المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم إدراجها بشكل عام في الربح أو الخسارة. لا يتم استهلاك الأراضي.

تدرج الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ويتم اختبارها لتحديد أي انخفاض في القيمة، إن وجد. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لجميع الممتلكات والمعدات باستثناء الأرض بالملكية الحرة، والتي يُفترض أن لها عمر غير محدد، والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

تعرض أصول حق الاستخدام مع الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي (انظر الإيضاح ٩). يتم استهلاك أصول حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

| | | |
|--|---|--|
| | <ul style="list-style-type: none">مبان على أرض بالملكية الحرة | ٢٥ إلى ٤٠ سنة |
| | <ul style="list-style-type: none">تحسينات على عقار مستأجر | على مدى فترة الإيجار من ٣ إلى ١٠ سنوات |
| | <ul style="list-style-type: none">مركبات | ٤ سنوات |
| | <ul style="list-style-type: none">أثاث | ٣ إلى ١٠ سنوات |
| | <ul style="list-style-type: none">معدات | ٥ إلى ٢٠ سنة |

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول وأعمارها الإنتاجية وطرق استهلاكها وتعديلها إذا لزم الأمر في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

٣-١٢ ضمانات قيد البيع

يستودز البنك في بعض الأحيان على عقارات على سبيل التسوية لبعض القروض والسلفيات. يتم إدراج العقارات بالتكلفة أو بصادي القيمة القابلة للتحقق للقروض والسلفيات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لتلك الأصول، أيهما أقل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد، والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في الربح أو الخسارة للسنة.

٣-١٣ ودائع

تدرج كافة ودائع سوق المال والعملاء بالتكلفة المهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٣-١٤ أموال مقترضة أخرى

تدرج الاقتراضات الأخرى بما في ذلك الإيداعات الخاصة الثانوية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ المعاملة، ثم تُدرّج لاحقاً بالتكلفة المهلكة. كما يدرج أي فرق بين المتحصلات، بالصادي من تكاليف المعاملات، وقيمة الاسترداد في الربح أو الخسارة على مدى فترة الاقتراضات باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٣-١٥ الضريبة - الجارية والمؤجلة

يتم رصد مخصص الضريبة وفقاً لقوانين الضرائب ذات الصلة في البلدان المعنية التي يعمل فيها البنك.

تتكون ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة. تدرج ضريبة الدخل في الربح أو الخسارة للسنة باستثناء ما يتعلق ببنود مدرجة مباشرة في الدخل الشامل الآخر، ففي تلك الحالة تدرج في حقوق الملكية.

تتكون الضريبة الجارية من الضريبة المتوقع سدادها أو المستحقة على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة وأي تعديل على الضريبة المتوقع سدادها أو المستحقة فيما يتعلق بالسنوات السابقة. إن مبلغ الضريبة الحالية المتوقع سدادها أو المستحقة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة المتوقع دفعه أو استلامه والذي يعكس عدم اليقين المتعلق بضرائب الدخل، إن وجد. يتم قياس هذا المبلغ باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستطبق على نحو واسع بتاريخ التقرير. تشمل الضريبة الجارية أيضاً أي ضريبة ناشئة عن توزيعات الأرباح.

يتم إدراج أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن في مقابلها استخدام الأصل.

يتم تخفيض أصول الضريبة المؤجلة بالقدر الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقق المنافع الضريبية ذات الصلة.

تدرج الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض إعداد التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم إدراج الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بما يلي:

١) الفروق المؤقتة عند الإدراج المبدئي للأصول أو الاللتزامات في معاملة لا تتعلق باندماج الأعمال والتي لا تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحاسبية أو الضريبية.

٢) الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي يتمكن فيه البنك من التحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة ومن المحتمل ألا تتعكس في المستقبل المنظور.

٣) الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والناشئة عند الإدراج المبدئي للشهرة.

تدرج أصول الضريبة المؤجلة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والفروق المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يحتمل عنده توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدامها مقابلها. يتم تحديد الأرباح الضريبية المستقبلية على أساس عكس الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ذات الصلة. إذا كان مبلغ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة غير كافٍ لإدراج أصل ضريبي مؤجل بالكامل، فيتم النظر في الأرباح الضريبية المستقبلية، المعدلة لعكس الفروق المؤقتة الموجودة، بناءً على خطط العمل للشركات التابعة الفردية في البنك. تتم مراجعة أصول الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة. يتم عكس مثل هذه التخفيضات عندما يتحسن احتمال تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية.

يتم إعادة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المدرجة في كل تاريخ تقرير ويتم إدراجها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل معه توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدامها مقابلها.

يتم قياس الضريبة المؤجلة وفقاً للمعدلات الضريبية المتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستطبق على نحو واسع بتاريخ التقرير، وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

يعكس قياس الضريبة المؤجلة الآثار الضريبية التالية من الطريقة التي يتوقع بها البنك، في تاريخ التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لأصوله والتزاماته.

٣-١٦ أصول ائتمانية

لا تُعامل الأصول المحتفظ بها كعهددة أو على سبيل الأمانة كأصول للبنك، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه القوائم المالية المجمعة.

٣-١٧ مخصصات

تدرج المخصصات إذا كان على البنك أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن أحداث سابقة وكانت تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق.

٣-١٨ سندات دائمة

يصنّف البنك أدوات رأس المال إما كاللتزامات مالية أو كأدوات حقوق ملكية وفقاً لجوهر الشروط التعاقدية للأداة. تعتبر سندات البنك الدائمة غير قابلة للاسترداد من قبل حاملها، وتمنح الحق في التوزيع غير التراكمي وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالأدوات. يخضع سداد الفائدة و/أو المبلغ الأصلي لتقدير البنك المطلق. وبناءً على ذلك، يتم عرضها ضمن حقوق الملكية، ويتم إدراج التوزيعات المتعلقة بها ضمن حقوق الملكية. تستوفي الأداة جميع متطلبات إصدار رأس المال الإضافي الفئة ا كما هو منصوص عليه في معايير بازل والبنك المركزي العماني.

٣-١٩ المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويتم إدراج صافي القيمة بقائمة المركز المالي المجمعة فقط في حالة وجود حق قانوني ملزم حالي لإجراء مقاصة للقيم المدرجة ووجود النية للتسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما تسمح معايير التقارير المالية الدولية بذلك أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة معاملات مماثلة لأنشطة التداول للبنك.

٣-٢٠ إدراج الإيرادات

يتم إدراج الإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع اقتصادية ويكون بالإمكان قياس قيمة الإيرادات بشكل موثوق به مع الوفاء بالمعايير المحددة التالية قبل إدراج الإيرادات.

الفوائد والإيرادات والمصروفات المماثلة

معدل الفائدة الفعلي

تُدرج إيرادات ومصروفات الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. "معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يخضم بدقة المقبوضات أو الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، أو
- التكلفة المهلكة للالتزام المالي.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية عدا الأصول المشتراة أو المنشأة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. يشتمل احتساب معدل الفائدة الفعلي على تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

التكلفة المهلكة وإجمالي القيمة الدفترية

التكلفة المهلكة لأصل مالي أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي له، ناقصاً مبالغ السداد الرئيسية، ومضافاً إليه أو مخصوماً منه الإهلاك المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وبالنسبة للأصول المالية، يتم تعديلها وفقاً لأي مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة. "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" هي التكلفة المهلكة للأصل المالي قبل التعديل وفقاً لأي مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٢٠٠٣ إدراج الإيرادات (تابع)

التكلفة المهلكة وإجمالي القيمة الدفترية (تابع)

احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي للأصل المالي أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (عندما لا يكون الأصل المالي قد انخفضت قيمته الائتمانية) أو على التكلفة المهلكة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات ذات المعدلات غير الثابتة بشكل دوري لتعكس تحركات معدلات الفائدة في السوق. يتم أيضاً تعديل معدل الفائدة الفعلي لتعديلات تغطية القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إهلاك تعديل التغطية.

ومع ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية بعد الإدراج المبدئي، يتم حساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المهلكة للأصل المالي. وإذا لم يعد الأصل منخفض القيمة ائتمانياً، عندئذ يتم الرجوع إلى حساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي. بالنسبة للأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، يتم حساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان على التكلفة المهلكة للأصل. لا يتم الرجوع إلى حساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

العرض

تتضمن إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي والمعروضة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجموعة الفائدة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة. يتضمن مصروف الفوائد المعروض في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الفائدة على الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة ومصروف الفوائد على التزامات الإيجار.

إيرادات الرسوم والعمولات

يحصل البنك على إيرادات الرسوم والعمولات من مجموعة الخدمات المتنوعة التي يقدمها إلى عملائه. ويتم الحصول على إيرادات الرسوم، التي لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، من مجموعة الخدمات المتنوعة التي يقدمها إلى عملائه، ويتم احتسابها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥، يتم قياس إيرادات الرسوم من قبل البنك بناءً على المقابل المحدد في العقد مع العميل وتُستبعد المبالغ المحصلة نيابة عن الغير. ويُدرج البنك الإيرادات عندما يقوم بتحويل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل.

إيرادات الرسوم المحققة من الخدمات التي يتم تقديمها على مدى فترة معينة من الزمن

تستحق الرسوم المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة معينة من الزمن على مدار تلك الفترة، و تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات وإدارة الأصول، والحفظ، وغيرها من الرسوم الإدارية والاستشارية.

إن رسوم الالتزام بالفروض للقروض التي من المرجح سحبها والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان يتم تأجيلها (مع أي تكاليف إضافية)، ويتم إدراجها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. عندما يكون من غير المرجح سحب القرض، يتم إدراج رسوم الالتزام بالفروض على مدى فترة الالتزام على أساس القسط الثابت.

إيرادات توزيعات الأرباح

تدرج إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها. عادة ما يكون ذلك في تاريخ الإعلان عن توزيعات الأرباح بالنسبة للأوراق المالية المدرجة. يتم عرض توزيعات الأرباح في صافي إيرادات التداول وصافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الإيرادات الأخرى بناءً على التصنيف الأساسي لاستثمارات الأسهم.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتعلق بالمشتقات لغير التداول المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر والتي لا تشكل جزءاً من علاقات التغطية المؤهلة والأصول المالية والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وكذلك الأصول لغير التداول التي يتم قياسها إزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتضمن هذا البنء تغيرات القيمة العادلة والفوائد وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية.

إيرادات متنوعة

تشمل الإيرادات المتنوعة رسوم الخدمات المختلفة التي يتم تحميلها على العملاء مثل إيجار الخزائن ورسوم التلكس ورسوم أجهزة الصراف الآلي ورسوم عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد. يتم إدراج الرسوم التي تدرج ضمن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ عندما ينقل البنك السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل، وعادة ما يكون ذلك في وقت معين.

يوفر الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الجوهرية وسياسات إدراج الإيرادات ذات العلاقة.

| نوع الخدمة | طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء، بما في ذلك شروط السداد الجوهرية | سياسات إدراج الإيرادات بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ |
|---|---|---|
| خدمات المعاملات | تتضمن الخدمات معاملات فتح وإغلاق وصيانة حسابات الودائع وإصدار الشيكات والمقاصة والإيداع والصرف والحوالات المالية وخرزات الودائع الآمنة. كما تتضمن أيضاً خدمات البطاقات والفنوات الإلكترونية مثل خدمات التبادل والخدمات التجارية الناتجة من إصدار البطاقات واستخدامها. يتم تحميل رسوم المعاملات على حساب العميل عند إجراء المعاملة. | يدرج البنك الإيرادات عند استكمال الخدمة أو على أساس نسبة اكتمالها أو عند الوفاء التام بالتزام الأداء وفقاً لشروط العقد. |
| الخدمات التجارية | تغطي هذه الخدمات إصدار الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان والمفاوضات والمعاملات التجارية الأخرى. يتم تحميل رسوم الخدمات التجارية على حساب العميل عند تقديم الخدمات أو على مدى فترة العقد وفقاً لشروط وأحكام العقد. | تُدرج الإيرادات على أساس استكمال الخدمة أو على أساس متناسب زمنياً على مدى فترة العقد. |
| القروض المشتركة والخدمات الأخرى المتعلقة بالقروض | تتضمن هذه الخدمات إجراءات الائتمان وتحديد السقوف الائتمانية والتوثيق وخدمات الضمان والوكالة والدفع المقدم وإغلاق التسهيلات الائتمانية. يتم تحميل تكاليف خدمات القروض المشتركة والخدمات الأخرى المتعلقة بالقروض على حساب العميل عند تقديم الخدمات أو على مدى فترة العقد وفقاً لشروط وأحكام العقد. | يدرج البنك الإيرادات على أساس اكتمال الخدمة أو على أساس متناسب زمنياً. |
| خدمات الاستشارات وإدارة الأصول | تدرج الرسوم الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر، مثل ترتيب الاستحواذ على الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى أو شراء أو بيع الشركات، عند إتمام المعاملة الأساسية. يتم إدراج الرسوم أو عناصر الرسوم المرتبطة بأداء معين بعد استيفاء المعايير المقابلة. يتم احتساب رسوم خدمات إدارة الأصول على أساس نسبة ثابتة من قيمة الأصول المدارة ويتم خصمها من رصيد حساب العميل على أساس شهري. | تدرج إيرادات الاستشارات عند الوفاء بالتزامات الأداء في وقت معين أو على مدار فترة زمنية أو عند إنجاز المراحل المتفق عليها وفقاً للعقد. يتم إدراج إيرادات إدارة الأصول على أساس متناسب زمنياً أو عند استكمال التزامات الأداء وفقاً لشروط العقد. |

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

يتم إعادة تصنيف الأوراق المالية المبيعة الخاضعة لاتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في القوائم المالية المجمعة كأصول مرهونة عندما يكون للجهة المحول إليها الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان. ويُدرج التزام الطرف المقابل في الودائع من البنوك أو الودائع من العملاء، أيهما كان ملائماً. تسجل الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كقروض وسلفيات لبنوك أخرى أو عملاء آخرين، أيهما كان ملائماً. يعامل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كفائدة وتستحق على مدى تاريخ الاتفاقية باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يحتفظ بالأوراق المالية التي تم إقراضها للجهات المقابلة في القوائم المالية المجمعة.

٢١-٣ عقود الإيجار

عند بدء العقد، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يشكل أو يتضمن إيجاراً. يشكل العقد أو يتضمن إيجاراً إذا كان العقد ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مبلغ مالي.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٣-٢١ عقود الإيجار (تابع)

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء الإيجار، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا لم يكن من الممكن تحديد معدل الفائدة بسهولة، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك. بشكل عام، يستخدم البنك معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

يحدد البنك معدل الاقتراض الإضافي من خلال تحليل اقتراضاته من مصادر خارجية مختلفة وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تشمل دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة المضمنة.
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسه مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة في إطار خيار الشراء الذي من المؤكد على نحو معقول أن يمارسه البنك، ودفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كان البنك متأكد على نحو معقول من ممارسة خيار التمديد، وعقوبات الإنهاء المبكر للعقد ما لم يكن البنك متأكد على نحو معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل، إذا كان هناك تغيير في تقدير البنك للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا غير البنك تقييمه لما إذا كان سيمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفعات إيجار ثابتة مضمنة معدلة.

عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل في القيمة الدفترية لأصول حق الاستخدام أو يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة إذا تم خفض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

يعرض البنك أصول حق الاستخدام في "الممتلكات والمعدات" والتزامات الإيجار في "التزامات أخرى" في قائمة المركز المالي المجمعة.

٣-٢٢ منافع نهاية الخدمة للموظفين

تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة بالنسبة للموظفين العُمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية كمصروف في قائمة الربح أو الخسارة المجمعة عند تكبيدها.

إن التزام البنك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير العُمانيين، والذي يعد خطة غير ممولة لمنافع تقاعد محددة، هو مقدار المنفعة المستقبلية التي يكتسبها هؤلاء الموظفون في مقابل خدمتهم عن الفترات الحالية والسابقة. يتم احتساب الالتزام باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة، ويتم خصمه إلى قيمته الحالية. يتم توفير مكافآت نهاية الخدمة للموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لعقود عمل الموظفين ومتطلبات قوانين العمل المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالنسبة للموظفين المصريين، يتم توفير مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية المصري.

٣-٢٣ التقرير عن قطاعات الأعمال

يعتمد التقرير القطاعي للبنك على قطاعات التشغيل التالية: الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الدولية، والخدمات المصرفية الإسلامية، ومركز التمويل. يتم تقديم نتائج القطاعات إلى الرئيس التنفيذي للبنك، وتتضمن بنوداً منسوبة مباشرة إلى قطاع ما بالإضافة إلى تلك التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٣-٢٤ توزيعات الأرباح من الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزامات وتخصم من حقوق الملكية عند اعتمادها من مساهمي البنك. يتم خصم الأرباح المرشحة من حقوق الملكية عند دفعها.

وُعاقل توزيعات أرباح السنة التي يتم اعتمادها بعد تاريخ التقرير كحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي المجمعة.

٣-٢٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود التي تحددها هيئة الخدمات المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان.

٣-٢٦ الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للبنك في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في القيمة. يدرج الانخفاض في القيمة فقط إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي من الاستهلاك أو الإهلاك، إذا لم يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة.

٣-٢٧ ربحية السهم الواحد

يعرض البنك ربحية السهم الأساسية والمعدلة لأسهمه العادية. تُحتسب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. أما ربحية السهم المعدلة فتحسب بتعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة لحملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان آثار كافة الأسهم العادية المعدلة المحتملة.

٣-٢٨ تحويل العملة الأجنبية

(١) يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال العُماني بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات.

(٢) يتم تحويل الأصول والالتزامات النقدية المنفذة بالعملات الأجنبية إلى الريال العُماني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. إن أرباح أو خسائر العملات الأجنبية في البنود النقدية هي الفرق بين التكاليف المهلكة بالريال العُماني في بداية الفترة والتي تتم تسويتها بمعدل الفائدة الفعلي

من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة. تدرج فروق تحويل الأصول المالية غير النقدية مثل الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر.

٣-٢٩ أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما يكون البنك ملزماً بدفع مبالغ مقابل سندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول مقدار المال والتاريخ والشخص الذي يستحق له الدفع. وبعد القبول، تصبح الأداة التزاماً غير مشروط (سند زمني) على البنك ومن ثم يتم إدراجها كالتزام مالي مع إدراج حق التعويض التعاقدية المقابل من العميل كأصل مالي.

٤ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|--|
| ٣٤.٧٩٩ | ٣٤.٨٠٨ | نقد |
| ٢٦٧.٢١٣ | ٣٢٠.٨٤٦ | أرصدة أخرى لدى البنوك المركزية |
| ٣٠٢.١٢ | ٣٥٥.٦٥٤ | النقد وما يماثل النقد |
| ٥٠٠ | ٥٠٠ | وديعة رأس المال لدى البنك المركزي العُماني |
| ٣٠٢.٥١٢ | ٣٥٦.١٥٤ | نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية |

(١) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العُماني أرصدة بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ (٢٠٢٤: ٥٠٠,٠٠٠) كوديعة رأس مال. ولا يجوز سحب هذه الوديعة دون موافقة البنك المركزي العُماني.

(٢) إن الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين الاحتفاظ به لدى البنك المركزي العُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هو ٣٪ (٢٠٢٤: ٣٪) من إجمالي ودائع العملاء، وبالنسبة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فإن الحد الأدنى للاحتياطي النقدي هو ١٪ (٢٠٢٤: ١٪) من الودائع لأجل و١٤٪ (٢٠٢٤: ١٤٪) من جميع الودائع الأخرى.

(٣) إن الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية ليست جوهرية، وبالتالي لم يتم احتساب أي تعديل من قبل البنك. جميع التعرضات مرتبطة بالمرحلة الأولى.

٥ مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|---|
| ٢٦.٧٥٧ | ٤٥.٦٨٠ | فروض وسلفيات للبنوك |
| ٣٢٢.٣٩٨ | ٢٥٥.٨١٩ | إيداع لدى بنوك |
| ٢٣.٣١٥ | ٣٣.١٤٦ | أرصدة عند الطلب |
| ٣٧٢.٤٧٠ | ٣٣٤.٦٤٥ | مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال |
| (١٠٦) | (٢٥٠) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح ٢٧-٣) |
| ٣٧٢.٣٦٤ | ٣٣٤.٣٩٥ | مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال |

تم الإفصاح عن جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة في الإيضاح رقم ٣١-١ حول القوائم المالية المجمعة.

٦ قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-----------|-----------|--|
| ٧٨,٥٦٤ | ٨٣,٥٤٤ | سحوبات على المكشوف |
| ١,٥٣٨,٧٢٨ | ١,٥٦٢,٧٠١ | قروض شخصية |
| ٦٣,٦٥٣ | ٩٤,٨٩٥ | قروض مقابل إيصالات أمانة |
| ١٥,١٩٤ | ١١,١٨٦ | كمبيالات مخصومة |
| ٢,٣٩٤,٥٦٧ | ٢,٥٧٤,٩٧٠ | قروض لأجل والتمويل الإسلامي وغيرها |
| ٤,٠٩٠,٧٠٦ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ | مجمّل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء |
| (١٦٤,٥٥٩) | (١٧٦,٩٤٢) | ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية |
| ٣,٩٢٦,١٤٧ | ٤,١٥٠,٣٥٤ | قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء |

يشمل مجمّل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء مبلغ ١٢٥ مليون ٤ مستحقاً من أطراف ذات علاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - ١١٨ مليون ٤) (انظر الإيضاح رقم ٢٨).

يتضمن ما سبق أصول التمويل الإسلامي (بالصافي من مخصص الخسائر الائتمانية) بقيمة ٣٩٢ مليون ٤ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ٣٥٢ مليون ٤).

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|----------|----------|------------------------------|
| ١٥٧,٦٨٣ | ١٦٤,٥٥٩ | الرصيد في بداية السنة |
| ٣١,٨٧٤ | ٣١,٢٥٧ | مخصص خلال السنة |
| (٦,٤١١) | (٥,٦٤١) | مسترد / محرر خلال السنة |
| (١٨,٥٨٧) | (١٣,٢٣٣) | مشطوب خلال السنة |
| ١٦٤,٥٥٩ | ١٧٦,٩٤٢ | الرصيد في نهاية السنة |

يتضمن المخصص خلال الفترة فوائد تعاقدية مجنبة بمبلغ ٩,٨٧ مليون ٤ (٢٠٢٤ - ٨,٧ مليون ٤).

يتضمن المسترد / المحرر خلال الفترة استرداد فوائد مجنبة بمبلغ ١,٧٩ مليون ٤ (٢٠٢٤ - ٣,٣ مليون ٤).

تتطلب جميع القروض والسلفيات سداد فوائد على أساس فترات متفق عليها، بعضها بمعدلات ثابتة والبعض الآخر

بمعدلات يتم إعادة تسعيرها قبل تاريخ الاستحقاق. تدرج الفوائد التعاقدية المجنبة واستردادها ضمن صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي في قائمة الدخل الشامل المجمعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القروض والسلفيات التي لم يتم ادراج استحقاق عن فوائدها أو التي تم تجنيب فوائدها ١٩٥ مليون ٤ (٢٠٢٤ - ١٩١ مليون ٤).

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-----------|-----------|-----------------------|
| ١,٥٣٨,٧٢٨ | ١,٥٦٢,٧٠١ | أفراد |
| ٣٧١,١٢ | ٤٤٢,٥٠٨ | مؤسسات مالية |
| ٢١٩,٢٣٤ | ٣٧٣,١٣٠ | تصنيع |
| ٢٠,٨٦٦ | ٣٣٦,٠٠٣ | إنشاءات |
| ٣١١,٥٥٤ | ٣١٢,٢٣٧ | كهرباء وغاز ومياه |
| ٢٨١,٧٤٦ | ٣٠٩,٣١٩ | نقل واتصالات |
| ٢١٨,٥٩٧ | ٢٦٩,٢٣٤ | حكومة |
| ٣٢٣,٩٤٢ | ٢٤٣,٢٨٢ | خدمات |
| ٢٣٠,٤٣٥ | ١٦٧,٧٩٥ | تعددين ومحاجر |
| ١٤٣,٢٨٣ | ١٣٥,٦٤٣ | أخرى |
| ١٦٠,٢٠٣ | ٨٦,٧٢٦ | تجارة الجملة والتجزئة |
| ٧١,٥٥٢ | ٦٦,٢٢٠ | تجارة الاستيراد |
| ١٠,٥٢٩ | ١٤,٨٩٥ | زراعة |
| ٩٠,٢٥ | ٧,٦٠٣ | تجارة التصدير |
| ٤,٠٩٠,٧٠٦ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ | الإجمالي |

فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي حسب موقع المقرض:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-----------|-----------|--------------------------|
| ٣,٩٣٢,١٥١ | ٤,١٢٨,٥٢٥ | سلطنة عُمان |
| ١٣٥,٤٠٢ | ١٦٦,١٩٥ | الإمارات العربية المتحدة |
| ٢٣,١٥٣ | ٣٢,٥٧٦ | أخرى |
| ٤,٠٩٠,٧٠٦ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ | الإجمالي |

٧ استثمارات في أوراق مالية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|--|
| ٢٠,٥٢ | ٢,٥٥٥ | استثمارات مدرجة - عُمان |
| ١٦٦ | ١٦٠ | استثمارات مدرجة - أجنبية |
| ٢,٦٤٨ | ٢,٨٠٥ | استثمارات غير مدرجة في الصناديق |
| ٤,٨٦٦ | ٥,٥٢٠ | إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة |
| | | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| | | - حقوق المساهمين |
| ٥٢,١٦٧ | ٦٦,١٩٣ | استثمارات مدرجة - عُمان |
| ٤٤,٤٣٧ | ٣٠,٠٦٩ | استثمارات مدرجة - أجنبية |
| ٩٦,٦٠٤ | ٩٦,٢٦٢ | إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |

٧ استثمارات في أوراق مالية (تابع)

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|--|
| ... | ... | استثمارات مقاسة بالتكلفة المهلكة |
| ٢٦٠,٤٤ | ٣٠٦,٤٣٠ | سندات تنمية حكومية - سلطنة عُمان |
| ٣١,٨٣٢ | ٣٩,٤٢٣ | صكوك حكومية - سلطنة عُمان |
| ١٨,٧٧٢ | ٦٣,٢٣٢ | أذون الخزانة |
| ٤٥,٦٣٢ | ٥٣,٩٧١ | استثمارات مدرجة - عُمان |
| ١٦,٢٠٢ | ١٦,٥٥٢ | استثمارات مدرجة - أجنبية |
| ٣٧٢,٤٨٢ | ٤٧٩,٦٠٨ | الإجمالي - التكلفة المهلكة |
| ٤٧٣,٩٥٢ | ٥٨١,٣٩٠ | إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية |
| (٥٥٩) | (٩٢٤) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح ٣٧-٣) |
| ٤٧٣,٣٩٣ | ٥٨٠,٤٦٦ | إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية |

تفاصيل الاستثمارات الهامة

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات التي تتجاوز ١٠٪ من القيمة الدفترية لمحفظة استثمارات البنك:

| القيمة الدفترية | محفظة البنك | القيمة |
|-----------------|-------------|----------------------------------|
| ... | % | |
| ٣٤٥,٨٥٣ | %٥٩,٦٠ | ٢٠٢٥ |
| ٦٣,٢٣٢ | %١٠,٩٠ | سندات تنمية حكومية - سلطنة عُمان |
| ٢٩١,٨٧٦ | %٦١,٧٠ | أذون الخزانة |
| | | ٢٠٢٤ |
| | | سندات تنمية حكومية - سلطنة عُمان |

قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات كأوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه من المتوقع الاحتفاظ بالاستثمارات لأغراض استراتيجية وليس بهدف تحقيق الربح من بيع لاحق ولا توجد خطط لاستيعاد هذه الاستثمارات على المدى القصير أو المتوسط. هذا التصنيف غير قابل للإلغاء.

في سنة ٢٠٢٥، تلقى البنك توزيعات أرباح بقيمة ٥.٥٨ مليون **ر.ع.** من أسهمه المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٢٠٢٤: ٤.٢٤ مليون **ر.ع.** لأسهمه المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)، والتي تم تسجيلها ضمن إيرادات التشغيلية الأخرى.

يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لأدوات الدين الخاصة بالبنك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب مخاطر الائتمان، بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة في الإيضاح رقم ٣١-١ حول القوائم المالية المجمعة.

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|--------------|
| ... | ... | مصنفة |
| ٦١,٨٣٤ | ٧٠,٥٢٣ | جهات سيادية |
| ٣١٠,٦٤٨ | ٤٠٩,٠٨٥ | |
| ٣٧٢,٤٨٢ | ٤٧٩,٦٠٨ | |

فيما يلي ملخص الحركة في الاستثمارات في الأوراق المالية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|----------|----------|---|
| ... | ... | |
| ٤٦١,٦٥٦ | ٤٧٣,٣٩٣ | الرصيد في بداية السنة |
| ٩٥,٩٧٥ | ١٥٧,٧٤٥ | إضافات |
| (٨٤,٧٣٥) | (٧٥,٤٣٨) | استيعادات ومستردات |
| (٣٨٢) | ٢٣,٠١٥ | ربح من التغيرات في القيمة العادلة |
| (٣٣) | (٣٦٥) | مخصص خسائر الانخفاض في القيمة |
| ٥٣٥ | ١,٠٧١ | إهلاك خصم / (علاوة) (بالصافي) |
| ٢٢٤ | ٥٣٧ | الحركة في الفوائد المستحقة |
| ١٥٣ | ٥٠٨ | ربح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة |
| ٤٧٣,٣٩٣ | ٥٨٠,٤٦٦ | الرصيد في نهاية السنة |

تم تخصيص صكوك حكومية - عُمان، واستثمارات مدرجة - عُمان واستثمارات مدرجة - أجنبية بقيمة ٨٠.٦٥ مليون **ر.ع.** (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٩,٢١ مليون **ر.ع.**) كضمان مقابل اقتراضات بالدولار الأمريكي بقيمة ٦٥,٢٣ مليون **ر.ع.** (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٢,٦٣ مليون **ر.ع.**).

٨ الأصول الأخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|---|
| ... | ... | |
| ٨٠,٦٦ | ٨٤,٥٤٩ | مديونية العملاء مقابل أوراق القبول (إيضاح ١٢) |
| (٢٢٠) | (٦٢) | ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية |
| ٧٩,٨٤٦ | ٨٤,٤٨٧ | صافي مديونية العملاء مقابل أوراق القبول |
| ١٦,٠٧٩ | ١٥,٤١٠ | مصروفات مدفوعة مقدماً وأخرى |
| ١٢,٧٣٧ | ٨,٩٨٠ | القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح ٣٥) |
| ١٠٨,٦٦٢ | ١٠٨,٨٧٧ | |

٩ ممتلكات ومعدات

| أرض بالملكية الحرة ومبانٍ وتحسينات على عقار مستأجر | مركبات وأثاث ومعدات | أعمال رأسمالية قيد التنفيذ | أصول حق الاستخدام | الإجمالي |
|--|---------------------|----------------------------|-------------------|--|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٤٦,٠١٨ | ١٠,٦٤٣ | ١,٠٥٠ | ١,٧٥٦ | ٥٩,٤٦٧ |
| | | | | الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بعد خصم الاستهلاك المتراكم |
| | | | | استهلاك |
| ٦ | ٢,٤٤٠ | ٣,١٦٦ | ٢,٤٩٦ | ٨,١٠٨ |
| - | (٥٨) | - | (١١) | (٦٩) |
| ٧٠١ | ١,٤٤٣ | (٢,١٤٤) | - | - |
| (١,٦٨٧) | (٣,٠٧٦) | - | (١,٧٦٥) | (٦,٥٢٨) |
| ٤٥,٠٣٨ | ١١,٣٩٢ | ٢,٠٧٢ | ٢,٤٧٦ | ٦٠,٩٧٨ |
| | | | | الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بعد خصم الاستهلاك المتراكم |
| ٦٥,٢٩٧ | ٥٤,٣٠٦ | ٢,٠٧٢ | ٥,٠٣٩ | ١٢٦,٧١٤ |
| (٢٠,٢٥٩) | (٤٢,٩١٤) | - | (٢,٥٦٣) | (٦٥,٧٣٦) |
| ٤٥,٠٣٨ | ١١,٣٩٢ | ٢,٠٧٢ | ٢,٤٧٦ | ٦٠,٩٧٨ |

٩ ممتلكات ومعدات (تابع)

| أرض بالملكية الحرة ومبانٍ وتحسينات على عقار مستأجر | مركبات وأثاث ومعدات | أعمال رأسمالية قيد التنفيذ | أصول حق الاستخدام | الإجمالي |
|--|---------------------|----------------------------|-------------------|---------------|
| ٤٣,٣٣٩ | ٩,٤٦٩ | ١,٢٦٠ | ١,٨٢٥ | ٥٥,٨٩٣ |
| ٤,١٤٢ | ١,٨٧٢ | ٢,٤٦٠ | ١,٥٩٩ | ١٠,٠٧٣ |
| - | (٨٧) | (٨٥) | - | (١٧٢) |
| ١٨٨ | ٢,٣٩٧ | (٢,٥٨٥) | - | - |
| (١,٦٥١) | (٣,٠٠٨) | - | (١,٦٦٨) | (٦,٣٢٧) |
| ٤٦,٠١٨ | ١٠,٦٤٣ | ١,٠٥٠ | ١,٧٥٦ | ٥٩,٤٦٧ |
| ٦٥,٤٨٥ | ٥٣,٤٤٢ | ١,٠٥٠ | ٣,٦٨٠ | ١٢٣,٦٥٧ |
| (١٩,٤٦٧) | (٤٢,٧٩٩) | - | (١,٩٢٤) | (٦٤,١٩٠) |
| ٤٦,٠١٨ | ١٠,٦٤٣ | ١,٠٥٠ | ١,٧٥٦ | ٥٩,٤٦٧ |

القيمة الدفترية:

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤، بعد خصم الاستهلاك المتراكم

استهلاك إضافات استبعادات تحويلات استهلاك

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بعد خصم الاستهلاك المتراكم

بالتكلفة الاستهلاك المتراكم

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشمل الأرض بالملكية الحرة والمباني والتحسينات على عقار مستأجر أيضاً بتكلفة ١٢.٦٨ مليون (٢٠٢٤ - ١٢.٦٨ مليون (٤)) والتي لا يتم استهلاكها.

يستأجر البنك عدداً من الفروع والمكاتب. تمتد عقود الإيجار ما بين سنة واحدة إلى ١٠ سنوات، مع خيار التجديد بعد ذلك التاريخ. بالنسبة لبعض عقود الإيجار، يتم إعادة التفاوض على دفعات الإيجار بشكل دوري لتعكس عقود إيجار السوق.

١٠ مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|----------------|----------------|
| ١٧٨,٥٤٠ | ٤٠٧,١٣١ |
| ١٤,٣٩٨ | ٧,٧٥٢ |
| ١٩٢,٩٣٨ | ٤١٤,٨٨٣ |

اقتراضات أرصدة لدى بنوك أخرى

تشمل الاقتراضات بنكية بقيمة ٦٥.٢٣ مليون (ديسمبر ٢٠٢٤: ١٢.٦٣ مليون (٤)) مع ضمانات أساسية في شكل صكوك حكومية - عُمان واستثمارات مدرجة - عُمان واستثمارات مدرجة - أجنبية بقيمة ٨٠.٦٥ مليون (ديسمبر ٢٠٢٤: ١٩.٢١ مليون (٤)).

١١ ودائع العملاء

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|------------------|------------------|
| ٢,٠٤٤,١٧ | ٢,٠٠٦,٦٤٤ |
| ١,٥٢٦,١٤٢ | ١,٣٨٩,٣٤٨ |
| ٥٥٨,٣٦٤ | ٦١٣,١٢٥ |
| ٤,١٢٨,٥٢٣ | ٤,٠٠٩,١١٧ |

ودائع لأجل حسابات جارية حسابات ادخار

١٢ التزامات أخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|----------------|----------------|
| ٨٠,٦٦ | ٨٤,٥٥٩ |
| ٣٢,٠٠٨ | ٣٥,٥٦٥ |
| ١١,٨٨٦ | ٨,١٣١ |
| ٤,٠٤٧ | ٦,٦٢٣ |
| ٢,٥٤١ | ٢,٤٥٣ |
| ٢,١٦٩ | ٢,٠٠٦ |
| ١,٠٨٣ | ١,٩٠٧ |
| ١٣٣,٨٠٠ | ١٤١,٢٣٤ |

التزامات بموجب أوراق القبول (إيضاح ٨) التزامات ومصروفات مستحقة أخرى القيمة العادلة السالبة للمستحقات (إيضاح ٣٥) مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لارتباطات الفروض والضمانات المالية مستحقات الموظفين التزام ضريبة مؤجلة (إيضاح ١٣) التزامات الإيجار

فيما يلي مستحقات الموظفين:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|--------------|--------------|
| ١,٩٢٢ | ٢,٠٨٠ |
| ٦١٩ | ٣٧٣ |
| ٢,٥٤١ | ٢,٤٥٣ |

مكافآت نهاية الخدمة التزامات أخرى

الحركة في التزامات الإيجار:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|--------------|--------------|
| ١,٣٧٢ | ١,٠٨٣ |
| ١,٣٢٩ | ٢,٤٩٦ |
| ٤٧ | ٥٥ |
| (١,٦٦٥) | (١,٧٢٧) |
| ١,٠٨٣ | ١,٩٠٧ |

الرصيد في بداية السنة إضافات خلال السنة مصروفات تمويل على عقود الإيجار دفعات الإيجار

تحليل آجال استحقاق التزامات الإيجار:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|--------------|--------------|
| ٩٩٣ | ١,٩٠٧ |
| ٩٠ | - |
| ١,٠٨٣ | ١,٩٠٧ |

١ إلى ٥ سنوات أكثر من ٥ سنوات

الرصيد في نهاية السنة

١٣ الضريبة

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|-------------------------------------|
| ... | ... | |
| ١٠,١٣٤ | ١١,٥١٩ | مصروف الضريبة الجارية |
| ١٠٠ | ٨٣٧ | الضريبة المؤجلة |
| ١١,١٤٤ | ١٢,٣٥٦ | إجمالي مصروفات الضريبة للسنة |

يخضع البنك لضريبة الدخل بالمعدلات التالية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|--|
| ١٥٪ | ١٥٪ | • سلطنة عُمان (من الدخل الخاضع للضريبة المجمع) |
| | | • الإمارات العربية المتحدة (من الدخل الخاضع للضريبة) |
| ٩٪ | ٩٪ | أ. على المستوى الوطني |
| ٢٠٪ | ٢٠٪ | ب. على مستوى الإمارات العربية المتحدة |
| ٢٢.٥٪ | ٢٢.٥٪ | • مصر (من الدخل الخاضع للضريبة) |

لغرض تحديد مصروف الضريبة للسنة، تم تعديل الربح المحاسبي لأغراض ضريبية. تتضمن التعديلات لأغراض ضريبية بنوداً تتعلق بكل من الدخل والمصروفات. وبعد تطبيق هذه التعديلات، بلغ متوسط معدل الضريبة الفعلي ما نسبته ١٥٪ (٢٠٢٤: ١٥٪).

فيما يلي تسوية بين ضريبة الدخل المحسوبة على الأرباح المحاسبية مع مصروف ضريبة الدخل للسنة:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---------------------------|
| ... | ... | |
| ٧٤,٢٠٧ | ٨٢,٥٦٣ | ربح محاسبي |
| ١١,١٣١ | ١٢,٣٨٤ | الضريبة حسب المعدل المطبق |
| (٦٣٥) | (٩٤٦) | إيرادات معفاة من الضريبة |
| (٣٦٢) | ٨١ | أخرى |
| ١٠,١٣٤ | ١١,٥١٩ | |

إن الربوط الضريبية لعمليات البنك في مصر فيما يتعلق بالضرائب المختلفة المطبقة في مراحل مختلفة من الإنجاز مع السلطات الضريبية المعنية. وقد تم الاتفاق مع السلطات الضريبية على التزامات البنك فيما يتعلق بفروعه في الإمارات العربية المتحدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تستند التعديلات إلى الفهم الحالي للقوانين واللوائح والممارسات الضريبية القائمة.

تم تقييم التزامات البنك الضريبية في سلطنة عمان والموافقة عليها حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تعقد الإدارة أن الضرائب الإضافية، إن وجدت، المتعلقة بالربوط الضريبية المفتوحة لن تكون جوهرية للمركز المالي المجمع للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

التزام الضريبة

فيما يلي ملخص حركة التزام ضريبة الدخل الجارية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|-----------------------|
| ... | ... | |
| ١٨,٩٧٦ | ١٩,١٢٣ | في ١ يناير |
| ١٠,١٣٤ | ١٤,١٢٧ | المحقل للسنة |
| (٩,٩٩٧) | (٧,٢٦٧) | دفعات خلال السنة |
| ١٠ | ١ | فروقات التحويل وغيرها |
| ١٩,١٢٣ | ٢٥,٩٨٤ | في ٣١ ديسمبر |

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|--------------------------|
| ... | ... | |
| ١٠,١٣٤ | ١١,٥١٩ | من خلال الدخل الشامل |
| ٨,٩٨٩ | ١١,٨٥٧ | من خلال السنوات السابقة |
| - | ٢,٦٠٨ | من خلال الأرباح المحتجزة |
| ١٩,١٢٣ | ٢٥,٩٨٤ | |

التزامات الضريبة المؤجلة المدرجة

تم إدراج التزام الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدل ضريبة فعلي بنسبة ١٥٪ (٢٠٢٤ - ١٥٪). تتعلق التزامات الضريبة المؤجلة في قائمة المركز المالي ورسوم الضريبة المؤجلة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع بالتأثير الضريبي للمخصصات والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تؤدي إلى نشوء التزامات ضريبية مؤجلة على النحو التالي:

تُنسب التزامات الضريبة المؤجلة إلى البنود التالية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|--|
| ... | ... | |
| ١,١٧٢ | ٢,٠٠٩ | فروق مؤقتة قابلة للخصم تتعلق بالمخصصات |
| ٩٩٧ | (٣) | استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| ٢,١٦٩ | ٢,٠٠٦ | |

الحركة في التزام الضريبة المؤجلة

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|---------|--|
| ... | ... | |
| ٨٤٥ | ٢,١٦٩ | الرصيد في بداية السنة |
| ١,٠١٠ | ٨٣٧ | مخصص خلال السنة |
| ٣١٤ | (١,٠٠٠) | الأثر الضريبي لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صافي التغير في القيمة العادلة |
| ٢,١٦٩ | ٢,٠٠٦ | |

١٤ رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ٠.١٠٠ ٤ للسهل الواحد (٢٠٢٤) - ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ٠.١٠٠ ٤ للسهل الواحد (٢٠٢٤). في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم إصدار ١,٦٢٥,٩٤٦,٣٥٥ سهماً بقيمة ٠.١٠٠ ٤ للسهل الواحد (٢٠٢٤) - ١,٦٢٥,٩٤٦,٣٥٥ سهماً بقيمة ٠.١٠٠ ٤ للسهل الواحد) وتم دفعها بالكامل.

فيما يلي المساهمون الذين يمتلكون ١٠٪ أو أكثر من رأس مال البنك:

| | ٢٠٢٥ | | ٢٠٢٤ | |
|---------------------------------------|--------------------|-----------------|--------------------|-----------------|
| | عدد الأسهم بالآلاف | نسبة المساهمة % | عدد الأسهم بالآلاف | نسبة المساهمة % |
| البنك التجاري القطري | ٥٦٧,٤٥٣ | ٣٤.٩٠% | ٥٦٧,٤٥٣ | ٣٤.٩٠% |
| سهيل بن سالم بن عبدالله المخيني بهوان | ٢٣٩,٨٠٥ | ١٤.٧٥% | ٢٣٩,٨٠٥ | ١٤.٧٥% |

يتم احتساب نسبة المساهمة استناداً إلى إجمالي أسهم البنك القائمة كما في تاريخ التقرير.

١٥ علاوة إصدار الأسهم

تمثل علاوة إصدار الأسهم بمبلغ ٣٤.٤٧ مليون ٤ (٢٠٢٤) - ٣٤.٤٧ مليون ٤) العلاوة المحصلة من إصدار أسهم من قبل البنك من خلال الإبداعات الخاصة في السنوات السابقة. وهي غير قابلة للتوزيع.

١٧ احتياطات أخرى

| | القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | احتياطي الانخفاض في القيمة | الإجمالي |
|---|---|----------------------------|---------------|
| في ١ يناير ٢٠٢٥ | ٣,٣٩٣ | ٤,٨٢٢ | ١١,٤٢٩ |
| صافي الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | ١,٠٩١ | - | ١,٠٩١ |
| التأثير الضريبي لصافي النتائج على القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | (١,٦٠٨) | - | (١,٦٠٨) |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٥,٩٠٠ | ١٤,٨٢٢ | ٢٠,٧٢٢ |

| | القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | احتياطي الانخفاض في القيمة | الإجمالي |
|---|---|----------------------------|---------------|
| في ١ يناير ٢٠٢٤ | (٢,٦٩٨) | ١,٥٨٠ | ٧,٨٨٢ |
| صافي الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | (٣٨١) | - | (٣٨١) |
| التأثير الضريبي لصافي النتائج على القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | (٣١٤) | - | (٣١٤) |
| محول من أرباح محتزة | - | ٤,٢٤٢ | ٤,٢٤٢ |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | (٣,٣٩٣) | ١٤,٨٢٢ | ١١,٤٢٩ |

يمثل احتياطي الانخفاض في القيمة فائضاً من مخصص الانخفاض في القيمة (بالصافي من الضريبة) المحتسب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني ومعايير التقارير المالية الدولي رقم ٩. الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين.

١٨ سندات دائمة من الفئة ١

أصدر البنك أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١ ("الأوراق المالية من الفئة ١") مع ذكر التفاصيل في الجدول أدناه. تشكل الأوراق المالية من الفئة ١ التزامات مباشرة وغير مشروطة وثانوية وغير مضمونة للبنك ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢: الأدوات المالية - التصنيف. فيما يلي السمات الرئيسية للأدوات: لا تتمتع بتاريخ استحقاق ثابت.

- يخضع سداد الفائدة و/أو رأس المال لتقدير البنك وحده.
- تعد الأدوات ثانوية بشكل كبير ويتم تصنيفهم بمرتبة أعلى من المساهمين العاديين.
- كما تسمح هذه الأوراق المالية للبنك بشطب (كلياً أو جزئياً)

أي مبالغ مستحقة إلى حملة الأسهم في حال عدم جدواها بموجب موافقة البنك المركزي العماني.

يتطلب تحديد تصنيف الأسهم لهذه الأدوات اجتهاداً هاماً حيث أن بعض البنود، وخاصة "أحداث العجز"، تتطلب التفسير. وبعد احتساب البنود المتعلقة بالشطب وعدم السداد والتبعية في وثيقة طرح الأداة، يأخذ أعضاء مجلس الإدارة في الاعتبار أن البنك لن يصل إلى نقطة الإعسار قبل أن يتأثر الشطب بسبب حدث غير قابل للتطبيق. وعليه، تم تقييم هذه البنود من قبل أعضاء مجلس الإدارة على أنها غير حقيقية لغرض تحديد تصنيف الديون مقابل الأسهم. كما نظر أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على المشورة القانونية المستقلة المناسبة في صياغة حكمهم بشأن هذا الأمر.

| شهر/سنة الإصدار | القيمة المصدرة | معدل القسيمة |
|-----------------|---|---|
| أبريل ٢٠٢١ | ٣٠٠ مليون دولار أمريكي (١١٥.٥ مليون ٤) | معدل فائدة ثابت بنسبة ٨.٠٠٪ مع إعادة تحديده بعد ٥ سنوات |
| نوفمبر ٢٠٢٢ | ١٣٤.١١ مليون دولار أمريكي (٥١.٦٣ مليون ٤) | معدل فائدة ثابت بنسبة ٦.٧٥٪ مع إعادة تحديده بعد ٥ سنوات |
| أكتوبر ٢٠٢٤ | ١٥٠.٤٠ مليون دولار أمريكي (٥٧.٩٠ مليون ٤) | معدل فائدة ثابت بنسبة ٦.٧٥٪ مع إعادة تحديده بعد ٥ سنوات |
| نوفمبر ٢٠٢٥ | ٤٥٠ مليون دولار أمريكي (١٧٣.٣٣ مليون ٤) | معدل فائدة ثابت بنسبة ٦.٦٣٪ مع إعادة تحديده بعد ٥ سنوات |

إلا أنها تحتوي على مخاطر ائتمانية وبالتالي فهي جزء من المخاطر الإجمالية للبنك.

تتضمن الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الارتباطات الخاصة بتقديم التسهيلات الائتمانية والاعتمادات المستندية والضمانات بغرض تلبية احتياجات عملاء البنك.

تمثل ارتباطات منح الائتمان ارتباطات تعاقدية بمنح القروض والائتمانات المتجددة. وعادة ما تكون للارتباطات تواريخ انتهاء محددة أو شروط إنهاء أخرى وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن الارتباطات قد تنتهي دون الاستفادة منها، فإن إجمالي مبالغ العقد لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

تؤدي الاعتمادات المستندية والضمانات القائمة إلى ارتباط البنك بالدفع بالنيابة عن عملاء في حالة عجز العميل عن الأداء بموجب بنود العقد.

تمثل هذه الأوراق المالية جزءاً من الفئة ١ لرأس مال البنك وتلتزم بأحكام بازل ٣ ولوائح البنك المركزي العماني (التعميم ب.م. ١٩. ١١١٤).

١٩ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع ٠.١٠٥ ٤ للسهل الواحد بمبلغ ١٧.١ مليون ٤ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ [٢٠٢٤: ٠.٠٩٤ ٤ للسهل الواحد بمبلغ ١٥.٣ مليون ٤]. ويخضع ذلك لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي المقرر عقده في مارس ٢٠٢٦.

٢٠ التزامات عرضية وارتباطات

لتلبية الاحتياجات المالية للعملاء، يدخل البنك في ارتباطات غير قابلة للإلغاء والتزامات عرضية مختلفة. وعلى الرغم من أنه قد لا يتم إدراج هذه اللاتزامات في قائمة المركز المالي المجمعة،

١-٢٠ التزامات عرضية

بتاريخ التقرير، بلغت الارتباطات بالنيابة عن العملاء التي لها مقابل من التزامات العملاء كالتالي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|------------------|----------------|----------------|
| ضمانات | ٣٣١,٨٦٤ | ٢٦٢,٥٨٩ |
| اعتمادات مستندية | ٦٧,١٢٢ | ٥٠,٦٨ |
| | ٣٩٨,٩٨٦ | ٣١٢,٦٥٧ |

٢٠ التزامات عرضية وارتباطات (تابع)

١-٢٠ التزامات عرضية (تابع)

يحلل الجدول أدناه تركيز الالتزامات العرضية حسب القطاع الاقتصادي

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|-----------------------|
| ... | ... | |
| ٩٢,١٠٥ | ١٢٦,١٥٩ | إنشاءات |
| ٢١,٢٢٧ | ٥٦,١٠٥ | خدمات |
| ٤٤,٧٧٥ | ٥٣,٩٧٣ | تصنيع |
| ٣٨,٤٠٣ | ٥٣,٠٥٣ | مؤسسات مالية |
| ٣٥,٢٩٨ | ٤٤,٧٨٦ | تجارة الجملة والتجزئة |
| ٤٢,٩٨٥ | ٣٤,٩٥٥ | نقل واتصالات |
| ٢٣,١٤٩ | ٢٣,٨١٣ | أخرى |
| ٩٣٤ | ٤,٨٢١ | كهرباء وغاز ومياه |
| ٨,٩٩٨ | ١,٠١١ | تعديين ومحاجر |
| ٤,٧٠١ | ٢٢٠ | أفراد |
| ٨٢ | ٩٠ | زراعة |
| ٣١٢,٦٥٧ | ٣٩٨,٩٨٦ | |

٢-٢٠ ارتباطات

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|---------|---------------------|
| ... | ... | |
| ١٤,٣٦٣ | ١٠٧,٠٨٦ | ارتباطات غير مسحوبة |
| ١,٦٠٢ | ١,٩٨٤ | مصرفوات رأسمالية |

٣-٢٠ الفروع

أودع البنك في الدول المعنية المبالغ التالية من رأس المال كدعم لفروعه الخارجية، ولا يجوز سحب هذه المبالغ إلا بموافقة البنوك المركزية المعنية.

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|------------------------------|
| ... | ... | |
| ٤٠,٩١٨ | ٤٠,٩١٨ | فرع الإمارات العربية المتحدة |
| ١٩,٢٥٠ | ١٩,٢٥٠ | فرع مصر |
| ٦,١٦٨ | ٦,١٦٨ | |

٤-٢٠ مطالبات قانونية

كان هناك عدد من الدعاوى القضائية القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. قام أعضاء مجلس الإدارة بتقييم هذه الدعاوى ووضعوا المخصصات المناسبة. يعكس المخصص المدرج أفضل تقدير من أعضاء مجلس الإدارة للنتيجة الأكثر احتمالية. وفي الحالات التي لم يتم فيها تكوين مخصصات، تشير الاستشارة المهنية إلى أنه من غير المحتمل أن تنشأ أي خسارة جوهرية.

٥-٢٠ أصول ائتمانية

يعمل البنك كمدير للصناديق ومستشار استثماري لصناديق الاستثمار. وبالنسبة لجميع الصناديق التي يديرها البنك، فإن

أموال مدارة

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|-------------|
| ... | ... | |
| ١٣٥,٨٢٠ | ١٩٦,٦٢٩ | أموال مدارة |

المشاركة مع المنشآت المهيكلة غير المجمعة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للقيم الدفترية للحصص التي يحتفظ بها البنك في منشآت مهيكلة غير مجمعة. إن الحد الأقصى للتعرض للخسارة هو القيمة الدفترية للأصول المحتفظ بها.

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|------|-------------------------------------|
| ... | ... | |
| ٦١٧ | ٩٣٧ | القيمة الدفترية للأموال المحتفظ بها |

يعتبر البنك نفسه راعي لمنشأة مهيكلة عندما يسهل إنشاء هذه المنشأة. ويوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالمنشآت المهيكلة التي يربعاها البنك، والتي لا يملك البنك أي حقوق مسيطرة فيها.

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---------------|
| ... | ... | |
| ١٢,٠٧٥ | ٢٩,٦٠٦ | أموال مدارة |
| ١٤١ | ٢١٢ | عمولات وأتعاب |

٢١ إيرادات الفوائد

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|---------|----------------------|
| ... | ... | |
| ٢٨,٥٣٠ | ٢١١,٣٠٥ | فائدة من العملاء |
| ١٧,٤٩٩ | ١١,٥٥٩ | فائدة من البنوك |
| ٢٤,٦٤٥ | ٢٣,٦٤٥ | فائدة من الاستثمارات |
| ٢٥,٦٧٤ | ٢٤٦,٥٠٩ | |

بلغ متوسط المعدل السنوي الفعلي للأصول المحملة بالفائدة ٥,٦٣٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - ٦,٠٤٪ سنوياً).

٢٢ مصرفوات الفوائد

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|---------------|
| ... | ... | |
| ١٣,٤٠٥ | ١٢٩,٢٣٨ | فائدة للعملاء |
| ١٧,٨٣٥ | ١٣,٦٣٨ | فائدة للبنوك |
| ١٤٨,٢٤٠ | ١٤٢,٨٧٦ | |

في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ متوسط التكلفة السنوية الفعلية للأموال ٣,٦١٪ سنوياً (٢٠٢٤ - ٣,٨٧٪ سنوياً).

٢٣ إيرادات الرسوم والعمولات

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|----------|----------|----------------------------------|
| ... | ... | |
| ٣٧,٨٣٦ | ٤٥,١٩٦ | إيرادات الرسوم والعمولات |
| (١٢,٧٩٦) | (١٦,١٠٢) | ناقصاً: مصرفوات الرسوم والعمولات |
| ٢٥,٠٤٠ | ٢٩,٠٩٤ | صافي إيرادات الرسوم والعمولات |

يرد فصل صافي إيرادات الرسوم والعمولات في إيضاح رقم ٣٣.

٢٤ إيرادات التشغيل الأخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---|
| ٨.٢٠٨ | ١١.١٨٤ | صافي أرباح من التعاملات بعملة أجنبية |
| ٤.٣٤٦ | ٥.٧٢٨ | إيرادات توزيعات الأرباح |
| ١٥٣ | ٥٠٨ | ربح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة |
| ٤.٧٩٦ | ٥.٠٤١ | إيرادات متنوعة |
| ١٧.٥٠٣ | ٢٢.٤٦١ | |

٢٥ تكاليف الموظفين

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|--|
| ٢٨.٠٦٢ | ٢٨.٨٩٦ | رواتب الموظفين |
| ٢.٧٠١ | ٢.٨٠٢ | مساهمات في برنامج التأمينات الاجتماعية |
| ٨.٦٠٩ | ٨.٨١١ | تكاليف أخرى للموظفين |
| ٣٩.٣٧٢ | ٤٠.٥٠٩ | |

يعمل بالبنك ١.٤٥٤ موظفاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - ١.٤٣٤ موظفاً).

٢٦ مصروفات التشغيل الأخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---|
| ٤.٠٠٣ | ٥.٢٨٦ | تكاليف التأسيس |
| ١٢.٨٧٣ | ١٣.٦٧٧ | تكاليف تشغيل وإدارة |
| ٤٠٨ | ٤١٦ | مكافآت وبدل حضور جلسات أعضاء مجلس الإدارة |
| ١٧.٢٨٤ | ١٩.٣٧٩ | |

٢٧ تصنيف وقياس الأدوات المالية

٢٧-١ مقارنة مخصصات الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مع المخصصات التنظيمية بموجب متطلبات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| البند | وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفرق |
|--|------------------------------------|--|----------|
| | ... | ... | ... |
| خسارة انخفاض القيمة المحملة على الربح والخسارة | - | ١٤.٥١٥ | لا ينطبق |
| المخصصات المطلوبة | ٢٠٦.٥٩ | ١٨٤.٨٠١ | (٢١.٢٥٨) |
| نسبة مجمل الفروض المتعثرة (%) | - | ٤,٥ | - |
| نسبة صافي الفروض المتعثرة (%) | - | ٣,٨ | - |

مقارنة معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مع قواعد البنك المركزي العماني

(المبالغ بالآلاف)

| تصنيف الأصول وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | القيمة الإجمالية | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المحفوظ للمعيار المالي الدولي رقم ٩ | الفرق بين المخصص المطلوب وفقاً للمعيار المحفوظ للمعيار المالي الدولي رقم ٩ | صافي المبلغ وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفائدة المجنية وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني |
|---|------------------|---|--|--|--|--|
| (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦) = (٤) - (٥) + (٨) | (٧) = (٣) - (٥) | (٨) |
| المرحلة الأولى | ٣.٥٤٩.٩٢٩ | ٤٥.٣٧٥ | ٨.٩٧٢ | ٣٦.٤٠٣ | ٣.٥٤٠.٩٥٧ | - |
| المرحلة الثانية | ٣٨٦.٤٩٣ | ٤.٢٤٥ | ٩.٦٦٥ | (٥.٤٢٠) | ٣٧٦.٨٢٨ | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | ٣.٩٣٦.٤٢٢ | ٤٩.٦٢٠ | ١٨.٦٣٧ | ٣٠.٩٨٣ | ٣.٩١٧.٧٨٥ | - |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | ١٩٥.٩٩٠ | ١.٩٩٦ | ٢٥.٥٥١ | (٢٣.٥٥٥) | ١٧٠.٤٣٩ | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | ١٩٥.٩٩٠ | ١.٩٩٦ | ٢٥.٥٥١ | (٢٣.٥٥٥) | ١٧٠.٤٣٩ | - |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | ٧.٧٦٦ | ١.٩٨٤ | ٤.٨٥٠ | (٢.٧٤٨) | ٢.٩١٦ | ١١٨ |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | ٧.٧٦٦ | ١.٩٨٤ | ٤.٨٥٠ | (٢.٧٤٨) | ٢.٩١٦ | ١١٨ |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثالثة | ٩.٩٨٠ | ٤.٥٢٤ | ٣.٤٨٨ | ١.٢٦٤ | ٦.٤٩٢ | ٢٢٨ |
| الإجمالي الفرعي | ٩.٩٨٠ | ٤.٥٢٤ | ٣.٤٨٨ | ١.٢٦٤ | ٦.٤٩٢ | ٢٢٨ |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثالثة | ١٧٧.١٣٨ | ١١٤.٤١١ | ١٢٤.٤١٦ | ٢٣.١٧٣ | ٥٢.٧٢٢ | ٣٣٣.١٧٨ |
| الإجمالي الفرعي | ١٧٧.١٣٨ | ١١٤.٤١١ | ١٢٤.٤١٦ | ٢٣.١٧٣ | ٥٢.٧٢٢ | ٣٣٣.١٧٨ |
| المرحلة الأولى | ١.٥٣٠.٩٣ | - | ١.٩١٦ | (١.٩١٦) | ١.٥١٠.١٧٧ | - |
| المرحلة الثانية | ٢١٨.١٦٥ | - | ١.٧٥٥ | (١.٧٥٥) | ٢١٦.٤١٠ | - |
| المرحلة الثالثة | ٤.٤٦٢ | - | ٤.١٨٨ | (٤.١٨٨) | ٢٧٤ | - |
| الإجمالي الفرعي | ١.٧٢٥.٧٢٠ | - | ٧.٨٥٩ | (٧.٨٥٩) | ١.٧١٧.٨٦١ | - |
| المرحلة الأولى | ٥.٥٣٠.٢٢ | ٤٥.٣٧٥ | ١٠.٨٨٨ | ٣٤.٤٨٧ | ٥.٤٢٠.١٣٤ | - |
| المرحلة الثانية | ٨٠٠.٦٤٨ | ٦.٢٤١ | ٣٦.٩٧١ | (٣٠.٧٣٠) | ٧٦٣.٦٧٧ | - |
| المرحلة الثالثة | ١٩٩.٣٤٦ | ١٢.٩١٩ | ١٣٦.٩٤٢ | ١٧.٥٠١ | ٦٢.٤٠٤ | ٣٣٣.٥٢٤ |
| الإجمالي | ٦.٥٣٠.١٦ | ١٧٢.٥٣٥ | ١٨٤.٨٠١ | ٢١.٢٥٨ | ٥.٨٦٨.٢١٥ | ٣٣٣.٥٢٤ |

تكلفة الانخفاض في القيمة والمخصص المحفوظ به كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| البند | وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفرق |
|--|------------------------------------|--|----------|
| | ... | ... | ... |
| خسارة انخفاض القيمة المحملة على الربح والخسارة | - | ١٤.١٣٦ | لا ينطبق |
| المخصصات المطلوبة | ١٨٦.٩٢٩ | ١٦٩.٤٩١ | (١٧.٤٣٨) |
| نسبة مجمل الفروض المتعثرة (%) | - | ٤,٧ | - |
| نسبة صافي الفروض المتعثرة (%) | - | ٤,٠ | - |

٢٧ تصنيف وقياس الأدوات المالية (تابع)

مقارنة معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مع قواعد البنك المركزي العماني

(المبالغ بالآلاف)

| تصنيف الأصول وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | القيمة الإجمالية | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفرق بين المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | صافي المبلغ وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفائدة المحببة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني |
|---|---|------------------|---|---|---|--|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦) = (٥) - (٤) | (٧) = (٣) - (٥) | (٨) |
| | المرحلة الأولى | ٣,٣٤٦,٣٤٨ | ٤٣,١٦٠ | ١٠,٥٧٣ | ٣٢,٥٨٧ | ٣,٣٣٥,٧٧٥ | ... |
| | المرحلة الثانية | ٣٨١,٨٤٠ | ٤,١٥١ | ٧,١٢٢ | (٢,٩٧١) | ٣٧٤,٧١٨ | - |
| | المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | | ٣,٧٢٤,١٨٨ | ٤٧,٣١١ | ١٧,٦٩٥ | ٢٩,٦١٦ | ٣,٧٠٦,٤٩٣ | - |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | ١٧٥,٩٤٢ | ١,٨٠٠ | ٢٥,٥٩٤ | (٢٣,٧٩٤) | ١٥٠,٣٤٨ | - |
| | المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | | ١٧٥,٩٤٢ | ١,٨٠٠ | ٢٥,٥٩٤ | (٢٣,٧٩٤) | ١٥٠,٣٤٨ | - |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثالثة | ٣١,٧٨٨ | ٧,٣٩٠ | ٢٠,٨٣٤ | (١٢,٨٠٩) | ١٠,٩٥٤ | ٦٣٥ |
| الإجمالي الفرعي | | ٣١,٧٨٨ | ٧,٣٩٠ | ٢٠,٨٣٤ | (١٢,٨٠٩) | ١٠,٩٥٤ | ٦٣٥ |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثالثة | ٢٥,٥٦٧ | ١٠,٤٩٦ | ١٣,٨٣١ | (٣,٨٧) | ١١,٧٣٦ | ٢,٩٤٨ |
| الإجمالي الفرعي | | ٢٥,٥٦٧ | ١٠,٤٩٦ | ١٣,٨٣١ | (٣,٨٧) | ١١,٧٣٦ | ٢,٩٤٨ |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثالثة | ١٣٣,٢٢١ | ٩٣,٤٧٥ | ٨٦,٦٠٥ | ٢٩,٧٤٤ | ٤٦,٦١٦ | ٢٢,٨٧٤ |
| الإجمالي الفرعي | | ١٣٣,٢٢١ | ٩٣,٤٧٥ | ٨٦,٦٠٥ | ٢٩,٧٤٤ | ٤٦,٦١٦ | ٢٢,٨٧٤ |
| | المرحلة الأولى | ١,٣٤٥,٤٨٣ | - | ١,٠٨٣ | (١,٠٨٣) | ١,٣٤٤,٤٠٠ | - |
| | المرحلة الثانية | ١٩٤,٨٤٥ | - | ٢,٦١٨ | (٢,٦١٨) | ١٩٢,٢٢٧ | - |
| | المرحلة الثالثة | ٤,٩٢٣ | - | ١,٢٣١ | (١,٢٣١) | ٣,٦٩٢ | - |
| الإجمالي الفرعي | | ١,٥٤٥,٢٥١ | - | ٤,٩٣٢ | (٤,٩٣٢) | ١,٥٤٠,٣١٩ | - |
| | المرحلة الأولى | ٤,٦٨٧,٨٣١ | ٤٣,١٦٠ | ١١,٦٥٦ | ٣١,٥٠٤ | ٤,٦٧٦,١٧٥ | - |
| | المرحلة الثانية | ٧٥٢,٦٢٧ | ٥,٩٥١ | ٣٥,٣٣٤ | (٢٩,٣٨٣) | ٧١٧,٢٩٣ | - |
| | المرحلة الثالثة | ١٩٥,٤٩٩ | ١١١,٣٦١ | ١٢٢,٥٠١ | ١٥,٣١٧ | ٧٢,٩٩٨ | ٢٦,٤٥٧ |
| الإجمالي | | ٥,٦٣٥,٩٥٧ | ١٦٠,٤٧٢ | ١٦٩,٤٩١ | ١٧,٤٣٨ | ٥,٤٦٦,٤٦٦ | ٢٦,٤٥٧ |

٢٧ مقارنة مخصصات الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مع المخصصات التنظيمية بموجب متطلبات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

قروض معاد هيكلتها

(المبالغ بالآلاف)

| تصنيف الأصول وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مجملة القيمة الدفترية | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفرق بين المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | صافي القيمة الدفترية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفائدة المحببة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني |
|---|---|-----------------------|---|---|--|---|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦) = (٤) - (٥) | (٧) = (٣) - (٥) | (٨) |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | ... |
| | المرحلة الثانية | ١٨٧,٧٧٢ | ١,٩٠٨ | ٢٥,٥٢٩ | (٢٣,٦٢١) | ١٦٢,٢٤٣ | - |
| | المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | | ١٨٧,٧٧٢ | ١,٩٠٨ | ٢٥,٥٢٩ | (٢٣,٦٢١) | ١٦٢,٢٤٣ | - |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثالثة | ٦١,٧٧٧ | ٤٢,٨٠٨ | ٤٤,٤٩١ | (٢,٨٠٨) | ١٧,٢٨٦ | ٦,٤١٢ |
| الإجمالي الفرعي | | ٦١,٧٧٧ | ٤٢,٨٠٨ | ٤٤,٤٩١ | (٢,٨٠٨) | ١٧,٢٨٦ | ٦,٤١٢ |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | ١٨٧,٧٧٢ | ١,٩٠٨ | ٢٥,٥٢٩ | (٢٣,٦٢١) | ١٦٢,٢٤٣ | - |
| | المرحلة الثالثة | ٦١,٧٧٧ | ٤٢,٨٠٨ | ٤٤,٤٩١ | (٢,٨٠٨) | ١٧,٢٨٦ | ٦,٤١٢ |
| الإجمالي | | ٢٤٩,٥٤٩ | ٤٤,٧١٦ | ٧٠,٠٢٠ | (٢٥,٣٠٤) | ١٧٩,٥٢٩ | ١٢,٨٢٤ |

مقارنة مخصصات الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مع المخصصات التنظيمية بموجب متطلبات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

قروض معاد هيكلتها

(المبالغ بالآلاف)

| تصنيف الأصول وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | مجملة القيمة الدفترية | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفرق بين المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | صافي القيمة الدفترية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | الفائدة المحببة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني |
|---|---|-----------------------|---|---|--|---|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦) = (٤) - (٥) | (٧) = (٣) - (٥) | (٨) |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | ... |
| | المرحلة الثانية | ١٨١,٧٣٥ | ١,٨٥٤ | ٢٣,٠٨٨ | (٢١,٢٣٤) | ١٥٨,٦٤٧ | - |
| | المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | | ١٨١,٧٣٥ | ١,٨٥٤ | ٢٣,٠٨٨ | (٢١,٢٣٤) | ١٥٨,٦٤٧ | - |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثالثة | ٥٨,٩٣٥ | ٢٩,٧٩٣ | ٣٨,٩١٤ | (٨,١٢١) | ٢٠,٨٢١ | ٤,٢٢٧ |
| الإجمالي الفرعي | | ٥٨,٩٣٥ | ٢٩,٧٩٣ | ٣٨,٩١٤ | (٨,١٢١) | ٢٠,٨٢١ | ٤,٢٢٧ |
| | المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - |
| | المرحلة الثانية | ١٨١,٧٣٥ | ١,٨٥٤ | ٢٣,٠٨٨ | (٢١,٢٣٤) | ١٥٨,٦٤٧ | - |
| | المرحلة الثالثة | ٥٨,٩٣٥ | ٢٩,٧٩٣ | ٣٨,٩١٤ | (٨,١٢١) | ٢٠,٨٢١ | ٤,٢٢٧ |
| الإجمالي | | ٢٤٠,٦٧٠ | ٣١,٦٤٧ | ٦٢,٠٠٢ | (٣٠,٣٥٥) | ١٧٨,٦٦٨ | ٨,٤٥٤ |

٢٧ تصنيف وقياس الأدوات المالية (تابع)

٣-٢٧ حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| الإجمالي | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة |
|---|----------------|-----------------|------------------|
| ... | ... | ... | ... |
| ٣٢٠.٨٤٦ | - | - | - |
| ٣٣٤.٦٤٥ | - | - | - |
| ٣.٥٤٩.٩٢٩ | ٥٨٢.٤٨٣ | ١٩٤.٨٨٤ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ |
| ٤٧٩.٦٠٨ | - | - | ٤٧٩.٦٠٨ |
| ٤٦.١٤ | ٣٨.٥٣٥ | - | ٨٤.٥٤٩ |
| ٣٢١.٩٨٠ | ١٧٩.٦٣٠ | ٤.٤٦٢ | ٥٠.٦٠٧٢ |
| ٥٠.٥٣٠.٠٢٢ | ٨٠٠.٦٤٨ | ١٩٩.٣٤٦ | ٦.٠٥٣.٠١٦ |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ | | | |
| - | - | - | - |
| ١٠٦ | - | - | ١٠٦ |
| ١٠.٥٧٣ | ٣٢.٧١٦ | ١٢١.٢٧٠ | ١٦٤.٥٥٩ |
| ٥٥٩ | - | - | ٥٥٩ |
| ٩٣ | ١٢٧ | - | ٢٢٠ |
| ٣٢٥ | ٢.٤٩١ | ١.٢٣١ | ٤.٠٤٧ |
| ١١.٦٥٦ | ٣٥.٣٣٤ | ١٢٢.٥٠١ | ١٦٩.٤٩١ |
| صافي التحويل بين المراحل | | | |
| - | - | - | - |
| - | - | - | - |
| ٩٣٣ | (٣.٤١٠) | ٢.٤٧٧ | - |
| - | - | - | - |
| ٥٤ | (٥٤) | - | - |
| ٣٣٥ | (٣٣٥) | - | - |
| ١.٣٢٢ | (٣.٧٩٩) | ٢.٤٧٧ | - |
| المحقل / (المحرر) للفترة (بالصافي) | | | |
| - | - | - | - |
| ١٤٤ | - | - | ١٤٤ |
| (٢.٥٣٤) | ٥.٩١٠ | ٢٢.٢٤٠ | ٢٥.٤٦٦ |
| ٣٦٥ | - | - | ٣٦٥ |
| (١٣٣) | (٢٥) | - | (١٥٨) |
| ٦٨ | (٤٤٩) | ٢.٩٥٧ | ٢.٥٧٦ |
| (٢.٠٩٠) | ٥.٤٣٦ | ٢٥.١٩٧ | ٢٨.٥٤٣ |
| المشطوب للفترة | | | |
| - | - | - | - |
| - | (١٣.٢٣٣) | (١٣.٢٣٣) | (١٣.٢٣٣) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | |
| - | - | - | - |
| ٢٥٠ | - | - | ٢٥٠ |
| ٨.٩٧٢ | ٣٥.٢١٦ | ١٣٢.٧٥٤ | ١٧٦.٩٤٢ |
| ٩٢٤ | - | - | ٩٢٤ |
| ١٤ | ٤٨ | - | ٦٢ |
| ٧٢٨ | ١.٧٠٧ | ٤.١٨٨ | ٦.٦٢٣ |
| ١٠.٨٨٨ | ٣٦.٩٧١ | ١٣٦.٩٤٢ | ١٨٤.٨٠١ |

٣-٢٧ حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

| الإجمالي | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة |
|---|-----------------|-----------------|------------------|
| ... | ... | ... | ... |
| ٢٦٧.٢١٣ | - | - | - |
| ٣٧٢.٤٧٠ | - | - | - |
| ٣.٣٤٢.٣٤٨ | ٥٥٧.٧٨٢ | ١٩٠.٥٧٦ | ٤.٠٩٠.٧٠٦ |
| ٣٧٢.٤٨٢ | - | - | ٣٧٢.٤٨٢ |
| ٤٣.٦٥٦ | ٣٦.٤١٠ | - | ٨٠.٠٦٦ |
| ٢٨٩.٦٦٢ | ١٥٨.٤٣٥ | ٤.٩٢٣ | ٤٥٣.٠٢٠ |
| ٤.٦٨٧.٨٣١ | ٧٥٢.٦٢٧ | ١٩٥.٤٩٩ | ٥.٦٣٥.٩٥٧ |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | | | |
| - | - | - | - |
| ٥٠ | - | - | ٥٠ |
| ٥.٧١٨ | ٥١.٧٨٣ | ١٠٠.٨٢ | ١٥٧.٦٨٣ |
| ٥٢٦ | - | - | ٥٢٦ |
| - | - | - | - |
| ٣٦٣ | ٢.٨٤٥ | ١.٢٧٩ | ٤.٤٨٧ |
| ٦.٦٥٧ | ٥٤.٦٢٨ | ١٠١.٤٦١ | ١٦٢.٧٤٦ |
| صافي التحويل بين المراحل | | | |
| - | - | - | - |
| - | - | - | - |
| ٣٠٤ | (٢٧.٨٣) | ٢٦.٧٧٩ | - |
| - | - | - | - |
| (٧٧) | ٧٧ | - | - |
| ٢٢٧ | (٢٧.٠٠٠) | ٢٦.٧٧٩ | - |
| المحقل / (المحرر) للفترة (بالصافي) | | | |
| - | - | - | - |
| ٥٦ | - | - | ٥٦ |
| ٤.٥٥١ | ٨.٠١٦ | ١٢.٨٩٦ | ٢٥.٤٦٣ |
| ٣٣ | - | - | ٣٣ |
| ٩٣ | ١٢٧ | - | ٢٢٠ |
| ٣٩ | (٤٣١) | (٤٨) | (٤٤٠) |
| ٤.٧٧٢ | ٧.٧١٢ | ١٢.٨٤٨ | ٢٥.٣٣٢ |
| المشطوب للفترة | | | |
| - | - | - | - |
| - | - | - | (١٨.٥٨٧) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | |
| - | - | - | - |
| ١٠٦ | - | - | ١٠٦ |
| ١٠.٥٧٣ | ٣٢.٧١٦ | ١٢١.٢٧٠ | ١٦٤.٥٥٩ |
| ٥٥٩ | - | - | ٥٥٩ |
| ٩٣ | ١٢٧ | - | ٢٢٠ |
| ٣٢٥ | ٢.٤٩١ | ١.٢٣١ | ٤.٠٤٧ |
| ١١.٦٥٦ | ٣٥.٣٣٤ | ١٢٢.٥٠١ | ١٦٩.٤٩١ |

٤-٢٧ الحركة في مجمل التعرض

٤-٢٧ (أ) حركة القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي

| الإجمالي | المرحلة الثالثة | المرحلة الثانية | المرحلة الأولى | الإجمالي |
|----------|-----------------|-----------------|----------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٤٠٩٠٧٠٦ | ١٩٠٥٧٦ | ٥٥٧٧٨٢ | ٣٣٤٢٣٤٨ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| - | - | (٦٥٤٠٣) | ٦٥٤٠٣ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ |
| - | (٧٨٣) | ٧٤٣٢ | (٦٦٤٩) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | ٣٠١٩ | (٢٣٤٠٨) | (٦٦١١) | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ٨٤١٤٧٩ | - | ١٥١٥٢٨ | ٦٨٩٩٥١ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٥٩١٦٥٦) | (١١٦٩٥) | (٤٥٤٤٨) | (٥٣٤٠١٣) | قروض وسلفيات وأصول تمويل إسلامي جديدة |
| (١٣٢٣٣) | (١٣٢٣٣) | - | - | استرداد قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي |
| ٤٠٣٢٧٢٩٦ | ١٩٤٨٨٤ | ٥٨٢٤٨٣ | ٣٠٥٤٩٩٢٩ | المشطوب للفترة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |

| الإجمالي | المرحلة الثالثة | المرحلة الثانية | المرحلة الأولى | الإجمالي |
|----------|-----------------|-----------------|----------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٣٠٦٦٤٤٤٣ | ١٦٣٤٨٤ | ٧٥٤٧٨١ | ٢٠٧٤٦١٧٨ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| - | (٦٥١) | (٩٥٢٦٨) | ٩٥٩١٩ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ |
| - | (٢٤٢) | ١٣٧٧٦ | (١٣٥٣٤) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | ٧٢٠٩٨ | (٦٦٥٤٦) | (٥٥٥٢) | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ١١٧٠١٣٠ | - | ٩٨٥٦١ | ١٠٧١٥٦٩ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٧٢٥٢٨٠) | (٢٥٥٢٦) | (١٤٧٥٢٢) | (٥٥٢٢٣٢) | قروض وسلفيات وأصول تمويل إسلامي جديدة |
| (١٨٥٨٧) | (١٨٥٨٧) | - | - | استرداد قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي |
| ٤٠٩٠٧٠٦ | ١٩٠٥٧٦ | ٥٥٧٧٨٢ | ٣٣٤٢٣٤٨ | المشطوب للفترة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |

٤-٢٧ (ب) الحركة في الالتزامات العرضية والارتباطات

| الإجمالي | المرحلة الثالثة | المرحلة الثانية | المرحلة الأولى | الإجمالي |
|----------|-----------------|-----------------|----------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٤٥٣٠٢٠ | ٤٠٩٢٣ | ١٥٨٤٣٥ | ٢٨٩٦٦٢ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| - | - | (١٩٣٤٦) | ١٩٣٤٦ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ |
| - | - | ١٦٩١٥ | (١٦٩١٥) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | ١٢٠ | (١٢٠) | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ٣٠٠٦٢ | - | ٦٧٤٧٦ | ٢٣٢٥٨٦ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٢٤٧٠١٠) | (٥٨١) | (٤٣٧٣٠) | (٢٠٢٦٩٩) | ناشئة خلال السنة |
| - | - | - | - | ملغى إدراجها خلال السنة |
| ٥٠٦٠٧٢ | ٤٤٦٢ | ١٧٩٦٣٠ | ٣٢١٩٨٠ | المشطوب للفترة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| ٤٢٢٥٩١ | ٥١١٢ | ١٤٧٩٧٦ | ٢٦٩٥٠٣ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| - | - | (١٦٥٥٥) | ١٦٥٥٥ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ |
| - | - | ١٣٧٣١ | (١٣٧٣١) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | ١٧٤ | (١٧٤) | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ٥٢٢٨٤ | - | ٢٩٦٧٤ | ٢٢٦١٠ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٢١٨٥٥) | (٣٦٣) | (١٦٢١٧) | (٥٢٧٥) | قروض وسلفيات وأصول تمويل إسلامي جديدة |
| - | - | - | - | استرداد قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي |
| ٤٥٣٠٢٠ | ٤٠٩٢٣ | ١٥٨٤٣٥ | ٢٨٩٦٦٢ | المشطوب للفترة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |

٤-٢٧ (ج) الحركة في المستحق من البنوك والإيداعات الأخرى بسوق المال

| الإجمالي | المرحلة الثالثة | المرحلة الثانية | المرحلة الأولى | الإجمالي |
|----------|-----------------|-----------------|----------------|--|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٣٧٢٤٧٠ | - | - | ٣٧٢٤٧٠ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| - | - | - | - | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٣٧٨٢٥) | - | - | (٣٧٨٢٥) | ملغى إدراجها خلال السنة |
| ٣٣٤٦٤٥ | - | - | ٣٣٤٦٤٥ | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٣٢٤٩٧٠ | - | - | ٣٢٤٩٧٠ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| - | - | - | - | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| ٤٧٥٠٠ | - | - | ٤٧٥٠٠ | ناشئة خلال السنة |
| ٣٧٢٤٧٠ | - | - | ٣٧٢٤٧٠ | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |

٤-٢٧ (د) الحركة في أوراق القبول

| الإجمالي | المرحلة الثالثة | المرحلة الثانية | المرحلة الأولى | الإجمالي |
|----------|-----------------|-----------------|----------------|--|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٨٠٠٦٦ | - | ٣٦٤١٠ | ٤٣٦٥٦ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| - | - | (١٦٤) | ١٦٤ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ |
| - | - | ٢٩٨٥٢ | (٢٩٨٥٢) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ٤٢٩٠١ | - | ٦٣٢٨ | ٣٦٥٧٣ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٣٨٤١٨) | - | (٣٣٨٩١) | (٤٥٢٧) | ناشئة خلال السنة |
| ٨٤٥٤٩ | - | ٣٨٥٣٥ | ٤٦٠١٤ | ملغى إدراجها خلال السنة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ٢٧٣٧٣ | - | ٨٧٢٢ | ١٨٦٥١ | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| - | - | (٩٧٦) | ٩٧٦ | الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ |
| - | - | ٩٦٩٢ | (٩٦٩٢) | التحويل إلى المرحلة الأولى |
| - | - | - | - | التحويل إلى المرحلة الثانية |
| ٦١٦٩٩ | - | ٢١٦٤٧ | ٤٠٥٢ | التحويل إلى المرحلة الثالثة |
| (٩٠٠٦) | - | (٢٦٧٥) | (٦٣٣١) | ناشئة خلال السنة |
| ٨٠٠٦٦ | - | ٣٦٤١٠ | ٤٣٦٥٦ | ملغى إدراجها خلال السنة |
| | | | | الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |

٢٧ تصنيف وقياس الأدوات المالية (تابع)

٤-٢٧ (هـ) الحركة في الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين)

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|--|-----------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | |
| التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة | | | |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ | - | - | ٣٧٢.٤٨٢ |
| التحويل إلى المرحلة الأولى | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثانية | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثالثة | - | - | - |
| ناشئة خلال السنة | - | - | ٢٦٤.٧٧٤ |
| ملغى إدراجها خلال السنة | - | - | (١٥٧.٦٤٨) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | - | - | ٤٧٩.٦٠٨ |

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|--|-----------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | |
| التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة | | | |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | - | - | ٣٩٥.٨٢٩ |
| التحويل إلى المرحلة الأولى | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثانية | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثالثة | - | - | - |
| ناشئة خلال السنة | - | - | ٦١.٣٨٥ |
| ملغى إدراجها خلال السنة | - | - | (٨٤.٧٣٢) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | - | - | ٣٧٢.٤٨٢ |

٤-٢٧ (و) الحركة في أرصدة البنوك المركزية

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|--|-----------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | |
| التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة | | | |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٥ | - | - | ٢٦٧.٢١٣ |
| التحويل إلى المرحلة الأولى | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثانية | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثالثة | - | - | - |
| ناشئة خلال السنة | - | - | ٥٣.٦٣٣ |
| ملغى إدراجها خلال السنة | - | - | - |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | - | - | ٣٢٠.٨٤٦ |

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|--|-----------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | |
| التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة | | | |
| الرصيد الافتتاحي - كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | - | - | ٣٦٩.١١٥ |
| التحويل إلى المرحلة الأولى | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثانية | - | - | - |
| التحويل إلى المرحلة الثالثة | - | - | - |
| ناشئة خلال السنة | - | - | - |
| ملغى إدراجها خلال السنة | - | - | (١١.٩٠٢) |
| الرصيد الختامي - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | - | - | ٢٦٧.٢١٣ |

٥-٢٧ الحركة في الخسائر الائتمانية الناتجة عن انخفاض القيمة للسنة المنتهية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---|-----------------|-----------------|
| ... | ... | |
| الانخفاض في قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية: | | |
| مستحق من بنوك وإبداعات أخرى بسوق المال | (١٤٤) | (٥٦) |
| فروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي | (٢١.٣٨٥) | (٢٣.١٤٦) |
| استثمارات في أوراق مالية (الدين) | (٣٦٥) | (٣٣) |
| أوراق قبول | ١٥٨ | (٢٢٠) |
| التزامات عرضية وارتباطات | (٢.٥٧٦) | ٤٤٠ |
| الإجمالي | (٢٤.٣١٢) | (٢٣.٠١٥) |
| المبالغ المستردة والمحذرة من مخصص الخسائر الائتمانية | ٣.٨٤٨ | ٣.٣٨٦ |
| المبالغ المستردة والمحذرة من الفروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي المشطوبة | ٥.٩٤٩ | ٥.٤٩٣ |
| الإجمالي | ٩.٧٩٧ | ٨.٨٧٩ |
| صافي خسائر الانخفاض في القيمة | (١٤.٥١٥) | (١٤.١٣٦) |

واتخاذ القرارات في البنك. تتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك وتتم وفقاً للشروط التي يتفق عليها أعضاء مجلس الإدارة.

في سياق الأعمال العادية، يجري البنك معاملات مع بعض من أعضاء مجلس الإدارة بها ومساهميه والإدارة العليا والشركات التي لديها مصلحة جوهرية فيه. يعمل البنك في معاملات مع أطراف ذات علاقة وفقاً لأسس تجارية بحتة والقوانين واللوائح ذات الصلة. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة البنك وإدارته.

يشمل المساهمون الرئيسيون في البنك المساهمين الذين يمارسون نفوذاً كبيراً على البنك وأفراد أسرهم المقربين. وتشمل الأطراف ذات العلاقة الأخرى المعاملات مع كبار موظفي الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والمعاملات مع تلك المنشآت التي يسيطر عليها إما المساهمون الرئيسيون أو كبار موظفي الإدارة أو أعضاء مجلس إدارة البنك.

ترجع التغييرات الأكثر أهمية في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مخصصات خسائر الائتمان على الفروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي بمبلغ ٢١.٤ مليون جنيه والمتعلقة بتغيرات جودة الائتمان الأساسية، بما في ذلك تأثير جودة الائتمان للأدوات المالية المحولة بين المراحل. وقد تم تعويض التكلفة جزئياً من خلال المبالغ المستردة والمحذرة بقيمة ٩.٨ مليون جنيه كما هو موضح في الجدول أعلاه.

٢٨ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تُعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان أحد الطرفين لديه القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ كبير عليه في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في البنك. يتألف موظفو الإدارة الرئيسيون من الأفراد في البنك الذين يشاركون في التخطيط الاستراتيجي

إجمالي مبالغ الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة على النحو التالي:

| ٢٠٢٤ | | ٢٠٢٥ | | |
|--------------|------------|--------------|--------------|---------------------|
| الإجمالي | أخرى | الإجمالي | أخرى | المساهمون الرئيسيون |
| ... | ... | ... | ... | ... |
| ١١٧.٩٣٢ | ١١٧.٩٣٢ | - | ١٢٤.٧٢٨ | ١٢٤.٧٢٨ |
| ٤٢.٣٣٥ | ٤٢.٠٠٥ | ٣٣٠ | ٤١.٢٠٤ | ٤٠.٨٦٣ |
| ١٤٧ | - | ١٤٧ | ٢١٨ | - |
| ١٧٥ | - | ١٧٥ | ١٤٥ | - |
| ٥.٥٣٥ | ٤.٨٦٨ | ٦٦٧ | ٥.٥٧٢ | ٤.٦١٨ |
| ٣.٢٩٨ | ٦١٩ | ٢.٦٧٩ | ٤.٠٠٥ | ١.١٧٤ |

٢٨ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

تتضمن قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المبالغ التالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

| | ٢٠٢٥ | | ٢٠٢٤ | |
|------------------|---------------------|-------|----------|---------------------|
| | المساهمون الرئيسيون | أخرى | الإجمالي | المساهمون الرئيسيون |
| إيرادات الفوائد | ١١ | ٦,٥٢٩ | ٦,٥٤٠ | ٦,٣٥٩ |
| إيرادات العمولات | ٦ | ٤٨٧ | ٤٩٣ | ٥٨٧ |
| مصروفات الفوائد | - | ٩٦٠ | ٩٦٠ | ٧٤٠ |
| مصروفات أخرى | - | ١,٥١١ | ١,٥١١ | ١,٧٢٤ |

يعتبر البنك أن موظفي اللجنة التنفيذية للإدارة من موظفي الإدارة الرئيسيين لأغراض معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة".

فيما يلي الأرصدة مع هذه الأطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمة المركز المالي كما في تاريخ التقرير:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|-------------------------------------|--------------|--------------|
| قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي | ٤٥٨ | ٩٠ |
| ودائع العملاء | ١,٦٤٢ | ١,٢٥٥ |

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة ضمن القائمة المالية المجمعة:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|-------------------------------|-------|-------|
| إيرادات الفوائد | ٣٠ | ٣٢ |
| مصروفات الفوائد | ٧١ | ٥٧ |
| رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل | ٤,٥١٥ | ٤,٣٥٥ |
| منافع ما بعد التوظيف | ٨٦ | ٩٠ |

٢٩ ربحية السهم الواحد

يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة ربح السنة بعد خصم الفائدة على رأس المال الدائم من الفئة ١ على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|--|------------------|------------------|
| صافي الربح بعد الضريبة (ألف ع.د.) | ٧٠,٢٠٧ | ٦٣,٠٦٣ |
| ناقصاً: الفائدة على السندات الدائمة من الفئة ١ (ألف ع.د.) | (١٦,٦٣٤) | (١٢,٧٢٥) |
| الربح المنسوب للمساهمين (ألف ع.د.) | ٥٣,٥٧٣ | ٥٠,٣٣٨ |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف) | ١,٦٢٥,٩٤٦ | ١,٦٢٥,٩٤٦ |
| ربحية السهم الواحد الأساسية (ع.د.) | ٠,٣٣ | ٠,٣١ |

لا يوجد هناك أي أدوات أخرى معدلة بطبيعتها، وبالتالي فإن ربحية السهم الأساسية والمعدلة هي نفسها لكلتا السنتين.

٣٠ كفاية رأس المال

تحكم لوائح البنك المركزي العُماني متطلبات رأس المال النظامي للبنك. كما يتم الإشراف على الفروع الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الجهات التنظيمية المحلية - مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ترتبط عملية إدارة رأس المال للبنك باستراتيجية العمل الشاملة لضمان كفاية رأس المال لمستوى المخاطر الكامنة في العمل وضمن رغبة البنك بالتعرض لمخاطر رأس المال. يجري البنك تخطيط رأس المال بالتزامن مع ممارسة الموازنة المالية. يحتفظ البنك بقاعدة رأس مال مُدارة بنشاط لتغطية المخاطر الكامنة في العمل. تتم مراقبة كفاية رأس مال البنك باستخدام، من بين تدابير أخرى، القواعد والنسب التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي طَبّقها البنك المركزي العُماني في الإشراف على البنك.

خلال السنة الماضية، التزم البنك بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من جهات خارجية واحتفاظ البنك بتصنيف ائتماني قوي ومعدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعماله ورفع قيمة المساهمين إلى الحد الأقصى.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديلها، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أوراق رأسمالية. تم تعديل سياسة إدارة رأس المال خلال السنة لتتضمن التغييرات النظامية.

إن المعيار الدولي لقياس كفاية رأس المال هو معدل رأس المال إلى المخاطر، الذي يربط رأس المال بأصول الميزانية العمومية والتعرضات خارج الميزانية العمومية، مرجحاً بفئات واسعة من المخاطر.

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العُماني، يحتاج البنك إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى ١٣,٥٪ (بما في ذلك حاجز حماية رأس المال) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ويتم احتساب نسبة الأصول إلى المخاطر وفقاً لتوجيهات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية كما يلي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|--|------------------|------------------|
| قاعدة رأس المال | ٥٥٩,١٠٧ | ٥٣٠,٩١ |
| رأس المال العادي الفئة ١ - أموال المساهمين | ٣٩٨,٢٨٧ | ٢٢٥,٣٧ |
| رأس المال الإضافي الفئة ١ | ١٥,٧١١ | ١٩,١٦٥ |
| الفئة ٢ - الديون الثانوية ومخصصات الانخفاض في القيمة المؤهلة | ٩٧٣,١٠٥ | ٧٤٧,٢٩٣ |
| إجمالي قاعدة رأس المال | ٤,٣٤٦,٨٢٥ | ٣,٩٩٦,٥١٢ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر | ٢٨٧,٩٢٩ | ٢٧٢,١٤٤ |
| مخاطر الائتمان | ١٢٧,٦٣٨ | ٩٤,٠١٣ |
| مخاطر التشغيل | ٤,٧٦٢,٣٩٢ | ٤,٣٦٢,٦٦٩ |
| مخاطر السوق | ١١,٧ | ١١,٥ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر | ٢٠,١ | ٢٠,١ |
| نسبة رأس المال العادي الفئة ١ | ٢٠,٤ | ١٧,١ |
| نسبة رأس المال الفئة ١ | | |
| نسبة الأصول إلى المخاطر (معايير بازل ٢) | ٤,٨ | ٥,١ |

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى إفصاح بازل ٢ المحور ٣ كما قدمه البنك في تقريره السنوي.

٣١ إدارة المخاطر

تشكل إدارة المخاطر الفعّالة أهمية أساسية بالنسبة للبنك. وتقوم عملية إدارة المخاطر في البنك بتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال التي يقوم بها البنك بما يتماشى مع رغبة البنك المحددة بالتعرض للمخاطر. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر الاستراتيجية. يعمل البنك وفقاً للمبادئ التوجيهية لثلاثة خطوط دفاعية وهي الأعمال ووظائف الرقابة المستقلة والمراجعة الداخلية. يتولى رئيس إدارة المخاطر إدارة وظيفة إدارة المخاطر مع فريق من المتخصصين في المخاطر لإدارة وظائف المخاطر المحددة.

١-٣١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المحتملة في حالة فشل زبائن البنك أو عملائه أو الأطراف المقابلة له في الوفاء بالتزاماتهم المالية والتعاقدية تجاه البنك. إن خطر الائتمان أحد المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للبنك. لدى البنك إطار وسياسات قوية لمخاطر الائتمان لكل من الشركات التي يديرها. تتماشى السياسات مع الرغبة بالتعرض للمخاطر ويتم تحديد حدود الائتمان على أساس تصنيف مخاطر الطرف المقابل والقطاع الصناعي ووفقاً لإرشادات البنك المركزي العُماني.

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان ضمن المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي العُماني، ويتم توفير إطار المخاطر في ميثاق المخاطر وسياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تتم مراجعة السياسات والإجراءات بشكل دوري لضمان توافقها مع أفضل الممارسات الحالية. تتم الموافقة على التعرضات الائتمانية من قبل السلطات المفوضة بناءً على تفويض من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تعتمد تفويضات الصلاحيات على حجم التعرض للمدين الفردي وجودة الائتمان (التصنيف الداخلي والخارجي)، بالإضافة إلى مستوى التخفيف من مخاطر الائتمان (الضمانات، والكفالات، وما إلى ذلك) للتعرضات المقترحة. بالنسبة لتعرضات الأفراد، هناك تفويض للسلطة للتعامل مع الاستثناءات الخاصة ببرامج الإقراض المعتمد. يتم التحكم في مخاطر الائتمان ومراقبتها وإدارتها وإدارة علاجه بالتنسيق مع وحدات الأعمال المعنية وفقاً للإجراءات المعمول بها. ويتضمن إطار إدارة المخاطر أيضاً سياسات تتعلق بالتعرف على المشكلات، وقوائم الإنذار المبكر، وقوائم المراقبة، ومعايير التصنيف، وتعديلات تصنيف المخاطر. كما يتولى البنك أيضاً إجراء اختبارات الضغط لمحفظة وتكاليف الائتمان المحتملة في حالة تخفيض التصنيف الائتماني أو العجز عن السداد من قبل عملائه.

ائتمان الشركات

يتولى قسم مخاطر الائتمان للشركات مسؤولية التقييم المستقل والسيطرة على المخاطر المتعلقة بجميع تعرضات الشركات والأعمال المصرفية التجارية والمؤسسات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة. يتم تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بأي تمويل للشركات على أساس تحليل العميل والصناعة التي يعمل فيها. يعتبر التصنيف الائتماني بمثابة عامل رئيسي في قرارات الائتمان في وقت الموافقة وتقييمات الائتمان اللاحقة. يقوم القسم بمراجعة وتقييم مخاطر الائتمان للتعرضات المقترحة قبل الالتزام بالتسهيلات للعملاء من قبل وحدات الأعمال المعنية. تخضع عمليات تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس العملية، كما يتم تقييم كل مقترح فيما يتعلق بحدود التركيز المحددة لمختلف القطاعات الاقتصادية والبلدان والدرجات وغيرها، والانحرافات، إن تم التركيز على أي منها. ويتبع البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر لقياس أسعار المخاطر على أساس معياري، كما يتم تقييم كل مقترح ائتماني على أساس معايير داخلية للعائدات المعدلة للمخاطر المطلوبة. قام البنك بتطبيق نموذج مخصص لتحليل المخاطر من وكالة موديز لتصنيف مخاطر المقترضين من الشركات. ويحتفظ البنك بتصنيف ائتماني دقيق ومتسق للشركات لجميع عملائه.

بالإضافة إلى الفحص السنوي الرسمي لمخاطر الائتمان لكل تسهيلات الشركات، يتم إجراء فحوصات أكثر تواتراً لحسابات قائمة المراقبة وحسابات الإنذار المبكر والعملاء ذوي التصنيفات المنخفضة والشركات العامة والتعرضات الكبيرة، وعلاوة على ذلك يواصل البنك إجراء فحص ربع سنوي للمؤسسات المالية ومحفظة الدولة بما في ذلك اختبارات الإجهاد وفحص انتقال التصنيفات السلبية والتوقعات بما

يتماشى مع أفضل الممارسات والإرشادات التنظيمية. كما أجرى البنك فحص أسبوعي عبر جميع قطاعات أعماله لحسابات الإنذار المبكر التي أظهرت علامات الإجهاد والإجراءات التصحيحية الموصوفة حسب الضرورة.

يتم إجراء فحص شامل لمحفظة الائتمان للشركات على أساس ربع سنوي وتقديمه إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتشمل أبرز المجالات التي يغطيها الفحص ما يلي:

- خفض درجة التعرضات/ تخفيفها سلباً
- بيان المتوسط المرجح لدرجة الائتمان
- تركيز/ أداء المحفظة
- وضع التعرضات المعاد هيكلتها
- وضع التعرضات للمبالغ المتأخرة السداد
- التعرضات المضمونة بحقوق المساهمين
- التعرضات لقطاعي العقارات والتأجير
- التعرضات المشتركة
- علاقات جديدة
- التعرضات لكبار الأعضاء والمقترضين غير المقيمين
- التعرضات للبلدان/ المؤسسات المالية
- التعرضات للإقراض بدون ضمان والإقراض على أساس اسم المقترض

قام البنك بتطبيق إجراءات رقابية حذرة على عملياته في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتماشى مع بيئة التشغيل المتغيرة المفصلة أدناه

- تركيز الأعمال المعدلة على ممر الأعمال العُماني الإماراتي مع التركيز على الشركات التي يربعاها المواطنون العمانيون أو المواطنون الإماراتيون ذوي السمعة الطيبة.
- تعزيز العناية الواجبة وتعزيز عمليات أعرف عميلك
- إجراءات التشغيل المعيارية المعدلة بما يتماشى مع احتياجات العمل المتغيرة.

ائتمان الأفراد

تتولى إدارة ائتمان الأفراد إدارة مخاطر الائتمان في محفظة الأفراد. يتم تقديم تسهيلات الائتمان للعملاء الأفراد بشكل أساسي بناءً على برامج المنتجات. يتضمن نهج الإقراض المبرمج معايير قبول المخاطر القياسية وممارسات معالجة الفروض من أجل تحسين كفاءة ومخاطر/مكافآت تلك المحافظ. يتم الموافقة على برامج المنتجات من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتم مراقبة أدائها ومراجعتها بشكل منتظم. يتم تقديم تحديثات منتظمة إلى لجان الموافقة فيما يتعلق بحالة محفظة الفروض.

بناءً على ظروف السوق السائدة، واصل البنك مراقبته المستمرة لمحفظته من خلال الفحص الشامل وتعديل سياسة الائتمان / برنامج المنتجات. يتم فحص وتقييم التسهيلات الائتمانية خارج برامج المنتجات / معايير السياسة بشكل فردي من قبل قسم الخدمات المصرفية للأفراد وقسم مخاطر الائتمان للأفراد. الجهود الجارية لتطبيق درجة مكتب الائتمان (ملاءة) لمنتجات الفروض الرئيسية.

تم تقديم العديد من التحسينات على النظام والعمليات الجديدة عبر الأنشطة الحرجة لتحسين جودة المعالجة وكفاءتها وتعزيز منهجيات الاسترداد لمحفظة الأفراد. لدى البنك نظام آلي لتحصيل الفروض بهدف تعزيز عمليات التحصيل والاسترداد. كما يمتلك نظاماً آلياً لتأسيس الفروض لتعزيز إطار مخاطر الائتمان للأفراد.

آلية فحص القروض

يوجد لدى البنك قسم مستقل لآلية فحص الفروض مكلف بتقييم جودة محفظة القروض بشكل مستمر، والتوازن بين المخاطر والمكافآت وإحداث تحسينات نوعية في إدارة الائتمان. يقوم القسم بتقييم فعالية إدارة الفروض وسلامة عملية تصنيف الائتمان وتقييم مخصصات خسائر الفروض العامة والخاصة وجودة المحفظة، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ما سبق، يقوم فريق آلية فحص الفروض بفحص فعالية الضوابط والإجراءات الداخلية المعتمدة لدى البنك لضمان اتباع الممارسات القوية والسليمة من قبل جميع أصحاب المصلحة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

| مجمّل الحد الأقصى للتعرض ٢٠٢٤ | مجمّل الحد الأقصى للتعرض ٢٠٢٥ | مجمّل الحد الأقصى للتعرض ٢٠٢٤ |
|-------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| ٢٦٧.٧١٣ | ٣٢١.٣٤٦ | ٣٧٢.٤٧٠ |
| ٤.٠٩٠.٧٠٦ | ٤.٣٢٧.٢٩٦ | ٣٧٢.٤٨٢ |
| ٩٦.١٤٥ | ٩٩.٩٥٩ | ١٢.٧٣٧ |
| ٥.٢١٢.٢٥٣ | ٥.٥٧١.٨٣٤ | ٢٦٢.٥٨٩ |
| ٥٠.٦٨ | ٦٧.١٢٢ | ١٤٠.٣٦٣ |
| ٤٥٣.٠٢٠ | ٥٠٦.٠٧٢ | |

يمثل الجدول أعلاه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ دون مراعاة الضمانة المحفوظ بها أو تعزيزات الائتمان الأخرى. إن الإدارة واثقة من أن البنك لديه سياسات مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيف مخاطر الائتمان من خلال الضمانات في شكل رهون وضمانات حيثما كان ذلك مطلوباً.

فيما يلي تحليل أعمار قروض البنك التي تأخر موعد سدادها ولكن لم تنخفض قيمتها:

| القروض المتأخرة السداد ٣١-٦٠ يوماً | القروض المتأخرة السداد ٦١-٩٠ يوماً | القروض المتأخرة السداد ٩١-١٢٠ يوماً | القروض المتأخرة السداد ١٢١-١٥٠ يوماً | القروض المتأخرة السداد ١٥١-١٨٠ يوماً | القروض المتأخرة السداد ١٨١-٢١٠ يوماً |
|------------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| ٩٦.٢٣١ | ١٧.٧٢٢ | ١٠.٥٥٠ | ١٢٤.٥٠٣ | ٩٤.١٦٠ | ٢٤.٣٣٧ |
| ٢٤.٣٣٧ | ٢١.٥٣٤ | ٤٨.٢٨٩ | ٩٤.١٦٠ | | |

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

١-٣١ مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان. تتمثل الممارسة التقليدية في الحصول على ضمان مقابل الأموال المقدمة، وتعتبر ممارسةً شائعة. يطبق البنك الإرشادات الخاصة بمدى القدرة على قبول فئات محددة للضمانات أو لتخفيف مخاطر الائتمان. أنواع الضمانات الأساسية للقروض والسلفيات هي:

- تكاليف على أصول الشركات مثل الممتلكات والمخزون والمديونيات
- رهن على الودائع الثابتة
- هوامش نقدية
- رهون عقارية على العقارات السكنية والتجارية
- رهن الأسهم المتداولة والأوراق المالية

يتم تأمين القروض السكنية عن طريق رهن عقاري على العقارات السكنية.

هناك نظام صارم لإدارة الضمانات للتخفيف من أي مخاطر ائتمان. كما أنه لدى البنك عملية إدارة ائتمان قوية تضمن الامتثال لشروط الموافقة والتوثيق والفحص المستمر لضمان جودة الائتمان والضمانات. في حين يتم تقييم الأوراق المالية مثل الأسهم المدرجة بانتظام، فإنه، بمقتضى سياسة الائتمان، يتم تقييم الأوراق المالية التي تم الحصول عليها عن طريق الرهن القانوني على العقارات مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات أو بشكلٍ أكثر تكرارًا في حال تطلب الوضع ذلك. وتقع ضمانات البنك في سلطنة عُمان.

تتمثل سياسة البنك في استبعاد العقارات المعاد امتلاكها بشكل منظم. يتم استخدام المتحصلات لخفض أو سداد المطالبة القائمة. بشكل عام، لا يشغل البنك العقارات المعاد امتلاكها لاستخدامات تجارية.

فيما يلي تحليل الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات الممنوحة:

| القروض المنتظمة | القروض المتعثره | إجمالي القروض |
|------------------|-----------------|------------------|
| ... | ... | ... |
| ١,٣٣٢,٨٦٤ | ٧٠,١٨١ | ١,٤٠٣,٠٤٥ |
| ٤٢٣,٣٦١ | ١,٢٤٤ | ٤٢٤,٦٠٥ |
| ١,٢٢٩,٢٢٢ | ٣,١٤٥ | ١,٢٣٢,٣٦٧ |
| ٢,٩٨٥,٤٤٧ | ٧٤,٥٧٠ | ٣,٠٦٠,٠١٧ |

لا توجد تغييرات جوهرية في جودة الضمانات التي يحتفظ بها البنك مقارنةً بما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

| القروض المنتظمة | القروض المتعثره | إجمالي القروض |
|------------------|-----------------|------------------|
| ... | ... | ... |
| ١,٢٩٥,٣٩٨ | ٦٤,٥٠٢ | ١,٣٥٩,٩٠٠ |
| ٣٧٣,٧٧٢ | ١٢٣ | ٣٧٣,٨٩٥ |
| ٩٨٨,١٥٦ | ٤٠,٧٣٤ | ١,٠٢٨,٨٩٠ |
| ٢,٦٥٧,٣٢٦ | ١٠٥,٣٥٩ | ٢,٧٦٢,٦٨٥ |

يوضح الجدول التالي معلوماتٍ حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة. وما لم يتم تحديد الأصول المالية بشكلٍ خاص، فإن المبالغ المبينة في الجدول تمثل مجمل القيم الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|---|-----------------|-----------------|------------------|
| ... | ... | ... | ... |
| ٢,٠٥٩,٣٢١ | ٢٥٩,٠٦٥ | - | ٢,٣١٨,٣٨٦ |
| ٢١,١٣٨ | ٨٠,٤١٠ | - | ١٠١,٥٤٨ |
| - | ١٩١,١٨٣ | - | ١٩١,١٨٣ |
| - | - | ١٥٣,٤٧٨ | ١٥٣,٤٧٨ |
| ٢,٠٨٠,٤٥٩ | ٥٣٠,٦٥٨ | ١٥٣,٤٧٨ | ٢,٧٦٤,٥٩٥ |
| مجمل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء - الخدمات البنكية للشركات | | | |
| مجمل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء - الخدمات البنكية للأفراد | | | |
| ١,٤٦٩,٤٧٠ | ٥١,٨٢٥ | - | ١,٥٢١,٢٩٥ |
| - | - | ٤١,٤٠٦ | ٤١,٤٠٦ |
| ١,٤٦٩,٤٧٠ | ٥١,٨٢٥ | ٤١,٤٠٦ | ١,٥٦٢,٧٠١ |
| ٣,٥٤٩,٩٢٩ | ٥٨٢,٤٨٣ | ١٩٤,٨٨٤ | ٤,٣٢٧,٢٩٦ |
| ٨,٩٧٢ | ٣٥,٢١٦ | ١٣٢,٧٥٤ | ١٧٦,٩٤٢ |
| البنود العرضية المتعلقة بالائتمان والارتباطات | | | |
| ٣١٦,٨٤٠ | ١٤٤,٣٦٦ | - | ٤٦١,٢٠٦ |
| ٥١٤٠ | ٣٠,٤٢٣ | - | ٣٥,٥٦٣ |
| - | ٤,٨٤١ | - | ٤,٨٤١ |
| - | - | ٤,٤٦٢ | ٤,٤٦٢ |
| ٣٢١,٩٨٠ | ١٧٩,٦٣٠ | ٤,٤٦٢ | ٥٠٦,٠٧٢ |
| ٧٢٨ | ١,٧٠٧ | ٤,١٨٨ | ٦,٦٢٣ |
| المستحق من البنوك والإيداعات بسوق المال | | | |
| ٢٥٤,٥١٠ | - | - | ٢٥٤,٥١٠ |
| ٢٢,٨٤٠ | - | - | ٢٢,٨٤٠ |
| ٥٧,٢٩٥ | - | - | ٥٧,٢٩٥ |
| ٣٣٤,٦٤٥ | - | - | ٣٣٤,٦٤٥ |
| ٢٥٠ | - | - | ٢٥٠ |
| الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين) (Aa٣ إلى Ba٣) | | | |
| ٤٧٩,٦٠٨ | - | - | ٤٧٩,٦٠٨ |
| ٩٢٤ | - | - | ٩٢٤ |
| أوراق القبول (الدرجات ١-٧) | | | |
| ٤٦,٠١٤ | ٣٨,٥٣٥ | - | ٨٤,٥٤٩ |
| ١٤ | ٤٨ | - | ٦٢ |

يوضح الجدول التالي معلوماتٍ حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة. وما لم يتم تحديد الأصول المالية بشكلٍ خاص، فإن المبالغ المبينة في الجدول تمثل مجمل القيم الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

١-٣١ مخاطر الائتمان (تابع)

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|---|-----------------|-----------------|------------------|
| ١,٨٧٩,٧٧٣ | ٢٣٧,٢٤٣ | - | ٢,١١٧,٠١٦ |
| ٥,٥٧١ | ١٠٠,٧٢ | - | ١١٠,٦٤٣ |
| - | ١٧٠,٧٦٨ | - | ١٧٠,٧٦٨ |
| - | - | ١٥٣,٥٥١ | ١٥٣,٥٥١ |
| ١,٨٨٥,٣٤٤ | ٥١٣,٠٨٣ | ١٥٣,٥٥١ | ٢,٥٥١,٩٧٨ |
| مجمّل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء - الخدمات البنكية للشركات | | | |
| مجمّل القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء - الخدمات البنكية للأفراد | | | |
| ١,٤٥٧,٠٠٤ | ٤٤,٦٩٩ | - | ١,٥٠١,٧٠٣ |
| - | - | ٣٧,٠٢٥ | ٣٧,٠٢٥ |
| ١,٤٥٧,٠٠٤ | ٤٤,٦٩٩ | ٣٧,٠٢٥ | ١,٥٣٨,٧٢٨ |
| إجمالي مجموع القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء | | | |
| ١,٠٥٧,٣ | ٣٢,٧١٦ | ١٢١,٢٧٠ | ١,٢١٠,٥٥٩ |
| مخصص الخسارة - القروض والسلفيات وأصول التمويل الإسلامي للعملاء | | | |
| البنود العرضية المتعلقة بالائتمان والارتباطات | | | |
| ٢٨٨,٥١٩ | ١١٦,٨١٩ | - | ٤٠٥,٣٣٨ |
| ١,١٤٣ | ٣٨,١٤٩ | - | ٣٩,٢٩٢ |
| - | ٣,٤٦٧ | - | ٣,٤٦٧ |
| - | - | ٤,٩٢٣ | ٤,٩٢٣ |
| ٢٨٩,٦٦٢ | ١٥٨,٤٣٥ | ٤,٩٢٣ | ٤٥٣,٠٢٠ |
| ٣٢٥ | ٢,٤٩١ | ١,٢٣١ | ٤,٠٤٧ |

| | | | |
|---|----------|----------|----------------|
| المستحق من البنوك والإيداعات بسوق المال | | | |
| ٢٤٣,٩٦١ | - | - | ٢٤٣,٩٦١ |
| بنوك منتظمة (Aa٣ إلى Baa٣) | | | |
| ٦٦,٨٠٩ | - | - | ٦٦,٨٠٩ |
| بنوك منتظمة (Bi إلى Ba٢) | | | |
| ٦١,٧٠٠ | - | - | ٦١,٧٠٠ |
| بنوك منتظمة (غير مصنفة) | | | |
| ٣٧٢,٤٧٠ | - | - | ٣٧٢,٤٧٠ |
| ١٠٦ | - | - | ١٠٦ |

| | | | |
|---|---------------|----------|----------------|
| ٣٧٢,٤٨٢ | - | - | ٣٧٢,٤٨٢ |
| استثمارات في الأوراق المالية (الدين) (Aa٣ إلى Ba٣) | | | |
| ٥٥٩ | - | - | ٥٥٩ |
| مخصص الخسارة - الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين) | | | |
| ٤٣,٦٥٦ | ٣٦,٤١٠ | - | ٨٠,٠٦٦ |
| ٩٣ | ١٢٧ | - | ٢٢٠ |

تقييم الانخفاض في القيمة

تعريف العجز عن السداد والتصحيح

يعتبر البنك أن الأداة المالية في حالة عجز عن السداد، وبالتالي تقع ضمن المرحلة الثالثة (المعرّضة للانخفاض في القيمة) لغرض حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع الحالات، عندما يتأخر المقرض عن موعد سداد مدفوعاته التعاقدية لمدة ٩٠ يومًا. يعتبر البنك أرصدة الخزينة و الأرصدة بين البنوك في حالة عجز عن السداد ويتخذ إجراءات فورية عندما لا تتم تسوية المدفوعات اللحظية المطلوبة في نهاية يوم العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

كجزء من التقييم النوعي لما إذا كان العميل عاجزًا عن السداد، يأخذ البنك في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى احتمالية عدم الدفع. عندما تحدث مثل هذه الأحداث، ينظر البنك بعناية فيما إذا كان الحدث يؤدي إلى معاملة العميل باعتباره عاجزًا عن السداد، وبالتالي، تقييمه على أنه في المرحلة الثالثة لغرض حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة الثانية مناسبة. تشمل هذه الأحداث:

- التصنيف الداخلي للمقرض الذي يشير إلى العجز عن السداد أو شبه عجز عن السداد
- الانخفاض الجوهري في مبيعات المقرض أو فقدان أحد كبار العملاء
- قيام المدين (أو أي منشأة قانونية داخل مجموعة المدين) بتقديم طلب إفلاس أو حماية من الإفلاس.

تتمثل سياسة البنك في اعتبار أن الأداة المالية "قد تم تصحيحها"، وبالتالي إعادة تصنيفها خارج المرحلة الثالثة، عند انقضاء معايير التعثر لمدة ستة أشهر متتالية على الأقل. إن القرار بشأن ما إذا كان سيتم تصنيف الأصل على أنه في المرحلة الثانية أو المرحلة الأولى بمجرد تصحيحه يعتمد على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التصحيح، وما إذا كان ذلك يشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

دمج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بدمج المعلومات المستقبلية في كل من تقييمه ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بصورة جوهرية منذ إدراجها المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع أخذ مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، يكون البنك رأيًا أساسيًا للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

بالنظر إلى طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى توفر المعلومات الإحصائية التاريخية الموثوق بها، يستنتج البنك احتمالية العجز عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام بيانات احتمالية العجز خلال الدورة التي ينشرها صندوق النقد الدولي لكل فئة تصنيف.

الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

خلال السنة، طوّق البنك أداة جديدة لاحتساب انخفاض القيمة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، تتضمن إطارًا اقتصاديًا كليًا معزلاً. ويستند الإطار المحدّث إلى أحدث توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ويطبّق معايير خاصة بكل محافظة لضمان أن تعكس المتغيرات المخنّارة على نحو مناسب خصائص المخاطر الخاصة بكل محافظة.

تم تحديد متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في النموذج من خلال تحليل الارتباط وتقييم قدرتها التفسيرية على نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وخضعت عملية تنفيذ النموذج ومعايرته وتطبيقه لعملية تحقق مستقلة ومراجعة من قبل الإدارة للتأكد من مئانة الافتراضات الأساسية والمخرجات الناتجة عنها واتساقها ومعقوليتها.

وفقًا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يقوم البنك بدمج المعلومات التطلعية من خلال الأخذ في الاعتبار عدة سيناريوهات اقتصادية كلية عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفيما يلي ملخص افتراضات الاقتصاد الكلي التطلعية المطبقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| المحركات الرئيسية | سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة | |
|---|-------------------------------------|--------|
| | ٢٠٢٦ | ٢٠٢٧ |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | السيناريو الأساسي | ١,٥٨% |
| | السيناريو التصاعدي | ١,٥٣% |
| | السيناريو التنازلي | ٠,١٥% |
| الاستثمار (نسبة (%) من الناتج المحلي الإجمالي) | السيناريو الأساسي | ٠,٨٠% |
| | السيناريو التصاعدي | ٠,٠٨% |
| | السيناريو التنازلي | ٠,٣٢% |
| رصيد الحساب الجاري (نسبة (%) من الناتج المحلي الإجمالي) | السيناريو الأساسي | ٠,٣٠% |
| | السيناريو التصاعدي | ٠,٠٣% |
| | السيناريو التنازلي | ٠,١٢% |
| صافي الدين الحكومي (مليار د.ع.) | السيناريو الأساسي | -٠,٥٧ |
| | السيناريو التصاعدي | -٠,٦٣ |
| | السيناريو التنازلي | -٠,٨٧ |
| مؤشر أسعار المستهلك (سنويًا) | السيناريو الأساسي | ١٠٨,٤٧ |
| | السيناريو التصاعدي | ١٢١,٧١ |
| | السيناريو التنازلي | ١٠٧,٨٣ |

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

١-٣١ مخاطر الائتمان (تابع)

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ من البنوك دمج معلومات تطوعية معقولة وداعمة، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار عدة سيناريوهات اقتصادية كلية، عند تقدير مقاييس مخاطر الائتمان. وبناءً على ذلك، يطبق البنك نهجاً قائماً على السيناريوهات يتضمن السيناريو الأساسي والسيناريو التصاعدي والسيناريو التنازلي.

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بتخصيص ترجيح احتمالات بنسبة ٥٠٪ للسيناريو الأساسي و٤٠٪ للسيناريو التنازلي و١٠٪ للسيناريو التصاعدي. وفي الفترات السابقة، طُبِّق البنك عملية ترجيح احتمالات متساوية على السيناريوهات. واستجابةً للملاحظات الرقابية، وفي ضوء التغييرات في البيئة الاقتصادية الخارجية، جرى تعزيز منهجية ترجيح السيناريوهات لتعكس على نحو أفضل الظروف الاقتصادية السائدة، وملف مخاطر البنك، والممارسات السوقية الملاحظة لدى المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولهذا الغرض، استند تحديد ترجيحات السيناريوهات إلى تقييم تجريبي لمستويات الضغوط الاقتصادية التاريخية التي شهدتها

سلطنة عُمان، مع التركيز بشكل خاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يُعد مؤشراً رئيسياً على الزخم الاقتصادي والضغوط الاقتصادية. ويُعد الناتج المحلي الإجمالي محركاً اقتصادياً كلياً أساسياً ضمن نماذج احتمالية العجز عن السداد لدى البنك، إذ يعكس التغييرات في الإنتاجية وتوليد الدخل ومستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

تم تحليل بيانات النمو ربع السنوي التاريخي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) الصادرة عن صندوق النقد الدولي لتقييم وتيرة وشدة حالات الانكماش والتوسع الاقتصادي، إلى جانب فترات التدهور الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي، استناداً إلى الانخفاضات والارتفاعات الملحوظة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولضمان تمثيل متوازن مع قدر كافٍ من التحفظ للضغوط الاقتصادية، قام البنك بتطبيق نهج قائم على النسب المئوية على التوزيع التاريخي لتحركات الناتج المحلي الإجمالي. وقد أتاح هذا النهج تقييماً أشمل لظروف الضغوط الاقتصادية التي لوحظت تاريخياً. وبناءً على هذا التحليل، جرى تخصيص ترجيحات السيناريوهات بنسبة ٥٠٪ للسيناريو الأساسي و٤٠٪ للسيناريو التنازلي و١٠٪ للسيناريو التصاعدي وذلك لأغراض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

| المحركات الرئيسية | سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة | |
|-------------------------------------|-------------------------------------|------|
| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
| معدل الفائدة الحقيقي | السيناريو الأساسي | ٧,١٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٦,٥٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي | السيناريو التنازلي | ٨,٤٪ |
| | السيناريو الأساسي | ٤,٠٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد | السيناريو التصاعدي | ٤,٢٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٣,٧٪ |
| | السيناريو الأساسي | ٠,٥٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٠,٢٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠,٢٪ |

يتم تصنيف كل تعرض للمخاطر ضمن درجة من درجات مخاطر الائتمان عند الإدراج المبدئي بناءً على المعلومات المتاحة حول المقترض. تتم مراقبة التعرض للمخاطر بشكل مستمر، وقد يؤدي ذلك إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من مخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بتعرضات الخدمات البنكية للشركات، اعتمد البنك إطار تصنيف المخاطر الذي يحتوي على سبع درجات للفروض المنتظمة وثلاث درجات للفروض المتعترية. يقيم تصنيف المخاطر الداخلي للبنك العميل وربط احتمالية العجز عن السداد بكل درجة تصنيف. فيما يلي تعريف تصنيفات جودة الائتمان كما هو مُفصّل عنه في الإيضاح رقم ٣١-١ لتعرضات الخدمات البنكية للشركات الخاصة بالبنك.

| درجة المخاطر | التفسير |
|--------------|--|
| ٥-١ | احتمالية عالية للوفاء بالالتزامات المالية في حالة حدوث اضطرابات في السوق |
| ٦ | احتمالية متوسطة للوفاء بالالتزامات المالية في حالة حدوث اضطرابات في السوق |
| ٧ | فروض ضعيفة محتملة، حيث إذا لم يتم تصحيح الضعف، قد يؤدي ذلك إلى تدهور توقعات سداد الفروض أو تدهور مركز البنك الائتماني في تاريخ مستقبلي ما. |
| ٨-١ | عجز عن السداد. لا بد من إعادة تقييم قدرة المقترض على السداد، وقد يتم استكشاف أشكال أخرى من التدفقات النقدية لتحقيق أي استردادٍ اضافي للتعرض. |

- أي معلومات اقتصادية كلية أو جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.
- تختلف درجة التعقيد والتفصيل في تقنيات التصنيف بناءً على تعرض البنك وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض فروض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً ضمن نماذج البنك الخاصة بالمنتجات البنكية للأفراد.

فيما يتعلق بالتعرضات في قطاع الخدمات البنكية للأفراد، تشمل "الفروض المنتظمة" الحسابات الفردية التي لم تتجاوز فترة تأخر موعد استحقاقها ٩٠ يوماً.

بالنسبة للمستحق من البنوك والإيداعات بسوق المال، والاستثمارات في الأوراق المالية والأرصدة لدى البنك المركزي، يستخدم البنك التصنيفات الائتمانية الخارجية لموديز.

الزينة والتداول والعلاقات بين البنوك

تشتمل علاقات الزينة والتداول والعلاقات بين البنوك والأطراف المقابلة على مؤسسات الخدمات المالية، والبنوك، والوسطاء، والبورصات، ودور المقاصة. بالنسبة لهذه العلاقات، يحتل قسم مخاطر الائتمان في البنك المعلومات المتاحة للجمهور مثل المعلومات المالية والبيانات الخارجية الأخرى، ويحدد التصنيف الداخلي.

الإقراض التجاري وإقراض الشركات

بالنسبة للفروض البنكية للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في البنك. يستند تقييم مخاطر الائتمان على نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم تضمين بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بعناية أكبر.
- أي معلومات متاحة للجمهور حول العملاء من الأطراف الخارجية. ويشمل هذا درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة علانية أو أسعار مقايضة تقصير الائتمان أو البيانات والمقالات الصحفية.

الإقراض الاستهلاكي والرهون العقارية للأفراد

يشمل الإقراض الاستهلاكي الفروض الشخصية غير المضمونة، وبطاقات الائتمان، والسحوبات على المكشوف. يتم تصنيف هذه المنتجات إلى جانب الرهون العقارية للأفراد وبعض عمليات إقراض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على أيام التأخر في السداد. وفيما يلي المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج:

- منتجات الإقراض الاستهلاكي: استخدام الحدود وتقلبها، و نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغييرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية والمديونية الشخصية وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.
- الرهون العقارية للأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغييرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية والمديونية الشخصية وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة

تحليل الحساسية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات البنك لخسائر الائتمان على الأصول المالية غير منخضة القيمة (المرطبان الأولى والثانية) بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بناءً على ترجيح الاحتمالات لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات خسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح بنسبة ١٠٪.

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تابع)

| | في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|---|-----------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|---------------------------------------|
| | الخسائر الائتمانية المتوقعة | الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة | الخسائر الائتمانية المتوقعة | الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة |
| | ٤٧.٨٥٦ | - | ٤٦.٩٩٠ | - |
| حساسية تقديرات انخفاض القيمة | | | | |
| الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض التي انخفضت قيمتها بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | | | | |
| نماذج المحاكاة | | | | |
| الحالة التصاعدية - مرجحة بنسبة ١٠٠٪ | ٤١.١٤١ | ٦.٧١٥ | ٤١.١٥٥ | ٥.٨٣٥ |
| الحالة الأساسية - مرجحة بنسبة ١٠٪ | ٤٦.٤٢٨ | ١.٤٢٨ | ٤٦.٦٢٣ | ٣٦٧ |
| السيناريو التنازلي - مرجح بنسبة ١٠٪ | ٦٢.٣١٦ | (١٤.٤٦٠) | ٥٣.١٩٤ | (٦.٢٠٤) |

مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد

يمثل مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد مجمل القيمة الدفترية للأدوات المالية الخاضعة لحساب انخفاض القيمة، مع مراعاة قدرة العميل على زيادة مستوى تعرضه عند الاقتراب من العجز عن السداد وكذلك احتمالية السداد المبكر.

لحساب مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد لقرض المرحلة الأولى، يقوم البنك بتقييم أحداث العجز عن السداد المحتملة في غضون ١٢ شهرا لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا. ومع ذلك، إذا كان من المتوقع أن يتعرض قرض المرحلة الأولى لعجز عن السداد في الأشهر الـ ١٢ من تاريخ الميزانية العمومية ومن المتوقع عجزه عن السداد مرة أخرى لاحقا، يتم مراعاة جميع أحداث العجز عن السداد المرتبطة، بالنسبة للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم مراعاة مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

ويحدد البنك مستويات التعرض الناتج عن العجز عن السداد من خلال نمذجة نطاق نتائج التعرض المحتملة في أوقات مختلفة، بما يتوافق مع السيناريوهات المتعددة. ثم يتم تطبيق احتمالية العجز عن السداد حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لكل سيناريو اقتصادي بناء على نتائج نماذج البنك.

الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد

بالنسبة للأدوات المالية البنكية للشركات والاستثمارات، تُقِيم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد استناداً إلى بيانات الخسائر التاريخية المجمعة، وبيانات التعافي، وبيانات الاسترداد التي تؤدي إلى تحديد معدل معين للخسارة الناتجة عن العجز عن السداد. وتأخذ هذه المعدلات في الاعتبار مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد المتوقع مقارنة بالمبالغ المتوقع استردادها أو تحقيقها من أي ضمانات محتفظ بها.

يقوم البنك بتقسيم منتجات إقراض الأفراد إلى محافظ متجانسة أصغر، استناداً إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة

متعلّزا. في بعض الحالات، قد يعتبر البنك أيضا أن الأحداث المبيّنة أدناه هي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مقارنة بالعجز عن السداد. بغض النظر عن التغيير في درجات الائتمان، إذا تجاوزت المدفوعات التعاقدية أكثر من ٣٠ يوما من تاريخ الاستحقاق، تُعتبر مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي.

أ. عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توافر القوائم المالية المدققة خلال ١٢٠ يوما من نهاية الفترة المحاسبية.

ب. التأخير في تنفيذ الوثائق لأكثر من ٣٥ يوما من الحد الموضوع بسبب النزاعات مع العملاء.

ج. خضوع المقرض للتقاضي من قبل أطراف أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على مركزه المالي.

د. التغييرات المتكررة في موظفي الإدارة العليا دون خلفاء أو إدارة مهنية مقبولة.

هـ. تحويل الأموال داخل المجموعة دون تجاوز المعاملات الأساسية ٥٠٪ من صافي قيمة الأصول.

و. التأجيل / التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية لأكثر من ستة واحدة باستثناء المشروعات الحكومية أو التأخير الذي يرجع إلى الموافقات الحكومية.

ز. تعديلات الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد فحص التدفقات النقدية للمقترض / المركز المالي / القدرة على السداد) بما في ذلك تمديد فترة السماح، وتأجيل الدفع، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك. يجب أن يكون هذا الشرط متوافقا مع توجيهات إعادة الهيكلة الصادرة عن البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

ح. هبوط بنسبة ٢٥٪ أو أكثر في معدل الدوران أو في الأرباح قبل الفوائد مقارنة بالسنة السابقة باستثناء في حالة التغيير في نموذج الأعمال / أحد الأحداث الجوهريّة.

ط. انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من ١ باستثناء الحالات التي تتمتع بدعم ائتماني خارجي مقبول.

ي. تخفيض التصنيف بمقدار ٣ درجات للتصنيفات من R١ إلى R٤ وتخفيض بمقدار درجتين للتصنيفين R٥ و R٦.

ك. تآكل في صافي القيمة بأكثر من ٢٠٪ مقارنة بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بنسبة ١,٥ مرة.

تشمل مخاطر الائتمان الرئيسية التي تنفرد بها حالات تعرض الأفراد ما يلي، بصرف النظر عن المعايير النموذجية المشتركة بين جميع المنتجات وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩:

أ. أصول المرحلة الثانية على أساس عدد أيام تأخر السداد وفقاً لتعميم رقم م ١١٤٩.

ب. الإدراج في قائمة المراقبة على أساس حالة صاحب العمل لدى المقترض.

ج. تمتع الحسابات المعاد هيكلتها بمعاملة انتقائية ومنغيرة حسب إرشادات البنك المركزي.

يمكن تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت تتسق مع الهدف من تحديد الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان.

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة للإدراج المبدئي، فإن مخصص الخسارة على الأداة يعود إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. قد تشير بعض المؤشرات النوعية لزيادة مخاطر الائتمان، مثل التأخر في السداد أو الإمهال، إلى زيادة مخاطر العجز عن السداد التي تستمر بعد زوال المؤشر نفسه. في مثل هذه الحالات، يحدد البنك فترة اختبار والتي يجب أن يبين الأصل المالي خلالها اتجاهًا يدل على أن مخاطر الائتمان الخاصة به قد انخفضت بشكل كافٍ. عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما، فإن الدليل على أن معايير إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم يعد مستوفياً، ويتضمن تاريخ أداء السداد المحدث مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

يراقب البنك فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عمليات الفحص الدورية للتحقق من أنه:

- يمكن أن تحدد المعايير زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لحالة عجز عن السداد.

- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية التي يتجاوز فيها الأصل موعد الاستحقاق لمدة ٣٠ يوماً.

- يبدو متوسط الوقت بين تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان والعجز عن السداد معقولاً.

- لا يتم بشكل عام تحويل التعرض مباشرة من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى انخفاض القيمة الائتمانية.

- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية العجز عن السداد لمدة ١٢ شهراً (المرحلة الأولى) واحتمالية العجز عن السداد على مدى العمر (المرحلة الثانية).

الأصول المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء إدراج قرض قائم من الممكن تعديل شروطه وإدراج القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم ٣-٥.

عند تعديل شروط أصل مالي ولا ينتج عن هذا التعديل إلغاء للإدراج، فإن تحديد فيما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد ازدادت بشكل جوهريّ تعكس مقارنة:

- العمر المتبقي لاحتمال العجز عن السداد الخاصة بها عند تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدّلة؛

- العمر المتبقي لاحتمال العجز عن السداد المقدر استناداً إلى البيانات عند الإدراج المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

عندما يؤدي التعديل إلى إلغاء الإدراج، يتم إدراج القرض الجديد وتصنيفه للمرحلة الأولى (على افتراض أنه لم يتعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية في ذلك الوقت).

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

الأصول المالية المعدلة (تابع)

يقوم البنك بإعادة التفاوض بشأن قروض العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم "أنشطة الإمهال") بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر العجز. ووفقاً لسياسة الإمهال لدى البنك، يتم منح مهل القروض على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من العجز، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدينون من الوفاء بالشروط المعدلة.

تشمل الشروط المعدلة عادةً تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير موعد مدفوعات الفائدة وتعديل شروط تعهدات القروض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة الائتمان البنكية بانتظام بفحص التقارير المتعلقة بأنشطة الإمهال. وبالنسبة للأصول المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال للبنك، يعكس تقدير احتمال العجز عن السداد ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة البنك على تحصيل الفائدة والأصل وخبرة البنك السابقة في إجراءات الإمهال المماثل. وكجزء من هذه العملية، يقوم البنك بتقييم أداء سداد المقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة، وبأخذ في الاعتبار مؤشرات سلوكية متعددة.

بشكل عام، يعد الإمهال مؤشراً نوعياً على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع الإمهال دليلاً على أن التعرض هو انخفاض قيمة الائتمان. يحتاج العميل إلى إظهار التزاماً تاماً بالسداد على مدار فترة من الزمن قبل أن يصبح التعرض غير منخفض القيمة/أثمنياً/ في حالة العجز عن السداد أو أن احتمال العجز عن السداد قد انخفض بحيث يقع ضمن نطاق احتمال العجز عن السداد لمدة ١٢ شهرًا حتى يتم اعتبار الأصل في المرحلة الأولى.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - التعديلات التقديرية:

حينما ينطبق ذلك، يقوم البنك بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية وضع النماذج العادية للبنك حتى تعكس الاجتهادات التي تضعها الإدارة. يمكن للتغييرات في الافتراضات الكامنة وراء هذه التعديلات التقديرية أن تؤثر بشكل جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة. تشمل هذه التعديلات على تعديلات ما بعد النموذج والتغطيات.

إن تعديلات ما بعد النموذج هي بمثابة تعديلات على رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من عملية إعداد تقارير نهاية السنة حتى تعكس التحديثات الأخيرة لبيانات السوق وأوجه الفصول المعروفة في النموذج وأحكام خبراء الائتمان. عادة ما يتم احتسابها وتوزيعها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي، ويتم احتسابها بشكل منفصل لكل سيناريو اقتصادي وتستخدم عند الاقتضاء لتعديل نتائج تصنيف المرحلة.

التغطيات هي تعديلات على مخارج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم إجراؤها خارج الحساب التفصيلي للخسائر الائتمانية المتوقعة وعملية إعداد التقارير. وهذا لا يتوافق مع تعريف البنك لتعديلات ما بعد النموذج لأنه لا يتم احتسابها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي.

لدى البنك أطر للحوكمة الداخلية وضوابط معمول بها لتقييم مدى ملاءمة جميع التعديلات التقديرية. ويهدف البنك إلى دمج هذه التعديلات في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حينما أمكن، كجزء من إجراءات إعادة المعايير الدورية وتقييم النموذج.

نتج عن إجمالي التعديلات التقديرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ زيادة في مخصص الخسارة الإجمالي بنسبة ٠.٤٨٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ٠.٨٩٪) مقارنة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتق من نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إدارة مخاطر النماذج:

استخدم البنك نماذج في العديد من أنشطته المالية والتجارية بداية من الاكتتاب في تسهيل ائتماني حتى إعداد التقارير عن الخسارة المتوقعة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

لقد شكّل البنك لجنة الإشراف على النماذج. إن اللجنة مسؤولة عن جميع قرارات النمذجة الهامة المتعلقة بكل خطوة من دورة حياة النموذج. يجب على اللجنة ضمان شفافية القرارات وتبيريها وتوثيقها. يتمثل الهدف الرئيسي للجنة في تحسين قدرة النماذج على دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى البنك، وتغطية جميع أنواع النماذج. تتحمل لجنة الإشراف على النماذج المسؤولية أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة، الذي يجب أن يضمن أن لجنة الإشراف على النماذج تحذر مخاطر النماذج بشكل مناسب. يتطلب من اللجنة تقديم رؤية محايدة لأفضل نهج نمذجة للبنك، ومن المتوقع أن تظل مستقلة عن المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتصورة لخطوط الأعمال. ولذلك، فإن غالبية أعضاء اللجنة ليسوا من خطوط الأعمال.

يجب إدارة كل نموذج وفقاً لدورة تتضمن، كحد أدنى، الخطوات التالية:

١. التطوير.
٢. التحقق قبل التنفيذ.
٣. التنفيذ.
٤. الاستخدام والمراقبة.
٥. التحقق المستقل.
٦. إعادة الفحص أو إعادة التطوير أو الإلغاء، إذا لزم الأمر.

يجب تحديد مدة ومدى تكرار كل خطوة مسبقاً لكل نموذج وتوثيقها وفقاً لذلك. تشمل مسؤوليات لجنة الإشراف على النماذج ما يلي:

١. تحديد مدى قابلية البنك للتعرض لمخاطر النموذج والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
٢. ضمان إدارة مخاطر النموذج بشكل مناسب على مستوى البنك.
٣. تصعيد القرارات المتعلقة بوضع النماذج عند الضرورة.
٤. الإشراف على هدف واستراتيجية كل نموذج.
٥. الموافقة على وضع نماذج جديدة.
٦. طلب وضع نماذج جديدة عند الضرورة.
٧. لموافقة على القرارات المتعلقة بنمذجة المواد طوال دورة حياة النموذج.
٨. فحص نتائج التحقق في نهاية كل دورة واتخاذ أحد الخيارات التالية:

أ) ترك النموذج دون تغيير.

ب) استخدام تعديل مؤقت أثناء وضع خطة الإصلاح.

ج) إعادة فحص النموذج.

د) إعادة تطوير النموذج أو الحصول على نموذج جديد.

هـ) سحب النموذج دون إجراء عملية إعادة تطوير إضافية.

٢٠٣١ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات الدفع عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والاستثنائية. من أجل الحد من هذه المخاطر، تبحث الإدارة باستمرار عن فرص لتتويع مصادر التمويل بالإضافة إلى القاعدة الأساسية للإيداع، وإدارة الأصول آخذة السيولة في عين الاعتبار، ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل يومي. يتضمن ذلك تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر ضمانات ذات درجة عالية يمكن استخدامها للحصول على تمويل إضافي عند الحاجة.

يحرص البنك على الاحتفاظ بالسيولة الكافية من خلال تقييم وتحديد ومراقبة التغييرات في التمويل المطلوب بصورة مستمرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في ضوء الاستراتيجية العامة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك ببعض الأصول السائلة كجزء من استراتيجيته لإدارة مخاطر السيولة.

يدير البنك مخاطر السيولة بناءً على إرشادات البنك المركزي العماني والسيولة والسياسات المتعلقة بالسيولة اللازمة في حالات الطوارئ والتي يتم اعتمادها وفحصها دورياً من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تتم مراقبة وضع مخاطر السيولة دورياً من خلال تحليل العديد من التقارير مثل استحقاقات الأصول والالتزامات، وخطوط السيولة، ومؤشرات الإندار الميكر ونسب الأسهم، وكذلك يجري البنك أيضاً بصورة دورية اختبارات التحقّل فيما يتعلق بالسيولة بناءً على ظروف السوق وأحداث تتعلق بالبنك بما يتماشى مع توصيات لجنة بازل. يتم مراجعة وضع السيولة لدى البنك وسيناريوهات اختبار الضغط دورياً من قبل الإدارة وكذلك يتم مناقشتها في قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

أصدر البنك المركزي العماني إرشادات بشأن تنفيذ إطار بازل ٣ بشأن السيولة وهي نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل الثابت.

نسبة صافي التمويل الثابت هي نسبة هيكلية طويلة الأجل مصممة لمعالجة عدم التوافق في السيولة وتقليل مخاطر التمويل على مدى سنة واحدة. يبدأ سريانها في يناير ٢٠٢٠، مع نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ حسب التوجيهات التنظيمية.

وفيما يلي الاستحقاقات المتبقية للأصول والالتزامات وحقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| عند الطلب وخلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | ١٢ إلى ١٢ شهراً | ٥ إلى ٥ سنوات | ٥ إلى ٥ سنوات | الإجمالي لأقل من ١٢ شهراً | الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً | الإجمالي |
|------------------------------|-------------------|--------------------|------------------|------------------|---------------------------------|--|------------|
| ١٩٢,٣٨٥ | ٥٦,٨٥٦ | ٢٤٩,٢٤١ | ٧٥,٠٩٢ | ٣١,٨٢١ | ١٠٦,٩١٣ | ٣٥٦,١٥٤ | ١,٠٦٦,٥٠٤ |
| ٢٣٥,٧٥٨ | ٣٦,٠٥٦ | ٢٧١,٨١٤ | ٦٢,٥٨١ | - | ٦٢,٥٨١ | ٣٣٤,٣٩٥ | ١,٤٠١,٣٥٤ |
| ٣٢٧,٩٨٩ | ٣٧٥,٩٦٢ | ٧٠٣,٩٥١ | ١,٥٥٢,٠٨٧ | ١,٨٩٤,٣١٦ | ٣,٤٤٦,٤٠٣ | ٤,١٥٠,٣٥٤ | ١٨,٨٧٧ |
| ١٨٣,١٨٣ | ٣٥,٥٢٦ | ٢١٨,٧٠٩ | ٢٥٦,٣٠٣ | ١٠٠,٤٥٤ | ٣٦١,٧٥٧ | ٥٨٠,٤٦٦ | ١٠,٨٧٧ |
| ١٠٤,٦٨٥ | ٤,١٩٢ | - | - | - | - | ٦,٩٧٨ | ٦,٩٧٨ |
| - | - | - | - | - | - | - | - |
| ١,٠٤٤,٠٠٠ | ٥٠٨,٥٩٢ | ١,٥٥٢,٥٩٢ | ١,٩٤٦,٠٦٣ | ٢,٠٩٢,٥٦٩ | ٤,٠٣٨,٦٣٢ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | ١٠,٢٠٢,٧٦١ |
| ٦٦,٥٢١ | ١٧٥,٢٤٨ | ٢٤١,٧٦٩ | ٦٧٢,٦٣٩ | ٢٨٨,٣٥٣ | ٩٦٠,٩٩٢ | ١,٢٠٢,٧٦١ | |

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

٢-٣١ مخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| الإجمالي | الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً | أكثر من ٥ سنوات | ٥ إلى ٥ سنوات | الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً | ٣ إلى ١٢ شهراً | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | |
|-----------|-----------------------------------|-----------------|---------------|----------------------------------|----------------|------------------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | |
| ٣٥٦,١٥٤ | ١٦,٩١٣ | ٣١,٨٢١ | ٧٥,٠٩٢ | ٢٤٩,٢٤١ | ٥٦,٨٥٦ | ١٤٧,١١٥ | نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية |
| ٣٧٢,٣٦٤ | ١٣,٤٧٥ | ٥,٧٧٥ | ٧,٧٠٠ | ٣٥٨,٨٨٩ | ٥٢,٧٤٥ | ٣٠,٦١٤٤ | مستحق من بنوك وإداعات أخرى بسوق المال |
| ٣,٩٢٦,١٤٧ | ٣,٢٨٥,١٥٨ | ١,٩٤٩,١٩٦ | ١,٣٣٥,٩٦٢ | ٦٤٠,٩٨٩ | ٢٨٧,١٠٠ | ٣٥٣,٨٨٩ | فروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي |
| ٤٧٣,٣٩٣ | ٣٣٢,٥٣٨ | ٥٥,٠٦٦ | ٢٧٧,٤٧٢ | ١٤٠,٨٥٥ | ٢٦,٠٠٧ | ١١٤,٨٤٨ | استثمارات في أوراق مالية |
| ١٠,٦٦٢ | - | - | - | ١٠,٦٦٢ | ٤,١١١ | ١٠,٥٥١ | أصول أخرى |
| ٥٩,٤٦٧ | ٥٩,٤٦٧ | ٥٩,٤٦٧ | - | - | - | - | ممتلكات ومعدات |
| ٥,٢٤٢,٥٤٥ | ٣,٧٩٤,٠٨٤ | ٢,١٠٢,٤٧٨ | ١,٦٩١,٦٠٦ | ١,٤٤٨,٤٦١ | ٤٢١,٩١٤ | ١,٠٢٦,٥٤٧ | إجمالي الأصول |
| ١,٢٥٤,٠٩٤ | ١,٠٠٤,٠٣٠ | ٣١٢,٥٤١ | ٦٩٧,٨٦٢ | ٢٤٣,٦٩١ | ١٧٦,٣٣٩ | ٦٧,٣٥٢ | التدفقات النقدية المستقبلية الواردة للفائدة |

| | | | | | | | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|----------------|---|
| ١٩٢,٩٣٨ | ٨٩,٦٨٦ | - | ٨٩,٦٨٦ | ١,٣٠٢,٥٢ | ٣٠,٨٠٠ | ٧٢,٤٥٢ | مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال |
| ٤,١٢٨,٥٢٣ | ٢,٢٧٨,٣٧٨ | ٧١٧,٠٢٤ | ١,٥٦١,٣٥٤ | ١,٨٥٠,١٤٥ | ١,١١٠,٧٩٤ | ٧٣٩,٣٥١ | ودائع العملاء |
| ١٣٣,٨٠٠ | ٤١ | - | ٤١ | ١٣٣,٧٥٩ | ٤,٥٢٧ | ١٢٩,٢٣٢ | التزامات أخرى |
| ١٩,١٢٣ | - | - | - | ١٩,١٢٣ | - | ١٩,١٢٣ | الضريبة |
| ٥٤٣,١٢٤ | ٥٤٣,١٢٤ | ٥٤٣,١٢٤ | - | - | - | - | حقوق المساهمين |
| ٢٢٥,٣٧ | ٢٢٥,٣٧ | ٢٢٥,٣٧ | - | - | - | - | سندات دائمة من الفئة أ |
| ٥,٢٤٢,٥٤٥ | ٣,١٣٦,٢٦٦ | ١,٤٨٥,١٨٥ | ١,٦٥١,٠٨١ | ٢,١٠٦,٢٧٩ | ١,١٤٦,١٢١ | ٩٦٠,١٥٨ | إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين |
| ٥٤٤,٣٩٥ | ٤٠٧,٣١١ | ١٠٨,١٩٦ | ٢٩٩,١١٥ | ١٣٧,٠٨٤ | ٩٥,٨٣٠ | ٤١,٢٥٤ | التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة للفائدة |
| - | ٦٥٧,٨١٨ | ٦١٧,٢٩٣ | ٤٠,٥٢٥ | (٦٥٧,٨١٨) | (٧٢٤,٢٠٧) | ٦٦,٣٨٩ | إجمالي فجوة السيولة (إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين) |
| - | - | (٦٥٧,٨١٨) | (١,٢٧٥,١١١) | (١,٣١٥,٦٣٦) | (٦٥٧,٨١٨) | ٦٦,٣٨٩ | فجوة السيولة المتراكمة |

| الإجمالي | الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً | أكثر من ٥ سنوات | ٥ إلى ٥ سنوات | الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً | ٣ إلى ١٢ شهراً | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | |
|-----------|-----------------------------------|-----------------|---------------|----------------------------------|----------------|------------------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | |
| ٤,١٢٨,٥٢٣ | ٩٦٢,٦٥٧ | ٨٦ | ٩٦٢,٥٧١ | ٣,١٦٥,٨٦٦ | ٨٠,٦٧٤ | ٢,٣٦٤,١٩٢ | ودائع العملاء |
| ١٩٢,٩٣٨ | ٨٩,٦٨٦ | - | ٨٩,٦٨٦ | ١,٣٠٢,٥٢ | ٣٠,٨٠٠ | ٧٢,٤٥٢ | مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال |
| ١٣٣,٨٠٠ | ٤١ | - | ٤١ | ١٣٣,٧٥٩ | ٤,٥٢٧ | ١٢٩,٢٣٢ | التزامات أخرى |
| ٥٤٨,١٤٥ | ٤١٠,٥٦١ | ١,٩٤٤٦ | ٣,١١٥ | ١٣٧,٥٨٤ | ٩٦,٢٠٥ | ٤١,٣٧٩ | التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة للفائدة |
| ٤٥٣,٠٢٠ | - | - | - | ٤٥٣,٠٢٠ | - | ٤٥٣,٠٢٠ | التزامات عرضية |

لدى البنك حق الوصول إلى تسهيلات ملتزم بها من البنوك الأخرى لتلبية متطلبات السيولة (إذا لزم الأمر).

| الإجمالي | الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً | ٥ إلى ٥ سنوات | ٥ إلى ٥ سنوات | الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً | ٣ إلى ١٢ شهراً | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | |
|------------------|-----------------------------------|------------------|------------------|----------------------------------|------------------|------------------------|--|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | |
| ٤١٤,٨٨٣ | ٢٥,٠٢٥ | - | ٢٥,٠٢٥ | ٣٨٩,٨٥٨ | ١٦٠,٨٦٣ | ٢٢٨,٩٩٥ | مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال |
| ٤,٠٠٩,١١٧ | ٢,٠٨٤,٥٤٠ | ٧٦١,٢٢٠ | ١,٣٢٣,٣٢٠ | ١,٩٢٤,٥٧٧ | ١,٢٢٨,٤٧٦ | ٦٩٦,١٠١ | ودائع العملاء |
| ١٤١,٢٣٤ | ١,١١١ | ١,٠٤٧ | ٦٤ | ١٤٠,١٢٣ | ٥,٠٦٠ | ١٣٥,٠٦٣ | التزامات أخرى |
| ٢٥,٩٨٤ | - | - | - | ٢٥,٩٨٤ | - | ٢٥,٩٨٤ | الضريبة |
| ٦٠,٧١٩ | ٦٠,٧١٩ | ٦٠,٧١٩ | - | - | - | - | حقوق المساهمين |
| ٣٩٨,٢٨٧ | ٣٩٨,٢٨٧ | ٣٩٨,٢٨٧ | - | - | - | - | سندات دائمة من الفئة أ |
| ٥,٥٩١,٢٢٤ | ٣,١١٠,٦٨٢ | ١,٧٦٢,٢٧٣ | ١,٣٤٨,٤٠٩ | ٢,٤٨٠,٥٤٢ | ١,٣٩٤,٣٩٩ | ١,٠٨٦,١٤٣ | إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين |
| ٥٩٥,٦٩٤ | ٤٥٥,٥٥٠ | ١٣٨,٠٧٦ | ٣١٧,٤٧٤ | ١٤٠,١٤٤ | ٩٦,٩٢٧ | ٤٣,٢١٧ | التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة للفائدة |

| إجمالي فجوة السيولة (إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين) | ٩٢٧,٩٥٠ | ٣٣٠,٢٩٦ | ٥٩٧,٦٥٤ | (٩٢٧,٩٥٠) | (٨٨٥,٨٠٧) | (٤٢,١٤٣) | |
|---|---------|-----------|-------------|-------------|-----------|----------|--------------------------------------|
| - | - | (٩٢٧,٩٥٠) | (١,٢٥٨,٢٤٦) | (١,٨٥٥,٩٠٠) | (٩٢٧,٩٥٠) | (٤٢,١٤٣) | إجمالي فجوة السيولة المتراكمة |

تُحلل الجداول أدناه الالتزامات المالية للبنك في مجموعات استحقاق ملائمة بناءً على فترات استحقاقها التعاقدية. وفي حالة عدم وجود فترات استحقاق تعاقدية، تعتبر الأرصدة "مستحقة عند الطلب".

| الإجمالي | الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً | أكثر من ٥ سنوات | ٥ إلى ٥ سنوات | الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً | ٣ إلى ١٢ شهراً | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | |
|-----------|-----------------------------------|-----------------|---------------|----------------------------------|----------------|------------------------|---|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | |
| ٤,٠٠٩,١١٧ | ٧٥٢,٥٩٥ | - | ٧٥٢,٥٩٥ | ٣,٢٥٦,٥٢٢ | ٩٧٧,٤١٧ | ٢,٢٧٩,١٠٥ | ودائع العملاء |
| ٤١٤,٨٨٣ | ٢٥,٠٢٥ | - | ٢٥,٠٢٥ | ٣٨٩,٨٥٨ | ١٦٠,٨٦٣ | ٢٢٨,٩٩٥ | مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال |
| ١٤١,٢٣٤ | ١,١١١ | ١,٠٤٧ | ٦٤ | ١٤٠,١٢٣ | ٥,٠٦٠ | ١٣٥,٠٦٣ | التزامات أخرى |
| ٥٩٥,٦٩٦ | ٤٥٥,٥٥٠ | ١٣٨,٠٧٦ | ٣١٧,٤٧٤ | ١٤٠,١٤٦ | ٩٦,٩٢٧ | ٤٣,٢١٩ | التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة للفائدة |
| ٥٠٦,٠٧٢ | - | - | - | ٥٠٦,٠٧٢ | - | ٥٠٦,٠٧٢ | التزامات عرضية |

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

٢-٣١ مخاطر السيولة (تابع)

نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة هي نسبة زمنية قصيرة الأجل مصممة لزيادة المرونة في مواجهة نقص السيولة لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً. يتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني بموجب التعميم رقم ب م ١١٢٧ (بازل ٣: إطار السيولة). يُطبق هذا القانون اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ وتزيد بنسبة ١٠٪ كل سنة بعد ذلك حتى تصل إلى الحد الأدنى المطلوب وقدره ١٠٠٪ في ١ يناير ٢٠٢٠.

يوضح الجدول التالي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت للبنك.

| كما في ٣١ ديسمبر | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|--------------------------|---------|---------|
| نسبة تغطية السيولة | ٪١٥٩,٧٦ | ٪٢٧٧,٥٨ |
| نسبة صافي التمويل الثابت | ٪١٣٠,٣٣ | ٪١١٨,٧١ |

٣-٣١ مخاطر السوق

يتعرض البنك لمخاطر السوق التي تتمثل في مخاطر تقلب القيمة العادلة للأصول المالية التي يحتفظ بها البنك بسبب التغييرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من التغييرات في القيمة العادلة للمراكز المفتوحة المحتفظ بها في صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة والعملات وحقوق المساهمين وفروق الائتمان وغيرها. تدار مخاطر السوق على أساس إرشادات البنك المركزي العماني وسياسة مخاطر السوق، التي يتم اعتمادها ومراجعتها دورياً من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يتم أيضاً بشكل دوري إجراء اختبارات التحمل التي تتضمن الحركات السلبية في قيمة حقوق المساهمين وصرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك، وتتم مراجعتها من قبل الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يقدم البنك منتجات التحوط لعملائه لتغطية مخاطرهم الحقيقية، المتعلقة بمخاطر معدل الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر السلع. يتم تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل لمثل هذه المعاملات (مقايضات معدل الفائدة وعقود السلع وعقود العملات الآجلة والخيارات وغيرها) على أساس القيم الموجبة الملحوظة في السوق للعقود وحالات التعرض المحتملة في المستقبل. استخدم البنك أوزان للمخاطر تتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة لرصد مخاطر الائتمان المتعلقة بحالات التعرض هذه.

• مخاطر حقوق المساهمين

يتم الاحتفاظ بمراكز حقوق المساهمين في فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتم مراقبة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية المرتبطة بالسوق التي يتم توزيعها على الإدارة ويتم اتخاذ إجراءات عاجلة، إن لزم الأمر. كذلك تتم مراقبة وإدارة المحفظة وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس. إذا كان هناك تأثير سلبي بنسبة ٥٪ على محفظة الاستثمارات الأسمم، فإن قيمة المحفظة قد تنخفض بمبلغ ٥,١ مليون ٢٠٢٤؛ تنخفض بمبلغ ٥,١ مليون ٢٠٢٥).

• مخاطر معدل الفائدة

تتمثل مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المحفظة لغير أغراض التداول في مخاطر الخسارة الناجمة من التقلب في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغييرات في معدلات الفائدة في السوق.

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من احتمال أن تؤثر التغييرات في معدلات الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة نتيجة لعدم التماثل فيما بين إعادة تسعير معدلات الفائدة للأصول والالتزامات.

تُستخدم طرق وافتراضات في إعداد تحليل الحساسية: طرق تحليل حساسية معدل الفائدة هي: تحليل الفجوات في الاستحقاق (لقياس حساسية أرباح معدل الفائدة)، والمدة (لقياس حساسية رأسمال معدل الفائدة): تتماشى هذه الطرق مع توجيهات بنك التسويات الدولي بشأن "مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة والإشراف عليها" الصادرة في يوليو ٢٠٠٤.

تتم إدارة مخاطر معدل الفائدة عن طريق مراقبة حساسية الأصول والالتزامات المالية للبنك تجاه صدمات معدلات الفائدة القياسية. تشمل الصدمات القياسية تحولات موازية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس و ٢٠٠ نقطة أساس في منحنيات العائد يتم النظر فيها على أساس شهري. يتم تحليل أثر هذه الصدمات في سياق أثرها على الأرباح والقيمة الاقتصادية. يتم مقارنة الأثر بناءً على الحدود الداخلية التي تم وضعها وفقاً لإرشادات البنك المركزي العماني ولجان بازل. يتم مراجعة هذا التحليل بصورة منتظمة من قبل الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

فيما يلي أثر التحوط الموازي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في معدل الفائدة على الأرباح:

| كما في ديسمبر ٢٠٢٥ | الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس | النقص بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس |
|-------------------------------------|------------------------------|----------------------------|
| الأثر على الأرباح - ألف ٢٠٢٥ | ١٩,٠٤٠ | (١٩,٠٤٠) |

علاوة على ذلك، يتم أيضاً تحليل سيناريوهات التحقل على أساس أحداث محددة أو اضطرابات السوق وعرضها خلال الإجتماعات الشهرية للجنة الأصول والالتزامات من أجل تقدير أثره على السيولة والأرباح.

يقوم البنك بصورة متسقة باستخدام الطرق/الافتراضات أعلاه لإجراء تحليل حساسية معدل الفائدة. يتم إجراء تحليل الحساسية أعلاه شهرياً ويتم مراقبة نتائجه استناداً إلى الحدود الداخلية، كذلك يتم مناقشة النتائج بشكل فعال خلال اجتماعات لجنة الأصول والالتزامات وتقديم إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

فيما يلي مركز حساسية معدل الفائدة للبنك استناداً إلى ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| متوسط معدل الفائدة الفعلي | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | ١ إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | غير حساسة لمعدل الفائدة | الإجمالي |
|---------------------------|------------------------|------------------|----------------|------------------|-------------------------|------------------|
| لا يوجد | - | - | - | - | ٣٥٦,١٥٤ | ٣٥٦,١٥٤ |
| ٤,٩٧٪ | ٢٠٧,٦٨١ | ٣٦,٠٥٦ | ٦٢,٥٨٢ | - | ٢٨٠,٧٦ | ٣٣٤,٣٩٥ |
| ٥,٨٣٪ | ١,٦٢٣,٨٩٥ | ١,١٩٦,٥٣٨ | ٧٢٢,٥٧٣ | ٦٠٧,٣٤٨ | - | ٤,١٥٠,٣٥٤ |
| ٤,٧٢٪ | ١٨٣,١٨٣ | ٣٥,٥٢٦ | ٢٧٦,٦٠١ | ٨٥,١٥٦ | - | ٥٨٠,٤٦٦ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ١٠٨,٨٧٧ | ١٠٨,٨٧٧ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٦٠,٩٧٨ | ٦٠,٩٧٨ |
| ٢,٠١٤,٧٥٩ | ١,٢٦٨,١٢٠ | ١,٠٦١,٧٥٦ | ٦٩٢,٥٠٤ | ٥٥٤,٠٨٥ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| ٤,٨٣٪ | ٢٢٠,٩٧٩ | ١٥٤,٨٦٠ | ٢٥٠,٢٤ | - | ١٤٠,٢٠ | ٤١٤,٨٨٣ |
| ٣,٥٦٪ | ٣٠٢,٦٥٣ | ٢,٣٤٢,٣٢٣ | ٧٣٨,٦٣٦ | - | ٦٢٥,٥٠٥ | ٤,٠٠٩,١١٧ |
| لا يوجد | ٥,٦٤٨ | - | - | - | ١٣٥,٥٨٦ | ١٤١,٢٣٤ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٢٥,٩٨٤ | ٢٥,٩٨٤ |
| ٧,٠٧٪ | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٦٠,٧١٩ | ٦٠,٧١٩ |
| ٥٢٩,٢٨٠ | ٢,٤٩٧,١٨٣ | ١,١٦١,٩٤٧ | - | ١,٤٠٢,٨١٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| ١,٤٨٥,٤٧٩ | (١,٢٢٩,٠٦٣) | (١٠٠,١٩١) | ٦٩٢,٥٠٤ | (٨٤٨,٧٢٩) | - | - |
| ١,٤٨٥,٤٧٩ | ٢٥٦,٤١٦ | ١٥٦,٢٢٥ | ٨٤٨,٧٢٩ | - | - | - |

فيما يلي مركز حساسية معدل الفائدة للبنك استناداً إلى ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| متوسط معدل الفائدة الفعلي | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | ١ إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | غير حساسة لمعدل الفائدة | الإجمالي |
|---------------------------|------------------------|------------------|----------------|-----------------|-------------------------|------------------|
| لا يوجد | - | - | - | - | ٣٠٢,٥١٢ | ٣٠٢,٥١٢ |
| ٥,٨٣٪ | ٢٨٥,٢٥ | ٥٢,٧٤٥ | ١٣,٤٧٥ | - | ٢١,١١٩ | ٣٧٢,٣٦٤ |
| ٦,٢٤٪ | ١,٤٢٨,١٠١ | ١,١٤٣,٧٧٧ | ٧٣٤,٧٣٦ | ٦١٩,٥٣٣ | - | ٣,٩٢٦,١٤٧ |
| ٥,٤٢٪ | ١١٧,٥٥٢ | ٢٦٠,٠٧ | ٢٧٧,٤٧٣ | ٤٣,٦٥٩ | ٨٧,٠٢ | ٤٧٣,٣٩٣ |
| لا يوجد | ٧٩,٩٧٢ | - | - | - | ٢٨,٦٩٠ | ١٠٨,٦٦٢ |
| لا يوجد | - | - | - | - | ٥٩,٤٦٧ | ٥٩,٤٦٧ |
| ١,٩١٠,٦٥٠ | ١,٢٢٢,٥٢٩ | ١,٠٢٥,٦٨٤ | ٦٦٣,١٩٢ | ٤٢٠,٤٩٠ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ |

٣١ إدارة المخاطر (تابع)

٣-٣١ مخاطر السوق (تابع)

| | متوسط معدل الفائدة الفعلي | عند الطلب وخلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | ١ إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | غير حساسة لمعدل الفائدة | الإجمالي |
|--|---------------------------|------------------------|------------------|----------------|------------------|-------------------------|-----------|
| مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال | ٥,٥٥٪ | ٥٨,٠٥٤ | ٣٠,٨٠٠ | ٨٩,٦٨٦ | - | ١٤,٣٩٨ | ١٩٢,٩٣٨ |
| ودائع العملاء | ٣,٧٢٪ | ٣٠,٢٢٧ | ٢,٢٢١,٠٤٢ | ٩٥٥,٦٥٤ | ٨٦ | ٦٤٩,٥١٤ | ٤,١٢٨,٥٢٣ |
| التزامات أخرى | لا يوجد | ٧٩,٩٧٢ | - | - | - | ٥٣,٨٢٨ | ١٣٣,٨٠٠ |
| الضريبة | لا يوجد | - | - | - | - | ١٩,١٢٣ | ١٩,١٢٣ |
| سندات دائمة من الفئة ا | ٧,٣٩٪ | - | - | ٢٢٥,٠٣٧ | - | - | ٢٢٥,٠٣٧ |
| حقوق المساهمين | لا يوجد | - | - | - | - | ٥٤٣,١٢٤ | ٥٤٣,١٢٤ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين | ٤٤٠,٢٥٣ | ٢,٢٥١,٨٤٢ | ١,٢٧٠,٣٧٧ | ٨٦ | ١,٢٧٩,٩٨٧ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ | |
| إجمالي فجوة حساسية معدل الفائدة | ١,٤٧٠,٣٩٧ | (١,٠٢٩,٣١٣) | (٢٤٤,٦٩٣) | ٦٦٣,١٠٦ | (٨٥٩,٤٩٧) | - | |
| الفجوة التراكمية لحساسية معدل الفائدة | ١,٤٧٠,٣٩٧ | ٤٤١,٠٨٤ | ١٩٦,٣٩١ | ٨٥٩,٤٩٧ | - | - | |

• مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغييرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. يضع البنك حدوداً للمراكز المفتوحة حسب العملة، تتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي حيث تُستخدم استراتيجيات التحوط لضمان المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

إن مراكز صرف العملات الأجنبية في دفاتر البنك تمثل مراكز متبقية محدودة بصورة عامة ناتجة عن تغطية سوقية للمعاملات مع العملاء.

تحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لمعاملات صرف العملات الأجنبية شهرياً لجميع العملات ذات السعر غير الثابت بمستوى ثقة قدره ٩٩٪ وفترة احتفاظ قدرها ١٠ أيام. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل أثر الحركة العكسية بنسبة ١٥٪ في معدلات الصرف لجميع المراكز المفتوحة على الإيرادات في اختبارات التحقّل الشهرية.

فيما يلي صافي التعرضات الجوهرية للبنك المنفذة بالعملات الأجنبية:

أمن المعلومات هو عنصر أساسي في إدارة المخاطر التشغيلية. وقد نفذ البنك أحدث البنى التحتية الأمنية مثل الجدران النارية، وأنظمة منع التسلل، والأدوات اللينة المضادة للفيروسات، وما إلى ذلك وتجرى تقييمات دورية لمواطن الضعف لضمان أمن النظم.

كجزء من مبادرات إدارة استمرارية الأعمال، اتخذ البنك الإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ تدابير فعالة في حالة وجود أزمة، على سبيل المثال، تدريبات الإخلاء، واختبار النظم والتطبيقات الهامة من موقع التعافي من الكوارث. لدى البنك القدرة على التأكد من اختبار العمليات المصرفية الهامة للتأكد من استمراريتها أثناء هذه المواقف.

١-٤-٣١ مخاطر الاحتيال

اعتمد البنك سياسة "عدم التسامح" تجاه الاحتيال والفساد، ومن هذا المنطلق سوف يسعى إلى اتخاذ إجراءات تأديبية و / أو قانونية ضد أولئك الذين يرتكبون، وبشركون في، أو يساعدون في أنشطة احتيالية أو غير لائقة. تقوم وحدة إدارة مخاطر الاحتيال بإدارة مخاطر الاحتيال التي يتعرض لها البنك على مستوى المؤسسة. تراقب الوحدة المعاملات التي تنشأ من البطاقات ونقاط البيع والقنوات الرقمية الأخرى. إلى جانب ذلك، تجري الوحدة تقييمات لمخاطر الاحتيال على أساس استباقي، والتحقق من فعالية الضوابط الرقابية الحالية وتقتراح ضوابط رقابية جديدة، إذا لزم الأمر.

تكون الوحدة مسؤولة أيضاً عن إدارة الحوادث التي تتعرض لها أقسام البنك المختلفة وصيانة قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية.

٥-٣١ المخاطر الاستراتيجية

يراقب البنك المخاطر الاستراتيجية من خلال إجراء تقييم ربع سنوي منتظم وإعداد التقارير على مستوى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يشمل ذلك مراجعات الموارد البشرية والاقتصادية (على المستويين الكلي والجزئي)، واللوائح التنظيمية/الامتثال، وتكنولوجيا وأمن المعلومات، والمخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة، ومراقبة المخاطر الاستراتيجية للمشروع الناشئة عن المبادرات التي يتخذها البنك. علاوة على ذلك، عزز البنك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وذلك لمواءمة استراتيجية العمل وعمليات إدارة رأس

المال. استعان البنك بمستشار معروف دولياً لمراجعة عملية التقييم الداخلي الحالية لكفاية رأس المال والتوصية بالتحسينات التي من شأنها رفع مستوى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتوثيقها، إلى أفضل الممارسات الدولية بمجرد تنفيذها. تم اقتراح هذه المبادرة ورعايتها على أعلى مستوى من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، على أن يتم استكمال توصياتها بشكل تدريجي.

٦-٣١ المخاطر المتعلقة بالمناخ

أصبح تغير المناخ أحد أبرز التحديات العالمية في عصرنا، حيث يؤثر على الاقتصادات والمجتمعات والأنظمة البيئية في جميع أنحاء الكوكب. ومع تزايد وضوح آثار تغير المناخ، يتعين على الشركات والمؤسسات إدراك الحاجة الملحة لمعالجة مخاطر المناخ. ومن بين هذه المؤسسات، تلعب البنوك دوراً حاسماً في تشكيل المشهد المالي العالمي، كما تقع على عاتقها مسؤولية فريدة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ضمن عملياتها.

في السنوات الأخيرة، شهد القطاع المالي تزايداً في الاعتراف بالمخاطر النظامية المرتبطة بتغير المناخ. فمن المخاطر المادية، مثل الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع مستويات البحار، إلى المخاطر الانتقالية، مثل التغييرات في السياسات والاضطرابات التكنولوجية، تمتلك العوامل المتعلقة بالمناخ القدرة على التأثير العميق على استقرار قطاع البنوك. وفي هذا السياق، وضع البنك سياسة شاملة لإدارة مخاطر المناخ، والتي اعتمدت رسمياً من قبل مجلس الإدارة. وتعمل هذه السياسة كخارطة طريق لتحديد وتقييم والتخفيف من المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ. من خلال دمج الاعتبارات المناخية في عملياته، يهدف البنك الوطني العماني إلى إدارة المخاطر الناتجة بشكل فعال، واغتنام الفرص الناشئة، والمساهمة في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. ويجب تعزيز هذه الجهود بشكل خاص مع مراعاة توجيهات البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية.

٣٢ التركيزات

يسعى البنك لإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركيز غير المرغوب فيها للمخاطر المتعلقة بأفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق أو أنشطة تجارية معينة. كما يحصل البنك على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً.

٣٢ التركزات (تابع)

فيما يلي توزيع الأصول والالتزامات والبنود العرضية حسب المناطق الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| | سلطنة عُمان | الإمارات العربية المتحدة | مصر | أخرى | الإجمالي |
|--|------------------|--------------------------|---------------|----------------|------------------|
| نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية | ٢٦١,٣٢٠ | ٩٤,١٤٥ | ٦٨٩ | - | ٣٥٦,١٥٤ |
| مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال | ٦٦,٩٧٨ | ٩,٦١٦ | ٤,٣١٣ | ٢٥٣,٤٨٨ | ٣٣٤,٣٩٥ |
| قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي | ٣,٩٧٠,١٨٨ | ١٤٧,٦٥٤ | - | ٣٢,٥١٢ | ٤,١٥٠,٣٥٤ |
| استثمارات في أوراق مالية | ٥٣٣,٧٦٣ | - | - | ٤٦,٧٠٣ | ٥٨٠,٤٦٦ |
| أصول أخرى | ٥١,٦٨٥ | ٥٧,٠٣١ | ١٦١ | - | ١٠٨,٨٧٧ |
| ممتلكات ومعدات | ٦,٠٥٩ | ٩١٩ | - | - | ٦,٩٧٨ |
| إجمالي الأصول | ٤,٩٤٣,٩٩٣ | ٣٠٩,٣٦٥ | ٥,١٦٣ | ٣٣٢,٧٠٣ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال | ٥,٠٠٠ | ١٣٧,٦٧٣ | ٢١,١٧٥ | ٢٥١,٠٣٥ | ٤١٤,٨٨٣ |
| ودائع العملاء | ٣,٨٥٤,٣٠٧ | ١٥٤,٤٤٩ | ٣٦١ | - | ٤,٠٠٩,١١٧ |
| التزامات أخرى | ٤٤,٩٦٢ | ٩٧,٦٠٥ | (١,٣٣٣) | - | ١٤١,٢٣٤ |
| الضريبة | ٢٤,٧١١ | ١,٢٢٨ | ٤٥ | - | ٢٥,٩٨٤ |
| حقوق المساهمين | ٦٠٤,٩٢٢ | (٤,٩٨٠) | ١,٧٧٧ | - | ٦٠١,٧١٩ |
| سندات دائمة من الفئة ١ | ٣٩٨,٢٨٧ | - | - | - | ٣٩٨,٢٨٧ |
| الالتزامات وحقوق المساهمين | ٤,٩٣٢,١٨٩ | ٣٨٥,٩٧٥ | ٢٢,٠٢٥ | ٢٥١,٠٣٥ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| الالتزامات العرضية | ٣٢٥,٧٧٥ | ٤٠,٠٢٧ | - | ٣٣,١٨٤ | ٣٩٨,٩٨٦ |

فيما يلي توزيع الأصول والالتزامات والبنود العرضية حسب المناطق الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| | سلطنة عُمان | الإمارات العربية المتحدة | مصر | أخرى | الإجمالي |
|--|------------------|--------------------------|--------------|----------------|------------------|
| نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية | ٢٢١,٨٧٧ | ٨٠,١٥٤ | ٤٨١ | - | ٣٠٢,٥١٢ |
| مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق المال | ١٢,١٤٠ | ٥,٥٦٥ | ٤٧٦ | ٢٦٤,١٨٣ | ٣٧٢,٣٦٤ |
| قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي | ٣,٧٩١,٨٩٩ | ١١١,١٢٣ | - | ٢٣,١٢٥ | ٣,٩٢٦,١٤٧ |
| استثمارات في أوراق مالية | ٤١٢,٦٧٠ | ٢,٠٩٦ | - | ٣٩,٧٢٧ | ٤٥٤,٥٩٣ |
| أصول أخرى | ٦٩,٩٩٥ | ٣٨,٥١٦ | ١٥١ | - | ١٠٨,٦٦٢ |
| ممتلكات ومعدات | ٥٨,٤١٣ | ١,٠٥٤ | - | - | ٥٩,٤٦٧ |
| إجمالي الأصول | ٤,٦٥٦,٩٩٤ | ٢٥٧,٤٠٨ | ١,١٠٨ | ٣٢٧,٠٣٥ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ |
| مستحق لبنوك وودائع أخرى بسوق المال | ١٥,٠٠٠ | ٦٤,١٨٦ | - | ١١٣,٧٥٢ | ١٩٢,٩٣٨ |
| ودائع العملاء | ٣,٩٥٩,١٨١ | ١٦٨,٩٨١ | ٣٦١ | - | ٤,١٢٨,٥٢٣ |
| التزامات أخرى | ٩٤,٨٦٤ | ٣٨,٨٤٤ | ٩٢ | - | ١٣٣,٨٠٠ |
| الضريبة | ١٨,٢٦٥ | ٨١٤ | ٤٤ | - | ١٩,١٢٣ |
| حقوق المساهمين | ٥٥٢,٠٦٨ | (١,٥٩٩) | ١,٦٥٥ | - | ٥٥٣,١٢٤ |
| سندات دائمة من الفئة ١ | ٢٢٥,٠٣٧ | - | - | - | ٢٢٥,٠٣٧ |
| الالتزامات وحقوق المساهمين | ٤,٨٦٤,٤١٥ | ٢٦٢,٢٢٦ | ٢,١٥٢ | ١١٣,٧٥٢ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ |
| التزامات عرضية | ٢٦٠,٢٠١ | ٢٤,٥٥٥ | - | ٢٧,٩٠١ | ٣١٢,٦٥٧ |

٣٣ معلومات القطاعات

قطاعات التشغيل هي مكونات تمارس أنشطة تجارية قد تحقق إيرادات أو تتكبد مصروفات، وتراجع الإدارة نتائجها التشغيلية بانتظام. وينقسم البنك إلى خمسة قطاعات تشغيلية بناءً على وحدات الأعمال، وهي كالتالي:

- يقدم قسم الخدمات المصرفية للأفراد منتجات وتسهيلات متنوعة إلى الأفراد والعملاء أصحاب الثروات لتلبية الاحتياجات المصرفية اليومية وتشمل منتجات في صورة أصول مثل القروض الشخصية والقروض السكنية وبطاقات الائتمان والقروض لأجل ومنتجات في صورة التزامات مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل.

- يقدم قسم الخدمات المصرفية للشركات مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والحكومة والمؤسسات المالية التي تشمل الإقراض وقبول الودائع والتمويل التجاري وخدمات قسم الخزينة وصرف العملات الأجنبية. كما تشمل أيضاً الخدمات المصرفية الاستثمارية

فيما يلي معلومات القطاعات حسب نشاط العمل:

| السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخدمات المصرفية الدولية | الخدمات المصرفية الإسلامية | مركز التمويل | الإجمالي |
|---|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------------|------------------|------------------|
| صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار | ٤٤,٣٥٦ | ٣٨,١٤٧ | ٤,٢٨٧ | ٨,٣٠٦ | ١٦,٨٤٣ | ١١١,٩٣٩ |
| رسوم وعمولات وإيرادات تشغيل أخرى | ١٨,١٩٣ | ٢٨,٣٤٣ | ٢,٣٥٨ | ٢,٦٦٠ | ١ | ٥١,٥٥٥ |
| إيرادات التشغيل | ٦٢,٥٤٩ | ٦٦,٤٩٠ | ٦,٦٤٥ | ١٠,٩٦٦ | ١٦,٨٤٤ | ١٦٣,٤٩٤ |
| نفقات التشغيل | (٣٦,٩٧٧) | (١٨,٥٧٨) | (٥,٠٥٤) | (٦,٥٣٣) | ٦٩٦ | (٦٦,٤١٦) |
| ربح التشغيل | ٢٥,٥٧٢ | ٤٧,٩١٢ | ١,٥٩١ | ٤,٤٣٣ | ١٧,١٤٨ | ٩٧,٠٧٨ |
| خسائر الانخفاض في قيمة القروض | (٣,٨٧٩) | (١٠,٣٣٣) | ٧٠٦ | (١,٠٠٩) | - | (١٤,٥١٥) |
| صافي الربح قبل الضريبة | ٢١,٦٩٣ | ٣٧,٥٧٩ | ٢,٢٩٧ | ٣,٤٥٤ | ١٧,١٤٨ | ٨٢,٥٦٣ |
| الضريبة | (٣,٢٢٦) | (٥,٥٨٨) | (٩٣٤) | - | (٢,٦٠٨) | (١٢,٣٥٦) |
| صافي الربح بعد الضريبة | ١٨,٤٦٧ | ٣١,٩٩١ | ١,٣٦٣ | ٣,٤٥٤ | ١٤,٥٤٠ | ٧٠,٢٠٧ |
| إجمالي الأصول | ١,٥٠٧,٥٣٦ | ٢,٨٣٨,١٤٠ | ٢٩٨,٢٩٣ | ٥١١,٤٨٤ | ٤٣٥,٧٧١ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين | ١,٣٤٥,٢٦٧ | ٢,١٣٧,٩٩٦ | ٢٩٨,٢٩٣ | ٥١١,٤٨٤ | ١,٢٩٨,١٨٤ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |

٣٣ معلومات القطاعات (تابع)

الإيرادات المنفصلة لسنة ٢٠٢٥

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ الإفصاح عن الإيرادات المنفصلة من العقود مع العملاء للمنتجات / خطوط الخدمة الرئيسية. يقدم الجدول أدناه فصل إيرادات الرسوم والعمولات إلى الإيرادات ضمن قطاعات البنك التي يتم إعداد التقارير عنها. يتم فصل إيرادات العقود بشكل أكبر بناءً على المنتجات والخدمات:

| ٢٠٢٥ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخدمات المصرفية الدولية | الخدمات المصرفية الإسلامية | الإجمالي |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------------|---------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| معاملات | ١٢,٠٢٤ | - | ١ | ١٢,١٣٧ | |
| إيرادات تجارية | ٧٣ | ٢٦٤ | ٥٥ | ٣,١٥٤ | |
| خدمات الحساب | ٢٣ | ١,٥١٦ | (١٢) | ١,٥٧٠ | |
| اكتتاب ومشاركة | ٧٨٣ | ٧٦٨ | ٨٦٠ | ١,٣٥٦ | |
| الخدمات المصرفية الاستثمارية | - | ١,٨٧٧ | - | ١,٨٧٧ | |
| الإجمالي | ١٢,٩٠٣ | ١٤,١٠٠ | ١,٠٢١ | ١,٠٧٠ | ٢٩,٠٩٤ |

لأغراض إدارية، يقوم البنك بإعداد تقارير تتضمن معلومات عن القطاعات بشأن عملياته طبقاً للمواقع الجغرافية التالية:

- (١) سلطنة عُمان
- (٢) الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)
- (٣) مصر

يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات أعلاه وفقاً لأسعار السوق التقديرية.

فيما يلي المعلومات حول القطاعات حسب الموقع الجغرافي:

| السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | سلطنة عُمان | الإمارات العربية المتحدة | مصر | الإجمالي |
|--|----------------|--------------------------|------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... | ... |
| صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار | ١٠٧,٦٥٢ | ٤,٢٨٦ | ١ | ١١١,٩٣٩ |
| رسوم وعمولات وإيرادات تشغيل أخرى | ٤٩,١٩٧ | ٢,٣٢٥ | ٣٣ | ٥١,٥٥٥ |
| إيرادات التشغيل | ١٥٦,٨٤٩ | ٦,٦١١ | ٣٤ | ١٦٣,٤٩٤ |
| مصروفات التشغيل | (٦٣,٩٣٠) | (٢,٤٤٩) | (٣٧) | (٦٦,٤١٦) |
| ربح التشغيل | ٩٢,٩١٩ | ٤,١٦٢ | (٣) | ٩٧,٠٧٨ |
| إجمالي خسائر انخفاض القيمة (بالصافي) والضريبة | (٢٦,٦٤٥) | (٣٢٣) | ٩٧ | (٢٦,٨٧١) |
| ربح القطاع للسنة | ٦٦,٢٧٤ | ٣,٨٣٩ | ٩٤ | ٧٠,٢٠٧ |

معلومات أخرى

| | | | | |
|--------------------|------------------|----------------|------------|------------------|
| أصول القطاع | ٥,٢٩٢,٩٣١ | ٢٩٧,٤٤٣ | ٨٥٠ | ٥,٥٩١,٢٢٤ |
|--------------------|------------------|----------------|------------|------------------|

ملاحظة: لا تشمل مصروفات التشغيل على تخصيص التكاليف.

فيما يلي معلومات القطاعات حسب نشاط العمل:

| السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخدمات المصرفية الدولية | الخدمات المصرفية الإسلامية | مركز التمويل | الإجمالي |
|---|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------------|--------------|---------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار | ٤١,٠٤٤ | ٤٩,٢٧٥ | ٤,٩٦١ | ٦,٣٥٠ | ٧,١٥٣ | ١٠٨,٧٨٣ |
| رسوم وعمولات وإيرادات تشغيل أخرى | ١٥,٤٥١ | ٢٣,٥٥٩ | ١,١٥٥ | ٢,٠٢٣ | ٣٥٥ | ٤٢,٥٤٣ |
| إيرادات التشغيل | ٥٦,٤٩٥ | ٧٢,٨٣٤ | ٦,١١٦ | ٨,٣٧٣ | ٧,٥٠٨ | ١٥١,٣٢٦ |
| نفقات التشغيل | (٣٦,٦٢٥) | (١٦,٥٥٥) | (٤,٨٢٢) | (٥,٥٤٣) | ٥٦٢ | (٦٢,٩٨٣) |
| ربح التشغيل | ١٩,٨٧٠ | ٥٦,٢٧٩ | ١,٢٩٤ | ٢,٨٣٠ | ٨,٠٧٠ | ٨٨,٣٤٣ |
| خسائر الانخفاض في قيمة الفروض | (١,٢٨٧) | (١٣,٤١٩) | (٥٤) | ٦٢٤ | - | (١٤,١٣٦) |
| صافي الربح قبل الضريبة | ١٨,٥٨٣ | ٤٢,٨٦٠ | ١,٢٤٠ | ٣,٤٥٤ | ٨,٠٧٠ | ٧٤,٢٠٧ |
| الضريبة | (٢,٤١٩) | (٥,٥٧٩) | (٢,٠٩٥) | - | (١,٠٥١) | (١١,١٤٤) |
| صافي الربح بعد الضريبة | ١٦,١٦٤ | ٣٧,٢٨١ | (٨٥٥) | ٣,٤٥٤ | ٧,٠١٩ | ٦٣,٠٦٣ |

| | | | | | | |
|--|------------------|------------------|----------------|----------------|----------------|------------------|
| إجمالي الأصول | ١,٤٧٧,٧٩٥ | ٢,٦٦١,٥٨٣ | ٢٤٤,٣٤٠ | ٥٣٢,١١١ | ٣٢٦,٧١٦ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين | ١,٢٧٦,٤٦٣ | ٢,٣٥٥,٠٧٧ | ٢٤٤,٣٤٠ | ٥٣٢,١١١ | ٨٣٤,٥٥٤ | ٥,٢٤٢,٥٤٥ |

الإيرادات المنفصلة لسنة ٢٠٢٤

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ الإفصاح عن الإيرادات المنفصلة من العقود مع العملاء للمنتجات / خطوط الخدمة الرئيسية. يقدم الجدول أدناه فصل إيرادات الرسوم والعمولات (بالصافي) إلى الإيرادات ضمن قطاعات البنك التي يتم إعداد التقارير عنها. يتم فصل إيرادات العقود بشكل أكبر بناءً على المنتجات والخدمات:

| ٢٠٢٤ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخدمات المصرفية الدولية | الخدمات المصرفية الإسلامية | الإجمالي |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------------|---------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| معاملات | ٩,٩٠٨ | - | ٤ | ٣١ | ٩,٩٤٣ |
| إيرادات تجارية | ٦٥ | ٢,٧١٢ | ٢١٣ | ٤٥ | ٣,٠٣٥ |
| خدمات الحساب | ١٢٠ | ١,٢٨٣ | (٢٠) | ٤٢ | ١,٤٢٥ |
| اكتتاب ومشاركة | ٦٦٨ | ٦,٩٨٧ | ٢٣٦ | ٩٦٧ | ٨,٨٥٨ |
| الخدمات المصرفية الاستثمارية | - | ١,٧٧٩ | - | - | ١,٧٧٩ |
| الإجمالي | ١,٠٧٦ | ١٢,٧٦١ | ٤٣٣ | ١,٠٨٥ | ٢٥,٠٤٠ |

لأغراض إدارية، يقوم البنك بإعداد تقارير تتضمن معلومات عن القطاعات بشأن عملياته طبقاً للمواقع الجغرافية التالية:

- (١) سلطنة عُمان
- (٢) الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)
- (٣) مصر

٣٣ معلومات القطاعات (تابع)

يتم تنفيذ المعاملات بين القطاعات أعلاه وفقاً لأسعار السوق التقديرية. فيما يلي المعلومات حول القطاعات حسب الموقع الجغرافي:

| للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | سلطنة عُمان | الإمارات العربية المتحدة | مصر | الإجمالي |
|--|---------------|--------------------------|--------------|---------------|
| صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار | ١,٣,٨٢٢ | ٤,٩٥٨ | ٣ | ١٠٨,٧٨٣ |
| رسوم وعمولات وإيرادات تشغيل أخرى | ٤١,٣٨٨ | ١,٤٢١ | (٢٦٦) | ٤٢,٥٤٣ |
| إيرادات التشغيل | ١٤٥,٢١٠ | ٦,٣٧٩ | (٢٦٣) | ١٥١,٣٢٦ |
| مصروفات التشغيل | (٦٠,٣٤٨) | (٢,٥٢٠) | (١١٥) | (٦٢,٩٨٣) |
| ربح التشغيل | ٨٤,٨٦٢ | ٣,٨٥٩ | (٣٧٨) | ٨٨,٣٤٣ |
| إجمالي خسائر انخفاض القيمة (بالصافي) والضريبة | (٢٣,١٣٢) | (٢,٢٧٢) | ١٢٤ | (٢٥,٢٨٠) |
| ربح القطاع للسنة | ٦١,٧٣٠ | ١,٥٨٧ | (٢٥٤) | ٦٣,٠٦٣ |

| معلومات أخرى | أصول القطاع | مصروفات رأسمالية للقطاع |
|--------------|-------------|-------------------------|
| ٤,٩٩٨,٢٠٥ | ٢٤٣,٧٠٧ | ٦٣٣ |
| ٨,١٣١ | ٣٤٣ | - |
| ٥,٠٤٢,٥٤٥ | ٨,٤٧٤ | |

ملاحظة: لا تشمل مصروفات التشغيل على تخصيص التكاليف.

٣٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

استناداً إلى منهجية التقييم الموضحة أدناه، تعتبر الإدارة أن القيم العادلة لكافة الأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية.

تقدير القيم العادلة

يلخص ما يلي الطرق والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات:

١. قروض وسلفيات وأصول التمويل الإسلامي

تم حساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة للأصل والفوائد المستقبلية المتوقعة المخصومة. يتم افتراض حدوث سداد القروض في تواريخ السداد التعاقدية، حينما ينطبق. بالنسبة للقروض التي ليس لها فترات سداد محددة أو تلك التي تخضع لمخاطر الدفعات المقدمة يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الفائدة بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في منظور معدل الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأي تصنيفات قروض متجانسة على أساس المفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية المقدمة للقروض المماثلة للمقترضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدره للقروض التغييرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم القروض كما تعكس التغييرات في معدلات الفائدة في حالة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة.

٥. أدوات مالية أخرى

لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن الارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستقبلية والضمانات سارية المفعول لأن الإيرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس جوهرياً الأتعاب والعمولات التعاقدية المحفلة بالفعل في تاريخ التقرير لاتفاقيات ذات مركز ائتماني وفترة استحقاق مماثلين.

يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية استناداً إلى أسعار السوق. يتم إدراج تعديلات القيم السوقية لعقود صرف العملات الأجنبية في الأصول والالتزامات الأخرى.

ترتكز القيم العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المدرجة. يتم تقييم الأسهم الأخرى غير المدرجة استناداً إلى المعلومات المقدمة من مديري الصناديق والمعلومات المالية للشركات المستثمر فيها و أسعار الشراء الحالية. تُستخدم نماذج التقييم القياسية في القطاع لاحتساب القيمة المستقبلية المتوقعة للمدفوعات حسب المنتج، وتُخصم إلى القيمة الحالية، إن مدخلات معدل الفائدة في النماذج هي معدلات فائدة مرجعية ونشطة مُدرجة في أسواق المقايضات والسندات والعقود الآجلة. يتم الحصول على تقلبات معدل الفائدة من الوسطاء ومزودي بيانات التوافق. وفي حال عدم توفر أسعار التوافق، تُصنّف هذه الأدوات كأدوات من المستوى الثالث.

يقيس البنك القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في وضع القياسات.

نماذج التقييم

المستوى الأول: المدخلات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأدوات المتطابقة.

المستوى الثاني: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة الواردة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها إما بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي تم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مشابهة، أو أسعار المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً، أو أساليب تقييم أخرى تكون فيها كافة المدخلات الجوهرية قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر من بيانات السوق.

المستوى الثالث: المدخلات غير القابلة للملاحظة، وتتضمن هذه الفئة كل الأدوات حيث تشمل أساليب التقييم مدخلات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة، ويكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة تأثير جوهري على تقييم الأدوات. تتضمن هذه الفئة أدوات يتم تقييمها اعتماداً على أسعار مدرجة لأدوات مشابهة حيث يلزم القيام بتعديلات جوهرية لا يمكن ملاحظتها أو افتراضات لبيان الفروق بين الأدوات.

يظهر الجدول التالي تخطيطاً للأدوات المالية، بخلاف الأدوات المشتقة، المسجلة بالقيمة العادلة حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

| المستوى الأول | المستوى الثاني | الإجمالي |
|--|----------------|----------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة | | |
| ٢,٧١٥ | - | ٢,٧١٥ |
| أسهم مدرجة | | |
| - | ٢,٨٠٥ | ٢,٨٠٥ |
| أسهم غير مدرجة | | |
| ٢,٧١٥ | ٢,٨٠٥ | ٥,٥٢٠ |
| استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | | |
| ٩٦,٢٦٢ | - | ٩٦,٢٦٢ |
| أسهم مدرجة | | |
| ٩٦,٢٦٢ | - | ٩٦,٢٦٢ |
| إجمالي الأصول المالية | ٢,٨٠٥ | ١٠١,٧٨٢ |

٥. أدوات مالية أخرى (تابع)

| المستوى الأول | المستوى الثاني | الإجمالي |
|---|----------------|----------------|
| ... | ... | ... |
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | |
| استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة | | |
| أسهم مدرجة | - | ٢,٢١٨ |
| أسهم غير مدرجة | ٢,٦٤٨ | - |
| الإجمالي | ٢,٦٤٨ | ٤,٨٦٦ |
| استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | | |
| أسهم مدرجة | - | ٩٦,٦٠٤ |
| الإجمالي | - | ٩٦,٦٠٤ |
| إجمالي الأصول المالية | ٢,٦٤٨ | ١٠١,٤٧٠ |

تتمثل الالتزامات المالية الرئيسية المتوسطة والطويلة الأجل للبنك في الأموال المقترضة والالتزامات الثانوية. لا تختلف القيم العادلة لهذه الالتزامات المالية بصورة جوهرية عن قيمها الدفترية حيث يتم إعادة تسعير هذه الالتزامات كل ثلاثة أو ستة أشهر بناءً على شروط وأحكام الأداة وتقارب الهوامش المطبقة الناتجة الهوامش الحالية التي ستطبق على اقتراضات ذات آجال استحقاق مماثلة.

يتم تقييم الأدوات المالية المشتقة ضمن المستوى الثاني استناداً إلى تقييم الطرف المقابل والأسعار الآجلة المدرجة ومنحنيات العائد (انظر الإيضاح ٣٥). لم تكن هناك تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

٣٥ المشتقات

يرم البنك في سياق أعماله الاعتيادية أنواعاً متنوعة من المعاملات مع العملاء وتتضمن هذه المعاملات أدوات مالية مشتقة. تتمثل الأداة المالية المشتقة في عقد مالي بين طرفين تعتمد المدفوعات فيه على التحركات في الأسعار في أداة أو أكثر من الأدوات المالية أو المعدل الاستدلالي أو المؤشر. تدرج هذه المشتقات بالقيمة العادلة.

يستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض أخرى غير أغراض التغطية:

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة أو أداة مالية محددة بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مصممة يتم التعامل بها في السوق الفورية.

المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل حركة معدلات الفائدة أو العملات الأجنبية ومؤشرات الأسهم، و(في حالة مقايضة العجز عن سداد الائتمان) سداد الدفعات التي تتعلق بأحداث ائتمانية معينة على أساس مبالغ اسمية محددة.

الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق وليس الالتزام إما في شراء أو بيع مقدار معين من السلع أو العملات الأجنبية أو الأداة المالية بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة المبرمة مع أو بالنيابة عن العملاء، والتي تساوي القيم السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لفترة الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية في قيمة الأصل المتعلق بالأداة المشتقة أو المعدل الاستدلالي أو المؤشر وتمثل الأساس الذي يتم بموجبه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | القيمة العادلة الموجبة | القيمة العادلة السالبة | القيمة الاسمية | القيم الاسمية حسب فترة الاستحقاق | | |
|-------------------------------------|------------------------|------------------------|------------------|----------------------------------|----------------|----------------|
| | | | | خلال ٣ أشهر | ٣ - ١٢ شهراً | أكثر من سنة |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| | (إيضاح ٨) | (إيضاح ١٢) | | | | |
| مقايضات معدلات الفائدة | ٨,١٠ | (٨,١٠) | ٧٥٨,٢١٧ | ٢١,٥٤٨ | ٦٢,٨٩١ | ٦٧٣,٧٧٨ |
| عقود الشراء الآجلة للعملات الأجنبية | ٦ | (١٣) | ٣٧٥,٢٢٩ | ٢٤,٣٥٨ | ١٢٥,٢٥١ | ٩,٦٢٠ |
| عقود البيع الآجلة للعملات الأجنبية | ٨٧٤ | (١٨) | ٣٧٥,٢٢٩ | ٢٤,٤٧٦ | ١٢٥,١٣٣ | ٩,٦٢٠ |
| الإجمالي | ٨,٩٨٠ | (٨,١٣١) | ١,٥٠٨,٦٧٥ | ٥٠٢,٣٨٢ | ٣١٣,٢٧٥ | ٦٩٣,٠١٨ |

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | القيمة العادلة الموجبة | القيمة العادلة السالبة | القيمة الاسمية | القيم الاسمية حسب فترة الاستحقاق | | |
|-------------------------------------|------------------------|------------------------|----------------|----------------------------------|----------------|----------------|
| | | | | خلال ٣ أشهر | ٣ - ١٢ شهراً | أكثر من سنة |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| | (إيضاح ٨) | (إيضاح ١٢) | | | | |
| مقايضات معدلات الفائدة | ١١,٨٤٠ | (١١,٨٤٠) | ٣٧٥,٤٠٠ | ٩,٦٨٤ | ٢٩,٦٨٣ | ٣٣٦,٠٣٣ |
| عقود الشراء الآجلة للعملات الأجنبية | ٤ | (٦) | ٢٤٥,١٩٦ | ١٥٣,٩٥٥ | ٦٣,١١٦ | ٢٨,١٢٥ |
| عقود البيع الآجلة للعملات الأجنبية | ٨٩٣ | (٤٠) | ٢٤٥,١٩٦ | ١٥٤,٠٥٣ | ٦٣,٠٤١ | ٢٨,١٠٢ |
| الإجمالي | ١٢,٧٣٧ | (١١,٨٨٦) | ٨٦٥,٧٩٢ | ٣١٧,٦٩٢ | ١٥٥,٨٤٠ | ٣٩٢,٢٦٠ |



ا

مُزَن للصيرفة

الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
مزن للصيرفة الإسلامية، البنك الوطني العماني
سلطنة عمان

إلى مساهمي البنك الوطني العماني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

استناداً إلى التوجيهات الواردة في الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني، تقوم هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ("الهيئة الشرعية") بموجه بإعداد تقرير عن نشاط البنك ومعاملاته خلال العام، وذلك لبيان مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق ما تقرره فتاوى وقرارات الهيئة.

وفي سبيل المراجعة ولغاية متابعة أعمال مزن للصيرفة الإسلامية، فقد عقدت الهيئة الشرعية أربعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٥م، بالإضافة إلى الرد على العديد من الاستفسارات المعروضة عليها. كما أطلعت الهيئة الشرعية على التقارير الصادرة من قسم الشريعة بشأن سائر منتجات وعمليات البنك خلال هذه الفترة واتخذت بشأنها القرارات المناسبة باعتماد ما ورد فيها أو إيجاد حلول لما تضمنته تلك التقارير.

كما قمنا أيضاً بإجراء مراجعة لأجل إبداء الرأي بشأن ما إذا كان المصرف قد التزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، واستئلت بالفتاوى، والأحكام والمبادئ التوجيهية التي تم إصدارها من قبلنا.

لقد خططنا لمراجعتنا وقمنا بتنفيذها لكي نحصل على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لتزويدنا بالأدلة الكافية لتقديم تأكيد معقول بأن "مزن للصيرفة الإسلامية" لم تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا، فإننا قد استخلصنا الأتي:

- العقود، والمعاملات والتعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، والتي قمنا بمراجعتها، قد تمت وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- تخصيص الأرباح وتحمل الخسائر التي لها صلة بحسابات الاستثمار تتفق مع المبادئ الشريعة الإسلامية.
- سيتم صرف الإيرادات المحققة من مصادر أو طرق تحرمها مبادئ الشريعة الإسلامية في أغراض خيرية.
- مسئولية حساب وإخراج الزكاة تكون على المساهمين والمودعين.

نسأل الله عز وجل أن يمنحنا جميعاً التوفيق والنجاح.

الشيخ الدكتور محمد علي القري

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور عبدالرحمن السعدي

عضو في هيئة الرقابة الشرعيه

الشيخ الدكتور صالح الخروصي

عضو في هيئة الرقابة الشرعيه

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وكما هو مبين في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ فيما يتعلق بإفصاحات البنك، والدرجة بالصفحات من ١ إلى ٢٩ كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

استناداً إلى الإجراءات أعلاه، لم نجد أي استثناءات.

لم تشكل إجراءاتنا، كما هو مذكور في اتفاقنا، تكليف مراجعة أو تأكيد يتم إجراؤه وفقاً لمعايير المراجعة أو التأكيد المقبولة عموماً، والذي يكون الهدف منه التعبير عن تأكيد حول محتويات الإفصاحات. فنحن لا نعبر عن مثل هذا التأكيد. ولو كنا قد نفذنا إجراءات إضافية، أو أجرينا تكليف مراجعة أو تأكيد على الإفصاحات، لربما لفتت انتباهنا أمور أخرى كنا سنبلغكم بها. يتعلق هذا التقرير بالإفصاحات فقط ولا يشمل أي قوائم مالية للبنك ككل.

إن التزاماتنا بخصوص هذا التقرير تعتبر مستقلة تماماً عن أي مهام قد نقوم بها (أو قد قمنا بها) بصفتنا مراقبي حسابات البنك أو بأي صفة أخرى، كما أن مسؤولياتنا والتزاماتنا لن تتغير بأي حال من الأحوال بسبب هذه المهام. ليس في هذا التقرير، ولا أي شيء قد تم نقله شفهيًا أو تم تنفيذه في سياق الخدمات أو ما يتصل بها، ما يتضمن أي مسؤولية واجبة تترتب علينا بصفتنا مراقبي الحسابات لأي قوائم مالية للبنك.

القيود على التوزيع والاستخدام

إن هذا التقرير مخصص فقط لاستخدامكم فيما يتعلق بالغرض المحدد أعلاه، وكما هو مذكور في اتفاقنا، ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو توزيعه على أي طرف آخر باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقنا. ولا تقبل أي التزام أو مسؤولية تجاه أي طرف آخر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



PricewaterhouseCoopers

بريس وترهاوس كوبرز ش.م.ع.ع
مسقط، سلطنة عُمان
٥ مارس ٢٠٢٦

الأفاضل
أعضاء مجلس الإدارة
البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع
ص. ب. ٧٥١
الرمز البريدي: ١١٢
مسقط، سلطنة عُمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور ٣ وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لشروط اتفاقنا المؤرخ ٨ يونيو ٢٠٢٥. وقد تم تنفيذ تلك الإجراءات، على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، فقط لمساعدة أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ("البنك") في تقييم مدى امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في التعميم رقم ب.م. ١٠٠٩ المؤرخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦، والتعميم رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ والتعميم رقم ب.م. ١١٤٩ المؤرخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ المعدل بالخطاب رقم BSD/CB/FLC/2018/17 المؤرخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، والخطاب رقم BSD/CB/2020/001 المؤرخ ١٨ مارس ٢٠٢٠، والخطاب رقم BSD/CB/2020/005 المؤرخ ٣ يونيو ٢٠٢٠، والخطاب رقم SDD/CBS/CB/2024/108 المؤرخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٤ ("التعميم") الصادرة عن البنك المركزي العماني، وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤولياتكم

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بإعداد الإفصاحات وفقاً للتعميم الصادر عن البنك المركزي العماني، ويظلوا مسؤولين دون غيرهم عنها وعن إنشاء جميع السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات التي تدعم محتوياتها والحفاظ عليها. كما يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك المسؤولية عن تحديد وضمان امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح على النحو المنصوص عليه في التعميم الصادر عن البنك المركزي العماني.

كما تقع على عاتقكم مسؤولية تحديد ما إذا كان نطاق الخدمات كافياً لأغراضكم، وتقررون بأن الإجراءات الموضحة هنا مناسبة للغرض الذي من أجله يتم تقديم الخدمات.

مسؤولياتنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧. وتم تنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة رقم ٤٤٠٠ (المعدل) "تكليفات الإجراءات المتفق عليها".

يتضمن تكليف الإجراءات المنفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها معكم والإبلاغ عن النتائج، باعتبارها النتائج الواقعية حول الإجراءات المتفق عليها المنفذة. ولا نقدم أي إقرار فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

أخلاقيات المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية لتواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين).

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

بريس وترهاوس كوبرز ش.م.ع.ع، سلام سكوير - جنوب، الطابق ٤،
أجنحة ٤٠٤-٤٠٢، مدينة السلطان قابوس،
ص. ب. ٣٠٧٥، روي، الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عُمان،
هاتف: رقم ٩١١٠ ٤٥٥ (٩٦٨) فاكس رقم ٤٤٠٨ ٤٥٦ (٩٦٨) +

مخاضون قانونيون ترخيص رقم ١٠٦٥٣٦٩٤ - استشارات إدارية ترخيص رقم ١٠٦٥٢٩٠ -
سجل تجاري رقم ١٢٣٠٨٦ - بطاقة ضريبية رقم ٨٠٠٠٠٠٨٩

مقدمة

أُسِّست مُزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع في سلطنة عمان لتنفيذ الأنشطة المصرفية والمالية الأخرى وفقاً لقواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية. تعمل نافذة مُزن بموجب ترخيص صيرفة إسلامية منحه البنك المركزي العُماني في ١٧ يناير ٢٠١٣. يناط بهيئة الرقابة الشرعية في نافذة مُزن ضمان التزام مُزن بقواعد ومبادئ الشريعة في معاملاتها وأنشطتها. تعرض هذه الوثيقة إفصاح بازل ٢، المحور ٣ المتعلق بِمُزن على أساس منفصل. ليست هناك أي قيود على تحويل الأموال من البنك إلى مُزن. إلا أنه، بموجب الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية، لا يمكن لِمُزن إيداع أموال لدى البنك. وليس لدى مُزن حصة مسيطرة في أي منشأة أخرى.

هيكل رأس المال

يبلغ رأس المال المخصص لنافذة مُزن للصيرفة الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (٢٠٢٤: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني). وفيما يلي هيكل رأس مال مُزن كما في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بناءً على إرشادات البنك المركزي العُماني:

| عناصر رأس المال | المبلغ بالريال |
|---|----------------|
| | ٥٥,٠٠٠ |
| رأس المال الفئة ١ | |
| بنوك محلية | |
| رأس المال المخصص | ٥٥,٠٠٠ |
| علوّة إصدار الأسهم | - |
| احتياطي قانوني | - |
| احتياطي عام | - |
| احتياطي آخر | (٥٩) |
| احتياطي الدين الثانوي | - |
| توزيعات أسهم (مقترحة) | - |
| أرباح محتجزة | ٢٠,٨٣٦ |
| رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية | ٧٥,٧٧٧ |
| اقتطاعات | |
| أصل الضريبة المؤجلة | - |
| رأس المال العادي الفئة ١ | ٧٥,٧٧٧ |

| عناصر رأس المال | المبلغ بالريال |
|---|-----------------|
| | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الفئة ١ بعد جميع الاقتطاعات | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الفئة ٢ | |
| احتياطات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر التراكمية للقيمة العادلة لأدوات متاحة للبيع | ٨٠٩ |
| مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المسموح به | ٢,٨٩٠ |
| دين ثانوي (بعد الإهلاك) | - |
| إجمالي رأس المال الفئة ٢ | ٣,٦٩٩ |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | ٧٩,٤٧٦ |
| قيمة أموال حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٤٠١,١٨٨ |
| احتياطي معادلة الأرباح | ١,٢٨١ |
| احتياطي مخاطر الاستثمار | ٥٦٥ |
| إجمالي حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٤,٣٠,٣٣٤ |
| إجمالي حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٤,٣٠,٣٣٤ |

كفاية رأس المال

ترد فيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال:

- ضمان استقرار النافذة الإسلامية من خلال الاحتفاظ برأس مال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- تعزيز كفاءة البنك من خلال زيادة العائد المعدل للمخاطر على مختلف مستويات التجميع، بما يضمن عدم الاحتفاظ برأس مال "فائض" دون داعٍ.
- الحث على اتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية عبر مختلف قطاعات الأعمال.

تستند خطة إدارة رأس المال المستهدفة لِمُزن إلى إطار رأس المال التنظيمي للمخاطر وفقاً لمعايير بازل ٢، وذلك باستخدام النهج المعياري لحساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بالإضافة إلى نهج المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل على النحو الذي يحدده البنك المركزي العُماني.

تتماشى سياسة إدارة رأس المال مع سياسة البنك وتهدف إلى ضمان تخصيص مقدار مناسب من رأس المال لِمُزن على أساس العائد على رأس المال المعدل للمخاطر. يُنقَد نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر على كامل المحفظة باستثناء الخدمات المصرفية للأفراد، حيث حدد البنك المركزي العُماني حدوداً لمعدلات الربح ويجري العمل بها.

تفحص لجنة الأصول والالتزامات حالياً وتراقب كفاية رأس المال ومتطلباته على أساس مستمر لنافذة مُزن، وتُخصّص ترجيحات المخاطر للأصول وفقاً للمتطلبات التنظيمية الصادرة من البنك المركزي العُماني. كما تُخصّص الأصول الممولة من شبه حقوق المساهمين بنفس ترجيحات المخاطر مثل الأصول الممولة من حقوق المساهمين الخاصة.

الإفصاحات النوعية:

تُطَبّق مجموعة من المؤشرات كجزء من إدارة رأس المال، بهدف توفير نظام إنذار مبكر للبنك بشأن مستوى رأس ماله، مما يُمكنه من اتخاذ التدابير المناسبة في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال إلى ما دون الحدود المقبولة. ولهذا الغرض، قررت لجنة الأصول والالتزامات أن المؤشرات المحددة للبنك ستطبق على مُزن أيضاً.

الإفصاحات الكمية:

المركز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| البيان | المبلغ |
|--|----------------|
| | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الفئة ١ (بعد الاقتطاعات النظامية) | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الفئة ٢ (بعد الاقتطاعات النظامية وصولاً إلى الحدود المسموح بها) | ٣,٦٩٩ |
| | |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - المحفظة المصرفية | ٣٨٥,٤٩٠ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - مخاطر التشغيل | ١٥,٢٥٦ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - المحفظة المصرفية + مخاطر التشغيل | ٤٠٠,٧٤٦ |
| الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لدعم الأصول المرجحة بالمخاطر عند وجود مخاطر المحفظة المصرفية ومخاطر التشغيل | ٥٤,١٠١ |
| يتكوّن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال من: | |
| (١) رأس المال الفئة ١ | ٥,٤٠٢ |
| (٢) رأس المال الفئة ٢ | ٣,٦٩٩ |
| رصيد رأس المال الفئة ١ المتاح لدعم محفظة التداول | ٢٥,٣٧٥ |
| الأصول المرجحة بالمخاطر - محفظة التداول | ٢٣,٣٦١ |
| إجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول | ٣,١٥٤ |
| الحد الأدنى لرأس المال الفئة ١ لدعم محفظة التداول | ٨٩٩ |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | ٧٩,٤٧٦ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - النافذة الإسلامية | ٤٢٤,١٠٧ |
| نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبنك التسويات الدولية | ١٨,٧٤ |

إفصاحات بازل ٣:

يحتوي هذا التقرير على الإفصاحات الإلزامية امتثالاً لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

وفيما يلي بعض الإفصاحات الإضافية لكفاية رأس المال:

المركز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| البيان | مجمّل الرصيد (القيمة الدفترية) | صافي الرصيد (القيمة الدفترية) | الأصول المرجحة بالمخاطر |
|--------------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|----------------------------|
| | | | عم.٠٠٠ |
| بنود داخل الميزانية العمومية | ٥١٠,٩١٩ | ٥٠٣,٤٧٣ | ٣٧٣,١١٧ |
| بنود خارج الميزانية العمومية | ١٢,٣٧٣ | ١٢,٣٧٣ | ١٢,٣٧٣ |
| مشتقات | - | - | - |
| مخاطر التشغيل | - | - | ١٥,٢٥٦ |
| مخاطر السوق | - | - | ٢٣,٣٦١ |
| الإجمالي | ٥٢٣,١٩٦ | ٥١٥,٧٥٠ | ٤٢٤,١٠٧ |
| رأس المال العادي الفئة ١ | - | - | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الفئة ٢ | - | - | ٣,٦٩٩ |
| رأس المال الفئة ٣ | - | - | - |
| إجمالي رأس المال التنظيمي | - | - | ٧٩,٤٧٦ |
| إجمالي رأس المال المطلوب | - | - | ٥٧,٢٥٥ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان | - | - | ٥٢,٠٤١ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر السوق | - | - | ٣,١٥٤ |
| متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل | - | - | ٢,٠٦٠ |
| نسبة رأس المال العادي الفئة ١ | - | - | ١٧,٨٧ |
| نسبة رأس المال الفئة ١ | - | - | ١٧,٨٧ |
| إجمالي نسبة رأس المال | - | - | ١٨,٧٤ |

إفصاحات حملة حسابات شبه حقوق المساهمين

تقبل مُزَن الأموال من حملة حسابات شبه حقوق المساهمين بموجب عقود مرايحة واتفاقيات وكالة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه الأموال غير مقيدة بطبيعتها، أي أن الاستثمار في أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية أمر يرجع لتقدير مُزَن. ولا توجد قيود على استثمار أموال شبه حقوق المساهمين في أي نوع من أنواع الأصول.

حالياً، تقدم مُزَن ثلاثة أنواع من حسابات الاستثمار:

- حسابات توفير.
- ودائع لأجل ذات فترات استحقاق متنوعة تتراوح من شهر إلى خمس سنوات.
- وكالة مرنة.

تُجمع الاستثمارات من حملة حسابات شبه حقوق المساهمين مع أموال مُزَن. ولا تُخصّص إيرادات الرسوم للمحافظة المشتركة. كما يُرصد مخصص بين أموال المساهمين وأموال شبه حقوق المساهمين من الأرباح القابلة للتوزيع المحققة من مجموعة الأصول بعد تحميل حصة المضارب.

النسب والعوائد

احتياطي معادلة الأرباح إلى حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح

| البنود (ريال عماني بالآلاف) | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---------|---------|
| قيمة إجمالي احتياطي معادلة الأرباح | ١,٢٨١ | ١,٠٢٦ |
| قيمة حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح حسب حملة شبه حقوق المساهمين | ٤٠٣,٠٣٤ | ٤٥١,٨٨٤ |
| نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح | ٣٢% | ٢٣% |

احتياطيات مخاطر الاستثمار إلى حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح

| البنود (ريال عماني بالآلاف) | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---------|---------|
| قيمة إجمالي احتياطيات مخاطر الاستثمار | ٥٦٥ | ٤٤٠ |
| قيمة حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح حسب حملة شبه حقوق المساهمين | ٤٠٣,٠٣٤ | ٤٥١,٨٨٤ |
| نسبة احتياطي مخاطر الاستثمار إلى حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح | ١٤% | ١٠% |

العائد على الأصول

| البنود (ريال عماني بالآلاف) | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---------|---------|
| قيمة إجمالي صافي الإيرادات | | |
| (قبل توزيع الأرباح على حملة شبه حقوق المساهمين) | ٢٤,٧١٢ | ٢٢,٩٩٨ |
| قيمة الأصول | ٥٠٣,٤٧٣ | ٥٢٥,١٤٩ |
| العائد على الأصول | ٤,٩١% | ٤,٣٨% |

العائد على حقوق المساهمين

| البنود (ريال عماني بالآلاف) | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|--|--------|--------|
| قيمة إجمالي صافي الإيرادات (بعد توزيع الأرباح على حملة شبه حقوق المساهمين) | ٦,٤١٣ | ٥,٧٠٩ |
| قيمة حقوق المساهمين | ٧٨,١١٤ | ٥٤,٣٤٦ |
| العائد على حقوق المساهمين | ٨,٢١% | ١٠,٥٠% |

معدل الربح الموزع على حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح حسب نوع شبه حقوق المساهمين

كما في تاريخ التقرير، لدى مُزَن شبه حقوق مساهمين وخصصت أرباحاً منسوبة بمبلغ ١٨,٢٩٩ ريال عماني (بالآلاف) خلال السنة.

أحدث معدلات الربح المدفوعة لحملة حسابات الاستثمار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

| معدل الربح المعلن | مستوى التوزيع | حساب توفير (المضاربة) |
|-------------------|---------------|----------------------------|
| ٦٥% | ١٣ | وكالة مرنة |
| ١٠% | ٤٠ | وكالة مرنة - نخبة |
| ٢٥% | ٤٠ | وكالة مرنة - مميزة |
| ٢٥% - ٢٥% | ٣٥ | وكالة - حتى ٦ أشهر |
| ٣٥% - ٣٥% | ٤٠ | وكالة - ≤ ٦ أشهر وحتى سنة |
| ٣٥% | ٤٠ | وكالة - ≤ سنة وحتى ٣ سنوات |
| ٣٥% | ٤٠ | وكالة - ≤ ٣ سنوات |
| ٧٥% | ٤٠ | وكالة مرنة حكومية |

بموجب ترتيب الوكالة لاستثمار الوكالة الإسلامي، يصبح العميل هو الموكل، وتصبح مُزَن وكيل الاستثمار للأموال المستثمرة من قبل العميل. وستقبل مُزَن الودائع من حملة حسابات الوكالة للاستثمار بموجب اتفاقية وكالة وستخصصها لوعاء استثماري. عند قبول الوديعة من العملاء، يقوم البنك بالإبلاغ عن "معدل الربح المستهدف المتوقع" على الوديعة. وتُستخدم الأموال من الودائع الاستثماري هذا لتوفير التمويل للعملاء بموجب النماذج الإسلامية والاستثمار في فرص استثمار أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يجب دفع الأرباح المكتسبة من أنشطة الاستثمار والتمويل من الودائع الاستثماري إلى المستثمرين (بصفتهم الموكل) بناءً على مستوى التوزيع المخصص سابقاً ناقصاً رسوم الأداء والرسوم الثابتة المستحقة للبنك (بصفته الوكيل). ويجب إعادة حصة المستثمر من الأرباح إلى المستثمرين مع المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق.

تخصص مُزَن مبلغاً معيناً فائضاً عن الأرباح ليتم توزيعه على حملة حسابات الاستثمار قبل حساب حصة المضارب (مدير الأصول) من الإيرادات. يسمى هذا الاحتياطي احتياطي معادلة الأرباح. علاوةً على ذلك، يُحتفظ أيضاً باحتياطي مخاطر الاستثمار من إيرادات حملة حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، وذلك لمواجهة الخسائر المستقبلية لحملة حسابات الاستثمار.

النسب والعوائد (تابع)

الأصول الممولةة بشكل مشترك والعائد على شبه حقوق المساهمين

| | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
|---|----------------|----------------|
| الأصول | | |
| مديونيات المرابحة | ٢٤.٨٩٥ | ٢٣.٦٠٨ |
| إجارة منتهية بالتمليك | ٤٣.٧٢٣ | ٤٨.٧٢١ |
| مشاركة متناقصة | ٢١٩.٤١١ | ١٧٦.٤٠٠ |
| إجارة موصوفة في الذمة | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدّمات | ١١ | ١٧ |
| وكالة بالاستثمار | ٩١.٨٢٩ | ٩٣.٥٢٥ |
| بطاقة الائتمان | ٩٥ | ٣١ |
| إجمالي المبلغ المستثمر | ٣٨٠.٢٤٧ | ٣٤٢.٥٨٥ |
| الحصة من أرباح شبه حقوق المساهمين قبل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار للسنة | | |
| تحويلات لـ: | | |
| احتياطي معادلة الأرباح | (٢٥٥) | (٢٢٨) |
| احتياطي مخاطر الاستثمار | (١٢٦) | (١٠٧) |
| حصة أرباح شبه حقوق المساهمين بعد احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار للسنة | ١٨.٢٩٩ | ١٧.٢٨٩ |

التعرض للمخاطر وتقييمها:

إدارة المخاطر

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على موارد البنك بشكل مناسب من مختلف المخاطر التي يواجهها. تتضمن إدارة المخاطر في مُزَن نفس المبادئ والممارسات الأساسية التي تحكم إدارة المخاطر في البنك والتي ذُكرت بالتفصيل في إفصاحات بازل ٢ الخاصة بالبنك.

وقد أُثبتت عمليات إدارة مخاطر البنك فعاليتها لدى نافذة مُزَن طوال السنة الحالية. وقد حافظ مجلس الإدارة البنك على صلته الوثيقة مع مبادرات إدارة المخاطر الرئيسية. وحرص على إدارة مخاطر مُزَن بفعالية والاحتفاظ برأس مال كافٍ بما يتماشى مع المتطلبات. أمّصح عن هيكليّة حوكمة المخاطر للبنك، والتي تنطبق على مُزَن، بالتفصيل في الوثيقة الرئيسية للمحور ٣ للبنك. بالإضافة إلى ذلك، سُكّل مجلس رقابة شرعية مخصص يقوم برفع التقارير إلى مجلس إدارة البنك ويضمن التزام مُزَن بأحكام الشريعة الإسلامية في عملياتها.

تعرض مُزَن للمخاطر التالية على وجه الخصوص:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل
- مخاطر معدل العائد
- مخاطر تجارية منقولة

خسارة الانخفاض في قيمة التمويلات:

تقوم مُزَن بفحص التمويلات الفردية الهامة الخاصة بها في تاريخ كل تقرير لتقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل. وعلى وجه الخصوص، يستلزم إجراء اجتهاد من قبل الإدارة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الانخفاض في القيمة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تُصدر مُزَن اجتهادات حول الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة القابلة للتحقق للضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات مستقبلية في المخصص.

تُعيّم بعد ذلك التمويلات التي قُيِّمت بشكل فردي وتبيّن أنها غير معرضة للانخفاض في القيمة وجميع التمويلات الفردية غير الهامة بشكل جماعي، في مجموعات من الأصول ذات خصائص المخاطر المماثلة. لتحديد ما إذا كان ينبغي رصد مخصص بسبب أحداث الخسارة المتكيدة التي يوجد دليل موضوعي عليها ولكن لم تظهر آثارها بعد. يأخذ التقييم الجماعي في الاعتبار البيانات من محفظة الفروض (مثل جودة الائتمان ومستويات الدفعات متأخرة السداد واستخدام الائتمان ونسب التمويل إلى الضمانات وما إلى ذلك) وتركيز المخاطر.

أ) تعريف العجز عن السداد والمعالجة

تعتبر النافذة الأداة المالية عاجزة عن السداد، وبالتالي، تقع ضمن المرحلة الثالثة (معرّضة للانخفاض في القيمة) لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع الحالات عندما يتأخر المقترض عن موعد سداد دفعاته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. تعتبر النافذة أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك عاجزة عن السداد وتتخذ إجراءات فورية عندما لا تتم تسوية الدفعات اللحظية المطلوبة في نهاية يوم العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

كجزءٍ من التقييم النوعي لما إذا كان العميل عاجزاً عن السداد، تأخذ النافذة في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى احتمالية عدم الدفع. عندما تحدث مثل هذه الأحداث، ينظر البنك بعناية فيما إذا كان الحدث يؤدي إلى معاملة العميل باعتباره عاجزاً عن السداد، وبالتالي، تقييمه على أنه في المرحلة الثالثة لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة الثانية مناسبة. تشمل هذه الأحداث:

- التصنيف الداخلي للمقترض الذي يشير إلى العجز عن السداد أو شبه عجز عن السداد.
- طلب المقترض تمويلاً طارئاً من النافذة.
- لدى المقترض التزامات تجاوزت موعد استحقاقها للدائنين العموميين أو الموظفين.
- أن يكون المقترض متوفى.
- انخفاضات جوهرية في قيمة الضمانات الأساسية حيث يتوقع استرداد التمويل من بيع الضمانات.
- انخفاضات جوهرية في مبيعات المقترض أو فقدان أحد كبار العملاء.
- حرق لاتفاق لا تتنازل عنه النافذة.

- قيام المدين (أو أي منشأة قانونية داخل مجموعة المدين) بتقديم طلب إفلاس / حماية من الإفلاس. وتعليق ديون أو حقوق المساهمين المدرجة في البورصة بسبب الشائعات أو الحقائق المتعلقة بالصعوبات المالية.

إن سياسة النافذة هي اعتبار أداة مالية "قد تمت معالجتها"، وبالتالي، إعادة تصنيفها خارج المرحلة الثالثة عندما لا يكون أي من معايير العجز عن السداد موجودًا لمدة ستة أشهر متتالية على الأقل. يعتمد قرار تصنيف أصل ما في المرحلة الثانية أو المرحلة الأولى بمجرد معالجته على درجة الائتمان المحدثة. في وقت المعالجة، وما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

ب) دمج المعلومات المستقبلية

تقوم النافذة بدمج المعلومات المستقبلية في كل من تقييمه ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بصورة جوهرية منذ إدراجها المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع أخذ مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، تكوّن النافذة رأياً أساسياً للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

بالنظر إلى طبيعة المخاطر التي تتعرض لها النافذة ومدى توفر المعلومات الإحصائية التاريخية الموثوق بها، تستنتج النافذة احتمالية العجز عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام بيانات احتمالية العجز خلال الدورة التي تنشرها وكالة موديز لكل فئة تصنيف.

ج) الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

خلال السنة، طُبّق البنك أداة جديدة لاحتساب انخفاض القيمة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، تتضمن إطارًا اقتصاديًا كليًا معززًا. ويستند الإطار المحدّث إلى أحدث توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ويطبق معايير خاصة بكل محفظة لضمان أن تعكس المتغيرات المخنّارة على نحو مناسب خصائص المخاطر الخاصة بكل محفظة.

تم تحديد متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في النموذج من خلال تحليل الارتباط وتقييم قدرتها التفسيرية على نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وخضعت عملية تنفيذ النموذج ومعايرته وتطبيقه لعملية تحقق مستقلة ومراجعة من قبل الإدارة للتأكد من متانة الافتراضات الأساسية والمخرجات الناتجة عنها واتساقها ومعقوليتها. وفقًا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يقوم البنك بدمج المعلومات المتلّعبة من خلال الأخذ في الاعتبار عدة سيناريوهات اقتصادية كلية عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

د) إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للتمويل الإسلامي البنكي للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في النافذة. يستند تقييم مخاطر الائتمان إلى نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازانات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم تضمين بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بعناية أكبر.

- أي معلومات متاحة للعملاء من الأطراف الخارجية. ويشمل هذا درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة علانية أو أسعار مبادلة مخاطر الائتمان أو البيانات والمقالات الصحفية.

- أي معلومات اقتصادية كلية أو جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.

- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.

- تختلف درجة التعقيد والتفصيل في تقنيات التصنيف بناءً على تعرض البنك وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض فروض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً ضمن نماذج البنك الخاصة بالمنتجات البنكية للأفراد.

التمويل الاستهلاكي وتمويل الأفراد

يشمل التمويل الاستهلاكي المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة. ويتم تصنيف هذه المنتجات إلى جانب تمويل الأفراد وبعض عمليات إقراض الشركات الصغيرة الأقل تعقيداً من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على أيام التأخر عن السداد. فيما يلي المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج:

- منتجات التمويل الاستهلاكي: استخدام الحدود ونقلها، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.

- تمويل الأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.

٥) التعرض الناتج عن العجز عن السداد

يمثل التعرض الناتج عن العجز عن السداد مجمل القيمة الدفترية للأدوات المالية الخاضعة لحساب انخفاض القيمة، مع مراعاة قدرة العميل على زيادة مستوى تعرضه عند الاقتراب من العجز عن السداد وكذلك احتمالية السداد المبكر.

لحساب التعرض الناتج عن العجز عن السداد لتمويل المرحلة الأولى، تقوم النافذة بتقييم أحداث العجز عن السداد المحتملة في غضون ١٢ شهرًا لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. ومع ذلك، إذا كان من المتوقع أن يتعرض تمويل المرحلة الأولى لعجز عن السداد في الأشهر الـ ١٢ من تاريخ الميزانية العمومية ومن المتوقع عجزه عن السداد مرة أخرى لاحقًا، يتم مراعاة جميع أحداث العجز عن السداد المرتبطة. بالنسبة للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم مراعاة التعرض الناتج عن العجز عن السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

وتحدد النافذة مستويات التعرض الناتج عن العجز عن السداد من خلال نمذجة نطاق نتائج التعرض المحتملة في أوقات مختلفة، بما يتوافق مع السيناريوهات المتعددة. ثم يتم تخصيص احتمالية العجز عن السداد حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لكل سيناريو اقتصادي بناء على نتائج نماذج النافذة.

(٥) الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد

بالنسبة لأدوات التمويل الإسلامي، يقوم مديرو الحسابات بتقييم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد كل اثني عشر شهرًا على الأقل وتقوم إدارة مخاطر الائتمان المتخصصة في النافذة بمراجعتها والموافقة عليها. ويستند تقييم مخاطر الائتمان إلى إطار معياري لتقييم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد ينجم عنه معدل معين من الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد. تأخذ معدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد في الاعتبار مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد المتوقع مقارنة بالمبلغ المتوقع استرداده أو تحفيقه من أي ضمان محتفظ به.

تقوم النافذة بتقسيم منتجات إقراض الأفراد إلى محافظ متجانسة أصغر، استناداً إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتستند البيانات المطبقة إلى بيانات الخسارة التي تم جمعها تاريخياً وتشمل مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (على سبيل المثال، نوع المنتج، ومجموعة أوسع من أنواع الضمانات) فضلاً عن خصائص المقترض. يتم استخدام المزيد من البيانات الحديثة والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية من أجل تحديد معدل الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ لكل مجموعة من الأدوات المالية. عند تقييم المعلومات المستقبلية، تستند التوقعات إلى سيناريوهات متعددة. وتشمل الأمثلة على المدخلات الرئيسية التغيرات في قيم الضمان بما في ذلك أسعار العقارات المرتبطة بالرهن أو أسعار السلع أو حالة الدفع أو غيرها من العوامل التي تدل على الخسائر في البنك.

تقدّر النافذة الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد التنظيمية وتلك الخاصة بمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ على أساس مختلف. فحسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يتم تقدير معدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد بالنسبة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة وقطاع الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ من كل فئة من فئات الأصول. ويتم تقدير المدخلات الخاصة بمعدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد هذه، ومعاييرها، حينما أمكن، من خلال الاختيار الرجعي مقابل المبالغ المستردة الأخيرة. ويتم تكرار ذلك لكل سيناريو اقتصادي حسب الاقتضاء.

(ز) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب النافذة باستمرار جميع الأصول الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. ولتحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، تقوم النافذة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي.

كما تطبق النافذة طريقة نوعية ثانوية لتحفيز زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأصل ما، مثل نقل عميل / منشأة إلى قائمة

المراقبة، أو أن الحساب أصبح متعتّراً. في بعض الحالات، قد تعتبر النافذة أيضاً أن الأحداث المبيّنة أدناه هي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مقارنة بالعجز عن السداد. بغض النظر عن التغيير في درجات الائتمان، إذا تجاوزت الدفعات التعاقدية أكثر من ٣٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق، تُعتبر مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي.

أ. عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توافر القوائم المالية المدققة خلال ١٢٠ يوماً من نهاية الفترة المحاسبية.

ب. التأخير في تنفيذ الوثائق لأكثر من ٣٥ يوماً من الحد الموضوع بسبب النزاعات مع العملاء.

ج. خضوع المقترض للتقاضي من قبل أطراف أخرى بما يكون له تأثير جوهري على مركزه المالي.

د. التغييرات المتكررة في موظفي الإدارة العليا دون خلفاء أو إدارة مهنية مقبولة.

هـ. تحويل الأموال داخل المجموعة دون تجاوز المعاملات الأساسية ٥٠% من صافي قيمة الأصول.

و. التأجيل/ التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية لأكثر من ستة واحدة باستثناء المشروعات الحكومية أو التأخير الذي يرجع إلى الموافقات الحكومية.

ز. تعديلات الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد فحص التدفقات النقدية للمقترض / مركزه المالي / قدرته على السداد) بما في ذلك تمديد فترة السماح، وتأجيل الدفع، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك. يجب أن يكون هذا الشرط متوافقاً مع توجيهات إعادة الهيكلة الصادرة عن البنك المركزي العُماني من وقت لآخر.

ح. هبوط بنسبة ٢٥% أو أكثر في معدل الدوران أو في الأرباح قبل الفوائد مقارنة بالسنة السابقة باستثناء في حالة التغيير في نموذج الأعمال / أحد الأحداث الجوهرية.

ط. انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من ١ باستثناء الحالات التي تتمتع بدعم ائتماني خارجي مقبول.

ي. تخفيض التصنيف بمقدار ٣ درجات للتصنيفات من R١ إلى R٤ وتخفيض بمقدار درجتين للتصنيفين R٥ وR٦.

ك. تآكل في صافي القيمة بأكثر من ٢٠% مقارنة بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بنسبة ١,٥ مرة.

يمكن تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت تتسق مع هدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة للإدراج المبدئي، فإن مخصص الخسارة على الأداة يعود إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. قد تشير بعض المؤشرات النوعية لزيادة مخاطر الائتمان، مثل التأخر في السداد أو الإمهال، إلى زيادة مخاطر العجز عن السداد التي تستمر بعد زوال المؤشر نفسه. في مثل هذه الحالات، تحدد النافذة فترة اختبار والتي يجب أن يبين الأصل المالي خلالها اتجاهها يدل على أن مخاطر الائتمان الخاصة به قد انخفضت بشكل كاف. عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للتمويل، فإن الدليل على أن معايير إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم يعد مستوفياً، ويتضمن تاريخ أداء السداد المحدث مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

تراقب النافذة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عمليات الفحص الدورية للتحقق من أنه:

- يمكن أن تحدد المعايير زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لحالة عجز عن السداد.

- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية التي يتجاوز فيها الأصل موعد الاستحقاق لمدة ٣٠ يومًا.

- يبدو متوسط الوقت بين تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان والعجز عن السداد معقولًا.

- لا يتم بشكل عام تحويل التعرض مباشرة من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى انخفاض القيمة الائتمانية.

- لا يوجد تقلاب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية العجز عن السداد لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة الأولى) واحتمالية العجز عن السداد على مدى العمر (المرحلة الثانية).

حينما ينطبق ذلك، تقوم النافذة بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية وضع النماذج العادية للنافذة حتى تعكس الاجتهادات التي تضعها الإدارة. يمكن للتغيرات في الافتراضات الكامنة وراء هذه التعديلات التقديرية أن تؤثر بشكل جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة. تشمل هذه التعديلات على تعديلات ما بعد النموذج والتغطيات.

إن تعديلات ما بعد النموذج هي بمثابة تعديلات على رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من عملية إعداد تقارير نهاية السنة حتى تعكس التحديثات الأخيرة لبيانات السوق وأوجه القصور المعروفة في النموذج وأحكام خبراء الائتمان. عادة ما يتم احتسابها وتوزيعها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي، ويتم احتسابها بشكل منفصل لكل سيناريو اقتصادي وتستخدم عند الاقتضاء لتعديل نتائج تصنيف المرحلة.

التغطيات هي تعديلات على مخرجات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم إجراؤها خارج الحساب التفصيلي للخسائر الائتمانية المتوقعة وعملية إعداد التقارير. وهذا لا يتوافق مع تعريف النافذة لتعديلات ما بعد النموذج لأنه لا يتم احتسابها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي.

لدى النافذة أطر للحوكمة الداخلية وضوابط معمول بها لتقييم مدى ملاءمة جميع التعديلات التقديرية. وتهدف النافذة إلى دمج هذه التعديلات في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حينما أمكن، كجزء من إجراءات إعادة المعاييرة الدورية وتقييم النموذج.

يبلغ إجمالي التعديلات التقديرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لا شيء، وزاد مخصص الخسارة الإجمالي بنسبة ٠,٢٩% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتق من نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(ح) إدارة مخاطر النماذج:

استخدمت النافذة نماذجاً في العديد من أنشطتها المالية والتجارية بداية من الاكتتاب في تسهيل ائتماني حتى إعداد التقارير عن الخسارة المتوقعة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

(٤) الاستحقاق المتبقي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لمحفظة التمويل بالكامل،
مقسماً حسب أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان:

| م. | النطاق الزمني | مبيعات مؤجلة بموجب مرابحة | إجارة | مشاركة متناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدمات | وكالة بالاستثمار | بطاقات الائتمان | الإجمالي |
|----|-----------------|---------------------------|---------------|----------------|-----------------------|---------------|------------------|-----------------|----------------|
| | | | | | | | | | ج.د. |
| ١ | حتى شهر واحد | ٢,٩١١ | ٦٤٢ | ٦٠٢ | - | - | ٤١٧ | - | ٤,٥٧٢ |
| ٢ | ٦-١٢ أشهر | ١٤,٦٨٠ | ١,٢٠٦ | ٢,٧٥٩ | - | ٢ | ٦,٧٥٨ | ٩٥ | ٢٥,٥٠٠ |
| ٣ | ١٢-٢٤ شهراً | ٧٩٦ | ١,٨٦٤ | ٣,٤٢٦ | - | ٢ | ١٣,٠٤٧ | - | ١٩,١٣٥ |
| ٤ | ٥-١٠ سنوات | ٢,٦٩٩ | ٨,٤٠٥ | ٢٢,٦٦٨ | - | ٣ | ٢٨,٨٥٦ | - | ٦٢,٦٣١ |
| ٥ | أكثر من ٥ سنوات | ٣,٨٠٩ | ٣١,٦٠٦ | ١٨٩,٩٥٦ | ٢٨٣ | ٤ | ٤٢,٧٥١ | - | ٢٦٨,٤٠٩ |
| | الإجمالي | ٢٤,٨٩٥ | ٤٣,٧٢٣ | ٢١٩,٤١١ | ٢٨٣ | ١١ | ٩١,٨٢٩ | ٩٥ | ٣٨٠,٢٤٧ |

(٥) الحركة في مجمل التمويل

الحركة في مجمل التمويل خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| م. | البيان | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------|------------------------------------|----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| | | | | | ج.د. |
| ١ | الرصيد الافتتاحي | ٢٧٦,٨٧٦ | ٦٤,١٩١ | ٧,٦٩٢ | ٣٤٨,٧٥٩ |
| ٢ | التحويل / التغييرات (+/-) | (١٣,١٥٧) | ١١,٧٣١ | ١,٤٢٦ | - |
| ٣ | تمويلات جديدة (+) | ٧٢,٣٢٨ | ٥,٠٠١ | - | ٧٧,٣٢٩ |
| ٤ | استرداد تمويل (-) | (١٠,٨٥) | (٢٦,٨٨٦) | (١,٨٨٨) | (٣٨,٨٥٩) |
| ٥ | الرصيد الختامي | ٣٢٥,٩٦٢ | ٥٤,٠٣٧ | ٧,٢٣٠ | ٣٨٧,٢٢٩ |
| ٦ | إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة | ٢,٥٣٦ | ٢,٤٣٣ | ٢,٠١٤ | ٦,٩٨٣ |

(٦) الحركة في المخصصات والأرباح المجنبة

| البنود | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|------------------------------|--------------|--------------|
| | | ج.د. |
| المخصص في بداية الفترة | ٦,٢٠٩ | ٦,٦٠٦ |
| المخصص / (المحذر) خلال السنة | ٧٧٤ | (٧٤٩) |
| المسترد خلال السنة | ٢٣٥ | ١٢٥ |
| الأرباح المجنبة للفترة | ١٦١ | ٢٢٧ |
| المخصص في نهاية الفترة | ٧,٣٧٩ | ٦,٢٠٩ |

مخاطر الائتمان - إفصاحات المحافظ الخاضعة للنهج الموحد

الإفصاحات النوعية:

- يتبع البنك تصنيف موديز لكل من تعرضات الجهات السيادية والتعرضات بين البنوك، ويعتبر الرصيد غير المصنف معرضاً لمخاطر بنسبة ١٠٠٪.
- وبموافقة البنك المركزي العُماني، يستخدم البنك الصلاحية المطلقة في التعامل مع التمويلات كغير مصنفة وتحمل وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪، باستثناء التمويلات السكنية التي تحمل وزن مخاطر بنسبة ٣٥٪ بناءً على المتطلبات الواردة في التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني.
- وكذلك، وبموافقة البنك المركزي العُماني، فإن البنك يستخدم الصلاحية المطلقة في اتباع النهج البسيط لإدراج الضمانات.

وضوابط لإدارة مخاطر النموذج. تتم مراجعة الإطار على أساس منتظم للتأكد من أنه يفي بالمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. يجب الموافقة على أي تغيير رئيسي في الإطار من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم النافذة بالتحقق من فعالية النماذج بشكل مستقل ويترتب على هذه العملية توصية باعتماد استخدام النماذج الجديدة لتقدير / تقييم المخاطر. بالإضافة إلى التحقق من فعالية النموذج الجديد، فإنها تُقيّم أيضًا أداء النماذج الحالية من خلال عملية مراجعة سنوية. إن استقلالية فريق العمل ستكون بمثابة خط دفاع ثاني فعال للنافذة فيما يتعلق باستخدام النماذج.

إدارة مخاطر النماذج، طبقت النافذة إطار الحوكمة (الإطار) لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. وهو سياسة مطبقة على مستوى البنك وتسري على جميع نماذج البنك. وفقاً للإطار، تتطلب جميع نماذج تقدير المخاطر الموضوعية داخلياً أو خارجياً (القائمة على الموردين) والتي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية عن الخسارة المتوقعة والخسارة المتوقعة على مدى العمر، التحقق بشكل مستقل.

يضع الإطار نهجاً منظماً لإدارة وضع النماذج والتحقق منها والموافقة عليها وتنفيذها واستخدامها المستمر. ويُحدّد هيكلًا إداريًا فعالاً بأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح وسياسات

(١) إجمالي مجموع التعرضات الائتمانية خلال الفترة مقسماً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان:

| الرقم المتسلسل | نوع التعرض لمخاطر الائتمان | إجمالي مجموع التعرض كما في | |
|----------------|----------------------------|----------------------------|----------------|
| | | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| | | | ج.د. |
| ١ | مديونيات المرابحة | ٢٥,٤٦١ | ٢٣,٨٣٣ |
| ٢ | إجارة منتهية بالتمليك | ٤٥,٢٣٧ | ٥٠,٩٤٢ |
| ٣ | مشاركة متناقصة | ٢٢٣,٨٩٠ | ١٧٩,٨٩١ |
| ٤ | إجارة موصوفة في الذمة | ٢٩٣ | ٢٩٠ |
| ٥ | إجارة الخدمات | ١١ | ١٧ |
| ٦ | وكالة بالاستثمار | ٩٢,٢٣٨ | ٩٣,٧٥٦ |
| ٧ | بطاقة الائتمان | ٩٩ | ٣١ |
| | الإجمالي | ٣٨٧,٢٢٩ | ٣٤٨,٧٦٠ |

(٢) التوزيع الجغرافي للتعرضات استناداً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إنّ جميع التعرضات الائتمانية داخل سلطنة عُمان (٢٠٢٤): جميع التعرضات داخل سلطنة عُمان).

(٣) توزيع التعرضات حسب القطاع أو الطرف المقابل مقسماً إلى أهم أنواع التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| م. | القطاع الاقتصادي | مبيعات مؤجلة بموجب مرابحة | إجارة | مشاركة متناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدمات | وكالة بالاستثمار | بطاقة الائتمان | الإجمالي | النسبة | التعرض خارج الميزانية العمومية* |
|----|------------------|---------------------------|---------------|----------------|-----------------------|---------------|------------------|----------------|----------------|-------------|---------------------------------|
| | | | | | | | | | | | ج.د. |
| ١ | أفراد | ٨,١١١ | ٥,١٣٤ | ٢٦,٨٧٣ | ٢٨٤ | ١١ | - | ٩٩ | ٤٠,٥١٢ | ١٠٪ | ٢,٠٠٠ |
| ٢ | إنشاءات | - | ٣٤,٠٨٦ | ١٦١,٠٠٨ | ٩ | - | - | - | ١٩٥,١٠٣ | ٥٠٪ | ٥,٠٠٢ |
| ٣ | تصنيع | ٧٥٢ | ٤,٧٣٧ | ١٥,٥٧٥ | - | - | - | - | ٢١,٠٦٤ | ٥٪ | - |
| ٤ | تجارة | ١٦,٢٤٧ | - | - | - | - | - | - | ١٦,٢٤٧ | ٤٪ | - |
| ٥ | خدمات | ٣٥١ | ١,٢٨٠ | ٢٠,٤٣٤ | - | - | ٩٢,٢٣٨ | - | ١١٤,٣٠٣ | ٣٠٪ | - |
| ٦ | أخرى | - | - | - | - | - | - | - | - | ٠٪ | ١٢,٧٥٠ |
| | الإجمالي | ٢٥,٤٦١ | ٤٥,٢٣٧ | ٢٢٣,٨٩٠ | ٢٩٣ | ١١ | ٩٢,٢٣٨ | ٩٩ | ٣٨٧,٢٢٩ | ١٠٠٪ | ١٩,٧٥٢ |

* يتعلق التعرض خارج الميزانية العمومية بالارتباطات بموجب قواعد العمل القياسية وخطابات الاعتماد والضمانات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم تمويل الأصول من شبه حقوق المساهمين وحساب الوكالة والمساهمين بالمعدلات التالية:

| | |
|--------------------|-----|
| شبه حقوق المساهمين | ٨٠٪ |
| المساهمون | ٢٠٪ |

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي مجمل مبلغ التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الخاضع للنهج الموحد:

| م. | المنتج / التصنيف | قيمة دفترية % | قيمة دفترية ٢٠% | قيمة دفترية ٣٥% | قيمة دفترية ٥٠% | قيمة دفترية ١٠٠% | قيمة دفترية ١٥٠% | الإجمالي |
|----|--|---------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|------------------------|------------------------|----------------|
| | | | | | | | | ... |
| | مصنف | | | | | | | |
| ١ | جهات سيادية | ٥٩,٩٩٥ | - | - | - | - | - | ٥٩,٩٩٥ |
| ٢ | بنوك | - | ٢٧,٠٣٠ | - | ٦,٢١٢ | ٤,٨١٢ | - | ٣٨,٠٥٤ |
| | غير مصنف | | | | | | | |
| ١ | شركات | ٢٠,٠٠٠ | - | - | - | ٧٢,٢٣٨ | - | ٩٢,٢٣٨ |
| ٢ | الخدمات المصرفية للأفراد | - | - | - | - | ٧,٥٢٠ | - | ٧,٥٢٠ |
| ٣ | مطالبات مضمونة بعقارات سكنية | - | - | ٤١,٨١٢ | - | ١٩,٠٢٢ | - | ٦٠,٨٣٤ |
| ٤ | مطالبات مضمونة بعقارات تجارية | - | - | - | - | ٢١٨,٠٢٢ | - | ٢١٨,٠٢٢ |
| ٥ | تمويل متأخر السداد | - | - | - | - | ٨,٦١٦ | - | ٨,٦١٦ |
| ٦ | أصول أخرى | ١,٤٩٠ | - | - | - | ٢٤,١٥٠ | - | ٢٥,٦٤٠ |
| ٧ | رأس المال الاستثماري والاستثمارات في الأسهم الخاصة | - | - | - | - | - | - | - |
| ٨ | بنود خارج الميزانية العمومية | - | - | - | - | ١٢,٣٧٣ | - | ١٢,٣٧٣ |
| | إجمالي المحفظة المصرفية | ٨١,٤٨٥ | ٢٧,٠٣٠ | ٤١,٨١٢ | ٦,٢١٢ | ٣٦٦,٧٥٣ | - | ٥٢٣,٢٩٢ |

الحد من مخاطر الائتمان

يشير الحد من مخاطر الائتمان إلى استخدام عدد من التقنيات، مثل الضمانات والتأمينات، للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها مُزَن. تعمل أدوات الحد من مخاطر الائتمان على تقليل هذه المخاطر من خلال تمكين مُزَن من حماية نفسها من عدم التزام الأطراف المقابلة بعقود الائتمان، وذلك باستخدام التأمينات، واتفاقيات المقاصة، والضمانات.

الإفصاح النوعي

لا يأخذ البنك بعين الاعتبار سوى الضمانات والتأمينات المجازة في الشريعة الإسلامية للحد من مخاطر الائتمان. ويجب أن تستوفي الأصول المقدمة من العميل المعايير التالية حتى يتم قبولها كضمان:

- يجب أن تحافظ الأصول على قيمتها عند المستوى السائد عند بدء العقد وحتى تاريخ استحقاق التسهيل المعتمد.
- يجب أن تكون هذه الأصول قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة، عند الحاجة.
- يجب أن يكون هناك سوق معقول لهذه الأصول.
- يجب أن يكون لمُزَن الحق في إنفاذ حقها في الأصول عند الضرورة.

في الوقت الحالي، تتولى مُزَن الملكية الكاملة / المشتركة للأصول المقدمة من العملاء.

إدارة الضمانات:

تستخدم مُزَن مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الائتمان. ويتضمن الحد من مخاطر الائتمان الضمانات التالية:

- العقارات
- الملكية المشتركة

تتم إدارة الضمانات لمُزَن على مستوى مركزي. هناك نظام صارم لإدارة الضمانات للحد من أي مخاطر ائتمان. كما أنّ البنك لديه عملية إدارة ائتمان قوية تضمن الامتثال لشروط الموافقة والتوثيق والفحص المستمر لضمان جودة الائتمان والضمانات. يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من خلال الرهن العقاري القانوني على العقارات مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات أو بشكل أكثر تكراراً عند الحاجة.

مخاطر السيولة

تُعرف مخاطر السيولة بأنها القدرة على بيع الأصول بطريقة مناسبة والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، وهو أمر بالغ الأهمية لاستمرار استقرار المؤسسة المصرفية. ولهذا السبب،

يتطلب تحليل السيولة من إدارة البنك قياس وضع السيولة للبنك بشكل مستمر، إلى جانب فحص كيفية تطور متطلبات التمويل في ظل سيناريوهات مختلفة. تدير مُزَن سيولتها على أساس يومي من خلال خزينتها. وعند إدارة السيولة، تأخذ مُزَن في الاعتبار مختلف المتطلبات التنظيمية.

يضمن قسم الخزينة في مُزَن الامتثال لنسب السيولة وفجوات الاستحقاق مقابل الحدود التنظيمية/ الداخلية.

سيقوم قسم مخاطر السوق وقسم الخزينة في مُزَن بتقييم ملف السيولة للبنك على أساس مستمر بناءً على ظروف السوق المتغيرة. وسيتم تقدير السيولة في ظل سيناريوهات مختلفة تتعلق بأزمات خاصة بالبنك وأزمات عامة في السوق، مع وضع افتراضات مناسبة لكل سيناريو.

الإفصاحات النوعية:

تُعرّف السيولة بأنها قدرة مُزَن على ضمان توافر الأموال لتلبية جميع الارتباطات داخل وخارج الميزانية العمومية بسعر معقول. وتُعرّف مخاطر السيولة بدورها بأنها المخاطر التي تهدد الأرباح ورأس المال والتي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة مُزَن على الوفاء بالتزاماتها عندما استحقاقها.

بالإضافة إلى مصادر التمويل الخاصة بها، تحظى مُزَن بدعم البنك (الشركة الأم) في تلبية بعض احتياجاتها من السيولة.

يتم مراقبة مخاطر السيولة في مُزَن من خلال آلية إبلاغ منتظمة تتبعها لجنة الأصول والالتزامات. ولضمان قدرة مُزَن على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، تتم مراقبة أوضاع التدفقات النقدية عن كثب. يتطلب الأمر من البنوك الحفاظ على سيولة

مؤشرات التعرض لمخاطر السيولة - نسبة الأصول السائلة

| البنود | ... |
|--|---------------|
| الأصول السائلة | ٩٤,٧٦٤ |
| إجمالي الأصول | ٥٠٣,٤٧٣ |
| الالتزامات قصيرة الأجل | ٢٣٣,٦٢١ |
| إجمالي الالتزامات | ٤٢٥,٣٥٩ |
| الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول | ٪١٨,٨٢ |
| الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل | ٪٤٠,٥٦ |
| الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات | ٪٢٢,٢٨ |

كافية ليس فقط لضمان استمرارية العمليات، ولكن أيضًا لتوليد الأصول المدرة للأرباح وسداد الالتزامات القائمة.

ويتم مراقبة نسب السيولة في مُزَن بشكل منتظم (أي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول). بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال السنة لمُزَن ١٨,٨٢٪ (كما هو موضح أدناه). بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة الفجوات التراكمية مقابل الالتزامات التراكمية التي تحددها الجهات التنظيمية / السياسات الداخلية.

تُراقب مُزَن مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل المرتبط بالحسابات الجارية وحقوق المساهمين الأخرى مع حملة حسابات الاستثمار على أساس فردي وإجمالي من خلال نهج التدفقات النقدية والمخزون.

تقوم إدارة الخزينة في نافذة مُزَن ولجنة الأصول والالتزامات بمراقبة السيولة والسيطرة عليها والتأكد من عدم تعرض نافذة إلى مخاطر السيولة غير المستحقة وفي الوقت نفسه تستخدم أموالها على النحو الأمثل من خلال أنشطة التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

مؤشرات التعرض لمخاطر السيولة - الأصول قصيرة الأجل إلى الالتزامات قصيرة الأجل

| البنود | ... |
|--|---------------|
| الأصول قصيرة الأجل | ١٣٠,٢٠٦ |
| الالتزامات قصيرة الأجل | ٢٣٣,٦٢١ |
| الأصول قصيرة الأجل إلى الالتزامات قصيرة الأجل | ٪٥٥,٧٣ |

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً للإرشادات الصادرة عن البنك المركزي العُماني:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | مستحقة عند الطلب وحتى ٣٠ يوماً | أكثر من شهر وأحد وحتى ٦ أشهر | أكثر من ٦ أشهر وحتى ١٢ شهراً | أكثر من سنة واحدة وحتى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|---|--------------------------------|------------------------------|------------------------------|--------------------------------|-----------------|----------------|
| | | | | | | ... |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | ١١.٨٧٨ | ٣.٢٤٥ | ١.٢٩١ | ٣.٩٢٧ | ١.٨٥٦ | ٢٢.١٩٧ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | ١٧.٥٧٩ | ١٥.٤٨٧ | ٤.٨١٣ | - | - | ٣٧.٨٧٩ |
| استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى | ٩.٢٢٨ | ١.٣٨٢ | ١٠.٩٥٢ | ١.٢٧٥ | ٣٤.٠٤٨ | ٥٦.٨٨٥ |
| مديونيات المرابحة | ٢.٩١١ | ١٤.٦٨٠ | ٧٩٦ | ٢.٦٩٩ | ٣.٨٠٩ | ٢٤.٨٩٥ |
| إجارة منتهية بالتمليك | ٦٤٢ | ١.٢٠٦ | ١.٨٦٤ | ٨.٤٠٥ | ٣١.٦٠٦ | ٤٣.٧٢٣ |
| مشاركة متناقصة | ٦٠٢ | ٢.٧٥٩ | ٣.٤٢٦ | ٢٢.٦٦٨ | ١٨٩.٩٥٦ | ٢١٩.٤١١ |
| إجارة موصوفة في الذمة | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | - | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | ١١ |
| وكالة بالاستثمار | ٤١٧ | ٦.٧٥٨ | ١٣.٠٤٧ | ٢٨.٨٥٦ | ٤٢.٧٥١ | ٩١.٨٢٩ |
| بطاقة الائتمان | | ٩٥ | | | | ٩٥ |
| ممتلكات ومعدات | - | - | - | - | ١.١٢١ | ١.١٢١ |
| أصول أخرى | ٥.١٤٤ | - | - | - | - | ٥.١٤٤ |
| إجمالي الأصول | ٤٨.٤٠١ | ٤٥.٦١٤ | ٣٦.١٩١ | ٦٧.٨٣٣ | ٣٠٥.٤٣٤ | ٥٠٣.٤٧٣ |
| التدفقات النقدية الواردة المستقبلية للربح | ٢.١٧٤ | ١٠.٠٥٨ | ١١.٣٢٦ | ٧٧.٩٦٤ | ٤٢.٨٤٣ | ١٤٤.٣٦٥ |
| حسابات جارية | ٢.٥٣٤ | ٤.٤٣٥ | ٢.٥٣٤ | - | ٣.١٦٧ | ١٢.٦٧٠ |
| مستحق إلى بنوك | ١.٣٣١ | - | - | - | - | ١.٣٣١ |
| التزامات أخرى | ٨.٣٢٤ | - | - | - | - | ٨.٣٢٤ |
| حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٢١.٥٦٦ | ١٢١.٩٨٢ | ٧٠.٩١٥ | ١٢٦.٠٠٨ | ٦٢.٥٦٣ | ٤٠٣.٠٣٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطيات) | ١.٠٢٤ | ٢.٠٤٤ | ٢.٠٤٤ | ٣.٠٦٦ | ٣.٨٩٠ | ١٢.٠٦٨ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية بموجب وكالة | ١.٩٢٥ | ٧.٧٠٠ | ١٩.٢٥٠ | ٢٥.٠٢٥ | - | ٥٣.٩٠٠ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | ١٨.٦١٧ | ١١٢.٢٣٨ | ٤٩.٦٢١ | ٩٧.٩١٧ | ٥٨.٦٧٣ | ٣٣٧.٠٦٦ |
| حقوق المالكين | - | - | - | - | ٧٨.١١٤ | ٧٨.١١٤ |
| إجمالي الالتزامات وحملة حسابات شبه حقوق المساهمين وحقوق المالكين | ٣٣.٧٥٥ | ١٢٦.٤١٧ | ٧٣.٤٤٩ | ١٢٦.٠٠٨ | ١٤٣.٨٤٤ | ٥٠٣.٤٧٣ |
| التدفقات النقدية الواردة المستقبلية للربح | ١.٥٩٤ | ٦.٦٠٥ | ٥.٧٢٦ | ٢٤.٠٠٠ | ٦.٥٦٠ | ٤٤.٤٨٥ |
| إجمالي فجوة السيولة | ١٤.٦٤٦ | (٨٠.٨٠٣) | (٣٧.٢٥٨) | (٥٨.١٧٥) | ١٦١.٥٩٠ | - |
| الفجوة التراكميّة للسيولة | ١٤.٦٤٦ | (٦٦.١٥٧) | (١٠٣.٤١٥) | (١٦١.٥٩٠) | - | - |

مخاطر السوق

الإفصاحات النوعية:

مخاطر السوق هي مخاطر التغير في القيمة السوقية الفعلية أو السارية وأرباح المحفظة نتيجة الحركات السلبية في المتغيرات السوقية. وتشمل هذه المتغيرات، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الأسهم وأسعار السندات وأسعار السلع وأسعار صرف العملات الأجنبية. ويكمن الهدف من إدارة مخاطر السوق في تسهيل نمو الأعمال مع العمل ضمن مستويات المخاطر المثلى.

- لا تتعرض مُزن كثيرًا لعمليات أخرى غير الريال العماني.
- لا تمتلك مُزن مراكز تداول في حقوق المساهمين.
- ليس لدى مُزن أي مركز في السلع.

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الربح. ولا توجد مراكز تداول في حقوق المساهمين أو المشتقات المالية. تُدار مخاطر السوق على أساس إرشادات البنك المركزي العُماني. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات في مُزن بمراقبة محفظة الأصول والالتزامات في المحفظة المصرفية بشكل منتظم بحثاً

عن أي مخاطر تتعلق بمعدلات الفائدة. كما يتم إجراء اختبارات التحمل بشكل دوري لتحليل تأثير أزمات عوامل التحمل الخاصة بالبنك والسوق على أرباح ورأس مال البنك. وتتم مراجعة النتائج من قبل لجنة الأصول والالتزامات والإدارة واللجنة التابعة لمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة مُزن أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسائر مالية. لا تتوقع مُزن القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع مُزن إدارة هذه المخاطر من خلال وضع إطار تحكم وعن طريق مراقبة المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تدريب وتقييم الموظفين، بما في ذلك استخدام المراجعة الداخلية.

يتبع البنك منهج المؤشر الأساسي لتحديد مخاطر التشغيل. ويتم حساب تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي بأخذ متوسط مجمل الإيرادات لآخر ثلاث سنوات مالية مضمروبًا بمعدل ١٥٪، بحيث يتم استثناء السنوات التي يكون فيها مجمل الإيرادات صفر أو سلبى. يتكون مجمل الإيرادات من صافي إيرادات الربح (+) الإيرادات الأخرى (+) مخصصات الربح غير المدفوعة (-) الربح المحقق من بيع الاستثمارات المقاسة من خلال حقوق المساهمين (-) بنود الإيرادات الاستثنائية / غير العادية.

تبلغ تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي وفقًا لبازل ٢ ما قيمته ١.٢٢٠ ريال عماني (بالآلاف).

تبلغ الأصول المرجّحة بالمخاطر لمخاطر التشغيل وفقًا لبازل ٢ ما قيمته ٢٣.٣٦١ ريال عماني (بالآلاف).

يستخدم البنك التأمين كوسيلة أخرى للحد من مخاطر التشغيل، حيث يمكن الهدف من التأمينات التي يحصل عليها البنك، مثل سندات التغطية المصرفية، والجرائم الإلكترونية وجرائم

الإفصاحات الكمية:

الافتراضات المستخدمة لقياس الحساسية هي التحول الموازي في معدل الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لقياس حساسية الربح على المكاسب وحساسية معدل الربح على رأس المال.

| | | |
|-----------------------------------|------------------------------|----------------------------|
| كما في ديسمبر ٢٠٢٥ | الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس | النقص بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس |
| أثر الأرباح - ريال عُماني بالآلاف | ٣.٠٤٣ | (٣.٠٤٣) |

الكمبيوتر، والتعويض المهني، والمعاملات غير المكتملة، وما إلى ذلك، في حماية البنك من المخاطر الشديدة من خلال تقليل الأثر المالي المترتب عليها.

بالإضافة إلى ما سبق ومن أجل الحفاظ على السيطرة على الحوادث / الخسائر التشغيلية، قام البنك بوضع إطار خاص لمخاطر التشغيل يتم بموجبه مراقبة الحوادث / الخسائر بشكل منتظم لتحديد أي انتهاكات محتملة واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من آثارها.

مخاطر معدل العائد

الإفصاحات النوعية:

تشير مخاطر معدل العائد إلى احتمالية تأثر صافي إيرادات مُزن نتيجة تأثير التغيرات في معدلات السوق والمعدلات المعيارية ذات الصلة على عائد الأصول والعوائد المستحقة على التمويل. قد ينتج عن الزيادة في المعدلات المعيارية توقع حملة شبه حقوق المساهمين لمعدل عائد أعلى، بينما تتغير العوائد على الأصول بشكل بطيء نظراً لفترات الاستحقاق الأطول، وبالتالي تؤثر على صافي إيرادات مُزن.

يستند توزيع الأرباح على حملة حسابات الاستثمار إلى اتفاقيات تقاسم الأرباح. وبالتالي، فإن مُزن لا تخضع لأي مخاطر كبيرة لمعدل الربح. ومع ذلك، فإن اتفاقيات تقاسم الأرباح تؤدي إلى مخاطر تجارية منقولة حينما لا تسمح نتائج مُزن بتوزيع أرباح تتماشى مع أسعار السوق. ولمواجهة نقل المخاطر التجارية، تقوم مُزن بتكوين احتياطي معادلة الأرباح.

تتم إدارة مخاطر معدل العائد عن طريق مراقبة حساسية الأصول والالتزامات المالية للبنك تجاه صدمات معدل الربح الموحدة. تشمل الصدمات الموحدة تحولات موازية بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنيات العائد التي يتم أخذها في الاعتبار على أساس شهري. يتم تحليل تأثير هذه الصدمات في سياق تأثيرها على الأرباح والقيمة الاقتصادية. تتم مقارنة التأثير بالحدود الداخلية التي تم وضعها بما يتوافق مع إرشادات البنك المركزي العُماني ولجنة بازل. تتم مراجعة التحليل بانتظام من قبل الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

مخاطر معدل العائد (تابع)

تم توضيح موقف حساسية الربح لمُزن، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، بناءً على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | متوسط معدل الربح الفعلي | مستحق عند الطلب وخلال ٦ أشهر | مستحق خلال ٧ أشهر إلى ١٢ شهراً | مستحق واحدة إلى ٥ سنوات | مستحق بعد خمسة سنوات | غير محمل بالربح | الإجمالي |
|---|-------------------------|------------------------------|--------------------------------|-------------------------|----------------------|-----------------|----------------|
| | % | | | | | | ... |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | لا يوجد | - | - | - | - | ٢٢.١٩٧ | ٢٢.١٩٧ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | %٠,٠ | ٣٤.٠٣٠ | - | - | - | ٣٧.٨٧٩ | ٣٧.٨٧٩ |
| استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى | %٥,٢ | ١.٦١٠ | ١.٩٥٢ | ١٨.٨٥٨ | ١٦.٤٦٥ | - | ٥٦.٨٨٥ |
| مديونات المرابحة | %٥,٣ | ١٧.٥٩١ | ٧٩٦ | ٢.٦٩٩ | ٣.٨٠٩ | - | ٢٤.٨٩٥ |
| إجارة منتهية بالتملك | %٤,١ | ١.٨٤٨ | ١.٨٦٤ | ٨.٤٠٥ | ٣١.٦٠٦ | - | ٤٣.٧٢٣ |
| مشاركة متناقصة | %٦,٢ | ٣.٣٦١ | ٣.٤٢٦ | ٢٢.٦٦٨ | ١٨٩.٩٥٦ | - | ٢١٩.٤١١ |
| إجارة موصوفة في الذمة | %٥,٦ | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | %٥,٣ | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | - | ١١ |
| وكالة بالاستثمار | %٠,٦ | ٧.١٧٥ | ١٣.٠٤٧ | ٢٨.٨٥٦ | ٤٢.٧٥١ | - | ٩١.٨٢٩ |
| بطاقة الائتمان | %٠,٠ | - | - | - | - | ٩٥ | ٩٥ |
| ممتلكات ومعدات - بالصادفي | لا يوجد | - | - | - | - | ١.١٢١ | ١.١٢١ |
| أصول أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٥.١٤٤ | ٥.١٤٤ |
| إجمالي الأصول | | ٧٤.٦١٧ | ٣٠.٠٨٧ | ٨١.٤٨٩ | ٢٨٤.٥٩١ | ٣٢.٦٨٩ | ٥٠٣.٤٧٣ |
| حسابات جارية | لا يوجد | - | - | - | - | ١٢.٦٧٠ | ١٢.٦٧٠ |
| مستحق إلى بنوك | %٠,٠ | ١.٣٣١ | - | - | - | - | ١.٣٣١ |
| التزامات أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٨.٣٢٤ | ٨.٣٢٤ |
| حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | لا يوجد | ١٣٥.٨٤٨ | ٥٩.٣٦٥ | ١٢٠.٢٣٣ | ٨٧.٥٨٨ | - | ٤٠٣.٠٣٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطات) | %٠,٧ | ٣.٠٦٨ | ٢.٠٤٤ | ٣.٦٦ | ٣.٨٩٠ | - | ١٢.٠٦٨ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية بموجب وكالة | %٤,٧ | ١.٩٢٥ | ٧.٧٠٠ | ١٩.٢٥٠ | ٢٥.٠٢٥ | - | ٥٣.٩٠٠ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | %٥,١ | ١٣٠.٨٥٥ | ٤٩.٦٢١ | ٩٧.٩١٧ | ٥٨.٦٧٣ | - | ٣٣٧.٠٦٦ |
| حقوق المالكين | لا يوجد | - | - | - | - | ٧٨.١١٤ | ٧٨.١١٤ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المالكين | | ١٣٧.١٧٩ | ٥٩.٣٦٥ | ١٢٠.٢٣٣ | ٨٧.٥٨٨ | ٩٩.١٠٨ | ٥٠٣.٤٧٣ |
| الفجوة المدرجة في الميزانية العمومية | | (٦٢.٥٦٢) | (٢٩.٢٧٨) | (٣٨.٧٤٤) | (١٩٧.٠٠٣) | (٦٦.٤١٩) | - |
| الفجوة التراكمية لحساسية الربح | | (٦٢.٥٦٢) | (٩١.٨٤٠) | (١٣٠.٥٨٤) | (٦٦.٤١٩) | - | - |

فيما يلي تحليل التوزيع خلال السنة لحملة حسابات شبه حقوق المساهمين من قبل مُزن:

| البنود | القيمة |
|--------------------------------|--------|
| إجمالي الأرباح المتاحة للتوزيع | ٢١.٩٥٤ |
| - حصة مُزن كمزود للأموال | ٣.٦٧٤ |
| - حصة شبه حقوق المساهمين | ١٨.٦٨٠ |

| | |
|--|--------|
| أرباح حملة حسابات شبه حقوق المساهمين قبل التسوية | ١٨.٦٨٠ |
| <i>التسوية:</i> | |
| - احتياطي معادلة الأرباح | (٢٥٥) |
| - احتياطي مخاطر الاستثمار | (١٢٦) |

| | |
|---|---------------|
| الأرباح المدفوعة لحملة حسابات شبه حقوق المساهمين بعد التسوية | ١٨.٢٩٩ |
|---|---------------|

- خلال السنة، لم يستخدم البنك شيئاً من احتياطي معادلة الأرباح (٢٠٢٤: لا شيء) لغرض تعزيز العوائد للمودعين.
- يأخذ البنك جميع الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من حملة حسابات شبه حقوق المساهمين لغرض الحصول على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ويتم حساب متطلبات رأس المال وفقاً لذلك.

مخاطر تجارية منقولة

تشير المخاطر التجارية المنقولة لحجم المخاطر التي تحول لمساهمي مُزن للتخفيف من تحمل حملة حسابات شبه حقوق المساهمين بعض أو كافة المخاطر التي يتعرضون لها تعاقدياً في عقود تمويل المضاربة. ترصد مُزن وتدير احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لتسوية العائد على حملة حسابات شبه حقوق المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم مُزن بتعديل حصة المضارب الخاصة بها لتسوية العائد على حملة حسابات شبه حقوق المساهمين.

الإفصاح النوعي:

- أنشأ البنك حساب احتياطي احتيازي لتقليل الأثر السلبي لتسوية الدخل لحسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح على عوائد مساهميه، ولمواجهة أي خسائر محتملة ولكن غير متوقعة قد يتحملها حملة حسابات شبه حقوق المساهمين على الاستثمارات الممولة من قبل حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح، والتي تشمل:
 - احتياطي معادلة الأرباح
 - يشتمل احتياطي معادلة الأرباح على مبالغ مستخلصة من مجمل دخل المضاربة يتم توفيرها لتسهيل العوائد المدفوعة لحملة حسابات شبه حقوق المساهمين والمساهمين، ويتكون من جزء لحسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح وجزء للمساهمين.
 - احتياطي مخاطر الاستثمار
 - يشتمل احتياطي مخاطر الاستثمار على مبالغ مخصصة من دخل حملة حسابات شبه حقوق المساهمين بعد خصم حصة المضارب من الدخل، وذلك لمواجهة أي خسائر مستقبلية قد تطرأ على الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح.

الإفصاحات الكمية

معدل العائد التاريخي لحملة حسابات شبه حقوق المساهمين:

| معدل العائد التاريخي لحملة حسابات الاستثمار غير المقيدة: | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|
| الأرباح المتاحة للتوزيع | ٢١.٩٥٤ | ٢٠.٩٠٣ | ١٤.٨٤٥ | ١٠.٩٣٤ | ٩.٤٦٩ |
| الأرباح الموزعة | ١٨.٢٩٩ | ١٧.٢٨٩ | ١٠.٠٩٧ | ٥.٣٣٤ | ٥.١٧٤ |
| الأموال المستثمرة | ٣٨٠.٢٤٧ | ٣٤٢.٥٨٥ | ٢٦٦.٧٥١ | ١٧٩.٩٧١ | ١٥٧.٤٤٥ |
| نسبة العائد من الأموال المستثمرة | %٤.٨١ | %٥.٠٥ | %٣.٧٩ | %٢.٩٦ | %٣.٢٩ |

مقارنة لمعدلات الربح التاريخية لحملة حسابات شبه حقوق المساهمين غير المقيدة على مدى خمس سنوات.

| ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | |
|----------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| حساب توفير (المضاربة) | ٪٠.٦٥ | ٪٠.٦٤ | ٪٠.٥٤ | ٪٠.٦٦ | ٪٠.٥٣ |
| وكالة مرنة | ٪٠.١٠ | ٪٠.١٠ | ٪٠.١٠ | ٪٠.١٠ | ٪٠.١٠ |
| وكالة مرنة - نخبة | ٪٢.٢٥ | ٪٢.٢٥ | ٪٢.٢٥ | ٪٢.٢٥ | ٪٢.٢٥ |
| وكالة مرنة - مميزة | ٪١.٧٥ | ٪١.٧٥ | ٪١.٧٥ | ٪١.٧٥ | ٪١.٧٥ |
| وكالة - حتى ٦ أشهر | ٪٢.٢٥ - ٪١.٢٥ | ٪٣.٠٠ - ٪١.٢٥ | ٪١.٧٥ - ٪٠.٢٥ | ٪١.٧٥ - ٪٠.٢٥ | ٪٠.١٠ - ٪٠.٢٥ |
| وكالة - ≤ ٦ أشهر وحتى سنة | ٪٣.٥٠ - ٪٢.٧٥ | ٪٣.٠٠ - ٪٣.٠٠ | ٪٣.٢٥ - ٪١.٧٥ | ٪٣.٢٥ - ٪١.٧٥ | ٪٠.٤٠ - ٪٠.٧٥ |
| وكالة - ≤ سنة وحتى ٣ سنوات | ٪٣.٧٥ | ٪٤.١٥ - ٪٤.٢٥ | ٪٣.٧٥ - ٪٣.٢٥ | ٪٣.٧٥ - ٪٢.٧٥ | ٪١.٧٥ - ٪٢.٥٠ |
| وكالة - ≤ ٣ سنوات | ٪٣.٥٠ | ٪٣.٥٠ - ٪٤.١٥ | ٪٤.٢٥ - ٪٣.٧٥ | ٪٤.٢٥ - ٪٣.٣٥ | ٪٣.٠٠ - ٪٣.٥٠ |
| وكالة مرنة حكومية | ٪٠.٧٥ | ٪٠.٧٥ | ٪٠.٧٥ | ٪٠.٧٥ | ٪٠.٧٥ |

المخاطر الخاصة بالعقود

تحدد وثيقة درجة تحمل مخاطر الائتمان الخاصة بفُزن حدود التمويل، وترد هذه الحدود وفقاً لعقود التمويل المختلفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن استخدامها. عند حساب نسبة كفاية رأس المال لفُزن، يتم مراعاة متطلبات ترجيح المخاطر لكل من عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بناءً على ملف مخاطر العميل كما هو موضح في الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية.

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان حسب نوع عقود التمويل:

| عقود التمويل | الأصول المرجحة بالمخاطر | م.م. |
|---|-------------------------|----------------|
| مديونيات المرابحة | | ٢٥,٤٦١ |
| إجارة منتهية بالتملك | | ٣٦,٨٦٠ |
| مشاركة متناقصة | | ٢٠٢,٩٣٦ |
| إجارة موصوفة في الذمة | | ٢٠٩ |
| إجارة الخدمات | | ١١ |
| وكالة بالاستثمار | | ٧٢,٢٣٨ |
| بطاقة الائتمان | | ٩٨ |
| خطابات ضمان | | ١٠,٠٣٩ |
| خطابات اعتماد | | ٦٨ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لعقود التمويل | | ٣٤٧,٩٢٠ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر من عقود عدم التمويل | | ٣٧,٥٧٠ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر - المحفظة المصرفية | | ٣٨٥,٤٩٠ |

إفصاحات الحوكمة العامة

يُعدّ ميثاق حوكمة الشركات للشركات العامة المدرجة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال وتوجيهات البنك المركزي العُماني، وفقاً للإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية المتعلق بحوكمة الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، من المصادر والدوافع الرئيسية لممارسات حوكمة الشركات في سلطنة عُمان. وتمثل فُزن لكافة النصوص الواردة بها.

يلخص الإفصاح التالي إفصاحات الأطراف ذات العلاقة:

| ودائع وحسابات أخرى | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | م.م. |
|--|--------|--------|------|
| أعضاء مجلس الإدارة ومشرفي الرقابة الشرعية والمساهمين | ٢٠,٣٣٣ | ٣,١١٩ | م.م. |
| تمويلات | | | |
| أعضاء مجلس الإدارة ومشرفي الرقابة الشرعية والمساهمين | ٥٩,٢٣١ | ٤٣,٣٠٦ | |

تتضمن قائمة الدخل المبالغ التالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

| إيرادات من التمويل الإسلامي | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | م.م. |
|-----------------------------|-------|-------|------|
| إيرادات من التمويل الإسلامي | ٣,٠٩٧ | ١,٤٢٤ | م.م. |

| مكافآت مدفوعة الى أعضاء مجلس الإدارة ومشرفي الرقابة الشرعية | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | م.م. |
|---|------------|------------|------|
| رئيس مجلس الإدارة | | | |
| - مكافآت مقترحة | ٨ | ٨ | |
| - أتعاب مدفوعة عن حضور جلسات | ٢ | ٢ | |
| - مصروفات أخرى مدفوعة | - | ١ | |
| أعضاء مجلس الإدارة الآخرين | | | |
| - مكافآت مقترحة | ١١ | ١٤ | |
| - أتعاب مدفوعة عن حضور جلسات | ٣ | ١ | |
| - مصروفات أخرى مدفوعة | - | ١ | |
| أتعاب إدارية مستحقة عن خدمات مصرفية تقليدية | ٢٧٦ | ٢٥٦ | |

وفقاً للإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية، يتعين على البنوك الإسلامية تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والالتزام بالإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية والإرشادات الصادرة في هذا الشأن.

تضم هيئة الرقابة الشرعية لفُزن الأعضاء التاليين:

الشيخ الدكتور محمد بن علي القرني - رئيساً

- الدكتور محمد علي القرني هو أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمدير السابق لمركز الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.
- الدكتور القرني حاصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وعلى جائزة كليف التمويل الإسلامي للمساهمة المتميزة في التمويل الإسلامي.
- وعضو في هيئات التحرير لعدد من المنشورات الأكاديمية في مجال التمويل الإسلامي والفقهِ من بينها مجلة مجمع الفقهِ (التابعة لرابطة العالم الإسلامي)، ومجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية (التابعة للبنك الإسلامي للتنمية)، ومجلة الاقتصاد الإسلامي (التابعة للجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، لندن)، والمجلس الاستشاري لسلسلة هارفارد في القانون الإسلامي، كلية الحقوق بجامعة هارفارد.
- الدكتور القرني أيضا مستشاراً وعضوًا في عدد من الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، ومما يميزه أنه عضو في الهيئة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي.
- الدكتور محمد القرني عضو في مجمع الفقهِ الإسلامي وفي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ الدكتور عبد الرحمن عبد الله السعدي - عضو مجلس الإدارة

- دكتوراه في إدارة الأعمال والتمويل الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢
- أستاذ مساعد في قسم الصيرفة الإسلامية، جامعة البحرين، منذ سنة ٢٠١٣
- مستشار شرعي وقانوني في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ سنة ٢٠١٢
- عضو في هيئة الشريعة لدى بنك الفجيرة الوطني، الإمارات العربية المتحدة ، منذ سنة ٢٠٢٠
- عضو في هيئة الشريعة لدى مؤسسة شركاء جاي إكويتي، البحرين
- عضو في منتدى ممارسي الشريعة الإسلامية المصرفية بالإمارات العربية المتحدة ، منذ سنة ٢٠١٩
- مقرر في هيئة الشريعة لدى هيئة المحاسبة والمراجعة

- للمؤسسات المالية الإسلامية منذ سنة ٢٠١٢
- خطيب في وزارة الشؤون الإسلامية، البحرين، منذ أكثر من ١٠ سنوات

الشيخ صالح الخروصي - عضو مجلس الإدارة

- ماجستير في الفقه الإسلامي من جامعة السلطان قابوس، عُمان، ٢٠١١
- مدير مكتب كاتب العدل - وزارة العدل
- محاضر غير متفرغ في كلية العلوم الشرعية

تم عقد أربع اجتماعات لهيئة الرقابة الشرعية خلال سنة ٢٠٢٥. وفيما يلي جدول بتاريخ الاجتماعات وحضور كل عضو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

| أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية | ٢٠٢٥/٠٥/١٤ | ٢٠٢٥/٠٩/٠٧ | ٢٠٢٥/١١/٣٠ | ٢٠٢٥/١٢/٢١ |
|----------------------------------|------------|------------|------------|------------|
| الشيخ الدكتور محمد بن علي القرني | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| الشيخ الدكتور عبد الرحمن السعدي | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| الشيخ صالح ناصر الخروصي | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

- لم يكن هناك حالة عدم امتثال لقواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية خلال السنة.

لدى مُزن وحدة امتثال للشريعة تُسهل على الإدارة ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (كما هو موضح في الإرشادات والفتوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية) وأحكام الصيرفة الإسلامية للبنك المركزي على أساس يومي في كافة أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها. ويتم تحقيق ذلك من خلال فحص واعتماد العقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات والمنتجات وسير العمليات والمعاملات والتقارير (حسابات توزيع الأرباح) وما إلى ذلك.

- نماذج الاتفاقيات المستخدمة من قبل مُزن مجازة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- يُعتبر امتلاك المعرفة والخبرة في الصيرفة الإسلامية من المتطلبات الأساسية لتوظيف الكوادر المسؤولة عن الوظائف الرئيسية في مُزن، حيث تم تقديم دورات تدريبية للموظفين على مدار السنة في المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

الإفصاح عن طبيعة وحجم وعدد مخالفات الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة:

لم يتم تسجيل أي مخالفات لأحكام الشريعة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية أو لمعايير الشريعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال السنة.

الإفصاح عن مساهمات الزكاة السنوية للجهة المرخصّة، حيثما ينطبق ذلك، وفقاً للدستور أو الجمعية العامة أو المتطلبات الوطنية أو كما هو مطلوب من قبل هيئة الرقابة الشرعية ذات الصلة

تصدر هيئة الرقابة الشرعية لمُزن شهادة امتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تؤكد هذه الشهادة امتثال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته وعقوده. وفي حال وجود أي مخالفة، يتم توثيقها في التقرير ذي الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار الإدارة، تنص شهادة هيئة الرقابة الشرعية على أن مسؤولية احتساب الزكاة وسدادها تقع على عاتق المساهمين.

الخدمة الاجتماعية وتثقيف العملاء

تلتزم مُزن للصيرفة الإسلامية بدورها في تعزيز ونشر الوعي حول الصيرفة الإسلامية، حيث تشارك بفعالية في تثقيف العامة والعملاء حول مختلف جوانب التمويل الإسلامي. كما يظطلع فريق مُزن بدور فعّال في المؤتمرات والمنتديات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، حيث يتم مناقشة القضايا والتطورات والفرص المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بطريقة

رأس المال العادي الفئة ا: الأدوات والاحتياطيات

رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة
أرباح محتجزة

الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)

رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال العادي الفئة ا)

رأس المال العادي الفئة ا قبل التعديلات التنظيمية

رأس المال العادي الفئة ا: التعديلات التنظيمية

أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من الترام الضريبة ذي الصلة)

تعديلات تنظيمية وطنية محددة

منها: نقص في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للنافذة المصرفية الإسلامية والفروع الأجنبية للبنك

إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال العادي الفئة ا

رأس المال العادي الفئة ا

رأس المال الإضافي الفئة ا: الأدوات - لا شيء

رأس المال الإضافي الفئة ا: التعديلات التنظيمية

إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي الفئة ا

رأس المال الإضافي الفئة ا

رأس المال الفئة ا (الفئة ا= رأس المال العادي الفئة ا + رأس المال الإضافي الفئة ا)

إيجابية، فضلاً عن دور هذا القطاع في تعزيز ودعم الإدماج المالي، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة والتنمية الاقتصادية.

كجزء من البنك الوطني العُماني، قامت مُزن للصيرفة الإسلامية بتوزيع طرود غذائية على الأسر المحتاجة خلال شهر رمضان المبارك. وقد شارك فريق من المتطوعين، بمن فيهم أعضاء من الإدارة العليا، في إيصال هذه الطرود إلى الأسر ذات الدخل المحدود في مختلف مناطق محافظة مسقط، كاتسلاقة لهذه المبادرة الخيرية.

بازل ٣ - الإفصاحات الانتقالية:

وفقاً للإرشادات المتعلقة بمكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال (رأس المال الفئة ا ورأس المال الفئة ٢) الصادرة عن البنك المركزي العُماني، فإن الإفصاحات التالية تُعد إلزامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

نموذج الإفصاح العام لبازل ٣ المستخدم خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظيمية (٢٠٠٠)

| مبالغ خاضعة للمعالجة قبل بازل ٣ | ٢٠٠٠ |
|---|---------------|
| رأس المال العادي الفئة ا: الأدوات والاحتياطيات | |
| رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة | ٥٥,٠٠٠ |
| أرباح محتجزة | ٢٠,٨٣٦ |
| الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى) | (٥٩) |
| رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال العادي الفئة ا) | - |
| رأس المال العادي الفئة ا قبل التعديلات التنظيمية | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال العادي الفئة ا: التعديلات التنظيمية | |
| أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من الترام الضريبة ذي الصلة) | - |
| تعديلات تنظيمية وطنية محددة | - |
| منها: نقص في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للنافذة المصرفية الإسلامية والفروع الأجنبية للبنك | - |
| إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال العادي الفئة ا | - |
| رأس المال العادي الفئة ا | ٧٥,٧٧٧ |
| رأس المال الإضافي الفئة ا: الأدوات - لا شيء | |
| رأس المال الإضافي الفئة ا: التعديلات التنظيمية | |
| إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي الفئة ا | - |
| رأس المال الإضافي الفئة ا | - |
| رأس المال الفئة ا (الفئة ا= رأس المال العادي الفئة ا + رأس المال الإضافي الفئة ا) | ٧٥,٧٧٧ |

الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة

| الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٢٠٢٥ |
|--|----------------|
| الأصول | |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | ٢٢.١٩٧ |
| شهادات إيداع | - |
| مستحق من بنوك | ٣٧.٨٧٩ |
| تمويلات لبنوك | - |
| تمويلات لعملاء | ٣٨.٢٤٧ |
| استثمارات | ٥٦.٨٨٥ |
| ممتلكات ومعدات | ١.١٢١ |
| أصول ضريبة مؤجلة | - |
| أصول أخرى | ٥.١٤٤ |
| إجمالي الأصول | ٥٠٣.٤٧٣ |
| الالتزامات | |
| مستحق إلى بنوك | ٥٥.٢٣١ |
| ودائع العملاء | ٣٦١.٨٠٤ |
| سندات يورو متوسطة الأجل | - |
| التزامات أخرى | ٨.٣٢٤ |
| سندات ثانوية | - |
| إجمالي الالتزامات | ٤٢٥.٣٥٩ |
| حقوق المساهمين | |
| رأس المال المخصص | ٥٥.٠٠٠ |
| علوّة إصدار الأسهم | - |
| احتياطي قانوني | - |
| احتياطي عام | - |
| أرباح محتجزة | ٢٠.٨٣٦ |
| احتياطيات أخرى | ٥٣٩ |
| تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للاستثمارات | ١.٧٣٩ |
| احتياطي الدين الثانوي | - |
| سندات دائمة من الفئة أ | - |
| إجمالي حقوق المساهمين | ٧٨.١١٤ |
| إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين | ٥٠٣.٤٧٣ |

| رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات | ٢٠٢٥ |
|---|------|
| أدوات الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة. | - |
| أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستيعاد التدريجي من الفئة ٢ | - |
| أدوات الفئة ٢ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو رقم (٣٤) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في مجموعة الفئة ٢) منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستيعاد التدريجي | - |

| | |
|--|-------|
| مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المسموح به (الخسائر) أو الأرباح التراكمية للقيمة العادلة لأدوات متاحة للبيع | ٢.٨٩٠ |
| | ٨٠٩ |

| | |
|--|--------------|
| رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية | ٣.٦٩٩ |
|--|--------------|

| رأس المال الفئة ٢: التعديلات التنظيمية | ٢٠٢٥ |
|--|------|
|--|------|

| | |
|---|----------|
| تعديلات تنظيمية وطنية محددة | - |
| تعديلات تنظيمية تطبق على الفئة ٢ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل بازل ٣ | |
| منها: الأرباح أو الخسائر التراكمية للقيمة العادلة لأدوات متاحة للبيع | - |
| إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الفئة ٢ | - |

| | |
|--------------------------|--------------|
| رأس المال الفئة ٢ | ٣.٦٩٩ |
|--------------------------|--------------|

| | |
|--|---------------|
| إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة ١ + الفئة ٢) | ٧٩.٤٧٦ |
|--|---------------|

| | |
|---------------------------------------|----------------|
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر | ٤٢٤.١٠٧ |
|---------------------------------------|----------------|

| | |
|--------------------------------------|---------|
| منها: الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان | ٣٨٥.٤٩٠ |
|--------------------------------------|---------|

| | |
|-----------------------------------|--------|
| منها: الأصول المرجحة بمخاطر السوق | ٢٣.٣٦١ |
|-----------------------------------|--------|

| | |
|-------------------------------------|--------|
| منها: الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل | ١٥.٢٥٦ |
|-------------------------------------|--------|

| نسب رأس المال | ٢٠٢٥ |
|---------------|------|
|---------------|------|

| | |
|---|-------|
| رأس المال العادي الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) | ١٧,٨٧ |
|---|-------|

| | |
|--|-------|
| الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) | ١٧,٨٧ |
|--|-------|

| | |
|---|-------|
| إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) | ١٨,٧٤ |
|---|-------|

| | |
|--|---|
| متطلبات حاجز الحماية المحددة للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العادي الفئة ١ مضافاً إليه حاجز حماية رأس المال مضافاً إليه متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية مضافاً إليه متطلبات حاجز الحماية جي-أس أي بي / دي-أس أي بي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) | - |
|--|---|

| | |
|------------------------------------|---|
| منها: متطلبات حاجز حماية رأس المال | - |
|------------------------------------|---|

| | |
|--|---|
| منها: متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية المحددة للبنك | - |
|--|---|

| | |
|--|---|
| منها: متطلبات حاجز الحماية جي-أس أي بي / دي-أس أي بي | - |
|--|---|

| | |
|--|---|
| رأس المال العادي الفئة ١ المتاح للوفاء بحواجز الحماية (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) | - |
|--|---|

| الحدود الدنيا الوطنية (إن كانت تختلف عن بازل ٣) | ٢٠٢٥ |
|---|------|
|---|------|

| | |
|---|-------|
| معدل الحد الأدنى الوطني لرأس المال العادي الفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) | ٩,٥٠٠ |
|---|-------|

| | |
|---|--------|
| معدل الحد الأدنى الوطني للفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) | ١١,٥٠٠ |
|---|--------|

| | |
|---|--------|
| معدل الحد الأدنى الوطني لإجمالي رأس المال (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣) | ١٣,٥٠٠ |
|---|--------|

| إجمالي حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٢٠٢٥ |
|---------------------------------------|------|
|---------------------------------------|------|

| | |
|---|--------|
| قيمة أموال حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٤٠.١٨٨ |
|---|--------|

| | |
|------------------------|-------|
| احتياطي معادلة الأرباح | ١.٢٨١ |
|------------------------|-------|

| | |
|-------------------------|-----|
| احتياطي مخاطر الاستثمار | ٥٦٥ |
|-------------------------|-----|

| | |
|--|-----------------|
| إجمالي حملة حسابات شبه حقوق المساهمين | ٤٠.٣.٠٣٤ |
|--|-----------------|

مُعَدَّة وفقاً للإرشادات المتعلقة بمكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة المفصلة

| المرجع | الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | |
|--------|---|---|
| | ٢٢.١٩٧ | الأصول |
| | - | نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني |
| | - | شهادات إيداع |
| | ٣٧.٨٧٩ | أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب على المدى القصير |
| | ٥٦.٨٨٥ | استثمارات |
| | | تمويلات منها: |
| | - | تمويلات لبنوك - بالمجمل |
| | - | المخصصات العامة المقرر للفئة ٢ |
| | - | صافي التمويلات لبنوك |
| | ٣٨٧.٢٣٠ | تمويلات لعملاء - بالمجمل |
| | (٢.٥٣٧) | الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى |
| AI | (٢.٤٣٢) | الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثانية |
| | (٢.٠١٤) | الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة |
| | ٣٨٠.٢٤٧ | صافي التمويلات لعملاء |
| | ١.١٢١ | أصول ثابتة |
| | ٥.١٤٤ | أصول أخرى منها: |
| | - | أصول ضريبة مؤجلة |
| | - | المبلغ المقرر لرأس المال العادي الفئة ١ |
| | - | تصنيف السنة الحالية - غير مؤهل |
| | ٥٠٣.٤٧٣ | إجمالي الأصول |
| | - | رأس المال المدفوع |
| | - | منه: |
| CI | ٥٥.٠٠٠ | المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ |
| | - | المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي الفئة ١ |
| | ٢٠.٨٣٦ | المعكوس والفائض |
| | - | منه: المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ |
| CF | ١٤.٤٢٣ | الأرباح المحتجزة المتراكمة المرحلة |
| | ٦.٤١٣ | أرباح للسنة الحالية - غير مؤهلة |
| | - | احتياطي انخفاض القيمة |
| | - | احتياطي عام |
| | - | احتياطي الدين الثانوي |
| | - | توزيعات الأسهم المقترحة |
| | - | إجمالي المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ |
| | - | سندات دائمة من الفئة ١ |
| | - | توزيعات أرباح مقترحة |
| | ١.٧٣٩ | تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للاستثمارات |
| | - | المبلغ المؤهل لرأس المال الفئة ٢ |
| | ٥٣٩ | احتياطي آخر |
| | ٧٨.١١٤ | إجمالي رأس المال |
| | - | ودائع منها: |
| | ٥٥.٢٣١ | ودائع من البنوك |
| | ٣٦١.٨٠٤ | ودائع العملاء |
| | - | سندات يورو متوسطة الأجل |
| | - | ودائع أخرى (دين ثانوي) |
| | ٨.٣٢٤ | التزامات ومخصصات أخرى منها: |
| | ٥٠٣.٤٧٣ | الإجمالي |

نموذج الإفصاح العام لبازل ٣ المستخدم خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظيمية

| المصدر بناء على الأرقام/ الحروف المرجعية في الميزانية العمومية وفقاً للنطاق التنظيمي للتجميع من الخطوة ٢ | مكونات رأس المال التنظيمي المقرر من البنك | |
|--|---|---|
| | ٥٥.٠٠٠ | رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات |
| CI | ٥٥.٠٠٠ | رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة |
| CF | ٢٠.٨٣٦ | أرباح محتجزة |
| | - | الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى) |
| | - | رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال العادي الفئة ١) |
| | ٧٥.٨٣٦ | رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية |
| | | رأس المال العادي الفئة ١: التعديلات التنظيمية |
| | - | أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة) |
| | - | إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال العادي الفئة ١ |
| | ٧٥.٨٣٦ | رأس المال العادي الفئة ١ |
| | - | رأس المال الإضافي الفئة ١: |
| | - | الأدوات (السندات الدائمة من الفئة ١) |
| | | رأس المال الإضافي الفئة ١: التعديلات التنظيمية - لا شيء |
| | ٧٥.٨٣٦ | رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١) |
| | | رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات |

نموذج الإفصاح عن الملامح الرئيسية لجميع الأدوات التنظيمية لرأس المال

١- رأس المال العادي

يتكون رأس المال العادي من رأس مال مخصص بقيمة ٥٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ محول من البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع.

٢- جميع الأدوات التنظيمية الأخرى لرأس المال - لا يوجد

تمت الموافقة على إصدار هذا التقرير حول إفصاحات بازل ٢ و٣ المدرجة بالصفحات من ١ إلى ٢٩ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦.

أمل بنت سهيل بهوان المخيني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع حول القوائم المالية لمُزن للصيرفة الإسلامية – النافذة

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، فإن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي لمُزن للصيرفة الإسلامية – النافذة ("النافذة") لدى البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع ("البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية للنافذة مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل والنسبة المتعلقة بشبه حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المالكين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات حول القوائم المالية، وتشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والتفسيرات الأخرى.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع حول القوائم المالية لمُزن للصيرفة الإسلامية – النافذة

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير.

نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن النافذة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المطبقة على أعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان. ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

تأكيد على أمر

تلفت الانتباه إلى حقيقة أنه، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢ من القوائم المالية، لم تعمل النافذة ككيان قانوني منفصل. لذلك، فإن هذه القوائم المالية لا تشير بالضرورة إلى النتائج التي كانت ستتحقق لو كانت النافذة كياناً منفصلاً ومستقلاً خلال السنة المعروضة أو إلى النتائج المستقبلية للنافذة.

إن رأينا غير معدل في هذا الشأن.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع حول القوائم المالية لمُزن للصيرفة الإسلامية – النافذة

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس إدارة البنك مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير بازل ٢ وبازل ٣ - المحور ٣ (ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، وإنما لا نقدم أي شكل من أشكال التأكيد حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه أثناء المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء جوهرية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع حول القوائم المالية لمُزن للصيرفة الإسلامية – النافذة

مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة البنك عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعيد النافذة بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تحددتها هيئة الرقابة الشرعية، هي مسؤولية أعضاء مجلس إدارة البنك.

إن أعضاء مجلس إدارة البنك مسؤولون عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات البنك المركزي العُماني ذات العلاقة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس إدارة البنك ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك المسؤولية عن تقييم قدرة النافذة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانوا يرغبون في تصفية النافذة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة المنفذة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس اجتهادات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالنافذة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس إدارة البنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس إدارة البنك لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة النافذة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع النافذة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- نتواصل مع أعضاء مجلس إدارة البنك فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع حول القوائم المالية لمؤن للصيرفة الإسلامية - النافذة

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مطلوب وفقاً للبند ١-٤-٣ من الباب الثالث "المعايير المحاسبية وتقارير المدققين" من الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية، فإننا نفيديكم بأننا:

(أ) استلمنا كافة المعلومات والتفسيرات المطلوبة لإعداد التقرير.

(ب) أجرينا الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والبنك المركزي العماني.

علاوة على ذلك، نفيديكم بأن النافذة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للنافذة خلال السنة قيد المراجعة.



PricewaterhouseCoopers
مسقط، سلطنة عمان
٥ مارس ٢٠٢٦

مُزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | | |
|---------|---------|----|---|
| ... | | | الأصول |
| ٣٥٠٠٥١ | ٢٢.١٩٧ | ٦ | نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني |
| ١٠٣.١٣٨ | ٣٧.٨٧٩ | ٧ | مستحق من بنوك ومؤسسات مالية |
| ٤٠.٢٠٢ | ٥٦.٨٨٥ | ٨ | استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى |
| ٢٣.٦٠٨ | ٢٤.٨٩٥ | ٩ | مديونيات المرابحة |
| ٤٨.٧٢١ | ٤٣.٧٢٣ | ١٠ | إجارة منتهية بالتمليك |
| ١٧٦.٤٠٠ | ٢١٩.٤١١ | ١١ | مشاركة متناقصة |
| ٢٨٣ | ٢٨٣ | ١٢ | إجارة موصوفة في الذمة |
| ١٧ | ١١ | ١٣ | إجارة الخدمات |
| ٩٣.٥٢٥ | ٩١.٨٢٩ | ١٤ | الوكالة بالاستثمار |
| ٣١ | ٩٥ | ١٥ | بطاقة الائتمان |
| ٣.٢٥٨ | ٥.١٤٤ | ١٧ | أصول أخرى |
| ٩١٥ | ١.١٢١ | ١٦ | ممتلكات ومعدات |
| ٥٢٥.١٤٩ | ٥٠٣.٤٧٣ | | إجمالي الأصول |

الالتزامات وحملة شبه حقوق المساهمين وحقوق المالكين

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | | |
|---------|---------|----|--|
| | | | الالتزامات |
| ١٠.٣٤٢ | ١٢.٦٧٠ | | حسابات جارية |
| ٣٨٩ | ١.٣٣١ | ١٨ | مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية |
| ٨.١٨٨ | ٨.٣٢٤ | ١٩ | التزامات أخرى |
| ١٨.٩١٩ | ٢٢.٣٢٥ | | إجمالي الالتزامات |
| | | | شبه حقوق المساهمين |
| ٤٥١.٨٨٤ | ٤٠٣.٠٣٤ | ٢١ | حسابات الاستثمار التشاركي |
| | | | حقوق المالكين |
| ٤٠.٠٠٠ | ٥٥.٠٠٠ | ٢٢ | رأس المال المخصص |
| ١.٣٦٧ | ٥٣٩ | | احتياطي انخفاض القيمة |
| ١٣.٥٩٥ | ٢٠.٨٣٦ | | أرباح محتجزة |
| (٦٦) | ١.٧٣٩ | | احتياطي القيمة العادلة للاستثمار |
| ٥٤.٣٤٦ | ٧٨.١١٤ | | إجمالي حقوق المالكين |
| ٥٢٥.١٤٩ | ٥٠٣.٤٧٣ | | إجمالي الالتزامات وحملة شبه حقوق المساهمين وحقوق المالكين |

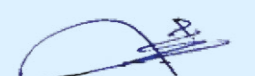
تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



عضو مجلس الإدارة

الإيضاحات والمعلومات التفسيرية الأخرى المدرجة بالصفحات من ١٠ إلى ٦٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. تقرير مراقب الحسابات المستقل - الصفحات ١ إلى ٤.

تشكل الإيضاحات والمعلومات التفسيرية الأخرى المدرجة بالصفحات من ١٠ إلى ٦٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. تقرير مراقب الحسابات المستقل - الصفحات ١ إلى ٤.

مُزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

قائمة الدخل والنسبة المتعلقة بشبه حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|---------|----------|--|---------|----------|
| ٢٣,٣٣٣ | ٢٥,٠٩٣ | | ٢٣,٣٣٣ | ٢٥,٠٩٣ |
| (٧,٨٧٠) | (١٠,٥٢٥) | | (٧,٨٧٠) | (١٠,٥٢٥) |
| ١,٩٠٠ | ٣,٨٢٦ | | ١,٩٠٠ | ٣,٨٢٦ |
| ١٧,٣٦٣ | ١٨,٣٩٤ | | ١٧,٣٦٣ | ١٨,٣٩٤ |
| ٢٢٨ | ٢٥٥ | | ٢٢٨ | ٢٥٥ |
| ١٠٧ | ١٢٦ | | ١٠٧ | ١٢٦ |
| ١٧,٦٩٨ | ١٨,٧٧٥ | | ١٧,٦٩٨ | ١٨,٧٧٥ |
| (٧٤) | (٩٥) | | (٧٤) | (٩٥) |
| ١٧,٦٢٤ | ١٨,٦٨٠ | | ١٧,٦٢٤ | ١٨,٦٨٠ |

قائمة التغيرات في حقوق المالك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| الإجمالي | أرباح محتجزة | احتياطي القيمة العادلة للاستثمار | احتياطي انخفاض القيمة | رأس المال المخصص | |
|----------|--------------|----------------------------------|-----------------------|------------------|---------------------------------------|
| ٥٤,٣٤٦ | ١٣,٥٩٥ | (٦١٦) | ١,٣٦٧ | ٤٠,٠٠٠ | الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥ |
| ٦,٤١٣ | ٦,٤١٣ | - | - | - | ربح السنة |
| ١٥,٠٠٠ | - | - | - | ١٥,٠٠٠ | رأس المال الإضافي |
| - | ٨٢٨ | - | (٨٢٨) | - | المحول إلى احتياطي الانخفاض في القيمة |
| ٢,٣٥٥ | - | ٢,٣٥٥ | - | - | الخسارة الشاملة الأخرى للفترة |
| ٧٨,١١٤ | ٢٠,٨٣٦ | ١,٧٣٩ | ٥٣٩ | ٥٥,٠٠٠ | الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ |
| ٤٤,٢٦٩ | ٨,٦٤٨ | ١٦ | ٦٠٥ | ٣٥,٠٠٠ | الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤ |
| ٥,٧٠٩ | ٥,٧٠٩ | - | - | - | ربح السنة |
| ٥,٠٠٠ | - | - | - | ٥,٠٠٠ | رأس المال الإضافي |
| - | (٧٦٢) | - | ٧٦٢ | - | المحول إلى احتياطي الانخفاض في القيمة |
| (٦٣٢) | - | (٦٣٢) | - | - | الخسارة الشاملة الأخرى للفترة |
| ٥٤,٣٤٦ | ١٣,٥٩٥ | (٦١٦) | ١,٣٦٧ | ٤٠,٠٠٠ | الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |

الإيضاحات والمعلومات التفسيرية الأخرى المدرجة بالصفحات من ١٣ إلى ٧١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. تقرير مراقب الحسابات المستقل - الصفحات من ١ إلى ٧.

مُزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | إيضاح | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|----------|----------|-------|----------|----------|
| ٥,٧٠٩ | ٦,٤١٣ | | ٥,٧٠٩ | ٦,٤١٣ |
| ٣١٠ | ٤١٩ | ١٦ | ٣١٠ | ٤١٩ |
| (٦٢٤) | ١,٠٠٩ | ٢٠ | (٦٢٤) | ١,٠٠٩ |
| (٤٠) | (٤١) | | (٤٠) | (٤١) |
| ٣٥ | (٣٣٩) | ٢٥ | ٣٥ | (٣٣٩) |
| ٢٢٨ | ٢٥٥ | | ٢٢٨ | ٢٥٥ |
| ١٠٧ | ١٢٦ | | ١٠٧ | ١٢٦ |
| ٥,٧٢٥ | ٧,٨٤٢ | | ٥,٧٢٥ | ٧,٨٤٢ |
| (١٣,١١٢) | (١,٦٢٧) | ٩ | (١٣,١١٢) | (١,٦٢٧) |
| (٧٩٥) | ٥,٨٢٦ | ١٠ | (٧٩٥) | ٥,٨٢٦ |
| (٣٨,٩١٧) | (٤٤,٠٠٠) | ١١ | (٣٨,٩١٧) | (٤٤,٠٠٠) |
| ٦١ | (٣) | ١٢ | ٦١ | (٣) |
| ١ | ٦ | ١٣ | ١ | ٦ |
| (٢٢,٤١٤) | ١,٥١٨ | ١٤ | (٢٢,٤١٤) | ١,٥١٨ |
| (٣١) | (٦٧) | ١٥ | (٣١) | (٦٧) |
| (٣٩٧) | ٩٤٢ | | (٣٩٧) | ٩٤٢ |
| ٢٧٥ | (١,٨٩٦) | | ٢٧٥ | (١,٨٩٦) |
| (١٢,١٢٧) | ٢,٣٢٨ | | (١٢,١٢٧) | ٢,٣٢٨ |
| ١,١٣٣ | ٣٠ | | ١,١٣٣ | ٣٠ |
| (٨٠,٥٩٨) | (٢٩,١٠١) | | (٨٠,٥٩٨) | (٢٩,١٠١) |
| (٨٩٢) | (٤٠٠) | ١٦ | (٨٩٢) | (٤٠٠) |
| (١٤,٧٤٠) | (١٧,٢٢٩) | | (١٤,٧٤٠) | (١٧,٢٢٩) |
| - | ٣,٠٠٠ | | - | ٣,٠٠٠ |
| (١٥,٦٣٢) | (١٤,٦٢٩) | | (١٥,٦٣٢) | (١٤,٦٢٩) |
| ١٥,٣٠٤ | (٤٩,٢٣٠) | ٢١ | ١٥,٣٠٤ | (٤٩,٢٣٠) |
| ٥,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | ٢٢ | ٥,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ |
| (١٢٩) | (١٥٣) | | (١٢٩) | (١٥٣) |
| ١٥٥,١٧٥ | (٣٤,٣٨٣) | | ١٥٥,١٧٥ | (٣٤,٣٨٣) |
| ٥٨,٩٤٦ | (٧٨,١١٣) | | ٥٨,٩٤٦ | (٧٨,١١٣) |
| ٧٩,٢٤٣ | ١٣٨,١٨٩ | | ٧٩,٢٤٣ | ١٣٨,١٨٩ |
| ١٣٨,١٨٩ | ٦٠,٠٧٦ | | ١٣٨,١٨٩ | ٦٠,٠٧٦ |
| ٣٥,٠٥١ | ٢٢,١٩٧ | | ٣٥,٠٥١ | ٢٢,١٩٧ |
| ١,٣,١٣٨ | ٣٧,٨٧٩ | | ١,٣,١٣٨ | ٣٧,٨٧٩ |
| ١٣٨,١٨٩ | ٦٠,٠٧٦ | | ١٣٨,١٨٩ | ٦٠,٠٧٦ |

بلغت الأرباح المقبوضة ٢٦ مليون ريال عُُماني (٢٠٢٤: ٢٣ مليون ريال عُُماني)، والأرباح المدفوعة ١٩ مليون ريال عُُماني (٢٠٢٤: ١٨ مليون ريال عُُماني). وهذه الأرباح تعد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للنافذة. لا توجد تغييرات جوهرية غير نقدية يجب الإفصاح عنها لسنتي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

١. الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

تم تسجيل مُرَن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع ("مُرَن" أو "النافذة") في سلطنة عمان كنافذة للبنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع ("البنك"). يقع مقر عمل مُرَن الرئيسي في مسقط، سلطنة عمان. بدأت مُرَن أعمالها في ١٧ يناير ٢٠١٣ وتعمل حالياً من خلال سبعة فروع في السلطنة بموجب ترخيص صادر عن البنك المركزي العماني في ١٥ يناير ٢٠١٣.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي تزاولها مُرَن في قبول الحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير والودائع وتوفير تمويل المرابحة وتمويل الإجارة وتمويل المشاركة، وغيرها من أشكال التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك إدارة أموال المستثمرين على أساس المضاربة أو الوكالة مقابل رسوم، وتقديم الخدمات المصرفية التجارية وغيرها من أنشطة الاستثمار. يتم تنظيم أنشطة مُرَن من قبل البنك المركزي العماني ويشرف عليها مجلس الرقابة الشرعية الذي يتألف من أربعة أعضاء.

إن العنوان المسجل لَمُرَن هو ص. ب. ٧٥١، الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عمان.

بلغ عدد الموظفين لدى مُرَن ٦٨ موظفاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٦٢).

لا تعد النافذة منشأة قانونية منفصلة، وتم إعداد القوائم المالية المنفصلة لَمُرَن للالتزام بمتطلبات البنود ١-١-٥-٢ إلى ٥-١-٥-٤ من الباب الثاني "الالتزامات العامة والحوكمة" من الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني.

٢. أساس الإعداد

٢-١ بيان الالتزام

وفقًا لمتطلبات القسم ١-٢ من الباب الثالث من الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني، تم إعداد القوائم المالية وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها كما يحددها مجلس الرقابة الشرعية التابع لَمُرَن ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واللوائح الأخرى المعمول بها من قبل البنك المركزي العماني. وفقًا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي المسائل التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية، تستخدم مُرَن الإرشادات من معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية ذات الصلة طالما أن تلك المتطلبات لا تتعارض مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية و"الإطار المفاهيمي للتقارير المالية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية" (الإطار المفاهيمي) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لا تعتبر النافذة كيانًا مستقلًا، لكنها تلي تعريف الكيان المُعد للتقارير وفقًا لإطار العمل المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية. تعمل النافذة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهو يمثل أنشطتها الاقتصادية. يتم تحديد جميع أنشطة التشغيل للنافذة بشكل واضح، ويتم إدارتها بشكل منفصل عن الأعمال الأخرى للبنك، ويتم الاحتفاظ بسجلات محاسبية على هذا الأساس. وأصول النافذة هي لاستخدام النافذة فقط ومسجلة باسم النافذة. وبالمثل، فإن الالتزامات كلها تتعلق بأنشطة النافذة.

لم يتم عرض قائمة حملة حسابات الاستثمار المقيدة، وقائمة صندوق القرض والزكاة، حيث أنهما لا ينطبقان على عمليات مُرَن.

٢-٢. أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء ما يلي:

- أدوات مالية مصنفة كأدوات متداولة وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٢-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال العماني وهو العملة الوظيفية لَمُرَن. ما لم يذكر خلاف ذلك، تم تقرب المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ألف (ع).

٢-٤ استخدام التقديرات والاجتهادات

يتطلب إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أعضاء مجلس الإدارة القيام بوضع اجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الصادر عنها التقرير. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم فحص التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. ويتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير وأي فترات مستقبلية يكون التعديل مؤثراً عليها.

يتم بيان معلومات حول المجالات الهامة من التقديرات غير المؤكدة والاجتهادات الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على المبالغ المدرجة في القوائم المالية في الإيضاح رقم ٤.

٣. السياسات المحاسبية

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متوافق عند التعامل مع بنود تعتبر جوهرية فيما يتعلق بالقوائم المالية لَمُرَن للفترة المعروضة.

٣-١ تحويلات العملة الأجنبية

تُحوّل قيمة المعاملات بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتُدرج أرباح وخسائر صرف العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات المنفذة بعملات أجنبية بالريال العماني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة في قائمة الدخل.

٣-٢ النقد وما يماثل النقد

يتم إدراج النقد وما يماثل النقد بالتكلفة المهلكة في قائمة المركز المالي. لغرض قائمة التدفقات النقدية، يمثل النقد وما يماثل النقد في أرصدة تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك: النقد في الصناديق والرصيد غير

مُرَن للصيرفة الإسلامية

المقيد لدى البنك المركزي العماني والمبالغ المستحقة من / إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والوكالة بين البنوك بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر.

٣-٣ تحديد القيم العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية وإفصاحات النافذة تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح بناءً على العديد من السياسات والأساليب المحاسبية. وحيثما ينطبق، تم الإفصاح عن معلومات حول افتراضات أجريت عند تحديد القيم العادلة ضمن الإفصاحات المعنية بذلك الأصل أو الالتزام تحديداً.

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تكون النافذة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسية أو السوق الأكثر فائدة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين يتصرفون حسب مصطلحتهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق من شأنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها. تستخدم النافذة تقنيات تقييم تتناسب مع الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة استخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

يتم تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبيّن أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول - أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو للالتزامات المشابهة.
- المستوى الثاني - تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث - تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل أصل مالي بشكل فردي وفقاً لسياسات التقييم المبينة في الإيضاح ٥.

بالنسبة للأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية على أساس متكرر، تقوم النافذة بتحديد ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، تقوم النافذة بتحليل الحركات في قيم الأصول والالتزامات الضرورية ليتم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للنافذة. وبالنسبة لهذا التحليل، تقوم النافذة بالتحقق من المدخلات الأساسية المطبقة في آخر تقييم من خلال مطابقة المعلومات الواردة في حساب التقييم إلى العقود والوثائق الأخرى ذات العلاقة.

تقوم النافذة أيضا بمقارنة كل من التغيرات في القيمة العادلة لكل أصل والتزام مع المصادر الخارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغير معقول.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت النافذة فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسبما تم إيضاحه أعلاه.

٤-٣ المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وبيان صافي القيمة في قائمة المركز المالي عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المُدرجة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو تحقق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هذا أيضًا وفقًا لمبادئ الشريعة وإرشاداتها.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط للمعاملة المسموح بها.

٥-٣ تعديلات الأصول المالية والالتزامات المالية

الأصول المالية

في حال تعديل شروط أي أصل مالي، تقوم النافذة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير.

وإذا كانت كذلك، عندئذٍ تعد الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية الصلاحية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء إدراج الأصل المالي الأصلي، وإدراج أصل مالي جديد بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملات مؤهلة. يتم احتساب أي رسوم يتم تلقيها كجزء من التعديل على النحو التالي:

- تدرّج الرسوم التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل تعويضًا عن تكاليف المعاملات المؤهلة، ضمن القياس المبدئي للأصل
- تدرّج الرسوم الأخرى في الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن إلغاء الإدراج.

٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٣-٥ تعديلات الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يكون المقترض يواجه صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادةً يكون تحقيق أقصى استرداد ممكن للشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة جوهريًا. وإذا كانت النافذة تخطط لتعديل أصل مالي بطريقة تُؤدي إلى إعفاء من التدفقات النقدية، فإنها تنظر أولًا فيما إذا كان يجب شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل (انظر أدناه لسياسة الشطب). يؤثر هذا النهج على نتيجة التقييم الكمي، مما يعني أن معايير إلغاء الإدراج لا تتحقق عادةً في مثل هذه الحالات.

إذا لم يؤد تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى إلغاء الإدراج بالأصل المالي، تقوم النافذة أولًا بإعادة حساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي باستخدام معدل الربح الأصلي الساري للأصل، ويتم إدراج التعديل الناتج كأرباح أو خسائر التعديلات في قائمة الربح أو الخسارة، بالنسبة للأصول المالية ذات المعدلات غير الثابتة، فإن معدل الربح الأصلي الساري الذي يتم استخدامه لاحتماب أرباح وخسائر التعديلات يتم تعديله لكي يعكس شروط السوق بتاريخ التعديل. يتم تعديل أي تكاليف أو رسوم متكبدة والرسوم الناتجة عن التعديل في إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إهلاكها على المدة المتبقية للأصل المالي المعدل.

وفي حال إدراج ذلك التعديل بسبب أي صعوبات مالية للمقترض، عندئذ يتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات ربح محسوبة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

الالتزامات المالية

تقوم النافذة بإلغاء إدراج الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة بشكل كبير. في هذه الحالة، يتم إدراج التزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الملغى إدراجه والمقابل المادي المدفوع في قائمة الأرباح أو الخسائر. يشمل المقابل المدفوع الأصول غير المالية المحولة -إن وجدت- وافترض الالتزامات بما في ذلك الالتزام المالي الجديد المعدل.

وفي حال أن التعديل للالتزام المالي لا يتم احتسابه على أنه إلغاء إدراج ففي هذه الحالة التكلفة المهلكة للالتزام يتم إعادة احتسابها من خلال خصم التدفقات النقدية المعدلة بموجب معدل الربح الأصلي الساري والأرباح أو الخسائر الناتجة يتم إدراجها في الربح أو الخسارة. وعن الالتزامات المالية ذات المعدلات غير الثابتة فإن معدل الربح الأصلي الساري الذي يتم استخدامه لاحتمساب أرباح وخسائر التعديلات يتم تعديله لكي يعكس شروط السوق بتاريخ التعديل وأية تكاليف ورسوم متكبدة يتم إدراجها على أنها تعديل للقيمة الدفترية للالتزام وإطفاؤها على مدار الفترة المتبقية للالتزام المالي المعدل من خلال إعادة احتساب معدل الربح الساري على الأداة.

٣-٦ مديونيات المرابحة

وتدرج مديونيات المرابحة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية. تعتبر مُزن الوعد الذي تم تقديمه في المبيعات المؤجلة لأمر الشراء إلزامياً. إن مديونيات المرابحة هي مبيعات بشروط السداد المؤجل. ترتب مُزن معاملة مرابحة عن طريق شراء أصل ثم بيع هذا الأصل إلى المرابحة (المستفيد) بعد حساب هامش الربح على التكلفة. ويتم سداد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) بأقساط من قبل المرابحة خلال فترة متفق عليها. يعتبر الوعد المقدم في المرابحة لأمر الشراء ملزماً للعميل.

٣-٧ الإجارة المنتهية بالتملك

تُدرج الأصول المستحوذة عليها بغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم استهلاك الأصول المؤجرة على مدى عمر عقد الإيجار بطريقة منتظمة. تقم مُزن في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها. وتقاس خسائر الانخفاض في القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (بما في ذلك مديونيات الإيجار) والمبلغ القابل للاسترداد المقدر. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، في قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر.

٣-٨ المشاركة المتناقصة

تمثل عقود المشاركة شراكةً بين مُزن والعميل حيث يساهم كل طرف برأس مال مساوٍ أو بنسبة مختلفة لتطوير أصل جديد أو حصة في أصل حالي بحيث يصبح كل طرف مالِكاً لرأس المال على أساس دائم أو متناقص وله حصة من الأرباح أو الخسائر. تُدرج هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع، ناقصاً أي مبالغ مشطوبة أو مخصص للانخفاض في القيمة، إن وجد. في حالة المعاملات المبنية على المشاركة المتناقصة، ترتبط مُزن بمشاركة مبنية على شراكة الملك لتمويل حصة متفق عليها للأصول الثابتة (مثل المنزل أو الأرض) مع عملائها وترتبط باتفاقية دفع أرباح لاستغلال حصة مشاركة مُزن من قبل العميل. وعلى مدى الفترة، ينخفض استثمار شريك واحد في الشراكة على حساب الزيادة للشريك الآخر في الاستثمار في الشراكة من خلال سداد حصة الشريك السابق.

٣-٩ الإجارة الموصوفة في الذمة

الإجارة الموصوفة في الذمة هي نوع محدد من عقد الإجارة المنظم لتسهيل تأجير أصل غير موجود بعد أو غير متاح للاستخدام على الفور. وبعد إتمام المشروع، تتبع الإجارة الموصوفة في الذمة نفس مبدأ الإجارة المنتهية بالتملك

٣-١٠ إجارة الخدمات

تُدرج العقود المؤجلة بموجب إجارة الخدمات بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصصات الانخفاض في القيمة. وتعتبر مُزن الدفعات التي يتم إجراؤها بموجب عقود إجارة الخدمات المؤجلة إلزامية.

٣-١١ الوكالة بالاستثمار

تستثمر النافذة الأموال مع البنوك والعملاء الآخرين على أساس الوكالة بالاستثمار مقابل ربح الوكالة. كما تقبل النافذة الأموال من العملاء على أساس الوكالة بالاستثمار على أساس ترتيبات

مُزن للصيرفة الإسلامية

الوكالة غير المفيدة، قد يتضمن الترتيب اتفاقية بأن أي ربح يزيد عن معدل الربح المتوقع سيحتفظ به الوكيل كرسوم أداء. سيكون الموكل مسؤولاً عن تحمل أي خسارة في الوكالة الرأسمالية ما لم يكن ذلك بسبب إهمال شروط الوكالة التعاقدية من جانب الوكيل.

محاسبة وكالة الاستثمار

يتطلب معيار المحاسبة المالي رقم ٣١ من الموكل تقييم طبيعة الاستثمار إما على أنه أ) استثمار تمرير أو ب) مشروع وكالة.

في حالة نهج الاستثمار بالتمرير، يجب على الموكل مبدئيًا إدراج الأصول الكامنة وراء ترتيب الوكالة في دفاتر حساباته مع تطبيق مبادئ الإدراج المبدئي حسب الاقتضاء بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي المعني.

في حالة نهج مشروع الوكالة، يتم المحاسبة عن الاستثمار في دفاتر المستثمر بتطبيق "طريقة حقوق المساهمين المحاسبية"، حيث يتم إدراج الاستثمار مبدئيًا بالتكلفة ثم يتم قياسه لاحقًا في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية ويتم تعديله ليشمل حصة المستثمر في الربح أو الخسارة في مشروع الوكالة. بعد خصم مكافأة الوكيل، بما في ذلك الأجر المتغير مسنق الدفع اعتبارًا من ذلك التاريخ.

من وجهة نظر الموكل، اختارت النافذة استخدام نهج مشروع الوكالة باستخدام طريقة حقوق المساهمين المحاسبية بدلاً من نهج التمرير نظرًا للصعوبات العملية التي يواجهها الموكل لتحديد الأصول التي يتم استثمار الأموال فيها ولا يستطيع الموكل الحصول على المعلومات ذات العلاقة فيما يتعلق بالأصول وأدائها دون تكلفة وجهود لا داعي لها.

توفر النافذة أموالاً لبنوك أخرى وعملاء غير مصرفيين بموجب اتفاقية مشروع الوكالة حيث تعمل النافذة كموكل. يتم استثمار أموال الوكالة هذه بشكل أساسي في إيداعات بسوق النقد والأعمال التجارية الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٣-١٢ بطاقة الائتمان

توفر بطاقة الائتمان تسهيلات ائتمانية متجددة ضمن الحد الائتماني وفترة الائتمان التي يحددها مُصدر البطاقة. تعتمد بطاقات مُزن الائتمانية على مبدأ الفرض الحسن والأجرة. يمكن لحامل البطاقة استخدام الحد لدفع ثمن شراء البضائع والخدمات وسحب النقود. تفرض النافذة على العملاء رسومًا شهرية ثابتة (تختلف الرسوم حسب نوع البطاقة) بغض النظر عن المبلغ المستخدم للخدمات/التسهيلات المرتبطة بالبطاقة. يجوز للنافذة إعادة رسوم الأجرة إلى العملاء إذا تم دفع المبلغ المستحق في أو قبل تاريخ الاستحقاق. يتم إدراج رسوم الأجرة في الدخل عند عدم إعادتها للعملاء

٣-١٣ ممتلكات ومعدات

تُدرج بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسارة الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والمعدات، وذلك بأقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المقدره من تاريخ وضع الأصل قيد الاستخدام، على النحو التالي:

فيما يلي معدلات الاستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدره:

| | |
|--------------------------------|-----------------------|
| تحسينات على عقار مستأجر | ٣ إلى ١٠ سنوات |
| مركبات | ٤ سنوات |
| أثاث | ٣ إلى ١٠ سنوات |
| معدات | ٥ إلى ٢٠ سنة |

يتم فحص القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول، ويتم تعديلها إذا كان ذلك ملائمًا، بتاريخ كل قائمة مركز مالي. تُخص القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدره. ويمثل المبلغ القابل للاسترداد القيمة العادلة للأصل، ناقصاً تكاليف البيع، أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استيعاد الممتلكات والمعدات بالرجوع إلى قيمتها الدفترية ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد الربح التشغيلي. يتم تحميل الإصلاحات والتجديد في قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر عند تكبد المصروف. تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع المستقبلية المضمنة في بند الممتلكات والمعدات. يتم إدراج جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

٣-١٤ حملة شبه حقوق المساهمين

يتم الاحتفاظ بأموال حملة شبه حقوق المساهمين من قبل النافذة في صندوق مشترك يضم حسابات الاستثمار غير المفيدة، والتي يتم استثمارها من قبل النافذة ("المضارب") وفقًا لتقديرها المطلق. وتشمل الأموال التي تم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة بموجب ترتيبات استثمارية متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة في صندوق استثمار المضاربة وتعتبر بمثابة استثمار يقوم به حامل حساب الاستثمار.

بموجب كل من ترتيب المضاربة والوكالة المختلطة، يخول حامل حساب الاستثمار النافذة لاستثمار أمواله بالطريقة التي تراها النافذة مناسبة دون وضع أي قيود على الغرض من استثمار الأموال. تفرض النافذة رسومًا إدارية (رسوم المضارب) على حملة حسابات الاستثمار. تحدد إدارة النافذة تخصيص الإيرادات بنسبة متفق عليها مسبقًا مع حملة شبه حقوق المساهمين. تتحمل النافذة المصروفات الإدارية المتكبدة فيما يتعلق بإدارة الأموال مباشرة ولا يتم تحميلها على حسابات الاستثمار. تُوزع فقط الأرباح المحققة من صندوق الأصول الممولة من حملة شبه حقوق المساهمين بين حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين. ويتم إدراج جميع حقوق حملة حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافا إليها الربح والادخياطيّات ذات الصلة ناقصًا بالمبالغ المسددة.

يعتبر الأساس الذي تطيقه النافذة للحصول على حصة حقوق حملة حسابات الاستثمار من الإيرادات هو إجمالي إيرادات الاستثمار ناقصًا إيرادات المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا تعمل النافذة كوكيل استثمار ومضارب لنفس الصندوق في وقت واحد. لذلك، في حالة الجمع بين صناديق الاستثمار بالوكالة مع المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقاضي فقط رسوم الوكالة ولن يتفاسم الأرباح من مجموعة الاستثمارات بالمضاربة بصفته مضارب. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المستثمرة باستخدام أموال من حسابات الاستثمار غير المفيدة.

٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

١٥-٣ الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى

أدوات حقوق المساهمين بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

تشتمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المخصصة عند الإدراج المبدئي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف استثمار كمحتفظ به للمتاجرة إذا تمت حيازته أو أنشئ أساساً بغرض إنتاج أرباح من تقلبات قصيرة الأجل في هامش الأسعار أو المتداولين. يصف أي استثمار بشكل جزءاً من المحفظة حيث يوجد نمط فعلي لتحقيق أرباح قصيرة الأجل "كمحتفظ به للمتاجرة" كذلك. تُقاس هذه الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناشئة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

أدوات حقوق المساهمين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بهدف تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار، والتي تمثل أداة دين غير نقدية، يتم قياسها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وبعد الاستحواذ، تتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة في حقوق المالكين حتى يتم إلغاء إدراج الاستثمار أو تحديد انخفاض قيمته، وهو الوقت الذي لا يتم فيه أبدا إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في حقوق المالكين إلى قائمة الدخل. وعندما لا يوجد قياس موثوق للقيمة العادلة لأدوات حقوق المساهمين، يتم قياسها بالتكلفة. يتم اختيار الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة في كل فترة تقرير.

أدوات الدين بالتكلفة المهلكة

تُصنف أدوات الدين التي يتم إدارتها على أساس العائد التعاقدى والتي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة ولم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كأدوات دين بالتكلفة المهلكة. تُحمل هذه الاستثمارات بالتكلفة المهلكة، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم حساب التكلفة المهلكة من خلال مراعاة أي علاوة أو خصم عند الاستحواذ. يتم إدراج أي ربح أو خسارة على مثل هذا الاستثمار في قائمة الدخل، عندما يتم إلغاء إدراج الاستثمار أو انخفاض قيمته.

١٦-٣ احتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من حقوق حملة حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، لمواجهة الخسائر المستقبلية لحقوق حملة حسابات الاستثمار.

١٧-٣ احتياطي معادلة الأرباح

إن احتياطيات معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من إيرادات المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، للحفاظ على مستوى معين من العائد على استثمارات حقوق حامل حساب الاستثمار.

٣-١٨ مخصصات

تدرج المخصصات عندما يكون لدى مُرن التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث سابق وتكون تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق.

٣-١٩ أرباح غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

تلتزم مُرن يتجنب إدراج أي إيرادات ناتجة من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبناءً على ذلك، فإن جميع الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تقيد في صندوق خيري حيث تقوم مُرن بصرف هذه الأموال وفقاً لإشراف وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

٣-٢٠ الزكاة

تقع مسؤولية دفع الزكاة على المساهمين بشكل فردي وحملة حسابات الاستثمار.

٣-٢١ التمويل المشترك والذاتي

سيتم تصنيف التمويل والمديونيات المملوكة بصورة مشتركة من قبل مُرن وحملة حسابات الاستثمار غير المقيدة تحت بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية. سيتم تصنيف التمويل والمديونيات الممولة فقط من قبل مُرن تحت بند "التمويل الذاتي". كما في تاريخ التقرير، يتم تمويل جميع التمويلات والمديونيات بشكل مشترك من قبل مُرن وحملة حسابات الاستثمار غير المقيدة.

٣-٢٢ أموال مُرن

تعمل مُرن بأموال متاحة خصيصاً لأنشطتها المصرفية الإسلامية، ولا يوجد أي خلط بين الأموال والأعمال المصرفية التقليدية.

٣-٢٣ إدراج الإيرادات

٣-٢٣-١ ربح المرابحة

يتم إدراج ربح المرابحة عندما تكون الإيرادات قابلة للقياس ومحددة تعاقديًا عند بدء العقد. سيتم إدراج الإيرادات على أساس طريقة التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأصلية القائمة، إذا كانت الإيرادات الناتجة عن عقد غير قابلة للقياس أو لا يمكن تحديدها تعاقديًا، فسيتم إدراجها عند تحقّقها. سيتم استبعاد الإيرادات المرتبطة بالحسابات المتعزّرة من قائمة الدخل.

٣-٢٣-٢ المشاركة المتناقصة

يتم إدراج إيرادات المشاركة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع، بعد خصم الأرباح المعلقة.

٣-٢٣-٣ الإجارة المنتهية بالتملك

إن الإجارة المنتهية بالتملك هي ترتيب إجارة يتضمن، بالإضافة إلى عقد الإجارة، وعدًا ينتج عنه نقل ملكية الأصل الأساسي إلى المستأجر بعد انتهاء مدة الإجارة. يتم نقل الملكية من خلال البيع أو الهبة، بغض النظر عن عقد الإجارة.

مُرن للصيرفة الإسلامية

تصنف النافذة الإسلامية، بصفتها مؤجّرًا، الإجارة باعتبارها إجارة منتهية بالتملك، مع توقع نقل الملكية بعد انتهاء مدة الإجارة، إما عن طريق البيع أو الهبة.

٣-٢٣-٤ إجارة الخدمات

عندما تكون الإيرادات قابلة للقياس ومحددة تعاقديًا عند بدء العقد، يتم إدراج الإيرادات على أساس طريقة التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأصلية القائمة. إذا كانت الإيرادات الناتجة عن عقد غير قابلة للقياس أو لا يمكن تحديدها تعاقديًا، فسيتم إدراجها عند تحقّقها. سيتم استبعاد الإيرادات المرتبطة بالحسابات المتعزّرة من قائمة الدخل.

٣-٢٣-٥ الوكالة بالاستثمار

يتم احتساب أرباح الوكالة المقدرة بشكل يعتمد عليه على أساس متناسب زمنيًا على مدار فترة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة القائم، يتحمل الوكيل الخسارة في حال عجزه عن السداد أو إهماله أو انتهاكه لأيّ من أحكام وشروط اتفاقية الوكالة، أما بخلاف ذلك، فيتحمل الموكل الخسارة.

٣-٢٣-٦ إيرادات توزيعات الأرباح

تدرّج إيرادات توزيعات الأرباح عند نشوء حق النافذة في استلام الدفعات.

٣-٢٣-٧ إيرادات الرسوم والعمولات

تحصل النافذة على إيرادات الرسوم والعمولات من مجموعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها إلى عملائها. ويتم الحصول على إيرادات الرسوم، التي لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي للأداة المالية، من مجموعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها إلى عملائها، ويتم احتسابها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥، يتم قياس إيرادات الرسوم من قبل النافذة بناءً على المقابل المحدد في أي عقد مع أحد العملاء وتُسّبعد المبالغ المحصلة نيابة عن أي طرف ثالث، وتُدرج النافذة الإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل. يمكن تقسيم إيرادات الرسوم إلى الفئتين التاليتين:

إيرادات الرسوم المحققة من الخدمات التي يتم تقديمها على مدى فترة معينة من الزمن

الرسوم المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة معينة من الزمن وتستحق خلال تلك الفترة، و تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات وإدارة الأصول، وإدارة صناديق الأمانة وغيرها ورسوم الخدمات الاستشارية.

رسوم الالتزام بالفروض للقروض التي من المرجح سحبها والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان والتي يتم تأجيلها (مع أي تكاليف إضافية) ويتم إدراجها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. عندما يكون من غير المرجح سحب القرض، يتم إدراج رسوم الالتزام بالفروض على مدى فترة الالتزام على أساس القسط الثابت.

إيرادات توزيعات الأرباح

تدرج إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها.

عادةً ما يكون ذلك في تاريخ الإعلان عن توزيعات الأرباح بالنسبة للأوراق المالية المدرجة. يتم عرض توزيعات الأرباح في صافي إيرادات التداول وصافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الإيرادات الأخرى بناءً على التصنيف الأساسي لاستثمارات الأسهم.

إيرادات متنوعة

تشمل الإيرادات المتنوعة رسوم الخدمات المختلفة التي يتم تحميلها على العملاء، مثل إيجار الخزائن ورسوم التلكس ورسوم أجهزة الصراف الآلي ورسوم عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد. يتم إدراج الرسوم التي تدرج ضمن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ عندما تنقل النافذة السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل، وعادة ما يكون ذلك في وقت معين.

٣-٢٣-٨ الصكوك وإيرادات الاستثمار

تُدرّج إيرادات الصكوك على أساس طريقة التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لنوع الصكوك المعني. يتم إدراج الإيرادات من الاستثمارات عند اكتسابها.

٣-٢٣-٩ حصة مُرن كمضارب

تستحق حصة مُرن كمضارب لإدارة حسابات الاستثمار غير المقيدة، بناءً على شروط وأحكام اتفاقيات المضاربة ذات الصلة.

٣-٢٣-١٠ تخصيص الإيرادات

يتم تخصيص الإيرادات من أنشطة التمويل المشتركة بشكل متناسب بين حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين على أساس متوسط الأرصدة القائمة خلال السنة.

٣-٢٤ منافع نهاية الخدمة للموظّفين

تُدرّج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة بالنسبة للموظفين العُمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية العماني، كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها.

الترام النافذة فيما يتعلق بمنافع نهاية الخدمة للموظفين غير العُمانيين، وهو يمثل خطة غير ممولة لمنافع تقاعد محددة، هو مقدار المنفعة المستقبلية التي جناها هؤلاء الموظفون في مقابل خدمتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم احتساب الالتزام باستخدام طريقة الوحدة الأثمانية المتوقعة ويتم خصمه إلى قيمته الحالية.

تدرج مستحقات الإجازة السنوية وبدل تذاكر السفر للموظّفين عند استحقاقها لهم، ويكون الاستحقاق للالتزام المقدر الناشئ مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير.

يتم إدراج مكافآت نهاية الخدمة الطوعية كمصروف عندما تكون النافذة مُلزمة بشكل واضح، ودون وجود إمكانية واقعية للتراجع، بخطة رسمية ومفصلة لإنهاء التوظيف قبل تاريخ التقاعد العادي، أو لتقديم مكافآت إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يهدف إلى تشجيع التسريح الطوعي. ويتم إدراج مكافآت إنهاء الخدمة المتعلقة بالتسريحات الطوعية كمصروف إذا كان من المحتمل قبول العرض المقدم من النافذة، وإذا كان بالإمكان تقدير عدد القبولات بشكل موثوق.

٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٢٥-٣ تقارير قطاعات الأعمال

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات مُزّن الذي يشارك في أنشطة تجارية قد يجني منها إيرادات ويتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بالمعاملات مع أي من مكونات مُزّن الأخرى والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والتي تتوفر لها معلومات ماليّة منفصلة. يتمثل الشكل الأساسي لمُزّن للتقرير عن المعلومات القطاعية في قطاعات الأعمال، بناءً على هيكل الإدارة والتقارير الداخلية. تتألف قطاعات الأعمال الرئيسية في مُزّن من عمليات الأفراد والشركات والخزينة.

٢٦-٣ هيئة الرقابة الشرعية

تخضع كافة الأنشطة التجارية والمنتجات والمعاملات والاتفاقيات والعقود وغيرها من الوثائق ذات الصلة لإشراف مجلس الرقابة الشرعية في مُزّن، الذي يعقد اجتماعاته أربع مرات في السنة ويتكون من ثلاثة من علماء الشريعة البارزين كأعضاء يملكون حق التصويت وعضو واحد لا يملك حق التصويت من ذوي الخبرة في المجال. إن أعضاء مجلس الرقابة الشرعية الحاليون هم:

- الشيخ الدكتور محمد بن علي القرّي - رئيساً
- الدكتور عبد الرحمن عبد الله السعدي - عضواً
- صالح الخروصي - عضواً

٢٧-٣ الأدوات المالية

(أ) تصنيف الأدوات المالية

تتكون الأصول المالية من النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العُماني والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى واستثمارات حقوق المساهمين ومديونيات المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة والإجارة الموصوفة في الذمة وإجارة الخدمات والوكالة بالاستثمار والمديونيات الأخرى.

تتكون عقود الالتزامات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء وحسابات العملاء الجارية والدائبات الأخرى. يتم إدراج كافة الأصول المالية والالتزامات المالية بالتكلفة المهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ب)قياس الأدوات المالية

يتم قياس الأصل أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة لأي بند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة بالاقتناء أو الإصدار. إن القيمة العادلة للأداة المالية عند الإدراج المبدئي تكون عادة هي سعر المعاملة.

التكلفة المهلكة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي ناقصاً المدفوعات الرأسمالية ومضافاً إليه أو مخصوماً منه الإهلاك المتراكم باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المدرج والمبلغ المستحق ناقصاً أي تخفيض (مباشرة أو

من خلال استخدام حساب المخصص) للانخفاض في القيمة أو عدم قابلية التحصيل. يتضمن حساب معدل الربح الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

(ج) المحاسبة حسب تاريخ المتاجرة والتسوية

تدرج النافذة التمويل والاستثمارات والودائع وحقوق حملة حسابات الاستثمار في تاريخ نشأتها. تدرج مشتريات ومبيعات كافة الأصول والالتزامات المالية الأخرى بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه النافذة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

(د) إلغاء الإدراج

يُلغى إدراج الأصول المالية عند انقضاء الحقوق في قبض التدفقات النقدية من الأصول المالية أو تحويلها مع قيام النافذة بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكلٍ كامل.

عندما تتخذ المشاركة المستمرة شكل ضمان على الأصل المحول، يتم قياس المشاركة بالمبلغ الأقل من القيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى لقيمة المقابل الذي قد يطلب من النافذة دفعه.

يتم إلغاء إدراج الالتزامات المالية عند تسديد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء صلاحيته قانوناً.

(هـ) الانخفاض في القيمة

استعراض مبادئ الخسارة الائتمانية المتوقعة

قامت النافذة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع مخاطر التمويل والأصول المالية الأخرى للديون غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلى جانب ارتباطات التمويل وعقود الضمان المالي.

تستند مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدار عمر الأصل (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر)، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التوجيه، وفي هذه الحالة، يستند هذا المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا.

تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر، والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث العجز عن السداد للأداة المالية والتي تكون محتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على طبيعة محفظة الأدوات المالية الأساسية.

وضعت النافذة سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي، من خلال النظر في التغير في مخاطر العجز عن السداد خلال العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العمليات المذكورة أعلاه، قامت النافذة بتجميع تعرضها للتمويل في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

مُزّن للصيرفة الإسلامية

المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، منذ الإدراج المبدئي، يتم إدراج جزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة باحتمالية وقوع أحداث العجز عن السداد خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي ولكنها لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم إدراج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية) هي تقدير مرجح لاحتمالات خسائر الائتمان، ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لجميع أوجه عجز السيولة. يمثل عجز السيولة المبلغ القابل للاسترداد للأصول المالية التي لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير.

المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية

يتم تقييم العقود المالية على أنها تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية من المرحلة الثالثة، يتم تحديد مخصصات الانخفاض في القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والمبلغ القابل للاسترداد للعقد المالي.

الأصول التي تم شراؤها أو إنشاؤها وتعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي عبارة عن أصول مالية تكون قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الإدراج المبدئي. يتم تسجيل هذه الأصول بالقيمة العادلة عند الإدراج الأصلي ويتم لاحقاً تسجيل الأرباح على أساس معدل الفائدة الفعلي المعذل ائتمانياً. يتم إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة أو يتم تحريرها فقط إلى الحد الذي يحدث فيه تغير لاحق في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالنسبة للأصول المالية التي لا يكون لدى النافذة توقعات معقولة لاسترداد كامل المبلغ المستحق أو جزء منه، يتم تخفيض مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي. ويُعتبر ذلك بمثابة إلغاء (جزئي) لإدراج الأصل المالي.

حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحسب النافذة الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس عجز السيولة المتوقع، مخصومة بتقريب معدل الربح الفعلي. يعتبر عجز السيولة هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

تم توضيح آليات حسابات الخسارة الائتمانية المتوقعة أدناه، والعناصر الرئيسية هي كما يلي:

احتمالية العجز عن السداد - هي تقدير لاحتمالية العجز عن السداد خلال أفق زمني معين. قد يحدث العجز عن السداد

فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، إذا لم يتم إلغاء إدراج التسهيل مسبقاً ولا يزال في المحفظة.

التعرض الناتج عن العجز عن السداد - هو تقدير التعرض في تاريخ العجز عن السداد في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي والأرباح، سواء كانت محدولة بموجب العقد أو غير ذلك وعمليات السحب المتوقعة على التسهيلات الملترزم بها والأرباح المستحقة من المدفوعات الفائتة.

الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد - هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها العجز عن السداد في وقت محدد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع النافذة استلامها، بما في ذلك من تحقيق أي ضمانات، إن وجدت. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض الناتج عن العجز عن السداد.

الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم النافذة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المهلكة قد تعرضت لانخفاض قيمتها الائتمانية، يعتبر أن الأصل المالي قد تعرّض لانخفاض في قيمته الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشمل الدليل على أن الأصل المالي تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- أ) صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- ب) مخالفة العقد، مثل وقوع حدث عجز عن السداد أو التأخر في السداد.
- ج) إعادة هيكلة التمويل أو السلفة من قبل النافذة بشروط ما كان للنافذة أن تقبل بغيرها.
- د) وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- هـ) اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

يتم عادةً اعتبار التمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه بسبب التراجع في حالة المقترض أنه قد تعرّض لانخفاض في قيمته الائتمانية، ما لم يكن هناك دليل على أن خطر عدم استلام تدفقات نقدية تعاقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعرض للتمويل الذي تأخر سداذه لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر أنه قد تعرّض لانخفاض في قيمته الائتمانية.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية، تأخذ النافذة في الاعتبار العوامل التالية.

- أ) تقييم السوق للملاءة الائتمانية التي تعكسها عائدات الصكوك.
- ب) تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- ج) قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار ديون جديدة.
- د) احتمالية إعادة هيكلة الدين، مما تؤدي إلى تكبد حملة الأسهم الخسائر من خلال إعفاء الديون الطوعي أو الإلزامي.

٣ السياسات المحاسبية (تابع)

٣-٢٧ الأدوات المالية (تابع)

(هـ) الانخفاض في القيمة (تابع)

الأصول المالية التي تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية

٥) آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم باعتبارها "المُفْرَضُ الأخير" لذلك البلد، فضلاً عن النية التي تنعكس في التصريحات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل هذا تقييم مدى عمق تلك الآليات، وبصرف النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

مشطوبات

يتم شطب الأصول المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. وهذا هو الحال عموماً عندما تقرر النافذة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تبقى الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات النافذة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في قائمة المركز المالي

فيما يلي عرض مخصص الخسائر الائتمانية في قائمة المركز المالي:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة: كخضم من مجمل القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بشكل عام، كمخصص ضمن الالتزامات الأخرى.
- عندما يشمل العقد المالي على عنصر مسحوب وآخر غير مسحوب، وتحدد النافذة الخسارة الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل للعنصر غير المدرج في الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض النافذة مخصص الخسائر الائتمانية للعناصر المسحوبة. يتم عرض المبلغ كخضم من مجمل القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. ويتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في الالتزامات الأخرى.

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة في حسابات الخسارة الائتمانية المتوقعة

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ نشأتها، تقوم النافذة بمقارنة مخاطر العجز عن السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير مع مخاطر العجز عن السداد المقابلة عند نشأتها، وذلك باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم استخدامها في عمليات إدارة المخاطر الحالية في النافذة.

ويجري تقييم النافذة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان على الأقل ربع سنويًا لكل تعرض فردي بناءً على أحد عشر عاملاً. إذا كان أي من العوامل التالية يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فسيتم نقل الأداة من المرحلة الأولى إلى

المرحلة الثانية. ستنظر النافذة في الأصل المالي الذي شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما تم استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو معايير الدعم. راجع الإيضاح ٢٩-١ للحصول على تفاصيل المعايير الكمية والنوعية.

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ على فرضية غير قاطعة بأن الأدوات التي تجاوزت فترة استحقاقها ٣٠ يومًا قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

تستند الحركات بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة إلى ما إذا كانت الأصول المالية قد تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والظروف الحالية وكذلك التنبؤات المعقولة والداعمة للأحداث والظروف الاقتصادية المستقبلية. ويقتضي تقدير وتطبيق المعلومات المستقبلية وضع اجتهادات جوهرية.

يتم وضع نماذج احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد والتعرض الناتج عن العجز عن السداد المستخدمة لتقدير مخصصات الخسائر الائتمانية للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية استنادًا إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي) التي ترتبط بشكل وثيق مع الخسائر الائتمانية في المحفظة ذات الصلة.

يستند سيناريو الحالة الأساسية للنافذة إلى توقعات الاقتصاد الكلي باستخدام المعلومات التاريخية من مصادر خارجية بما في ذلك تأثير المحفظة والمعلومات المتعلقة بالصناعة، حيث يتم تطوير السيناريو الأسوأ مع الأخذ في الاعتبار المعلومات التاريخية للعجز عن السداد ويتم التراجع للوصول إلى نتائج مستقبلية. تكون السيناريوهات مرجحة وفضلاً لأفضل تقدير للنافذة لاحتماليتهم النسبية استنادًا إلى التكرار التاريخي والأنماط والظروف والتوجهات الحالية. ويتم تحديث الاحتمالية المرجحة على أساس سنوي (إذا لزم الأمر).

تعريف العجز عن السداد

يتوافق تعريف العجز عن السداد المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل مع تعريف العجز عن السداد المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. ولا ينص معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ على تعريف للعجز عن السداد، ولكنه يحتوي على افتراض قابل للاستبعاد بأنه قد حدث العجز عندما يكون التعرض متأخر السداد لمدة تزيد على ٩٠ يومًا. تعتبر النافذة أي تعرض متأخر السداد لمدة تزيد على ٩٠ يومًا كحساب عجز عن السداد.

العمر المتوقع

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يجب على النافذة مراعاة الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. كما يجب مراعاة جميع الفترات التعاقدية المعمول بها عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد والتجديد. وبالنسبة لبعض تسهيلات الائتمان القابلة للتجديد والتي ليس لها فترة استحقاق ثابتة، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي

مُزن للصيرفة الإسلامية

تتعرض فيها النافذة لمخاطر الائتمان وعندما لا تكون دُساتر الائتمان قابلة للتخفيف من خلال إجراءات الإدارة.

٣-٢٨ أصول حق الاستخدام

تدرج النافذة أصول حق الاستخدام في تاريخ بدء الإيجار (أي، التاريخ عندما يكون الأصل الأساسي متاحًا للاستخدام). يتم قياس أصول حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الإهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، مع تعديل أي أثر من آثار تعديل أو إعادة تقييم الإجارة. وتمثل تكلفة أصول حق الاستخدام القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع / المستحق الدفع وتشمل التكاليف المباشرة المبدئية وأي تكاليف تفكيك أو إيقاف تشغيل. تعمل النافذة على إهلاك أصل حق الاستخدام من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الإنتاجي لأصول حق الاستخدام الذي يتزامن مع نهاية مدة الإجارة باستخدام أساس منهجي يعكس نمط استخدام المنافع من أصول حق الاستخدام. كما أن أصول حق الاستخدام تخضع للانخفاض في قيمتها تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. ويتم إدراج القيمة الدفترية لأصول حق الاستخدام تحت بند "ممتلكات ومعدات" في قائمة المركز المالي.

٣-٢٩ التزام الإجارة

في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام)، تقوم النافذة بإدراج التزام الإجارة المقاس بالقيمة العادلة لإجمالي دفعات الإيجار مستحقة الدفع عن فترة الإجارة. بعد تاريخ البدء، يتم زيادة مبلغ التزام الإجارة ليعكس العائد على التزام الإجارة عن طريق إهلاك تكلفة الإجارة المؤجلة وتخفيضها لنعكس دفعات الإجارة المدفوعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزام الإجارة إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإجارة أو تغيير في دفعات الإيجار الثابتة المضمنة. ويتم إدراج القيمة الدفترية لالتزام الإجارة ضمن "التزامات أخرى" في قائمة المركز المالي.

٣٠-٣ مستحق إلى بنوك

يشمل المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية دائنيات بموجب عقود وكالة. ويتم إدراجها بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً المبالغ المسددة، إن وجدت. ويتم دفع الأرباح على هذه الحسابات بموجب الاتفاقية المعنية. بموجب هذه العقود، تعمل النافذة كوكيل ويكون البنك المقابل له هو الموكل.

٣-٣١ إيداعات لدى مؤسسات مالية

تشمل الإيداعات لدى المؤسسات المالية عقود خزينة قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية في شكل استثمارات وكالة. وتدرج هذه الإيداعات بالتكلفة المهلكة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجد.

٣-٣٢ الحسابات الجارية

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية ويتم إدراجها عند استلامها من قبل النافذة. وتقاس المعاملة بمبلغ يعادل النقد المستلم من قبل النافذة وقت التعاقد. في نهاية السنة المحاسبية، يتم قياس الحسابات بقيمتها الدفترية، والتي تمثل قيمة التسوية للعملاء.

٣-٣٣ إلغاء إدراج الأصول والالتزامات المالية

يتم إلغاء إدراج الأصل المالي (أو، حينما ينطبق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مشابهة) عندما:

١) ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الأصل؛

٢) تقوم النافذة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل وإما أ) أنها قامت بتحويل جوهري لكافة مخاطر وعوائد الأصل، أو ب) أنها لم تقم بالتحويل ولا الاحتفاظ بصورة جوهرية بكافة مخاطر وعوائد الأصل ولكنها قامت بتحويل الرقابة على الأصل.

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو تنتهي صلاحيته.

٣-٣٤-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والمعتمدة

المعايير الصادرة التي دخلت حيز التطبيق اعتبارًا

من ١ يناير ٢٠٢٥

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٢ "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل، ويحدد مجموعة القوائم المالية التي يجب على المؤسسات نشرها بشكل دوري لتلبية المتطلبات العامة لتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية. علاوة على ذلك، يضع هذا المعيار المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل كاف حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة في نموذج أعمال التكافل. يجب قراءة هذا المعيار بالاقتران مع معيار المحاسبة المالي رقم ٤٣ - المحاسبة عن إدراج وقياس التكافل.

- يتوافق المعيار مع الإطار المفاهيمي للتقرير المالي (المعدّل في سنة ٢٠٢٠) ومعيار المحاسبة المالي رقم ١ "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية" بحسب ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد المتعلقة بالتكافل، حيث يختلف مشغل التكافل عن صناديق المشاركين (بما في ذلك صندوق التكافل للمشاركين وصندوق الاستثمار للمشاركين).
- يعتبر صندوق التكافل للمشاركين وصندوق الاستثمار للمشاركين من الأصول تحت الإدارة غير المدرجة في الميزانية العمومية، وبالتالي تعتبر منفصلة عن مشغل التكافل.
- لقد تم إدخال قوائم لصندوق التكافل للمشاركين المدار وصندوق الاستثمار للمشاركين المدار، بما في ذلك بيانات منفصلة عن المركز المالي والأنشطة المالية لصندوق التكافل للمشاركين المدار.
- تم نقل الإفصاحات عن أموال الزكاة والتبرعات الخيرية والقرض إلى الإفصاحات حول القوائم المالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ١.
- تم إدخال تعاريف جديدة للتكافل ومؤسسة التكافل ومشغل التكافل وصندوق التكافل للمشاركين وصندوق الاستثمار للمشاركين.

ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل بغض النظر عن شكلها أو حجمها القانوني، بما في ذلك عمليات نافذة التكافل.

السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

٣٤-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (تابع)

عيار المحاسبة المالي رقم ٤٣ "محاسبة التكافل: الإدراج والقياس"

يحل هذا المعيار محل المعايير التالية: معيار المحاسبة المالي رقم ١٣ - الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية، ومعيار المحاسبة المالي رقم ١٥ - المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية، ومعيار المحاسبة المالي رقم ١٩ - الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية. ويدخل التغييرات الرئيسية التالية:

- تم تقديم معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم حلها، أو المعايير المستبدلة، أو المسائل التي لم تكن متماشية مع أفضل الممارسات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالمحاسبة عن المخصصات (أو الالتزامات، حسب الاقتضاء) لترتيبات التكافل، والمعالجة المحاسبية والعرض لعنصر الاستثمار.
- يتم تحديد المعالجات المحاسبية المبينة في المعيار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين في ترتيبات التكافل.
- أدرجت تعاريف جديدة للمصطلحات المحاسبية فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية التي أدخلت حديثاً، وكذلك تعاريف محسنة للمصطلحات المستخدمة سابقاً.
- لقد تم تقديم معالجات محاسبية تتعلق بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال، المحاسبة عن رسوم الوكالة والفرص الحسن.

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، تم وضع الأساليب التالية عند التطبيق لأول مرة:

- النهج الكامل بأثر رجعي – حيث يتم إدراج آثار الانتقال من بداية أقرب فترة معروضة في القوائم المالية، ومع ذلك فإن الإفصاح عن تأثير هذا النهج في كل بند وفي الربحية الأساسية والمعدلة للسهم الواحد لن يكون إلزامياً، أو
- النهج الرجعي المعدل – حيث يتم تحويل آثار الانتقال إلى الأرباح المحتجزة، وكذلك الفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل ذات الصلة في بداية الفترة المالية الحالية، أو
- خيار القيمة العادلة – حيث يتم تحديد هامش التكافل المتبقي أو عنصر الخسارة من مخصص فترة الاستحقاق المتبقية، في تاريخ الانتقال (بداية الفترة الحالية) على أنه الفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل في ذلك التاريخ والقيمة العادلة للتدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود المقاسة في ذلك التاريخ، ويتم تعديل الآثار المقابلة في الأرباح المحتجزة لمؤسسة التكافل، وكذلك الفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

ينطبق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك قدرتها على أن تكون مشغلاً للتكافل) وصندوق التكافل للمشاركين المدار وصندوق الاستثمار للمشاركين المدار فيما يتعلق بما يلي:
أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك ترتيبات إعادة التكافل الصادرة، (ب) ترتيبات إعادة التكافل المبرمة، (ج) عقود الاستثمار مع أو بدون ميزات تقديرية يتم إصدارها مع، وجزء من، ترتيبات التكافل، (د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل.

ليس هناك معايير وتعديلات جوهرية أخرى على معايير المحاسبة المالية كانت سارية لأول مرة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.
قيم البنك تأثير هذه المعايير أو التعديلات أو التفسيرات وقرر أنه لم يكن هناك أي تأثير جوهرّي على القوائم المالية للنافذة.

٣-٣٤-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه

تم الإفصاح أذناه عن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولكن لم يتم تطبيقها بعد، لغاية تاريخ إصدار القوائم المالية للنافذة. تعترّم النافذة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إن وجدت، عندما تصبح سارية المفعول.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ "شبه حقوق المساهمين" (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ "شبه حقوق المساهمين" (بما في ذلك حسابات الاستثمار) في سنة ٢٠٢٣. إنّ الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة على أنها شبه حقوق المساهمين، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع الأدوات التي تستوفي تعريف شبه حقوق المساهمين المحتفظ بها لدى مؤسسة بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي. وسيبدأ سريان المعيار اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على الفحص المبدئي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهرّي على القوائم المالية لئُزن.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٦ "الأصول غير المدرجة في الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٦ "الأصول غير المدرجة في الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة" في سنة ٢٠٢٣. إنّ الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأصول غير المدرجة في الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية". وينطبق هذا المعيار على المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بإعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأصول المدارة بصفة ائتمانية دون إنشاء رقابة باستثناء صندوق تكافل للمشاركين / صندوق استثمار للمشاركين في مؤسسة تكافل، وصندوق استثمار تديره مؤسسة. كونه يعد كيانًا قانونيًا مستقلًا. وسيبدأ سريان المعيار اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على الفحص المبدئي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهرّي على القوائم المالية لئُزن.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٧"تحويل الأصول بين الأوعية الاستثمارية"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٧ "تحويل الأصول بين الأوعية الاستثمارية" في سنة ٢٠٢٣. إنّ الهدف من هذا المعيار هو وضع

مُزن للصيرفة الإسلامية

مبادئ إعداد التقارير المالية التي تنطبق على تحويل الأصول بين مختلف الأوعية الاستثمارية التابعة للمؤسسة المالية الإسلامية. وينطبق هذا المعيار على جميع تحويلات الأصول بين الأوعية الاستثمارية المتعلقة (حيثما تكون جوهرية، بين فئات هامة منها) بحقوق المالكين وشبه حقوق المساهمين والأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية العمومية لدى جميع المؤسسات، بغض النظر عن نوعها أو نموذج أعمالها . وتشمل الأصول المحولة الأصول النقدية وغير النقدية على حد سواء. سيبدأ سريان المعيار اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على الفحص المبدئي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهرّي على القوائم المالية لئُزن.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٨ "الهدايا الترويجية والجوائز"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٨ في سنة ٢٠٢٤، والهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة والتقيرر المالي المطبقة على الهدايا الترويجية والجوائز التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك شبه حقوق المساهمين وغيرهم من حملة حسابات الاستثمار. يجب قراءة هذا المعيار بالاقتران مع المعيار الشرعي رقم ٥٥ "المسابقات والجوائز" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يوفر المبادئ والقواعد الشرعية التي بموجبها يمكن تقديم مثل هذه البرامج وأنواعها.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترات التقرير المالي السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٩ "التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٤٩ في سنة ٢٠٢٤، والهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقرير المالي للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تعمل في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، مع مراعاة مبادئ وقواعد الشريعة ذات الصلة ونماذج أعمالها الخاصة. ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تعتبر عملتها الوظيفية عملة ااقتصاد ذات تضخم مفرط، كما أنها قابلة للتطبيق على القوائم المالية المجمعة للمؤسسة إلى حد التأثيرات الناجمة عن وجود شركات تابعة تكون عملتها الوظيفية عملات في اقتصاد ذات تضخم مفرط.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترات التقرير المالي السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

معيار المحاسبة المالي رقم ٥٠ التقرير المالي للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٥٠ في سنة ٢٠٢٤، والهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (وخاصة تحديد المتطلبات العامة للعرض، والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به من القوائم المالية الخاصة بهم بطريقة تسهل العرض الصادق والعادل بما

يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها. ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات الاستثمارية الإسلامية وينطبق أيضا على صناديق منافع تقاعد الموظفين التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية لصالح موظفيها، بالإضافة إلى متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. يجب قراءة هذا المعيار بالاقتران مع متطلبات "الجزء ا: ينطبق على جميع المؤسسات" من معيار المحاسبة المالي رقم ١ "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية". حيث يتم النظر في أحكام هذا المعيار جنباً إلى جنب مع المتطلبات المنصوص عليها فيه حول العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لجميع المؤسسات الاستثمارية الإسلامية. ومع ذلك، تطبق الأحكام المحددة لهذا المعيار في حالة وجود تعارض بين متطلبات المعيارين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترات التقرير المالي السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

٤ التقديرات المحاسبية الهامّة والمصادر الرئيسية لتقدير الأمور غير المؤكدة

تتعلق الاجتهادات الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الجوهرّي الأكبر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية بما يلي:

٤-١ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يُعتبر قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً هامًا يتضمن تحديد المنهجية والنماذج ومدخلات البيانات. يتم الإفصاح عن تفاصيل منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في الإيضاح ٣-٢٦. يتطلب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للنافذة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ أن تقوم النافذة بعدة اجتهادات وافتراضات وتقديرات. ويتم تحديد أهمها أدناه:

- تقسيم الأصول المالية لأغراض تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- وضع معايير لتقييم ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.
- تحديد المنهجية لدمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيح الاحتمالات.
- اختيار النماذج المناسبة (احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد والتعرض الناتج عن العجز عن السداد) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد ودمج المعلومات المستقبلية.

راجع الإيضاح ٢٩-١ الذي يصف الافتراضات المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ويوفر مؤشراً على مدى حساسية النتيجة لتطبيق أوزان مختلفة على الافتراضات الاقتصادية المختلفة.

تقوم النافذة بمراجعة النماذج ومدخلات النماذج بشكل منتظم لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتجربة الخسارة الائتمانية الفعلية.

٢-٤ أساس الاستمرارية

قِيمَت إدارة النافذة قدرتها على الاستمرار وهي على اقتناع بأن النافذة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها للمستقبل المنظور. وعلاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي حالات عدم يقين جوهرية والتي قد تلقي شكوكاً كبيرة حول قدرة النافذة على الاستمرار في أعمالها. لذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

استناداً إلى منهجية التقييم الموضحة أدناه، نعتبر الإدارة أن القيم العادلة لكافة الأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية.

تقدير القيم العادلة

يلخص ما يلي الطرق والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات:

٥.١ أصول التمويل الإسلامي

تم حساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصصة للأصل والأرباح المستقبلية المتوقعة المخصصة. يتم افتراض حدوث سداد التمويل الذي ليس له فترة سداد محددة أو ذلك الذي يخضع لمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الربح بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في منظور معدل الربح. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأي تصنيفات قروض متجانسة على أساس المحفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية المقدمة للقروض المماثلة للمقرضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدره للتمويلات التغييرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم التمويلات كما تعكس التغييرات في معدلات الربح في حالة التمويلات ذات معدلات الربح الثابتة.

٥.٢ استثمارات

تستند القيمة العادلة على الأسعار المدرجة بالسوق في تاريخ التقرير بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. في حالة عدم وجود سعر مدرج بالسوق يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصصة وأية طرق أخرى للتقييم.

عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصصة، تستند التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى أفضل تقديرات الإدارة ويكون معدل الخصم هو معدل يتعلق بالسوق بالنسبة لأداة مماثلة في تاريخ التقرير.

٥.٣ أرصدة الحسابات الجارية المستحقة إلى ومن البنوك

تم اعتبار أن القيمة الدفترية لأرصدة الحسابات الجارية المستحقة إلى ومن البنوك بمثابة تقدير معقول للقيمة العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

٥.٤ حملة حسابات شبه حقوق المساهمين

بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع التي ليس لها فترات استحقاق معلومة، يتم اعتبار أن القيمة العادلة هي المبلغ المستحق السداد عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة المقدره للودائع ذات فترات الاستحقاق الثابتة، على التدفقات النقدية المخصصة باستخدام معدلات الفائدة المعروضة حالياً للودائع ذات فترات الاستحقاق الباقية المماثلة. لا يتم أخذ قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في الاعتبار عند تقدير القيم العادلة.

٥.٥ أدوات مالية أخرى

لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن الارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستندية والضمانات سارية المفعول لأن الإيرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس جوهرياً الأتعاب والعمولات التعاقدية المحققة بالفعل في تاريخ التقرير لاتفاقيات ذات ائتمان واستحقاق مماثلين.

يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية استناداً إلى أسعار السوق. يتم إدراج تعديلات القيم السوقية لعقود صرف العملات الأجنبية في الأصول والالتزامات الأخرى.

تركز القيم العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المدرجة. يتم تقييم الأسهم الأخرى غير المدرجة استناداً إلى المعلومات المقدمة من مديري الصناديق والمعلومات المالية للشركات المستثمر فيها و أسعار الشراء الحالية. تُستخدم نماذج التقييم القياسية في القطاع لاحتساب القيمة المستقبلية المتوقعة للمدفوعات حسب المنتج، وتُخصم إلى القيمة الحالية. إن مدخلات معدل الربح في النماذج هي معدلات ربح مرجعية ونشطة مُدرجة في أسواق المقايضات والسندات والعقود الآجلة. يتم الحصول على تقلبات معدل الربح من الوسطاء ومزودي بيانات التوافق. وفي حال عدم توفر أسعار التوافق، تُصنّف هذه الأدوات كأدوات من المستوى الثالث.

تقيس النافذة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في وضع القياسات.

نماذج التقييم

المستوى ١: المدخلات التي تمثل أسعار سوق مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة للأدوات المماثلة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة الواردة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها إما بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي تم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مشابهة، أو الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى تكون فيها كاقّة المدخلات الجوهرية قابلة للملاحظة بشكل مباشر أو غير مباشر من بيانات السوق.

المستوى ٣: المدخلات غير قابلة للملاحظة. وتتضمن هذه الفئة كل الأدوات حيث تشمل أساليب التقييم مدخلات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة وللمدخلات غير القابلة للملاحظة تأثير جوهري على تقييم الأدوات. وتتضمن هذه الفئة أدوات يتم تقييمها اعتماداً على أسعار مدرجة لأدوات

مشابهة حيث يلزم القيام بتعديلات جوهرية لا يمكن ملاحظتها أو افتراضات لعكس الفروق بين الأدوات.

يظهر الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية بخلاف الأدوات المشتقة المسجلة بالقيمة العادلة حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

| الإجمالي | المستوى الثاني | المستوى الأول | |
|----------------|----------------|---------------|---|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | |
| | | | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة |
| | - | ١,٣٨٢ | أسهم مدرجة |
| ١,٣٨٢ | - | ١,٣٨٢ | الإجمالي |

| الإجمالي | المستوى الثاني | المستوى الأول | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
|---------------|----------------|---------------|--|
| | - | ١٠,٥٠٣ | أسهم مدرجة |
| ١٠,٥٠٣ | - | ١٠,٥٠٣ | الإجمالي |
| ١١,٨٨٥ | - | ١١,٨٨٥ | إجمالي الأصول المالية |

| الإجمالي | المستوى الثاني | المستوى الأول | |
|----------------|----------------|---------------|---|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | |
| | | | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة |
| | - | ١,٠٤٣ | أسهم مدرجة |
| ١,٠٤٣ | - | ١,٠٤٣ | الإجمالي |

| الإجمالي | المستوى الثاني | المستوى الأول | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أسهم مدرجة |
|--------------|----------------|---------------|---|
| | - | ٧,٤٨٩ | |
| ٧,٤٨٩ | - | ٧,٤٨٩ | الإجمالي |
| ٨,٥٣٢ | - | ٨,٥٣٢ | إجمالي الأصول المالية |

٦ نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني

| ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | |
|---------------|---------------|----------------------------------|
| | | |
| ١,٤٩٠ | ١,١٥٦ | نقد في الصندوق |
| ٢٠,٧٠٧ | ٣٣,٨٩٥ | أرصدة لدى البنك المركزي العُماني |
| ٢٢,١٩٧ | ٣٥,٠٥١ | |

تصنف جميع التعرضات المذكورة أعلاه على أنها في المرحلة الأولى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: المرحلة الأولى).

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة للنفد والأرصدة لدى البنك المركزي العُماني ليست جوهرية وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديل عليها من قبل مُزن.

٧ مستحق من بنوك ومؤسسات مالية - تمويل مشترك

| ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | |
|---------------|----------------|---------------------------------|
| | | |
| ٣٧,٩٠٧ | ٦٦,٦٠٢ | مستحق من بنوك أجنبية |
| - | ٣٦,٥٥٥ | مستحق من بنوك محلية |
| ٣٧,٩٠٧ | ١٠٣,١٥٧ | |
| | (١٩) | ناقصًا: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ٣٧,٨٧٩ | ١٠٣,١٣٨ | |

٨ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|--|
| ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة |
| ١٠٠٤٣ | ١٠٣٨٢ | استثمارات مدرجة - عُمان - تمويل مشترك |
| | | استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| ٦٠٢٥١ | ٩٠٢٢٨ | استثمارات مدرجة - محلية - تمويل ذاتي |
| ١٠٢٣٨ | ١٠٢٧٥ | استثمارات مدرجة - أجنبية - تمويل ذاتي |
| ٧٠٤٨٩ | ١٠٠٠٣ | إجمالي الاستثمارات المقاسة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| | | استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى |
| ٣١٠٦٨٤ | ٣٩٠٢٨٩ | صكوك حكومية - تمويل مشترك |
| - | ٦٠٠٠ | استثمارات مدرجة - عُمان - تمويل مشترك |
| (١٤) | (٢٨٩) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية (راجع الإيضاح ٨-١) |
| ٣١٠٦٧٠ | ٤٥٠٠٠ | إجمالي الأصول المالية بالتكلفة المهلكة |
| ٤٠٠٢٢ | ٥٦٠٨٨٥ | |

٨-١ فيما يلي الحركة في مخصصات الخسائر الائتمانية:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|----------------------------|
| ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | الرصيد في ١ يناير |
| ١٠ | ١٤ | مضاف خلال السنة |
| ٤ | ٢٧٥ | الرصيد في ٣١ ديسمبر |

٩ مديونيات المرابحة - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|---------|--|
| ٢٤٠٩٩٥ | ٢٦٠٩١٢ | مجمّل مديونيات المرابحة |
| (١٠٦٢) | (١٠٤٥١) | ناقصاً: الأرباح المؤجلة (راجع الإيضاح ٩-١) |
| ٢٣٠٨٣٣ | ٢٥٠٤٦١ | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| (٢٢٥) | (٥٦٦) | |
| ٢٣٠٦٠٨ | ٢٤٠٨٩٥ | |

تتعلق مديونيات المرابحة بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد والشركات. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان لمديونيات المرابحة في الإيضاح رقم ٢٩.

٩-١ الحركة في الأرباح المؤجلة

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|----------|---------|--|
| ٩٣٠ | ١٠٦٢ | الأرباح المؤجلة في بداية الفترة |
| ١٣٠٥٣٨ | ٢٠٠٣٠٢ | إيرادات مبيعات المرابحة خلال الفترة |
| (١٣٠٣٠٦) | (٢٠٠١٣) | تكلفة مبيعات المرابحة |
| ١٠٦٢ | ١٠٤٥١ | الأرباح المؤجلة في نهاية الفترة |

١٠ إجارة منتهية بالتمليك - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|----------|-----------------------------------|
| ١١٩٠٩٥٥ | ١١٩٠٣٦٨ | مجمّل القيمة الدفترية |
| (٦٩٠١٣) | (٧٤٠١٣١) | الاستهلاك المتراكم |
| ٥٠٠٩٤٢ | ٤٥٠٢٣٧ | صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر |
| (٢٠٢٢١) | (١٠٥١٤) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ٤٨٠٧٢١ | ٤٣٠٧٢٣ | |

تتعلق الإجارة بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد والشركات. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان للإجارة في الإيضاح رقم ٢٩.

١١ مشاركة متناقصة - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|---------|---------|---------------------------------|
| ١٧٩٠٨٩١ | ٢٢٣٠٨٩٠ | مديونيات المشاركة المتناقصة |
| (٣٠٤٩١) | (٤٠٤٧٩) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ١٧٦٠٤٠٠ | ٢١٩٠٤١١ | |

تتعلق المشاركة المتناقصة بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد والشركات. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان للمشاركة المتناقصة في الإيضاح رقم ٢٩.

١٢ الإجارة الموصوفة في الذمة - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|------|------------------------------------|
| ٢٩٠ | ٢٩٣ | مديونيات الإجارة الموصوفة في الذمة |
| (٧) | (١٠) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ٢٨٣ | ٢٨٣ | |

تتعلق الإجارة الموصوفة في الذمة بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد والشركات. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان للإجارة الموصوفة في الذمة في الإيضاح رقم ٢٩.

١٣ إجارة الخدمات - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|------|---------------------------------|
| ١٩ | ١٢ | مجمّل إجارة الخدمات المؤجلة |
| (٢) | (١) | ناقصاً: إيرادات غير مكتسبة |
| ١٧ | ١١ | |
| - | - | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ١٧ | ١١ | |

تتعلق إجارة الخدمات بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان لإجارة الخدمات في الإيضاح رقم ٢٩.

١٤ الوكالة بالاستثمار - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---------------------------------|
| ٩٣٠٧٥٦ | ٩٢٠٢٣٨ | الوكالة بالاستثمار |
| (٢٣١) | (٤٠٩) | ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ٩٣٠٥٢٥ | ٩١٠٨٢٩ | |

تتعلق الوكالة بالاستثمار بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد والشركات. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان للوكالة بالاستثمار في الإيضاح رقم ٢٩.

١٥ بطاقات الائتمان - تمويل مشترك

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-----------|-----------|---------------------------------|
| ... | ... | |
| ٣١ | ٩٩ | بطاقات الائتمان |
| - | (٤) | ناقضًا: مخصص الخسائر الائتمانية |
| ٣١ | ٩٥ | |

تتعلق بطاقات الائتمان بالتمويل المقدم للعملاء الأفراد. وتم الإفصاح عن جودة الائتمان للمنتج في الإيضاح رقم ٢٩.

١٦ ممتلكات ومعدات

| | المركبات مركبات وأثاث ومعدات | تحسينات على عقارات مستأجرة | أصول حق الاستخدام | الإجمالي |
|---|------------------------------------|----------------------------------|----------------------|--------------|
| التكلفة | | | | |
| في ١ يناير ٢٠٢٥ | ٢,١٠٢ | ٦٥٤ | ١٥٤ | ٢,٩١٠ |
| إضافات | ١٤٧ | ٢٥٣ | ٢٢٤ | ٦٢٤ |
| استيعادات | (١٨) | (٢٧) | (١١٥) | (١٦٠) |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٢,٢٣١ | ٨٨٠ | ٢٦٣ | ٣,٣٧٤ |
| الاستهلاك المتراكم | | | | |
| في ١ يناير ٢٠٢٥ | ١,٣٩١ | ٥٣٧ | ٦٧ | ١,٩٩٥ |
| المحقل للسنة | ١٨٧ | ٩٠ | ١٤٢ | ٤١٩ |
| استيعادات | (١٨) | (٢٧) | (١١٦) | (١٦١) |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ١,٥٦٠ | ٦٠٠ | ٩٣ | ٢,٢٥٣ |
| صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٦٧١ | ٢٨٠ | ١٧٠ | ١,١٢١ |

| | المركبات مركبات وأثاث ومعدات | تحسينات على عقارات مستأجرة | أصول حق الاستخدام | الإجمالي |
|---|------------------------------------|----------------------------------|----------------------|--------------|
| التكلفة | | | | |
| في ١ يناير ٢٠٢٤ | ١,٣٧٥ | ٥٨٦ | ٣٤٢ | ٢,٣٠٣ |
| إضافات | ٧٥٦ | ١٣٦ | ١٥٣ | ١,٠٤٥ |
| استيعادات | (٢٩) | (٦٨) | (٣٤١) | (٤٣٨) |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٢,١٠٢ | ٦٥٤ | ١٥٤ | ٢,٩١٠ |
| الاستهلاك المتراكم | | | | |
| في ١ يناير ٢٠٢٤ | ١,٢٨٩ | ٥٤٩ | ٢٨٥ | ٢,١٢٣ |
| المحقل للسنة | ١٣١ | ٥٦ | ١٢٣ | ٣١٠ |
| استيعادات | (٢٩) | (٦٨) | (٣٤١) | (٤٣٨) |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ١,٣٩١ | ٥٣٧ | ٦٧ | ١,٩٩٥ |
| صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٧١١ | ١١٧ | ٨٧ | ٩١٥ |

١٧ أصول أخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------------|--------------|--------------------|
| ... | ... | |
| ٢,٩٢٣ | ٤,٠٦٩ | أرباح مستحقة القبض |
| ١٠٨ | ١٦٦ | أوراق قبول |
| ٢٢٧ | ٩٠٩ | أصول متنوعة |
| ٣,٢٥٨ | ٥,١٤٤ | |

١٨ مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|-------|--------------------------------|
| ... | ... | |
| ٣٨٩ | ١,٣٣١ | مستحق إلى البنك الوطني العماني |

١٩ التزامات أخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-----------------------------------|--------------|--------------------------------|
| ... | ... | |
| ٧,١٢١ | ٥,٩٣٣ | أرباح مستحقة الدفع |
| ١,٠٤٢ | ٢,٢٩٢ | دائنون متنوعون |
| ٢٥ | ٩٩ | التزامات الإيجار |
| ٨,١٨٨ | ٨,٣٢٤ | |
| الحركة في التزامات الإيجار | | |
| | ٢٥ | الرصيد في ١ يناير |
| | ٢٢٤ | إضافات خلال السنة |
| | ٣ | مصرفات تمويل على عقود الإيجار |
| | (١٥٣) | دفعات التزامات الإيجار (أصلية) |
| | ٩٩ | الرصيد في ٣١ ديسمبر |

تُستحق التزامات الإيجار في غضون ١ إلى ٥ سنوات

٢٠ الحركة في مخصصات الخسائر الائتمانية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------------|--------------|----------------------------|
| ... | ... | |
| ٦,٦٠٦ | ٦,٢٠٩ | في ١ يناير |
| (٧٤٩) | ١,٢٤٤ | محمل/(محرر) خلال السنة |
| ١٢٥ | ٢٣٥ | مسترد خلال السنة |
| ٢٢٧ | ١٢٢ | الأرباح التعاقدية المحتجزة |
| ٦,٢٠٩ | ٧,٣٤٠ | في ٣١ ديسمبر |

٢١ شبه حقوق المساهمين - حسابات الاستثمار التشاركي

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|----------------|----------------|-------------------------|
| ... | ... | |
| ٧,٩٧١ | ١٠,٢٢٢ | حساب توفير المضاربة |
| ١٣٢,٤٠٥ | ٥٣,٩٠٠ | وكالة من مؤسسات مالية |
| ٣١٠,٠٤٢ | ٣٣٧,٠٦٦ | وكالة من عملاء |
| ١,٠٢٧ | ١,٢٨١ | احتياطي معادلة الأرباح |
| ٤٣٩ | ٥٦٥ | احتياطي مخاطر الاستثمار |
| ٤٥١,٨٨٤ | ٤٠٣,٠٣٤ | الإجمالي |

لا يوجد استثمارات غير مقيدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤): لا شيء).

يتم خلط صندوق حملة شبه حقوق المساهمين مع حقوق مساهمي النافذة لتكوين مجمع مضاربة عام واحد. يستخدم هذا الصندوق المجمع للاستثمار في الأصول المصرفية المولدة للإيرادات، ولكن لا يتم منح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمار وتوزيع الأرباح.

لا تخصص النافذة الأصول المتعثرة لمجمع حملة شبه حقوق المساهمين. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة إلى حقوق المالكين. كما لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لحملة شبه حقوق المساهمين. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من مجموعة الأصول الممولة من حملة شبه حقوق المساهمين ويتم تخصيص حقوق المالكين بين حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين.

وفقًا لسياسة النافذة، يتم توزيع ما لا يقل عن ٤٠٪ من العائد على الأصول المحققة على حملة حسابات الاستثمار ويتم الاحتفاظ بنسبة ٦٠٪ من قبل النافذة كحصة مضارب. ولم تفرض النافذة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب إلى حقوق حملة حسابات الاستثمار بناءً على النسبة المذكورة أعلاه للسنة ٤,٣١٪ (٢٠٢٤: ٤,٧١٪).

أساس توزيع الربح بين حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين

يتم توزيع أرباح الاستثمار بين حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والسنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٤ على النحو التالي:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|------|-----------------------------|
| ٤٠٪ | ٤٠٪ | حصة حملة شبه حقوق المساهمين |
| ٦٠٪ | ٦٠٪ | حصة المضارب |

(أ) يُخصم احتياطي مخاطر الاستثمار بنسبة ٠,٥ في المائة من حصة العميل بعد توزيع حصة المضارب من الربح وفقًا للسياسة المعتمدة تحسبًا للخسائر المستقبلية لحملة شبه حقوق المساهمين. وسيعود احتياطي مخاطر الاستثمار إلى حملة حسابات الاستثمار وفقًا لشروط وأحكام عقد المضاربة.

٢١ شبه حقوق المساهمين - حسابات الاستثمار التشاركي (تابع)

أساس توزيع الربح بين حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين (تابع)

(ب) احتياطي معادلة الأرباح بنسبة ١٪ هو المبلغ الذي تخصصه مُزن بما يزيد عن الربح المتوقع توزيعه على حملة الحسابات غير المقيدة قبل تخصيص حصة المضارب من الدخل للحفاظ على مستوى معين من العائد. سيعود احتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق المالكين وحملة شبه حقوق المساهمين.

٢٢ رأس المال المخصص

يتألف رأس المال المخصص من ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني تم تحويله من البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع (٢٠٢٤: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني). خلال السنة، تلقت مُزن رأس مال إضافي بقيمة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني من البنك الوطني العُماني ش.م.ع.ع (٢٠٢٤: ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني).

٢٣ إيرادات من التمويل

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|--------------------------------|
| ٧٩٤ | ١,٢٠٠ | أرباح من مديونيات المرابحة |
| ٢,٣٢٦ | ٢,٥٢٥ | أرباح من إجارة منتهية بالتمليك |
| ٩,٩٤٨ | ١١,٩٤٣ | أرباح من المشاركة المتناقصة |
| ٤,٨٢٩ | ٥,٢٥٧ | أرباح من الوكالة بالاستثمار |
| ١٧,٨٩٧ | ٢٠,٩٢٥ | |

٢٤ العائد على حملة شبه حقوق المساهمين

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|--------|--------|---------------------|
| ٥١ | ٦٤ | حساب توفير المضاربة |
| ١٢,٣٥٩ | ١١,٩١٥ | وكالة |
| ٢,٢٦٨ | ٢,٦٤٦ | وكالة مرنة |
| ٢,٦١١ | ٣,٦٧٤ | وكالة بين البنوك |
| ١٧,٢٨٩ | ١٨,٢٩٩ | الإجمالي* |

* لا يشمل الإجمالي احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

٢٥ إيرادات تشغيل أخرى

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|---|
| ١,٠٨٥ | ١,٠٧٠ | إيرادات الرسوم والعمولات (راجع إيضاح (١-٢٥)) |
| ٥٧٢ | ٦٥٤ | إيرادات توزيعات الأرباح |
| (٣٥) | ٣٣٩ | ربح / (خسارة) من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة |
| ٣١٢ | ٥١٠ | أرباح من التعاملات بعملات أجنبية |
| ٨٩ | ٨٨ | إيرادات متوّعة |
| ٢,٠٢٣ | ٢,٦٦١ | |

١-٢٥ إيرادات الرسوم والعمولات

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|----------------|
| ٣١ | ١١٢ | معاملات |
| ٤٥ | ٥٥ | إيرادات تجارية |
| ٤٢ | ٤٣ | خدمات الحساب |
| ٩٦٧ | ٨٦٠ | اكتتاب ومشاركة |
| ١,٠٨٥ | ١,٠٧٠ | |

٢٦ مصروفات عمومية وإدارية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|---------------------|
| ١,٤٢٩ | ١,٤٢٧ | رواتب وبدلات |
| ٧٠٧ | ٨١٥ | تكاليف تشغيل وإدارة |
| ٧٨ | ١٥٦ | تكاليف التأسيس |
| ٢,٢١٤ | ٢,٣٩٨ | |

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان أحد الأطراف لديه القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية. تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين في البنك الوطني العُماني، وأعضاء مجلس إدارته، وأعضاء مجلس الرقابة الشرعية، وكبار موظفي الإدارة.

يتألف كبار موظفي الإدارة من الأفراد العاملين في النافذة الذين يشاركون في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات في مُزن.

في سياق الأعمال الاعتيادية، تجري مُزن معاملات مع بعض أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي البنك الوطني العُماني والشركات التي لديهم مصالح كبيرة فيها. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة البنك الوطني العُماني وإدارته.

يشمل المساهمون الرئيسيون في البنك الوطني العُماني المساهمين الذين يمارسون نفوذاً كبيراً على البنك الوطني العُماني وأفراد أسرهم المقربين. وتشمل الأطراف ذات

العلاقة الأخرى المعاملات مع كبار موظفي الإدارة، وأعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني، والمعاملات مع تلك المنشآت التي يسيطر عليها إما المساهمون الرئيسيون أو كبار موظفي الإدارة أو أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العُماني.

فيما يلي إجمالي مبالغ الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة:

| ٢٠٢٤ أخرى | ٢٠٢٥ أخرى | |
|-----------|-----------|----------------------|
| ٤٣,١٧٣ | ٥٩,١٥٩ | المشاركة المتناقصة |
| ١٣٣ | ٧٢ | مديونيات المرابحة |
| ٤٣,٣٠٦ | ٥٩,٢٣١ | |
| ٣,١١٩ | ٢,٠٣٣ | ودائع العملاء |

تتضمن قائمة الدخل المبالغ التالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

| ٢٠٢٤ أخرى | ٢٠٢٥ أخرى | |
|-----------|-----------|---|
| ١,٤٢٤ | ٣,٠٩٧ | إيرادات من التمويل الإسلامي |
| ٨٥ | ١٩٠ | مصروفات الأرباح من الودائع الإسلامية |
| | | مكافآت مدفوعة الى أعضاء مجلس الرقابة الشرعية |
| | | رئيس مجلس الإدارة |
| ٨ | ٨ | - مكافآت |
| ٢ | ٢ | - أتعاب مدفوعة عن حضور جلسات |
| ١ | - | - مصروفات أخرى مدفوعة |

| ٢٠٢٤ أخرى | ٢٠٢٥ أخرى | |
|-----------|-----------|---|
| ١٤ | ١١ | - مكافآت مقترحة |
| ١ | ٣ | - أتعاب مدفوعة عن حضور جلسات |
| ١ | - | - مصروفات أخرى مدفوعة |
| ٢٥٦ | ٢٧٦ | - أتعاب إدارية مستحقة عن خدمات مصرفية تقليدية (راجع الإيضاح (١-٢٧)) |

١-٢٧ تدفع مُزن للصيرفة الإسلامية أتعاب إدارية إلى البنك الوطني العُماني مقابل الخدمات المشتركة بنسبة ١٪ على مجمل الدخل (بما في ذلك الرسوم والتكاليف).

٢٨ التزامات عرضية وارتباطات

١-٢٨ بنود عرضية متعلقة بالائتمان

تعتبر النافذة طرفاً في أداة مالية ذات مخاطر ائتمانية خارج الميزانية العمومية في سياق العمل الاعتيادي لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها. تتضمن هذه الأدوات المالية خطابات اعتماد مستندية و ضمانات مالية لأطراف ثالثة وارتباطات بتقديم الائتمان وغيرها. إن تعرض النافذة لخسارة الائتمان في حالة عدم قيام الطرف الآخر بمثل هذه الأدوات المالية يتم تمثيله بقيمة العقد أو القيمة الاسمية للأداة. ومع ذلك، عادةً ما تكون مخاطر الائتمان على هذه المعاملات أقل من قيمة العقد أو القيمة الاسمية.

إن المخاطر التي ينطوي عليها ذلك هي في الأساس نفس مخاطر الائتمان التي ينطوي عليها توسيع نطاق تسهيلات التمويل، وبالتالي تُخضع هذه المعاملات لنفس المنظمة الائتمانية واحتياطات المحفظة ومتطلبات الضمانات للعملاء الذين يتقدمون بطلبات التمويل للعملاء.

كانت قيمة العقد غير المسددة أو المبالغ الاسمية لهذه الأدوات في ٣١ ديسمبر كما يلي:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|--------|---------------|
| ٣٣٧ | ٣٤٢ | خطابات اعتماد |
| ٨,٣٠٣ | ١٢,٤٠٨ | خطابات ضمان |
| ٨,٦٤٠ | ١٢,٧٥٠ | |

تتركز الالتزامات العرضية في قطاع خدمات التجارة للشركات والأفراد فقط.

٢-٢٨ ارتباطات رأسمالية واستثمارية

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|-------|-------|---|
| ٣٧ | ٣ | ارتباطات تعاقدية لإجارة موصوفة في الذمة |
| ٦,١٠٧ | ٦,٩٩٩ | ارتباطات تعاقدية للمشاركة المتناقصة |
| ٦,١٤٤ | ٧,٠٠٢ | |

٣-٢٨ مطالبات قانونية

بحكم طبيعة القطاع المصرفي، فمن المتوقع حدوث تقاض سواء من البنك أو ضده. ولإدارة هذا التقاضي بشكل مناسب، وضع البنك آليات وضوابط فعالة. ولا يوجد أي تقاضي كبير/ جوهري معلق أمام المحاكم في سلطنة عمان أو خارجها. سواء كان مرفوعاً من البنك أو ضده. باستثناء القضايا العادية المرفوعة من أو ضد العملاء في سياق الأعمال الاعتيادية. ومع ذلك، هناك بعض المطالبات القانونية غير المحسومة المرفوعة ضد البنك والتي لا يُتوقع أن يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية المجمعة للبنك.

٢٩ إدارة المخاطر المالية

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على موارد مُزن من مختلف المخاطر التي تواجهها. وتشتمل المخاطر التي تتعرض لها نافذة مُزن على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. وتخضع جميع وظائف إدارة المخاطر لرئيس إدارة المخاطر وتكون مستقلة عن وحدات الأعمال.

١-٢٩ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن تتكبد مُزن خسارة بسبب فشل الزبائن أو العملاء أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية نحو مُزن. تقوم مُزن بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود داخلية على مقدار المخاطر التي يمكنها قبولها للأطراف المقابلة الفردية والمجموعات (الجهات المنفردة) وقطاعات الأعمال بما يتماشى مع إرشادات البنك المركزي العُماني.

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مستوى مخاطر الائتمان، تتعامل مُزن مع الأطراف المقابلة ذات الائتمان الجيد. إن لجنة الائتمان للشركات التابعة لمجلس الإدارة هي سلطة اعتماد الائتمان النهائية في مُزن المسؤولة بشكل رئيسي عن اعتماد جميع المقترحات الائتمانية خارج مستوى السلطة في الإدارة. إن لجنة الائتمان المنبثقة عن الإدارة هي هيئة اتخاذ القرارات الإدارية المخولة للنظر في جميع الأمور المتعلقة بالائتمان حتى حدود معينة.

سياسات تخفيف مخاطر الائتمان

تدير مُزن وتحد وتسيطر على تركيزات مخاطر الائتمان، وخاصة فيما يتعلق بالأطراف المقابلة الفردية والمجموعات والصناعات والدول. وتقوم مُزن بتنظيم مستويات مخاطر الائتمان التي يتحملها من خلال وضع حدود لمقدار المخاطر المقبولة فيما يتعلق بمقترض واحد أو مجموعات من المقترضين والقطاعات الجغرافية والصناعية. وتتم مراقبة هذه المخاطر ومراجعتها بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان الإدارية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

(b) تركيزات العملاء

| على الأصول (ع'...) | مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى | مديونيات المرابحة | إجارة منتهية بالتمليك | بطاقات الائتمان |
|--------------------|-----------------------------|---|-------------------|-----------------------|-----------------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | - | - | ٧,٥٠٩ | ٣٣,٧٥١ | ٩٥ |
| الأفراد | - | - | ٧,٥٠٩ | ٣٣,٧٥١ | ٩٥ |
| الشركات | ٣٧,٨٧٩ | ٥٦,٨٨٥ | ١٧,٣٨٦ | ٩,٩٧٢ | - |
| | ٣٧,٨٧٩ | ٥٦,٨٨٥ | ٢٤,٨٩٥ | ٤٣,٧٢٣ | ٩٥ |

| على الأصول (ع'...) | مشاركة متناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدمات | الوكالة بالاستثمار |
|--------------------|----------------|-----------------------|---------------|--------------------|
| ٣١ December ٢٠٢٥ | | | | |
| الأفراد | ٢٥,٨٦٠ | ٢٧٦ | ١١ | - |
| الشركات | ١٩٣,٥٥١ | ٧ | - | ٩١,٨٢٩ |
| | ٢١٩,٤١١ | ٢٨٣ | ١١ | ٩١,٨٢٩ |

لتسهيل أنظمة تخفيف المخاطر، تم أيضًا وضع أنظمة تصنيفات معروفة ويجري استخدامها كمبادئ توجيهية لضمان تنوع المحفظة من حيث تصنيفات المخاطر السيادية والتعرض الجغرافي. وقد وافق مجلس الإدارة على هذه الحدود. تلتزم مُزن بشكل صارم بالمبادئ التوجيهية للبنك المركزي العُماني في تمويل الأفراد. فيما يلي تحليل لمحفظة التمويل.

قامت النافذة بتعزيز إدارة مخاطر الائتمان حيث تم أخذ المزيد من السمات في الاعتبار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحديد المخاطر الرئيسية الناشئة القائمة المتعلقة بالصناعة والاقتصاد وهيكل المعاملات وشروط وأحكام الدفعات وما إلى ذلك، في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الاجتهادات فيما يتعلق بكيفية تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية التي تعتبر منتظمة. يتم فحص المنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بشكل دوري. يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة معلومات مستقبلية.

(أ) التركيزات الجغرافية

إن كافة الأصول والالتزامات المالية المدرجة في الميزانية العمومية وكذلك كافة البنود المدرجة خارج الميزانية العمومية توجد في سلطنة عُمان.

| على الالتزامات | حسابات جارية | حسابات الوكالة | وكالة من مؤسسات مالية | مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطيات) |
|----------------|--------------|----------------|-----------------------|------------------------------|--|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | | | ع'... |
| الأفراد | ٧٧٢ | ٦٧,٥٩٠ | - | - | ١٢,٠٦٨ |
| الشركات | ١١,٨٩٨ | ٢٦٩,٤٧٦ | ٥٣,٩٠٠ | ١,٣٣١ | - |
| | ١٢,٦٧٠ | ٣٣٧,٠٦٦ | ٥٣,٩٠٠ | ١,٣٣١ | ١٢,٠٦٨ |

| على الأصول | مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى | مديونيات المرابحة | إجارة منتهية بالتمليك | بطاقات الائتمان |
|----------------|-----------------------------|---|-------------------|-----------------------|-----------------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | | | ع'... |
| الأفراد | - | - | ٦,٥٠١ | ٣٨,٠٧١ | ٣١ |
| الشركات | ١٠,٣١٨ | ٤٠,٢٠٢ | ١٧,١٠٧ | ١,٠٦٥ | - |
| | ١٠,٣١٨ | ٤٠,٢٠٢ | ٢٣,٦٠٨ | ٤٨,٧٢١ | ٣١ |

| على الأصول | مشاركة متناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدمات | الوكالة بالاستثمار |
|----------------|----------------|-----------------------|---------------|--------------------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | | ع'... |
| الأفراد | ٢٠,٩٨٩ | ٢٧٠ | ١٧ | - |
| الشركات | ١٥٥,٤١١ | ١٣ | - | ٩٣,٥٢٥ |
| | ١٧٦,٤٠٠ | ٢٨٣ | ١٧ | ٩٣,٥٢٥ |

| على الالتزامات | حسابات جارية | حسابات الوكالة | وكالة من مؤسسات مالية | مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطيات) |
|----------------|--------------|----------------|-----------------------|------------------------------|--|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | | | ع'... |
| الأفراد | ٤٦٤ | ٥٣,٣٩٨ | - | - | ٩,٤٣٧ |
| الشركات | ٩,٨٧٨ | ٢٥٦,٦٤٤ | ١٣٢,٤٠٥ | ٣٨٩ | - |
| | ١٠,٣٤٢ | ٣١٠,٠٤٢ | ١٣٢,٤٠٥ | ٣٨٩ | ٩,٤٣٧ |

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) التركزات حسب القطاع الاقتصادي

| الأصول | | | | | | | |
|-----------------------|-------------------|----------------------|--------------------|-----------------------|---------------|--------------------|-----------------|
| | مديونيات المرابحة | إجارة منتهية بالتملك | المشاركة المتناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدمات | الوكالة بالاستثمار | بطاقات الائتمان |
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | | | | | ٥٠٠.٠٠٠ |
| الأفراد | ٨.١١١ | ٥.١٣٤ | ٢٦.٨٧٣ | ٢٨٤ | ١١ | - | ٩٩ |
| الإنشاءات | - | ٣٤.٠٨٦ | ١٦١.٠٠٨ | ٩ | - | - | - |
| التصنيع | ٧٥٢ | ٤.٧٣٧ | ١٥.٥٧٥ | - | - | - | - |
| التجارة | ١٦.٢٤٧ | - | - | - | - | - | - |
| الخدمات | ٣٥١ | ١.٢٨٠ | ٢٠.٤٣٤ | - | - | ٩٢.٢٣٨ | - |
| | ٢٥.٤٦١ | ٤٥.٢٣٧ | ٢٢٣.٨٩٠ | ٢٩٣ | ١١ | ٩٢.٢٣٨ | ٩٩ |

| حسابات جارية | | | حملة شبه حقوق المساهمين |
|-----------------------|---------------|--|-------------------------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | ٥٠٠.٠٠٠ |
| الأفراد | ٧٧١ | | ٧٧.٨٢٢ |
| الخدمات | ١١.٨٩٩ | | ٣٢٥.٢١٢ |
| | ١٢.٦٧٠ | | ٤٠٣.٠٣٤ |

| الأصول | | | | | | | |
|-----------------------|-------------------|----------------------|--------------------|-----------------------|--------------|--------------------|-----------------|
| | مديونيات المرابحة | إجارة منتهية بالتملك | المشاركة المتناقصة | إجارة موصوفة في الذمة | إجارة الخدما | الوكالة بالاستثمار | بطاقات الائتمان |
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | | | | | |
| الأفراد | ٦.٥٥٥ | ٦.١٨٣ | ٢١.١٥١ | ٢٧٤ | ١٧ | - | ٣١ |
| الإنشاءات | - | ٣٨.١٧٥ | ١٠٧.٦٤٤ | ١٦ | - | - | - |
| التصنيع | ٢.٥٠١ | ٥.٨٤٥ | ١٣.٩٨٨ | - | - | - | - |
| التجارة | ١٤.٢٣٩ | - | - | - | - | - | - |
| الخدمات | ٥٣٨ | ٧٣٩ | ٣٧.١٠٨ | - | - | ٩٣.٧٥٦ | - |
| | ٢٣.٨٣٣ | ٥٠.٩٤٢ | ١٧٩.٨٩١ | ٢٩٠ | ١٧ | ٩٣.٧٥٦ | ٣١ |

| حسابات جارية | | | حملة شبه حقوق المساهمين |
|-----------------------|---------------|--|-------------------------|
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | ٥٠٠.٠٠٠ |
| الأفراد | ٤٦٣ | | ٦١.٣٧٩ |
| الخدمات | ٩.٨٧٩ | | ٣٩٠.٥٠٥ |
| | ١٠.٣٤٢ | | ٤٥١.٨٨٤ |

(د) الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

تستخدم النافذة مجموعة من السياسات والممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان. تتمثل الممارسة التقليدية في الحصول على ضمان مقابل الأموال المقدمة، وتعتبر ممارسةً شائعة. تطبق النافذة الإرشادات الخاصة بمدى القدرة على قبول فئاتٍ محددةٍ للضمانات أو لتخفيف مخاطر الائتمان. أنواع الضمانات الأساسية للفروض والسلفيات هي:

فُرن للصيرفة الإسلامية

- تكاليف على أصول الشركات مثل الممتلكات والمخزون والمديونيات
- الحجز على الودائع
- هوامش نقدية
- رهونات عقارية على العقارات السكنية والتجارية

يتم تأمين التمويل السكني عن طريق رهن عقاري على العقارات السكنية. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاقيات الرئيسية وتراقب أيضًا القيمة

السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء فحصها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

تتمثل سياسة النافذة في استبعاد العقارات المعاد امتلاكها بشكلٍ منظم. يتم استخدام المتصلات لخفض أو سداد المطالبة القائمة. بشكلٍ عام، لا تشغل النافذة العقارات المعاد امتلاكها لاستخداماتٍ تجارية.

فيما يلي تحليل الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل التمويل الممنوح:

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|-------------------------------------|-----------------|-----------------|----------------|
| عقارات | ١٦٤.٢٦٦ | ٥٩.٩٨٠ | ٢٣٧.٣٨٩ |
| أخرى | ١٦٦.٤٢٦ | ١٥.٨٥٧ | ١٨٢.٢٨٣ |
| الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٣٣٠.٦٩٢ | ٧٥.٨٣٧ | ٤١٩.٦٧٢ |

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|-------------------------------------|-----------------|-----------------|----------------|
| عقارات | ١٤٧.٨٥٦ | ٤٩.٣٨٠ | ٢١٣.٥٩٣ |
| أخرى | ٤٨.٨٧٦ | ٤١.٨٦٩ | ٩٥.٥٥٥ |
| الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ١٩٦.٧٣٢ | ٩١.٢٤٩ | ٣٠٩.١٤٨ |

إن سياسة النافذة هي اعتبار أداة مالية "قد تمت معالجتها"، وبالتالي، إعادة تصنيفها خارج المرحلة الثالثة عندما لا يكون أي من معايير العجز عن السداد موجودًا لمدة ستة أشهر متتالية على الأقل. يعتمد قرار تصنيف أصل ما في المرحلة الثانية أو المرحلة الأولى بمجرد معالجته على درجة الائتمان المحدثة. في وقت المعالجة، وما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

لا توجد تغييرات جوهرية في جودة الضمانات التي تحتفظ بها النافذة مقارنةً بما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تقييم انخفاض القيمة

تعريف العجز عن السداد والمعالجة

تعتبر النافذة الأداة المالية عاجزة عن السداد، وبالتالي، تقع ضمن المرحلة الثالثة (معرضة للانخفاض في القيمة) لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع الحالات عندما يتأخر المقترض عن موعد سداد مدفوعاته التعاقدية لمدة ٩٠ يومًا. تعتبر النافذة أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك عاجزة عن السداد وتتخذ إجراءات فورية عندما لا تتم تسوية الدفعات اللحظية المطلوبة في نهاية يوم العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

كجزء من التقييم النوعي لما إذا كان العميل عاجزًا عن السداد، تأخذ النافذة في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى احتمالية عدم الدفع. عندما تحدث مثل هذه الأحداث، تنظر النافذة بعناية فيما إذا كان الحدث يؤدي إلى معاملة العميل باعتباره عاجزًا عن السداد، وبالتالي، تقييمه على أنه في المرحلة الثالثة لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة الثانية مناسبة. تشمل هذه الأحداث:

- التصنيف الداخلي للمقترض الذي يشير إلى العجز عن السداد أو شبه عجز عن السداد
- الانخفاض الجوهري في مبيعات المقترض أو فقدان أحد كبار العملاء
- قيام المدين (أو أي منشأة قانونية داخل مجموعة المدين) بتقديم طلب إفلاس أو حماية من الإفلاس.

دمج المعلومات المستقبلية

تقوم النافذة بدمج المعلومات المستقبلية في كل من تقييمه ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بصورة جوهرية منذ إدراجها المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع أخذ مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، تكون النافذة رأيًا أساسيًا للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

تتمثل الطريقة المطبقة لتحديد سيناريو واحتمالات الاقتصاد الكلي في نهج هجين يجمع بين التنبؤات / النماذج الحتمية مع تحليل التوزيع العشوائي للحصول على الظروف الاقتصادية البديلة واحتمالاتها. خلال السنة، يطبق البنك أداة جديدة لاحتساب انخفاض القيمة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. تتضمن إطارًا اقتصاديًا كليًا معززًا. ويستند الإطار المحدّث إلى أحدث توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ويطبق معايير خاصة بكل محافظة لضمان أن تعكس المتغيرات المختارة على نحو مناسب خصائص المخاطر الخاصة بكل محافظة.

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

(د) الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى (تابع)

الافتراضات الاقتصادية المتغيرة (تابع)

خلال السنة، طَبِّق البنك أداة جديدة لاحتساب انخفاض القيمة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، تتضمن إطارًا اقتصاديًا كليًا معززًا. ويستند الإطار المحدث إلى أحدث توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ويطبق معايير خاصة بكل محفظة لضمان أن تعكس المتغيرات المختارة على نحو مناسب خصائص المخاطر الخاصة بكل محفظة.

تم تحديد متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في النموذج من خلال تحليل الارتباط وتقييم قدرتها التفسيرية على نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وخضعت عملية تنفيذ النموذج ومعايرته وتطبيقه لعملية تحقق مستقلة ومراجعة من قبل الإدارة للتأكد من مئاة الافتراضات الأساسية والمخرجات الناتجة عنها واتساقها ومعقوليتها.

وفقًا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يقوم البنك بدمج المعلومات التطلعية من خلال الأخذ في الاعتبار عدة سيناريوهات اقتصادية كلية عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفيما يلي ملخص افتراضات الاقتصاد الكلي التطلعية المطبقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| الموجهات الرئيسية | سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة والترجيح المحدد | |
|-------------------------------------|---|-------|
| | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٢٠٢٧ |
| معدل الربح الحقيقي | السيناريو الأساسي | ١.٥٨٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ١.١٥٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠.٦١٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي | السيناريو الأساسي | ٠.٨٠٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٠.٠٨٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠.٣٢٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد | السيناريو الأساسي | ٠.٣٠٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٠.١٣٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠.٥٢٪ |

ولتحقيق هذه الغاية، استند تحديد مرجح السيناريوهات إلى تقييم تجريبي للضغوط الاقتصادية التاريخية التي شهدتها سلطنة عُمان، مع التركيز بشكل خاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يُعتبر مؤشراً رئيسياً للزخم الاقتصادي والضغط. ويُعدّ الناتج المحلي الإجمالي محركاً أساسياً للاقتصاد الكلي ضمن نماذج احتمالية العجز عن السداد التي يعتمدها البنك، ويعكس التغيرات في الإنتاجية وتوليد الدخل والنشاط الاقتصادي العام.

تم تحليل البيانات التاريخية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) التي نشرها صندوق النقد الدولي لتقييم تواتر وحدة الانخفاض والزيادة الاقتصادية، إلى جانب فترات الانكماش الاقتصادي والارتفاع بناءً على الانخفاضات والزيادات الملحوظة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لضمان تمثيل متوازن ومتحفظ بما فيه الكفاية للضغوط الاقتصادية، طبق البنك نهجاً قائماً على النسب المئوية للتوزيع التاريخي لتحركات الناتج المحلي الإجمالي. وقد أتاح هذا النهج تقييمًا أكثر شمولاً لظروف الضغوط الاقتصادية التي لوحظت تاريخيًا. وبناءً على هذا التحليل، تم تخصيص مرجح للسيناريوهات بنسبة ٥٠٪ (الأساسية)، و٤٠٪ (التنازلية)، و١٠٪ (التصاعدية) لأغراض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

| الموجهات الرئيسية | سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة والترجيح المحدد | |
|-------------------------------------|---|-------|
| | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٢٠٢٦ |
| معدل الربح الحقيقي | السيناريو الأساسي | ١.٧١٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ١.٦٣٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠.٨٤٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي | السيناريو الأساسي | ٤.٠٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٤.٢٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٣.٧٪ |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد | السيناريو الأساسي | ٠.٥٪ |
| | السيناريو التصاعدي | ٠.٢٪ |
| | السيناريو التنازلي | ٠.١-٪ |

درجة مخاطر الائتمان

تصنف النافذة التعرض للمخاطر ضمن درجات مخاطر الائتمان بناءً على مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤية لمخاطر العجز عن السداد وتطبيق أحكام ائتمانية متمرسة. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر العجز عن السداد. تختلف هذه العوامل وفق طبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزيد مخاطر العجز عن السداد بشكل كبير مع تدهور درجة مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر العجز عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان ١ و ٢ أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان ٢ و ٣.

يتم تصنيف كل تعرض للمخاطر ضمن درجة من درجات مخاطر الائتمان عند الإدراج المبدئي بناءً على المعلومات المتاحة حول المقترض. تتم مراقبة التعرض للمخاطر بشكل مستمر، وقد يؤدي ذلك إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من مخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بتعرضات الخدمات البنكية للشركات، اعتمدت النافذة إطار تصنيف المخاطر الذي يحتوي على سبع درجات للفروض المنتظمة وثلاث درجات للفروض المتعززة. يقيم تصنيف المخاطر الداخلي للنافذة العميل وربط احتمالية العجز عن السداد بكل درجة تصنيف. فيما يلي تعريف تصنيفات جودة الائتمان لتعرضات الخدمات البنكية للشركات الخاصة بالنافذة.

| درجة المخاطر | التفسير |
|--------------|--|
| ٥-١ | احتمالية عالية للوفاء بالارتباطات المالية في حالة حدوث اضطرابات في السوق |
| ٦ | احتمالية متوسطة للوفاء بالارتباطات المالية في حالة حدوث اضطرابات في السوق |
| ٧ | فروض ضعيفة محتملة، حيث إذا لم يتم تصحيح الضعف، قد يؤدي ذلك إلى تدهور توقعات سداد القروض أو تدهور مركز النافذة الائتماني في تاريخ مستقبلي ما. |
| ٨-١٠ | عاجزة عن السداد. لا بد من إعادة تقييم قدرة المقترض على السداد، وقد يتم استكشاف أشكال أخرى من التدفقات النقدية لتحقيق أي استردادٍ إضافي للتعرض. |

فيما يتعلق بالتعرضات في قطاع الخدمات البنكية للأفراد، يشمل "التمويل المنتظم" الحسابات الفردية التي لم تتجاوز فترة تأخر موعد استحقاقها ٩٠ يومًا.

بالنسبة للمستحق من النافذة والمؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى والأرصدة لدى البنك المركزي العُماني، تستخدم النافذة التصنيفات الائتمانية الخارجية لموديز.

إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للتمويل البنكي للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في النافذة. يستند تقييم مخاطر الائتمان إلى نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم تضمين بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بعناية أكبر.
- أي معلومات متاحة للجمهور حول العملاء من الأطراف الخارجية. ويشمل هذا درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات مندولة علانية أو أسعار مفايضة تقصير الائتمان أو البيانات والمقالات الصحفية.
- أي معلومات اقتصادية كلية أو جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.
- تختلف درجة التعقيد والتفصيل في تقنيات التصنيف بناءً على تعرض النافذة وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض تموليلات الأعمال التجارية الصغيرة الأقل تعقيدًا ضمن نماذج النافذة الخاصة بالمنتجات الخاصة بالأفراد.

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٩-١ مخاطر الائتمان (تابع)

إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للتمويل البنكي للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في النافذة. يستند تقييم مخاطر الائتمان إلى نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم تضمين بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بعنايةٍ أكبر.

- أي معلومات متاحة للجمهور حول العملاء من الأطراف الخارجية. ويشمل هذا درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة علانيةٍ أو أسعار مقايضة تقصير الائتمان أو البيانات والمقالات الصحفية.

- أي معلومات اقتصادية كلية أو جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.

- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.

- تختلف درجة التعقيد والتفصيل في تقنيات التصنيف بناءً على تعرض النافذة وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض تمويلات الأعمال التجارية الصغيرة الأقل تعقيدًا ضمن نماذج النافذة الخاصة بالمنتجات الخاصة بالأفراد.

الإقراض الاستهلاكي والرهون العقارية للأفراد

يشمل الإقراض الاستهلاكي تمويل شخصي مضمون وسحوبات على المكشوف. يتم تصنيف هذه المنتجات إلى جانب الرهون العقارية للأفراد وبعض عمليات إقراض الأعمال التجارية الصغيرة الأقل تعقيدًا من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على أيام تأخر موعد السداد. فيما يلي المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج:

- منتجات الإقراض الاستهلاكي: استخدام الحدود وتقليلها، و نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الربح المتوقع.

- الرهون العقارية للأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل / الراتب الشخصي بناءً على سجلات الحسابات الجارية، والديون الشخصية، وإعادة تسعير الربح المتوقع.

تحليل الحساسية

تتمثل أهم الافتراضات التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- معدل الربح، بالنظر إلى تأثيره على احتمال عجز الشركات عن السداد.

- الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر إلى تأثيره الجوهري على أداء الشركات وتقييمات الضمانات.

يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات النافذة لخصائر الائتمان على الأصول المالية غير منخفضة القيمة (المرحلتان الأولى والثانية) بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، بناءً على ترجيح الاحتمالات لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات خصائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح بنسبة ١٠٠٪.

| حساسية تقديرات انخفاض القيمة | في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|---|-----------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|---------------------------------------|
| | الخسائر الائتمانية المتوقعة | الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة | الخسائر الائتمانية المتوقعة | الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة |
| | | | | |
| الخسارة الائتمانية المتوقعة على الفروض التي انخفضت قيمتها بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ | ٥,٣٢٦ | - | ٢,٦٦٠ | - |
| محاكاة | | | | |
| الحالة التصاعدية - مرجحة بنسبة ١٠٠٪ | ٤,٥٧٩ | ٧٤٧ | ٢,٢٧٤ | ٣٨٦ |
| الحالة الأساسية - مرجحة بنسبة ١٠٠٪ | ٥,١٦٧ | ١٥٩ | ٢,٦٣٢ | ٢٨ |
| السيناريو التنازلي - مرجح بنسبة ١٠٠٪ | ٦,٩٣٥ | (١,٦٠٩) | ٣,٠٧٤ | (٤١٤) |

مُزن للصيرفة الإسلامية

التعرض الناتج عن العجز عن السداد

يمثل التعرض الناتج عن العجز عن السداد مجمل القيمة الدفترية للأدوات المالية الخاضعة لحساب انخفاض القيمة، مع مراعاة قدرة العميل على زيادة مستوى تعرضه عند الاقتراب من العجز عن السداد وكذلك احتمالية السداد المبكر.

لحساب التعرض الناتج عن العجز عن السداد لتمويل المرحلة الأولى، تقوم النافذة بتقييم أحداث العجز عن السداد المحتملة في غضون ١٢ شهرًا لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. ومع ذلك، إذا كان من المتوقع أن يتعرض تمويل المرحلة الأولى لعجز عن السداد في الأشهر الـ ١٢ من تاريخ الميزانية العمومية ومن المتوقع عجزه عن السداد مرة أخرى لاحقًا، يتم مراعاة جميع أحداث العجز عن السداد المرتبطة. بالنسبة للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم مراعاة التعرض الناتج عن العجز عن السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

وتحدد النافذة مستويات التعرض الناتج عن العجز عن السداد من خلال نمذجة نطاق نتائج التعرض المحتملة في أوقات مختلفة، بما يتوافق مع السيناريوهات المتعددة. ثم يتم تخصيص احتمالية العجز عن السداد لكل سيناريو اقتصادي بناء على نتائج نماذج النافذة.

الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد

بالنسبة لأدوات التمويل الإسلامي، يقوم مديرو الحسابات بتقييم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد كل اثني عشر شهرًا على الأقل وتقوم إدارة مخاطر الائتمان المتخصصة في النافذة بمراجعتها والموافقة عليها. ويستند تقييم مخاطر الائتمان إلى إطار معياري لتقييم الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد ينجم عنه معدل معين من الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد. تأخذ معدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد في الاعتبار مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد المتوقع مقارنة بالمبلغ المتوقع استرداده أو تحفيقه من أي ضمان محتفظ به.

تقوم النافذة بتقسيم منتجات إقراض الأفراد إلى محافظ متجانسة أصغر، استنادا إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتستند البيانات المطبقة إلى بيانات الخسارة التي تم جمعها تاريخيا وتشمل مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (على سبيل المثال، نوع المنتج، ومجموعة أوسع من أنواع الضمانات) فضلا عن خصائص المقترض. يتم استخدام المزيد من البيانات الحديثة والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية من أجل تحديد معدل الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد لكل مجموعة من الأدوات المالية. عند تقييم المعلومات المستقبلية، تستند التوقعات إلى سيناريوهات متعددة. وتشمل الأمثلة على المدخلات الرئيسية التغيرات في قيم الضمان بما في ذلك أسعار العقارات المرتبطة بالرهن، وأسعار السلع، وحالة الدفع أو غيرها من العوامل التي تدل على الخسائر في مُزن.

تقدّر النافذة الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد التنظيمية وتلك الخاصة بمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ على أساس مختلف. فحسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يتم تقدير معدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد بالنسبة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة وقطاع الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ من كل فئة من فئات

الأصول. ويتم تقدير المدخلات الخاصة بمعدلات الخسارة الناتجة عن العجز عن السداد هذه، ومعابرتها، حيثما أمكن، من خلال الاختبار الرجعي مقابل الاستردادات الأخيرة، ويتم تكرار ذلك لكل سيناريو اقتصادي حسب الاقتضاء.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب النافذة باستمرار جميع الأصول الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. ولتحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، تقوم النافذة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي.

وكنقطة دعم، تعتبر النافذة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد أقصاه عندما يتجاوز موعد استحقاق الأصل ٣٠ يومًا. ويحدد موعد تجاوز الاستحقاق بحساب عدد الأيام التي انقضت منذ تاريخ الاستحقاق الأول الذي لم يتم فيه استلام الدفعة كاملة. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق دون النظر في أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

يمكن اعتبار أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي استنادًا إلى عوامل نوعية مرتبطة بعمليات إدارة مخاطر الائتمان للنافذة والتي قد لا تعكس بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. تطبق النافذة طريقة نوعية ثانوية لتحفيز زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأصل ما، مثل نقل عميل / منشأة إلى قائمة المراقبة، أو أن الحساب أصبح متعثرًا. في بعض الحالات، قد تعتبر النافذة أيضًا أن الأحداث المبينة أدناه هي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مقارنة بالعجز عن السداد. بغض النظر عن التغيير في درجات الائتمان، إذا تجاوزت الدفعات التعاقدية أكثر من ٣٠ يومًا من تاريخ الاستحقاق، تُعتبر مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي.

أ. عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توافر القوائم المالية المدققة خلال ١٢٠ يوما من نهاية الفترة المحاسبية.

ب. التأخير في تنفيذ الوثائق لأكثر من ٣٥ يومًا من الحد الموضوع بسبب النزاعات مع العملاء.

ج. خضوع المقرض للتقاضي من قبل أطراف أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على مركزه المالي.

د. التغييرات المتكررة في موظفي الإدارة العليا دون خلفاء أو إدارة مهنية مقبولة.

هـ. تحويل الأموال داخل المجموعة دون تجاوز المعاملات الأساسية ٥٠٪ من صافي قيمة الأصول.

و. التأجيل / التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية لأكثر من ستة واحدة باستثناء المشروعات الحكومية أو التأخير الذي يرجع إلى الموافقات الحكومية.

ز. تعديلات الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد فحص التدفقات النقدية للمقترض / المركز المالي / القدرة على السداد) بما في ذلك تمديد فترة السماح، وتأجيل الدفع، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك، يجب أن يكون هذا الشرط متوافقا مع توجيهات إعادة الهيكلة الصادرة عن البنك المركزي العُماني من وقت لآخر.

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

- ج. هبوط بنسبة ٢٥٪ أو أكثر في معدل الدوران أو في الأرباح قبل الفوائد مقارنة بالسنة السابقة باستثناء في حالة التغيير في نموذج الأعمال / أحد الأحداث الجوهرية.
- ط. انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من ١ باستثناء الحالات التي تتمتع بدعم ائتماني خارجي مقبول.
- ي. تخفيض التصنيف بمقدار ٣ درجات للتصنيفات من RI إلى RE وتخفيض بمقدار درجتين للتصنيفين R٥ و R٦.
- ك. تآكل في صافي القيمة بأكثر من ٢٠٪ مقارنة بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بنسبة ١,٥ مرة.

يمكن تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت تتسق مع هدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة للإدراج المبدئي، فإن مخصص الخسارة على الأداة يعود إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. قد تشير بعض المؤشرات النوعية لزيادة مخاطر الائتمان، مثل التأخر في السداد أو الإهمال، إلى زيادة مخاطر العجز عن السداد التي تستمر بعد زوال المؤشر نفسه. في مثل هذه الحالات، تحدد النافذة فترة اختبار والتي يجب أن يبين الأصل المالي خلالها اتجاهها يدل على أن مخاطر الائتمان الخاصة بها قد انخفضت بشكل كاف. عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لتمويل ما، فإن الدليل على أن معايير إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم يعد مستوفياً يتضمن تاريخ أداء السداد المحدت مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

تراقب النافذة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عمليات الفحص الدورية للتحقق من أنه:

- يمكن أن تحدد المعايير زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لحالة عجز عن السداد.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية التي يتجاوز فيها الأصل موعد الاستحقاق لمدة ٣٠ يومًا.
- يبدو متوسط الوقت بين تحديد زيادة جوهرية في مخاطر

الائتمان والعجز عن السداد معقولاً.

- لا يتم بشكل عام تحويل التعرض مباشرة من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى انخفاض القيمة الائتمانية.
- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية العجز عن السداد لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة الأولى) واحتمالية العجز عن السداد على مدى العمر (المرحلة الثانية).

حيثما ينطبق ذلك، تقوم النافذة بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية وضع النماذج العادية للنافذة حتى تعكس الاجتهادات التي تضعها الإدارة. يمكن للتغييرات في الافتراضات الكامنة وراء هذه التعديلات التقديرية أن تؤثر بشكل جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة. تشمل هذه التعديلات على تعديلات ما بعد النموذج والتغطيات.

إن تعديلات ما بعد النموذج هي بمثابة تعديلات على رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من عملية إعداد تقارير نهاية السنة حتى تعكس التحديثات الأخيرة لبيانات السوق وأوجه القصور المعروفة في النموذج وأحكام خبراء الائتمان. عادة ما يتم احتسابها وتوزيعها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي، ويتم احتسابها بشكل منفصل لكل سيناريو اقتصادي وتستخدم عند الاقتضاء لتعديل نتائج تصنيف المرحلة.

التغطيات هي تعديلات على مخرجات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم إجراؤها خارج الحساب التفصيلي للخسائر الائتمانية المتوقعة وعملية إعداد التقارير. وهذا لا يتوافق مع تعريف النافذة لتعديلات ما بعد النموذج لأنه لا يتم احتسابها على مستوى دقيق من خلال تحليل نموذجي.

لدى النافذة أطر للحوكمة الداخلية وضوابط معمول بها لتقييم مدى ملاءمة جميع التعديلات التقديرية. وتهدف النافذة إلى دمج هذه التعديلات في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيثما أمكن، كجزء من إجراءات إعادة المعايرة الدورية وتقييم النموذج.

نتج عن إجمالي التعديلات التقديرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ زيادة نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة ٠,٢٦٪ مقارنة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتق من نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تكلفة الانخفاض في القيمة والمخصصات المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| المحمل من خسائر انخفاض القيمة إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر | وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | وفقاً لمعيار المحاسبة رقم ٣٠ | ريال عماني بالآلاف الفرق |
|--|------------------------------------|------------------------------|--------------------------|
| المخصصات المطلوبة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني / المحتفظ بها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ / معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | ٦,٨٤٩ | ٥,٢٤٠ | (١,٦٠٩) |
| محمل معدل التمويلات المتعثرة | - | ٢,٤١ | - |
| صافي معدل التمويلات المتعثرة | - | ٢,١٤ | - |

إن الفرق ذي الصلة بين خسائر الانخفاض في قيمة التمويل الحالية المحتسبة وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتوجيهات البنك المركزي العماني ومخصص الانخفاض في القيمة المحتسب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ تم تحويله إلى احتياطي خسائر الانخفاض في قيمة التمويل من الخسائر المتراكمة.

مقارنة المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ مع المخصص المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

| تصنيف الأصول وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الفرق بين المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به | صافي المبلغ وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | صافي القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الذرياح المحبنة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني |
|---|--|---|--|---|--|---|--|
| (١) | (٢) | (٤) | (٥) | (٦)=(٤)-(٥) | (٧)=(٣)-(٤) | (٨)=(٣)-(٥) | (٩) |
| المرحلة الأولى | ٣٢٥,٩٦٢ | ٣,٧٦٨ | ٢,٥٣٧ | ١,٢٣١ | ٣٢٢,١٩٤ | ٣٢٣,٤٢٥ | - |
| المرحلة الثانية | ٣١,٤٥١ | ٢٨ | ٦٥٦ | (٦٢٨) | ٣١,٤٢٣ | ٣٠,٧٩٥ | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | ٣٥٧,٤١٣ | ٣,٧٩٦ | ٣,١٩٣ | ٦,٣ | ٣٥٣,٦١٧ | ٣٥٤,٢٢٠ | - |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | ٢٢,٥٨٦ | ٢٢٦ | ١,٧٧٦ | (١,٥٥٠) | ٢٢,٣٦٠ | ٢٠,٨١٠ | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | ٢٢,٥٨٦ | ٢٢٦ | ١,٧٧٦ | (١,٥٥٠) | ٢٢,٣٦٠ | ٢٠,٨١٠ | - |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - |
| الإجمالي الفرعي | - | - | - | - | - | - | - |
| المرحلة الأولى | ٧,٢٣٠ | ٣,٣٨٧ | ٨٨٤ | ٣,٦٣٣ | ٢,٧١٣ | ٦,٣٤٦ | ١,١٣٠ |
| المرحلة الثانية | - | ٣,٣٨٧ | ٨٨٤ | ٣,٦٣٣ | ٢,٧١٣ | ٦,٣٤٦ | ١,١٣٠ |
| المرحلة الثالثة | ١١٣,٤٥١ | - | ٣٥٤ | (٣٥٤) | ١١٣,٤٥١ | ١٧,٤٤٩ | - |
| بنود أخرى غير مشمولة في قواعد البنك المركزي العماني | - | - | ٣ | (٣) | - | (٣) | - |
| الإجمالي الفرعي | ١١٣,٤٥١ | - | ٣٥٧ | (٣٥٧) | ١٠٧,٨٠٣ | ١٠٧,٤٤٦ | - |
| المرحلة الأولى | ٤٣٩,٤١٣ | ٣,٧٦٨ | ٢,٨٩١ | ٨٧٧ | ٤٣٥,٦٤٥ | ٤٣٦,٥٢٢ | - |
| المرحلة الثانية | ٥٤,٣١٧ | ٢٥٤ | ٢,٤٣٥ | (٢,١٨١) | ٥٣,١٣٣ | ٥١,٦٠٢ | - |
| المرحلة الثالثة | ٧,٢٣٠ | ٣,٣٨٧ | ٨٨٤ | ٣,٦٣٣ | ٢,٧١٣ | ٦,٣٤٦ | ١,١٣٠ |
| الإجمالي | ٥٠٠,٦٨٠ | ٧,٤٠٩ | ٦,٢١٠ | ٢,٣٢٩ | ٤٩٤,١٤١ | ٤٩٤,٤٧٠ | ١,١٣٠ |

تكلفة الانخفاض في القيمة والمخصصات المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| المحمل من خسائر انخفاض القيمة إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر | وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | ريال عماني بالآلاف الفرق |
|--|------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------|
| المخصصات المطلوبة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني / المحتفظ بها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ / معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | ٧,٤٠٩ | ٦,٢١٠ | (١,١٩٩) |
| محمل معدل التمويلات المتعثرة | ٢,١٦ | ٢,١٦ | - |
| صافي معدل التمويلات المتعثرة | ١,٨٨ | ١,٨٨ | - |

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

مقارنة المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ مع المخصص المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

| تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | المبلغ الإجمالي | المخصص المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الفرق بين المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به | صافي المبلغ وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | صافي القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الأرباح المحبنة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ |
|--|--|-----------------|---|---|---|--|---|--|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦)=(٤)-(٥) | (٧)=(٣)-(٤) | (٨)=(٣)-(٥) | (٩) | (١٠) |
| المرحلة الأولى | ٢٧٦,٨٧٦ | ٣,٣٠٥ | ٦٦ | ٢٧٦,٢٦٠ | ٢٧٣,٥٧١ | ٢,٦٨٩ | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ٣٨,٧٤٧ | ٤٠ | ٨٠٤ | ٣٧,٩٤٣ | ٣٨,٧٠٧ | (٧٦٤) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٣١٥,٦٢٣ | ٣,٣٤٥ | ١,٤٢٠ | ٣١٤,٢٠٣ | ٣١٢,٢٧٨ | ١,٩٢٥ | - | - | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ٢٥,٤٤٤ | ٢٥٤ | ١,٢٠٦ | ٢٤,٢٣٨ | ٢٥,١٩٠ | (٩٥٢) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٢٥,٤٤٤ | ٢٥٤ | ١,٢٠٦ | ٢٤,٢٣٨ | ٢٥,١٩٠ | (٩٥٢) | - | - | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| دون القياسي | ١,٥٨٧ | ٣٧٧ | ٣٦٤ | ١,٢٢٣ | ١,٢١٠ | ٩٤ | ٨١ | ٨١ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ١,٥٨٧ | ٣٧٧ | ٣٦٤ | ١,٢٢٣ | ١,٢١٠ | ٩٤ | ٨١ | ٨١ | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| المشكوك في تحصيله | ٢,٣٣٥ | ١٩٥ | ٢٦٥ | ٢,٠٧٠ | ٢,١٤٠ | (٤٩) | ٢١ | ٢١ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٢,٣٣٥ | ١٩٥ | ٢٦٥ | ٢,٠٧٠ | ٢,١٤٠ | (٤٩) | ٢١ | ٢١ | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| الخسارة | ٣,٧٧٠ | ٢,٦٧٨ | ١,٩٥١ | ١,٨١٩ | ١,٩٢٢ | ١,٥٩٤ | ٨٦٧ | ٨٦٧ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٣,٧٧٠ | ٢,٦٧٨ | ١,٩٥١ | ١,٨١٩ | ١,٩٢٢ | ١,٥٩٤ | ٨٦٧ | ٨٦٧ | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | ١٥٧,١١٥ | - | ٣٣ | ١٥٧,٠٨٢ | ١٥٧,١١٥ | (٣٣) | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٣ | - | ١ | ٢,١ | ٣ | (١) | - | - | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ١٥٧,١١٨ | - | ٣٤ | ١٥٧,٠٨٢ | ١٥٧,١١٨ | (٣٤) | - | - | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | ٤٣٣٢,٩٩١ | ٣,٣٠٥ | ٦٤٩ | ٤٣٣٣,٣٤٢ | ٤٣٣٠,٦٨٦ | ٢,٦٥٦ | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ٦٤,١٩١ | ٢٩٤ | ٢,٠١٠ | ٦٢,١٨١ | ٦٣,٨٩٧ | (١,٧١٦) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٧,٦٩٥ | ٣,٢٥٠ | ٢,٥٨١ | ٥,١١٢ | ٣,٤٧٦ | ١,٦٣٨ | ٩٦٩ | ٩٦٩ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي | ٥٠٥,٨٧٧ | ٦,٨٤٩ | ٥,٢٤٠ | ٥٠٠,٦٣٥ | ٤٩٨,٠٥٩ | ٢,٥٧٨ | ٩٦٩ | ٩٦٩ | الإجمالي |

مقارنة المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ مع المخصص المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

التمويلات المعاد هيكلتها

| تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | مجموع القيمة الدفترية | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الفرق في المخصص وفقاً للبنك المركزي العماني | صافي القيمة الدفترية | الأرباح المحبنة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ |
|--|--|-----------------------|--|---|---|----------------------|--|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦)=(٤)-(٥) | (٧)=(٣)-(٥) | (٨) | (٩) |
| المرحلة الأولى | ١٨ | ١٨ | - | - | ١٨ | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ١٤,٢٦٧ | ١٤٣ | ٥٠١ | ١٣,٧٦٦ | (٣٥٨) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ١٤,٢٨٥ | ١٤٣ | ٥٠١ | ١٣,٧٨٤ | (٣٥٨) | - | - | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٧٤ | ٢٠ | - | ٧٤ | ٢٤ | ٤ | ٤ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٧٤ | ٢٠ | - | ٧٤ | ٢٤ | ٤ | ٤ | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | ١٨ | ١٨ | - | ١٨ | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ١٤,٢٦٧ | ١٤٣ | ٥٠١ | ١٣,٧٦٦ | (٣٥٨) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٧٤ | ٢٠ | - | ٧٤ | ٢٤ | ٤ | ٤ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي | ١٤,٣٥٩ | ١٦٣ | ٥٠١ | ١٣,٨٥٨ | (٣٣٤) | ٤ | ٤ | الإجمالي |

مقارنة المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ مع المخصص المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

التمويلات المعاد هيكلتها

| تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | مجموع القيمة الدفترية | المخصص المطلوب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | المخصص المحتفظ به وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ | الفرق في المخصص وفقاً للبنك المركزي العماني | صافي القيمة الدفترية | الأرباح المحبنة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني | تصنيف الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ |
|--|--|-----------------------|--|---|---|----------------------|--|--|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦)=(٤)-(٥) | (٧)=(٣)-(٥) | (٨) | (٩) |
| المرحلة الأولى | ٢٠١ | ٢٠١ | - | ٢٠١ | ٢ | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ١٦,٢٧٥ | ١٦٣ | ١,٢٠٤ | ١٥,٠٧١ | (١,٠٤١) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ١٦,٤٧٦ | ١٦٥ | ١,٢٠٤ | ١٥,٢٧٢ | (١,٠٣٩) | - | - | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | - | - | - | - | - | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٢٣٨ | ٦٤ | ٩٢ | ١٤٦ | (٢٨) | ١٦ | ١٦ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي الفرعي | ٢٣٨ | ٦٤ | ٩٢ | ١٤٦ | (٢٨) | ١٦ | ١٦ | الإجمالي الفرعي |
| المرحلة الأولى | ٢٠١ | ٢٠١ | - | ٢٠١ | ٢ | - | - | المرحلة الأولى |
| المرحلة الثانية | ١٦,٢٧٥ | ١٦٣ | ١,٢٠٤ | ١٥,٠٧١ | (١,٠٤١) | - | - | المرحلة الثانية |
| المرحلة الثالثة | ٢٣٨ | ٦٤ | ٩٢ | ١٤٦ | (٢٨) | ١٦ | ١٦ | المرحلة الثالثة |
| الإجمالي | ١٦,٧١٤ | ٢٢٩ | ١,٢٩٦ | ١٥,٤١٨ | (١,٠٦٧) | ١٦ | ١٦ | الإجمالي |

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| الإجمالي | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٣٣٣,٨٩٥ | - | - | - | ٣٣٣,٨٩٥ |
| ٣٤٨,٧٥٩ | ٧,٦٩٢ | ٦٤,١٩١ | ٢٧٦,٨٧٦ | ٣٤٨,٧٥٩ |
| ٣٩,١٧٣ | - | - | ٣٩,١٧٣ | ٣٩,١٧٣ |
| ١٤,٧٨٥ | - | - | ١٤,٧٨٥ | ١٤,٧٨٥ |
| ١٠٣,١٥٧ | - | - | ١٠٣,١٥٧ | ١٠٣,١٥٧ |
| ٥٣٩,٧٦٩ | ٧,٦٩٢ | ٦٤,١٩١ | ٤٦٧,٨٨٦ | ٥٣٩,٧٦٩ |
| ٦,٥٧٤ | ١,٨٥٤ | ٤,٣١١ | ٤٠٩ | ٦,٥٧٤ |
| ١٠ | - | - | ١٠ | ١٠ |
| ٤ | - | ٤ | - | ٤ |
| ١٧ | - | - | ١٧ | ١٧ |
| ٦,٦٠٥ | ١,٨٥٤ | ٤,٣١٥ | ٤٣٦ | ٦,٦٠٥ |
| - | - | - | - | - |
| - | - | (١١٩) | ١١٩ | - |
| - | (٤٤) | ٧٣ | (٢٩) | - |
| - | ٦٣٤ | (٢٦٧) | (٣٦٧) | - |
| - | - | - | - | - |
| - | - | - | - | - |
| - | - | - | - | - |
| - | ٥٩٠ | (٣١٣) | (٢٧٧) | - |
| (٤٠١) | ١,١٠٤ | (١,٩٨٨) | ٤٨٣ | (٤٠١) |
| ٤ | - | - | ٤ | ٤ |
| (١) | ١ | (٤) | ٢ | (١) |
| ٢ | - | - | ٢ | ٢ |
| (٣٩٦) | ١,١٠٥ | (١,٩٩٢) | ٤٩١ | (٣٩٦) |
| ٦,١٧٣ | ٣,٥٤٨ | ٢,٠١٠ | ٦١٥ | ٦,١٧٣ |
| ١٤ | - | - | ١٤ | ١٤ |
| ٣ | ١ | - | ٢ | ٣ |
| ١٩ | - | - | ١٩ | ١٩ |
| ٦,٢٠٩ | ٣,٥٤٩ | ٢,٠١٠ | ٦٥٠ | ٦,٢٠٩ |
| - | - | - | - | - |
| - | ١٥ | ٧٢ | (٨٧) | - |
| ٨١٠ | (١,٥٤٩) | ٣٥٠ | ٢,٠٩٠ | ٨١٠ |
| ٢٧٥ | - | - | ٢٧٥ | ٢٧٥ |
| ٣٧ | (١) | ٣ | ٣٥ | ٣٧ |
| ٩ | - | - | ٩ | ٩ |
| ١,١٣١ | (١,٥٥٠) | ٣٥٣ | ٢,٣٢٨ | ١,١٣١ |
| ٦,٩٨٣ | ٢,٠١٤ | ٢,٤٣٣ | ٢,٥٣٦ | ٦,٩٨٣ |
| ٢٨٩ | - | - | ٢٨٩ | ٢٨٩ |
| ٤٠ | - | ٣ | ٣٧ | ٤٠ |
| ٢٨ | - | - | ٢٨ | ٢٨ |
| ٧,٣٤٠ | ٢,٠١٤ | ٢,٤٣٦ | ٢,٨٩٠ | ٧,٣٤٠ |

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| الإجمالي | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٣٣٣,٨٩٥ | - | - | - | ٣٣٣,٨٩٥ |
| ٣٤٨,٧٥٩ | ٧,٦٩٢ | ٦٤,١٩١ | ٢٧٦,٨٧٦ | ٣٤٨,٧٥٩ |
| ٣٩,١٧٣ | - | - | ٣٩,١٧٣ | ٣٩,١٧٣ |
| ١٤,٧٨٥ | - | - | ١٤,٧٨٥ | ١٤,٧٨٥ |
| ١٠٣,١٥٧ | - | - | ١٠٣,١٥٧ | ١٠٣,١٥٧ |
| ٥٣٩,٧٦٩ | ٧,٦٩٢ | ٦٤,١٩١ | ٤٦٧,٨٨٦ | ٥٣٩,٧٦٩ |
| ٦,٥٧٤ | ١,٨٥٤ | ٤,٣١١ | ٤٠٩ | ٦,٥٧٤ |
| ١٠ | - | - | ١٠ | ١٠ |
| ٤ | - | ٤ | - | ٤ |
| ١٧ | - | - | ١٧ | ١٧ |
| ٦,٦٠٥ | ١,٨٥٤ | ٤,٣١٥ | ٤٣٦ | ٦,٦٠٥ |
| - | - | - | - | - |
| - | - | (١١٩) | ١١٩ | - |
| - | (٤٤) | ٧٣ | (٢٩) | - |
| - | ٦٣٤ | (٢٦٧) | (٣٦٧) | - |
| - | - | - | - | - |
| - | - | - | - | - |
| - | - | - | - | - |
| - | ٥٩٠ | (٣١٣) | (٢٧٧) | - |
| (٤٠١) | ١,١٠٤ | (١,٩٨٨) | ٤٨٣ | (٤٠١) |
| ٤ | - | - | ٤ | ٤ |
| (١) | ١ | (٤) | ٢ | (١) |
| ٢ | - | - | ٢ | ٢ |
| (٣٩٦) | ١,١٠٥ | (١,٩٩٢) | ٤٩١ | (٣٩٦) |
| ٦,١٧٣ | ٣,٥٤٨ | ٢,٠١٠ | ٦١٥ | ٦,١٧٣ |
| ١٤ | - | - | ١٤ | ١٤ |
| ٣ | ١ | - | ٢ | ٣ |
| ١٩ | - | - | ١٩ | ١٩ |
| ٦,٢٠٩ | ٣,٥٤٩ | ٢,٠١٠ | ٦٥٠ | ٦,٢٠٩ |

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في عقود تمويل مع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٢٧٦,٨٧٦ | ٦٤,١٩١ | ٧,٦٩٢ | ٣٤٨,٧٥٩ |
| (١٣,١٥٧) | ١١,٧٣١ | ١,٤٢٦ | - |
| ٧٢,٣٢٨ | ٥٠٠١ | - | ٧٧,٣٢٩ |
| (١٠,٨٥) | (٢٦,٨٨٦) | (١,٨٨٨) | (٣٨,٨٥٩) |
| ٣٢٥,٩٦٢ | ٥٤,٠٣٧ | ٧,٢٣٠ | ٣٨٧,٢٢٩ |

الحركة في عقود تمويل مع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ١٩٥,٢٧٦ | ٧٣,٥٨٥ | ٤,٤٦٤ | ٢٧٣,٣٢٥ |
| ٦٣٤ | (٤,٣٤٦) | ٣,٧١٢ | - |
| ٨٥,١٦٤ | ١٢,٠٨٥ | - | ٩٧,٢٤٩ |
| (٤,١٩٧) | (١٧,١٣٣) | (٤٨٤) | (٢١,٨١٤) |
| ٢٧٦,٨٧٧ | ٦٤,١٩١ | ٧,٦٩٢ | ٣٤٨,٧٦٠ |

الحركة في الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٣١,٦٨٤ | - | - | ٣١,٦٨٤ |
| - | - | - | - |
| ١٣,٦٠٥ | - | - | ١٣,٦٠٥ |
| - | - | - | - |
| ٤٥,٢٨٩ | - | - | ٤٥,٢٨٩ |

الحركة في الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٢٢,٢٩٢ | - | - | ٢٢,٢٩٢ |
| - | - | - | - |
| ٩,٣٩٢ | - | - | ٩,٣٩٢ |
| - | - | - | - |
| ٣١,٦٨٤ | - | - | ٣١,٦٨٤ |

الحركة في الجزء غير المستخدم من عقود التمويل والضمانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ١٤,٧٨٣ | - | - | ١٤,٧٨٣ |
| (١٩) | ١٩ | - | - |
| ٦,٠٤٩ | ٥٠ | - | ٦,٠٩٩ |
| (١,١٣١) | - | - | (١,١٣١) |
| ١٩,٦٨٢ | ٦٩ | ١ | ١٩,٧٥٢ |

الحركة في الجزء غير المستخدم من عقود التمويل والضمانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٢١,٣٤٩ | ٣,٢٣٤ | - | ٢٤,٥٨٣ |
| ٩٥ | (٩٦) | ١ | - |
| ٢,٥٠٣ | - | - | ٢,٥٠٣ |
| (٩,١٦٤) | (٣,١٣٨) | - | (١٢,٣٠٢) |
| ١٤,٧٨٣ | - | ١ | ١٤,٧٨٤ |

الحركة في المستحق من مؤسسات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ١٠٣,١٥٧ | - | - | ١٠٣,١٥٧ |
| - | - | - | - |
| - | - | - | - |
| (٦٥,٢٥٠) | - | - | (٦٥,٢٥٠) |
| ٣٧,٩٠٧ | - | - | ٣٧,٩٠٧ |

الحركة في المستحق من مؤسسات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| ٥٧,٦٥٨ | - | - | ٥٧,٦٥٨ |
| - | - | - | - |
| ٤٥,٤٩٩ | - | - | ٤٥,٤٩٩ |
| - | - | - | - |
| ١٠٣,١٥٧ | - | - | ١٠٣,١٥٧ |

يوضح الجدول التالي معلوماتٍ حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكتة، وما لم يتم تحديد الأصول المالية بشكلٍ خاص، فإن المبالغ المبينة في الجدول تمثل مجمل القيم الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

٢٩ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٢٩ مخاطر الائتمان (تابع)

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| | | | ... |
| | | | ٢٨٢.٢٤٧ |
| | | | ٦.٧٠٤ |
| | | | ٢٢.٥٨٦ |
| | | | ٦.٣٨٩ |
| | | | ٣١٧.٩٢٦ |
| | | | ٢٥٨.٩٩١ |
| | | | ٦٨.٤٦٢ |
| | | | ٨٤١ |
| | | | ٦٧.٠٥٣ |
| | | | ٨٤١ |
| | | | ٣٢٦.٠٤٤ |
| | | | ٣.٦٣٣ |
| | | | ١٩.٥٩٦ |
| | | | ٥٠ |
| | | | - |
| | | | ٣ |
| | | | ١٩.٧٥٢ |
| | | | ٣٥٧ |
| | | | ٢٨.٢١٣ |
| | | | ٤.٨١٣ |
| | | | ٤.٨٨١ |
| | | | ٣٧.٩٠٧ |
| | | | ٢٠ |
| | | | ٤٥.٢٨٩ |
| | | | ٢٨٩ |
| | | | ١٦٦ |
| | | | ١ |

يوضح الجدول التالي معلوماتٍ حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة. وما لم يتم تحديد الأصول المالية بشكلٍ خاص، فإن المبالغ المبينة في الجدول تمثل مجمل القيم الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | الإجمالي |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|
| | | | ... |
| | | | ٢١٠.٧٧٩ |
| | | | ٢.٦٤٧ |
| | | | - |
| | | | ٦٢.١٩٦ |
| | | | ٢١٣.٤٢٦ |
| | | | ٦٣.٤٥٠ |
| | | | ١.٩٩٥ |
| | | | - |
| | | | ٦٣.٤٥٠ |
| | | | ٢٧٦.٨٧٦ |
| | | | ١٦ |
| | | | ١٤.٧٨٢ |
| | | | - |
| | | | - |
| | | | ٣ |
| | | | ١٤.٧٨٥ |
| | | | ٣٣ |
| | | | ١٧.٦٨٩ |
| | | | ١٥.٤٦٨ |
| | | | ١٠٣.١٥٧ |
| | | | ١١ |
| | | | ٣١.٦٨٤ |
| | | | ١٤ |
| | | | ١٠٨ |
| | | | - |

إدارة مخاطر النماذج:

استخدمت النافذة نماذج في العديد من أنشطتها المالية والتجارية بداية من الاكتتاب في تسهيل ائتماني حتى إعداد التقارير عن الخسارة المتوقعة.

لإدارة مخاطر النماذج، طبقت النافذة إطار الحوكمة (الإطار)، وهو سياسة مطبقة على مستوى البنك وتسري على جميع نماذج مُزن. وفقاً للإطار، تتطلب جميع نماذج تقدير المخاطر الموضوعة داخلياً أو خارجياً (القائمة على الموردِين) والتي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية عن الخسارة المتوقعة بشكل مباشر على مدى العمر، التحقق بشكل مستقل.

يضع الإطار نهجاً منظماً لإدارة وضع النماذج والتحقق منها والموافقة عليها وتنفيذها واستخدامها المستمر. ويُحدّد هيكلًا إداريًا فعالاً بأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح وسياسات وضوابط لإدارة مخاطر النموذج. تتم مراجعة الإطار على أساس منتظم للتأكد من أنه يفي بالمعايير التنظيمية والممارسات

الدولية. يجب الموافقة على أي تغيير رئيسي في الإطار من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم النافذة بالتحقق من فعالية النماذج بشكل مستقل ويترتب على هذه العملية توصية باعتماد استخدام النماذج الجديدة لتقدير / تقييم المخاطر. بالإضافة إلى التحقق من فعالية النموذج الجديد، فإنها تُقيّم أيضاً أداء النماذج الحالية من خلال عملية مراجعة سنوية، إن استقلالية فريق العمل ستكون بمثابة خط دفاع ثاني فعال للنافذة فيما يتعلق باستخدام النماذج.

٢-٢٩ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمالية عدم القدرة على الوفاء بالتزامات مُزن عند استحفاها؛ وتنشأ عندما تكون مُزن غير قادرة على توفير النقد لمواجهة الانخفاض في الودائع أو الزيادة في الأصول.

تخضع إدارة مخاطر السيولة في مُرن لوثيقة سياسة مخاطر الخزينة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بالإضافة إلى أحكام الإرشادات ذات الصلة للبنك المركزي العُماني بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لنهج التدفقات النقدية. إن إدارة السيولة لا تقيس فقط مركز السيولة لُمرن على أساس مستمر، بل تدرس أيضاً كيفية تطور متطلبات التمويل في ظل سيناريوهات مختلفة.

أصدر البنك المركزي العُماني إرشادات بشأن تنفيذ إطار بازل ٣ بشأن السيولة وهي نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل الثابت. نسبة تغطية السيولة هي نسبة زمنية قصيرة الأجل مصممة لزيادة المرونة في مواجهة نقص السيولة لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً. يتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العُماني بموجب التعميم رقم ب.م ١١٢٧ (بازل ٣: إطار نسبة تغطية السيولة ومعايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة). ويتطلب التعميم الحفاظ على الحد الأدنى من المستوى المطلوب بنسبة ١٠٠٪ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠.

نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة هيكلية طويلة الأجل مصممة لمعالجة عدم تطابق السيولة وتقليل مخاطر التمويل على مدى سنة واحدة. يتطلب الأمر الحفاظ على نسبة لا تقل عن ١٠٠٪ وفقاً للإرشادات التنظيمية. وفيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | عند الطلب خلال شهر واحد | ٦ إلى ٦ أشهر | ٦ إلى ١٢ أشهر | ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|---|-------------------------|---------------|---------------|---------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | ١١.٨٧٨ | ٣.٢٤٥ | ١.٢٩١ | ٣.٩٢٧ | ١.٨٥٦ | ٢٢.١٩٧ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | ١٧.٥٧٩ | ١٥.٤٨٧ | ٤.٨١٣ | - | - | ٣٧.٨٧٩ |
| استثمار في صكوك | ٩.٢٢٨ | ١.٣٨٢ | ١.٩٥٢ | ١.٢٧٥ | ٣٤.٠٤٨ | ٥٦.٨٨٥ |
| مديونيات المرابحة | ٢.٩١١ | ١٤.٦٨٠ | ٧٩٦ | ٢.٦٩٩ | ٣.٨٠٩ | ٢٤.٨٩٥ |
| إجارة - بالصافي | ٦٤٢ | ١.٢٠٦ | ١.٨٦٤ | ٨.٤٠٥ | ٣١.٦٠٦ | ٤٣.٧٢٣ |
| المشاركة المتناقصة | ٦٠٢ | ٢.٧٥٩ | ٣.٤٢٦ | ٢٢.٦٦٨ | ١٨٩.٩٥٦ | ٢١٩.٤١١ |
| إجارة موصوفة في الذمة | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | - | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | ١١ |
| الوكالة بالاستثمار | ٤١٧ | ٦.٧٥٨ | ١٣.٠٤٧ | ٢٨.٨٥٦ | ٤٢.٧٥١ | ٩١.٨٢٩ |
| بطاقة الائتمان | - | ٩٥ | - | - | - | ٩٥ |
| ممتلكات ومعدات (بالصافي) | - | - | - | - | ١.١٢١ | ١.١٢١ |
| أصول أخرى | ٥.١٤٤ | - | - | - | - | ٥.١٤٤ |
| إجمالي الأصول | ٤٨.٤٠١ | ٤٥.٦١٤ | ٣٦.١٩١ | ٦٧.٨٣٣ | ٣٠٥.٤٣٤ | ٥٠٣.٤٧٣ |
| التدفقات النقدية الواردة من الأرباح المستقبلية | ٢,١٧٤ | ١٠,٠٥٨ | ١١,٣٢٦ | ٧٧,٩٦٤ | ٤٢,٨٤٣ | ١٤٤,٣٦٥ |

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | عند الطلب خلال شهر واحد | ٦ إلى ٦ أشهر | ٦ إلى ١٢ أشهر | ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|--|-------------------------|-----------------|------------------|------------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| حسابات جارية | ٢,٥٣٤ | ٤,٤٣٥ | ٢,٥٣٤ | - | ٣,١٦٧ | ١٢,٦٧٠ |
| مستحق إلى البنوك | ١,٣٣١ | - | - | - | - | ١,٣٣١ |
| التزامات أخرى | ٨,٣٢٤ | - | - | - | - | ٨,٣٢٤ |
| حملة شبه حقوق المساهمين | ٢١,٥٦٦ | ١٢١,٩٨٢ | ٧,٩١٥ | ١٢٦,٠٠٨ | ٦٢,٥٦٣ | ٤٠٣,٠٣٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطات) | ١,٠٢٤ | ٢,٠٤٤ | ٢,٠٤٤ | ٣,٠٦٦ | ٣,٨٩٠ | ١٢,٠٦٨ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | ١,٩٢٥ | ٧,٧٠٠ | ١٩,٢٥٠ | ٢٥,٠٢٥ | - | ٥٣,٩٠٠ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | ١٨,٦١٧ | ١١٢,٢٣٨ | ٤٩,٦٢١ | ٩٧,٩١٧ | ٥٨,٦٧٣ | ٣٣٧,٠٦٦ |
| حقوق المساهمين للمالك | - | - | - | - | ٧٨,١١٤ | ٧٨,١١٤ |
| إجمالي الالتزامات وحملة شبه حقوق المساهمين وحقوق المالكين | ٣٣,٧٥٥ | ١٢٦,٤١٧ | ٧٣,٤٤٩ | ١٢٦,٠٠٨ | ١٤٣,٨٤٤ | ٥٠٣,٤٧٣ |
| التدفقات النقدية الصادرة عن الأرباح المستقبلية | ١,٥٩٤ | ٦,٦٠٥ | ٥,٧٢٦ | ٢٤,٠٠٠ | ٦,٥٦٠ | ٤٤,٤٨٥ |
| إجمالي فجوة السيولة | ١٤,٦٤٦ | (٨٠,٨٠٣) | (٣٧,٢٥٨) | (٥٨,١٧٥) | ١٦١,٥٩٠ | - |
| الفجوة التراكمية للسيولة | ١٤,٦٤٦ | (٦٦,١٥٧) | (١٠٣,٤١٥) | (١٦١,٥٩٠) | - | - |

فيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | عند الطلب خلال شهر واحد | ٦ إلى ٦ أشهر | ٦ إلى ١٢ أشهر | ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|---------------------------------------|-------------------------|---------------|---------------|---------------|-----------------|----------------|
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | ٢٦.٠١٥ | ٢.٢٠٢ | ٢.٤٢٦ | ٢.٥٨٢ | ١.٨٢٦ | ٣٥.٠٥١ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | ٣٧.٦٨٨ | ٦١.٦٠٠ | ٣.٨٥٠ | - | - | ١٠٣.١٣٨ |
| استثمارات في الصكوك | ٦.٢٥١ | ١.٠٤٣ | ٣.٠٠٠ | ١.٩٥٢ | ١٨.٩٥٦ | ٤٠.٢٠٢ |
| مديونيات المرابحة | ٢.٢١٦ | ١٤.١٦٥ | ٧٧٨ | ٢.٧٩٥ | ٣.٦٥٤ | ٢٣.٦٠٨ |
| إجارة - بالصافي | ٢٦٠ | ١.٠٤٢ | ١.٥٦١ | ٧.٧١٨ | ٣٨.١٤٠ | ٤٨.٧٢١ |
| المشاركة المتناقصة | ٣٩١ | ٢.١٥٧ | ٢.٩٥٩ | ٢٣.٥٤٨ | ١٤٧.٣٤٥ | ١٧٦.٤٠٠ |
| إجارة موصوفة في الذمة | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | - | ٢ | ٢ | ٦ | ٧ | ١٧ |
| الوكالة بالاستثمار | ٣٠٠ | ٥.٣٨٧ | ٧.٣١١ | ٣٢.٥٣٨ | ٤٧.٩٨٩ | ٩٣.٥٢٥ |
| بطاقة الائتمان | - | ٣١ | - | - | - | ٣١ |
| ممتلكات ومعدات (بالصافي) | - | - | - | - | ٩١٥ | ٩١٥ |
| أصول أخرى | ٣.٢٥٨ | - | - | - | - | ٣.٢٥٨ |
| إجمالي الأصول | ٧٦.٣٧٩ | ٨٧.٦٢٩ | ٢١.٨٨٧ | ٨٠.١٣٩ | ٢٥٩.١١٥ | ٥٢٥.١٤٩ |

فيما يلي فترات استحقاق الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: (تابع)

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | عند الطلب خلال شهر واحد | ١ إلى ٦ أشهر | ٦ إلى ١٢ أشهر | ١ إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|---|-------------------------|--------------|---------------|---------------|-----------------|----------|
| حسابات جارية | ٢٠,٦٨ | ٣,٦١٩ | ٢٠,٦٨ | - | ٢,٥٨٧ | ١٠,٣٤٢ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | ٣٨٩ | - | - | - | - | ٣٨٩ |
| التزامات أخرى | ٨,١٨٨ | - | - | - | - | ٨,١٨٨ |
| حملة شبه حقوق المساهمين | ٧٩,١٢٩ | ١٦٥,٤٠٦ | ٨٧,٦٥٩ | ٦١,٠٣١ | ٥٨,٦٥٩ | ٤٥١,٨٨٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطات) | ٧٩٩ | ١,٥٩٤ | ١,٥٩٤ | ٢,٣٩١ | ٣,٠٥٩ | ٩,٤٣٧ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية بموجب وكالة | ٤٥,٧٧٧ | ٨٦,٦٢٨ | - | - | - | ١٣٢,٤٠٥ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | ٣٢,٥٥٣ | ٧٧,١٨٤ | ٨٦,٠٦٥ | ٥٨,٦٤٠ | ٥٥,٦٠٠ | ٣١٠,٤٢٢ |
| حقوق المساهمين للمالك | - | - | - | - | - | ٥٤,٣٤٦ |
| إجمالي الالتزامات وحملة شبه حقوق المساهمين وحقوق المالكين | ٨٩,٧٧٤ | ١٦٩,٠٢٥ | ٨٩,٧٢٧ | ٦١,٠٣١ | ١١٥,٥٩٢ | ٥٢٥,١٤٩ |
| التدفقات النقدية الصادرة عن الأرباح المستقبلية | ٢,١٠٦ | ٦,٦٢٥ | ٣,٩٠٩ | ١٦,٨٠٠ | ٦,٧٢٢ | ٣٦,١٦٢ |
| إجمالي فجوة السيولة | (١٣,٣٩٥) | (٨١,٣٩٦) | (٦٧,٨٤٠) | ١٩,١٠٨ | ١٤٣,٥٢٣ | - |
| الفجوة التراكمية للسيولة | (١٣,٣٩٥) | (٩٤,٧٩١) | (١٦٢,٦٣١) | (١٤٣,٥٢٣) | - | - |

تُحلل الجداول أدناه الالتزامات المالية للنافذة في مجموعات استحقاق ملائمة بناءً على فترات استحقاقها التعاقدية، وفي حالة عدم وجود فترات استحقاق تعاقدية، تعتبر الأرصدة "مستحقة عند الطلب".

| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | عند الطلب خلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | إجمالي فرعي أقل | ١ إلى ٥ سنوات | الإجمالي |
|--|-----------------------|----------------|-----------------|---------------|----------|
| حسابات جارية | ١٢,٦٧٠ | - | - | - | ١٢,٦٧٠ |
| شبه حقوق المساهمين - حسابات الاستثمار التشاركي | ١٣٠,٥٨٩ | ١٢٩,٢١٦ | ٢٦٦,٨٠٦ | ١٣٦,٢٢٨ | ٤٠٣,٠٣٤ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | ١,٣٣١ | - | ١,٣٣١ | - | ١,٣٣١ |
| التزامات أخرى | ٨,٣٢٤ | - | ٨,٣٢٤ | - | ٨,٣٢٤ |

| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | عند الطلب خلال ٣ أشهر | ٣ إلى ١٢ شهراً | إجمالي فرعي أقل | ١ إلى ٥ سنوات | الإجمالي |
|--|-----------------------|----------------|-----------------|---------------|----------|
| حسابات جارية | ١٠,٣٤٢ | - | - | - | ١٠,٣٤٢ |
| شبه حقوق المساهمين - حسابات الاستثمار التشاركي | ٢٤٣,٦٩٥ | ١٤١,٤٧٧ | ٣٨٥,١٧٢ | ٦٦,٧١٢ | ٤٥١,٨٨٤ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | ٣٨٩ | - | ٣٨٩ | - | ٣٨٩ |
| التزامات أخرى | ٨,١٦٣ | - | ٨,١٦٣ | - | ٨,١٦٣ |

نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | النسبة | النسبة |
|-------|-------|--------|--------|
| ١٠٥,٨ | ٢٤٤,٥ | ١٠٥,٨ | ٢٤٤,٥ |

نسبة صافي التمويل الثابت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | النسبة | النسبة |
|--------|-------|--------|--------|
| ١٢٢,٧١ | ١١٦,٢ | ١٢٢,٧١ | ١١٦,٢ |

٣-٢٩ مخاطر السوق

تشمل مخاطر السوق مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر حقوق المساهمين.

(أ) مخاطر العملة

يتعرض مُزن إلى مخاطر العملة من خلال معاملاته بالعملات الأجنبية. العملة الأجنبية الرئيسية التي تتعرض لها مُزن هي الدولار الأمريكي المرتبطة فعليًا بالريال العماني. تقوم مُزن بتمويل جزء كبير من أصولها المالية بنفس عملات القياس ذات الصلة وذلك لتخفيف تعرضها لمخاطر العملة الأجنبية.

(ب) مخاطر معدل الربح

تتمثل مخاطر معدل الربح في مخاطر تعرض مُزن لخسارة مالية نتيجة عدم التوافق في معدلات الربح على الأصول وحسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح على حملة حسابات الاستثمار بناءً على اتفاقيات مشاركة الأرباح. لذلك، لا تخضع مُزن لمخاطر معدل ربح جوهرية. ومع ذلك، فإن اتفاقيات مشاركة الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية بديلة عندما لا تسمح نتائج مُزن بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع معدلات السوق.

تتبع مُزن سياسة توزيع أرباح توضح تفاصيل عملية توزيع الأرباح وإدارتها، بما في ذلك إنشاء احتياطي معادلة الربح

ومخاطر الاستثمار. وتقع مسؤولية إدارة مخاطر معدل الربح على عاتق لجنة إدارة الأصول والالتزامات بمُزن.

تم إدارة مخاطر معدل الربح من خلال مراقبة حساسية الأصول والالتزامات المالية لمُزن لمختلف صدمات معدل الربح الموحدة. تشمل الصدمات الموحدة ١٠٠ نقطة أساس و٢٠٠ نقطة أساس من تحولات متوازية في منحنيات العائد التي يتم أخذها في الاعتبار على أساس شهري. يتم تحليل تأثير هذه الصدمات في سياق تأثيرها على الأرباح والقيمة الاقتصادية. تتم مقارنة التأثير بالحدود الداخلية التي تم وضعها بما يتوافق مع إرشادات البنك المركزي العُماني ولجنة بازل. تتم مراجعة التحليل بانتظام من قبل الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

فيما يلي أثر التحول الموازي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في معدل الربح:

| كما في ديسمبر ٢٠٢٥ | ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة | ٢٠٠ نقطة أساسية انخفاض |
|----------------------------------|-----------------------|------------------------|
| أثر الأرباح - ريال عماني بالآلاف | ٤,٥٤٣ | (٤,٥٤٣) |
| كما في ديسمبر ٢٠٢٤ | ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة | ٢٠٠ نقطة أساسية انخفاض |
| أثر الأرباح - ريال عماني بالآلاف | ٣٨٣ | (٣٨٣) |

٣٠-٣٩ مخاطر السوق (تابع)

فجوة حساسية معدل الربح

تنشأ الحساسية لمعدلات الربح من عدم التطابق في الفترة إلى إعادة تسعير الأصول والالتزام المقابل. تقوم مُزَن بإدارة عدم التطابق باتباع توجيهات السياسة وتقليل المخاطر عن طريق مطابقة إعادة تسعير الأصول والالتزامات.

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | متوسط معدل الربح الفعلي | عند الطلب خلال ٦ أشهر | ٣ إلى ١٢ أشهر | ٥ إلى ٥ أشهر | أكثر من ٥ سنوات | غير محمل بالربح | الإجمالي |
|---|-------------------------|-----------------------|------------------|----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| % | % | % | % | % | % | % | % |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | لا يوجد | - | - | - | - | ٢٢,١٩٧ | ٢٢,١٩٧ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | %٠٠ | ٣٤,٣٠ | - | - | - | ٣٧,٨٧٩ | ٣٧,٨٧٩ |
| أصول مالية بالتكلفة المهلكة | %٥,٢ | ١,٦٠ | ١,٩٥٢ | ١٨,٨٥٨ | ١٦,٤٦٥ | - | ٥٦,٨٨٥ |
| مديونيات المرابحة | %٥,٣ | ١٧,٥٩١ | ٧٩٦ | ٢,٦٩٩ | ٣,٨٠٩ | - | ٢٤,٨٩٥ |
| إجارة - بالصافي | %٤,١ | ١,٨٤٨ | ١,٨٦٤ | ٨,٤٠٥ | ٣١,٦٠٦ | - | ٤٣,٧٢٣ |
| المشاركة المتناقصة | %٦,٢ | ٣,٣٦١ | ٣,٤٢٦ | ٢٢,٦٦٨ | ١٨٩,٩٥٦ | - | ٢١٩,٤١١ |
| إجارة موصوفة في الذمة | %٥,٦ | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | %٥,٣ | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | - | ١١ |
| الوكالة بالاستثمار | %٠,٦ | ٧,١٧٥ | ١٣,٠٤٧ | ٢٨,٨٥٦ | ٤٢,٧٥١ | - | ٩١,٨٢٩ |
| بطاقة الائتمان | %٠٠ | - | - | - | - | ٩٥ | ٩٥ |
| ممتلكات ومعدات (بالصافي) | لا يوجد | - | - | - | - | ١,١٢١ | ١,١٢١ |
| أصول أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٥,١٤٤ | ٥,١٤٤ |
| إجمالي الأصول | ٧٤,٦١٧ | ٣٠,٠٨٧ | ٨١,٤٨٩ | ٢٨٤,٥٩١ | ٣٢,٦٨٩ | ٥٠٣,٤٧٣ | ٥٠٣,٤٧٣ |
| حسابات جارية | لا يوجد | - | - | - | - | ١٢,٦٧٠ | ١٢,٦٧٠ |
| مستحق إلى البنوك | %٠٠ | ١,٣٣١ | - | - | - | - | ١,٣٣١ |
| التزامات أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٨,٣٢٤ | ٨,٣٢٤ |
| حملة شبه حقوق المساهمين | لا يوجد | ١٣٥,٨٤٨ | ٥٩,٣٦٥ | ١٢٠,٢٣٣ | ٨٧,٥٨٨ | - | ٤٠٣,٠٣٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطيّات) | %٠,٧ | ٣,٠٦٨ | ٢,٠٤٤ | ٣,٠٦٦ | ٣,٨٩٠ | - | ١٢,٠٦٨ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | %٤,٧ | ١,٩٢٥ | ٧,٧٠٠ | ١٩,٢٥٠ | ٢٥,٠٢٥ | - | ٥٣,٩٠٠ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | %٥,١ | ١٣٠,٨٥٥ | ٤٩,٦٢١ | ٩٧,٩١٧ | ٥٨,٦٧٣ | - | ٣٣٧,٠٦٦ |
| حقوق المساهمين للمالك | لا يوجد | - | - | - | - | ٧٨,١١٤ | ٧٨,١١٤ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المالكين | ١٣٧,١٧٩ | ٥٩,٣٦٥ | ١٢٠,٢٣٣ | ٨٧,٥٨٨ | ٩٩,١٠٨ | ٥٠٣,٤٧٣ | ٥٠٣,٤٧٣ |
| فجوة البنود في الميزانية العمومية | (٦٢,٥٦٢) | (٢٩,٢٧٨) | (٣٨,٧٤٤) | ١٩٧,٠٠٣ | (٦٦,٤١٩) | - | - |
| الفجوة التراكمية للسيولة | (٦٢,٥٦٢) | (٩١,٨٤٠) | (١٣٠,٥٨٤) | ٦٦,٤١٩ | - | - | - |

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | متوسط معدل الربح الفعلي | عند الطلب خلال ٦ أشهر | ٣ إلى ١٢ أشهر | ٥ إلى ٥ أشهر | أكثر من ٥ سنوات | غير محمل بالربح | الإجمالي |
|---|-------------------------|-----------------------|------------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| % | % | % | % | % | % | % | % |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني | لا يوجد | - | - | - | - | ٣٥,٠٥١ | ٣٥,٠٥١ |
| مستحق من بنوك ومؤسسات مالية | %٥,٤ | ١٠,٩٨٦ | - | - | - | ١,١٥٣ | ١٠,٣٣٩ |
| أصول مالية بالتكلفة المهلكة | %٥,٦ | ٧,٢٩٥ | ٣,٠٠٠ | ١٥,٦٠٨ | ١٤,٢٩٩ | - | ٤٠,٢٠٢ |
| مديونيات المرابحة | %٥,٨ | ١٦,٣٨١ | ٧٧٨ | ٢,٧٩٥ | ٣,٦٥٤ | - | ٢٣,٦٠٨ |
| إجارة - بالصافي | %٤,٣ | ١,٣٠٢ | ١,٥٦١ | ٧,٧١٨ | ٣٨,١٤٠ | - | ٤٨,٧٢١ |
| المشاركة المتناقصة | %٦,٢ | ٢,٥٤٨ | ٢,٩٥٩ | ٢٣,٥٤٨ | ١٤٧,٣٤٥ | - | ١٧٦,٤٠٠ |
| إجارة موصوفة في الذمة | %٥,٥ | - | - | - | - | ٢٨٣ | ٢٨٣ |
| إجارة الخدمات | %٤,٩ | ٢ | ٢ | ٦ | ٧ | - | ١٧ |
| الوكالة بالاستثمار | %٠,٦ | ٥,٦٨٧ | ٧,٣١١ | ٣٢,٥٣٨ | ٤٧,٩٨٩ | - | ٩٣,٥٢٥ |
| بطاقة الائتمان | %٠٠ | - | - | - | - | ٣١ | ٣١ |
| ممتلكات ومعدات (بالصافي) | لا يوجد | - | - | - | - | ٩١٥ | ٩١٥ |
| أصول أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٣,٢٥٨ | ٣,٢٥٨ |
| إجمالي الأصول | ١٣٥,٠٢١ | ١٥,٦١١ | ٨٢,٢١٣ | ٢٥١,٤٣٤ | ٤٠,٦٩١ | ٥٢٥,١٤٩ | ٥٢٥,١٤٩ |
| حسابات جارية | لا يوجد | - | - | - | - | ١٠,٣٤٢ | ١٠,٣٤٢ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية | %٠٠ | ٣٨٩ | - | - | - | - | ٣٨٩ |
| التزامات أخرى | لا يوجد | - | - | - | - | ٨,١٨٨ | ٨,١٨٨ |
| حملة شبه حقوق المساهمين | لا يوجد | ١٥٧,٩٠٧ | ١٧٤,٢٨٧ | ٦١,٠٣١ | ٥٨,٦٥٩ | - | ٤٥١,٨٨٤ |
| حساب توفير المضاربة (بما في ذلك الاحتياطيّات) | %٠,٦ | ٢,٣٩٣ | ١,٥٩٤ | ٢,٣٩١ | ٣,٠٥٩ | - | ٩,٤٣٧ |
| مستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية بموجب وكالة | %٥,٧ | ٤٥,٧٧٧ | ٨٦,٦٢٨ | ٨٦,٠٦٥ | ١٠٩,٧٣٧ | - | ١٣٢,٤٠٥ |
| حسابات الوكالة الخاصة بالعملاء | %٥,٦ | ١٠٩,٧٣٧ | ٨٦,٠٦٥ | ٥٨,٦٤٠ | ٥٥,٦٠٠ | - | ٣١٠,٤٢٢ |
| حقوق المساهمين للمالك | لا يوجد | - | - | - | - | ٥٤,٣٤٦ | ٥٤,٣٤٦ |
| إجمالي الالتزامات وحقوق المالكين | ١٥٨,٢٩٦ | ١٧٤,٢٨٧ | ٦١,٠٣١ | ٥٨,٦٥٩ | ٧٢,٨٧٦ | ٥٢٥,١٤٩ | ٥٢٥,١٤٩ |
| الفجوة المدرجة في الميزانية العمومية | (٢٣,٠٩٥) | (١٥٨,٦٦٦) | (١٨١,٧٧١) | (٢١,١٨٢) | ١٩٢,٧٧٥ | (٣٢,١٨٦) | - |
| الفجوة التراكمية للسيولة | (٢٣,٠٩٥) | (١٨١,٧٧١) | (١٦٠,٥٨٩) | ٣٢,١٨٦ | - | - | - |

٤-٢٩ مخاطر حقوق المساهمين

يتم الاحتفاظ بمراكز حقوق المساهمين في فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتم مراقبة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية المرتبطة بالسوق التي يتم توزيعها على الإدارة ويتم اتخاذ إجراءات عاجلة، إن لزم الأمر. كذلك تتم مراقبة وإدارة المحفظة وفقاً لسياسة الاستثمار المعتمدة من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس.

٥-٢٩ مخاطر التشغيل

اعتمدت مُزَن نهج المؤشر الأساسي بموجب بازل ٢ لغرض قياس تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل. يتطلب هذا النهج من مُزَن توفير ١٥% من متوسط الدخل السنوي الإجمالي لمدة ثلاث سنوات كتكلفة رأس مال لمخاطر التشغيل.

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة النافذة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع النافذة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع النافذة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة

ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تدريب وتقييم الموظفين، بما في ذلك استخدام المراجعة الداخلية. كذلك أصدر البنك بيان قابلية تحقّل الخسارة التشغيلية لرصد الخسائر ضمن فئات الخسارة التشغيلية المختلفة، ويتم إبلاغ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة عن أي تجاوز للحدود الموضوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك النافذة قاعدة بيانات للإبلاغ عن الخسارة التشغيلية.

أمن المعلومات هو عنصر أساسي في إدارة المخاطر التشغيلية. وقد نفذت النافذة أحدث البنى التحتية الأمنية مثل الجدران النارية، وأنظمة منع التسلسل، والأدوات الليئة المضادة للفيروسات، وما إلى ذلك وتجرى تقييمات دورية لمواطن الضعف لضمان أمن النظم.

كجزء من مبادرات إدارة استمرارية الأعمال، اتخذت النافذة الإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ تدابير فعالة في حالة وجود أزمة، على سبيل المثال، تدريبات الإخلاء، واختبار النظم والتطبيقات الهامة من موقع التعافي من الكوارث. لدى النافذة القدرة على التأكد من اختبار العمليات المصرفية الهامة للتأكد من استمراريته أثناء هذه المواقف.

٣٠ إدارة مخاطر رأس المال

ترد فيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال:

- ضمان استقرار النافذة الإسلامية من خلال الاحتفاظ برأس مال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- تعزيز كفاءة البنك من خلال زيادة العائد المعدل للمخاطر على مختلف مستويات التجميع، بما يضمن عدم الاحتفاظ برأس مال "فائض" دون داعٍ.
- الحد على اتخاذ قرارات مستتيرة وإدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية عبر مختلف قطاعات الأعمال.

تستند خطة إدارة رأس المال المستهدفة لمُزَن إلى إطار رأس المال التنظيمي للمخاطر وفقاً لمعايير بازل ٢، وذلك باستخدام النهج المعياري لحساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بالإضافة إلى نهج المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل على النحو الذي يحدده البنك المركزي العُماني.

تتماشى سياسة إدارة رأس المال مع سياسة البنك وتهدف إلى ضمان تخصيص مقدار مناسب من رأس المال لمُزَن على أساس العائد على رأس المال المعدل للمخاطر. يُنقَد نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر على كامل المحفظة باستثناء الخدمات المصرفية للأفراد، حيث حدد البنك المركزي العُماني حدوداً لمعدلات الربح ويجري العمل بها.

تفحص لجنة الأصول والالتزامات حالياً وتراقب كفاية رأس المال ومتطلباته على أساس مستمر لنافذة مُزَن. أوزان المخاطر الترحيحية مخصصة للأصول وفقاً للمتطلبات التنظيمية من البنك المركزي العماني. كما يتم تخصيص الأصول الممولة من شبه حقوق المساهمين بنفس أوزان المخاطر مثل الأصول الممولة من قبل حقوق المساهمين الخاصة.

تم تحديد كفاية رأس المال لمُزَن على النحو التالي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---------------------------------------|----------------|----------------|
| | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| قاعدة رأس المال | | |
| رأس المال الفئة ١ | ٧٥,٧٧٧ | ٥٢,٩٧٩ |
| رأس المال الفئة ٢ | ٣,٦٩٩ | ٩٤٠ |
| إجمالي قاعدة رأس المال | ٧٩,٤٧٦ | ٥٣,٩١٩ |
| | | |
| الأصول المرجحة بالمخاطر | | |
| مخاطر الائتمان | ٣٨٥,٤٩٠ | ٣٥٢,٩٠٨ |
| مخاطر السوق | ٢٣,٣٦١ | ٩,١٠٦ |
| مخاطر التشغيل | ١٥,٢٥٦ | ١٢,٧٢١ |
| إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر | ٤٢٤,١٠٧ | ٣٧٤,٧٣٥ |
| | | |
| معدلات رأس المال | | |
| إجمالي نسبة رأس المال الفئة ١ | ١٧.٨٧٪ | ١٤.١٤٪ |
| إجمالي نسبة رأس المال | ١٨.٧٤٪ | ١٤.٣٩٪ |

٣١ معلومات القطاعات

يتم تنظيم مُزَن في ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

١. الخدمات المصرفية للأفراد - تشمل الحسابات الجارية لعملاء القطاع الخاص وحسابات التوفير والودائع ومدىونيات المراجعة والإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة والوكالة والمشاركة المتناقصة.
٢. الخدمات المصرفية للشركات - تشمل الحسابات الجارية للعملاء من الشركات وحسابات التوفير والودائع ومدىونيات المراجعة والمشاركة المتناقصة والإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة.
٣. تشمل الخزينة والاستثمارات الاقتراضات وتمويل الأموال قصيرة الأجل وأنشطة الصرف الأجنبي.
٤. تتمثل الأنشطة الأخرى في إدارة الاستثمار والتمويل المؤسسي ولا تمثل أي منهما قطاعاً منفصلاً يمكن التقرير عنه.

تشتمل أصول والتزامات القطاع على أصول والتزامات التشغيل وهي غالبية قائمة المركز المالي ولكنها لا تتضمن بنوداً مثل الضرائب والودائع.

تتبعكس تسويات الرسوم الداخلية وتسعير معاملات التحويل في أداء كل نشاط عمل. تستخدم اتفاقيات مشاركة الإيرادات لتخصيص إيرادات العملاء الخارجيين لقطاع عمل ما على أساس معقول.

| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخزينة والاستثمارات | أخرى | الإجمالي |
|------------------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------|----------------|----------------|
| | | | | | ١٠٠٪ |
| إيرادات تشغيل القطاع | ٣,٥٨٢ | ١٧,٣٤٣ | ٥,٣٣٣ | - | ٢٦,٢٥٨ |
| إيرادات أخرى | ١٠٧ | ٨٠٣ | ١,٦٠٤ | ١٤٧ | ٢,٦٦١ |
| إجمالي الإيرادات | ٣,٦٨٩ | ١٨,١٤٦ | ٦,٩٣٧ | ١٤٧ | ٢٨,٩١٩ |
| العائد على حملة شبه حقوق المساهمين | (٢,٦٣٥) | (١١,٩٩٠) | (٣,٦٧٤) | (٣٨١) | (١٨,٦٨٠) |
| صافي إيرادات التشغيل | ١,٠٥٤ | ٦,١٥٦ | ٣,٢٦٣ | (٢٣٤) | ١٠,٢٣٩ |
| | | | | | |
| مصروفات التشغيل | (٩١٠) | (٢١١) | (١٢٩) | (١,٥٦٧) | (٢,٨١٧) |
| صافي الانخفاض في القيمة | (١,٣٥٣) | ٦٦٧ | (٣١٣) | (١٠) | (١,٠٠٩) |
| صافي ربح السنة | (١,٢٠٩) | ٦,٦١٢ | ٢,٨٢١ | (١,٨١١) | ٦,٤١٣ |
| | | | | | |
| أصول القطاع | ٦٨,٩٩٢ | ٣١٢,٧٤٥ | ١١٥,٤٧١ | ٦,٢٦٥ | ٥٠٣,٤٧٣ |
| التزامات القطاع | ٧٨,٣٥٢ | ٢٨١,٥٣١ | ٥٥,٢٣١ | ٨٨,٣٥٩ | ٥٠٣,٤٧٣ |

| في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | الخدمات المصرفية للأفراد | الخدمات المصرفية للشركات | الخزينة والاستثمارات | أخرى | الإجمالي |
|------------------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------|----------------|----------------|
| | | | | | ١٠٠٪ |
| إيرادات تشغيل القطاع | ٣,٥٥٠ | ١٤,٣٤٧ | ٥,٣١٣ | - | ٢٣,٢١٠ |
| إيرادات أخرى | ٧٦ | ٩٦٧ | ٩٠٦ | ٧٤ | ٢,٠٢٣ |
| إجمالي الإيرادات | ٣,٦٢٦ | ١٥,٣١٤ | ٦,٢١٩ | ٧٤ | ٢٥,٢٣٣ |
| العائد على حملة شبه حقوق المساهمين | (٢,٣٤٤) | (١٢,٣٣٣) | (٢,٦١١) | (٣٣٦) | (١٧,٦٢٤) |
| صافي إيرادات التشغيل | ١,٢٨٢ | ٢,٩٨١ | ٣,٦٠٨ | (٢٦٢) | ٧,٦٠٩ |
| | | | | | |
| مصروفات التشغيل | (٨٥٤) | (٢٥٠) | (١٣٩) | (١,٢٨١) | (٢,٥٢٤) |
| صافي الانخفاض في القيمة | (٨٩) | ٥٩١ | ١٢٢ | - | ٦٢٤ |
| صافي ربح السنة | ٣٣٩ | ٣,٣٢٢ | ٣,٥٩١ | (١,٥٤٣) | ٥,٧٠٩ |
| | | | | | |
| أصول القطاع | ٦٧,٠٣٧ | ٢٧٦,٧٠٤ | ١٧٧,٢٣٥ | ٤,١٧٣ | ٥٢٥,١٤٩ |
| التزامات القطاع | ٦١,٨٢٩ | ٢٦٦,٤٦٢ | ١٣٢,٧٩٤ | ٦٤,٠٦٤ | ٥٢٥,١٤٩ |

٣٢ مصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة

| ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | |
|------|------|--|
| ٨ | - | الرصيد كما في ١ يناير |
| ١٢ | ٤ | الإيرادات الناتجة من مصادر غير إسلامية للسنة |
| ٢٠ | ٤ | إجمالي المصادر |
| | - | |
| | - | استخدامات أموال الصندوق الخيري: |
| | (٢) | جمعية رعاية الأطفال المعوقين |
| | (١) | الجمعية العمانية للأشخاص ذوي الإعاقة |
| (٨) | - | الهيئة العمانية للأعمال الخيرية |
| (٣) | - | جمعية إحسان |
| (٣) | - | الجمعية العمانية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية |
| (٣) | - | جمعية بهجة العمانية للأيتام |
| (٣) | (١) | الجمعية العمانية لمتلازمة داون |
| - | - | صندوق خيري غير موزع كما في ٣١ ديسمبر |

صندوق التبرعات الرئيسي مخصص لتقديم التبرعات للمنظمات المسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. يتم تمويل هذا الصندوق من رسوم السداد المتأخرة بالإضافة إلى إيرادات توزيعات الأرباح الصافية، مما يضمن أن جميع التبرعات تتوافق مع معاييرنا الأخلاقية والدينية.

شبكة
الفروع58 فرعاً في
السلطنة1 مركزاً
للصدارةفروع لمزن
للصيرفة الإسلاميةفرعين للبنك في
الإمارات العربية المتحدة

| الفرع | رقم الهاتف | الفرع | رقم الهاتف |
|---------------------------------------|------------|-----------------------------|------------|
| فرع المكتب الرئيسي - العذبة | ٢٤٧٧٨١٩٠ | فرع المكتب الرئيسي - العذبة | ٢٤٧٧٨٣٥٥ |
| فروع منطقة شمال الباطنة | | | |
| صحار الهمبار | ٢٦٨٥٩١٠٤ | صحار الهمبار | ٢٦٨٥٩١٠٥ |
| شناص | ٢٦٧٤٧٦٦٣ | شناص | ٢٦٧٤٧٦٦٣ |
| الخابورة | ٢٦٨٠٢٣٨٠ | الخابورة | ٢٦٨٠٥١٥٥ |
| صحم | ٢٦٨٥٥٢٩٩ | صحم | ٢٦٨٥٥١٤٦ |
| المنطقة الصناعية بصحار | ٢٦٧٥٥٨٧٨ | المنطقة الصناعية بصحار | ٢٦٧٥٥٨٧٥ |
| صحار | ٢٦٨٤٠٢٣٤ | صحار | ٢٦٨٤٣٧٨٠ |
| لوى | ٢٦٧٦٢٠٧٥ | لوى | ٢٦٧٦٢٠٧٥ |
| فروع منطقة جنوب الباطنة | | | |
| السويق | ٢٦٨٦٢٧٦٤ | السويق | ٢٦٨٦٠٥١٨ |
| بركاء | ٢٦٨٨٢٠٠٧ | بركاء | ٢٦٨٨٢٣٦٨ |
| البداية | ٢٦٧٠٩٣٤٠ | البداية | ٢٦٧٠٩٢٤٠ |
| المصنعة | ٢٦٨٧٠١٨٢ | المصنعة | ٢٦٨٧١١١٨ |
| الرسناق | ٢٦٨٧٨٣٣٤ | الرسناق | ٢٦٨٧٨٣٣٢ |
| فروع منطقة ظفار | | | |
| مرباط | ٢٣٢٦٨٣٤٥ | مرباط | ٢٣٢٦٨٣٤٦ |
| صلالة | ٢٣٢٩١٣٤٦ | صلالة | ٢٣٢٩٨٠٢٧ |
| السعادة | ٢٣٢٢٥٢٨٣ | السعادة | ٢٣٢٢٥٩٢٧ |
| مستشفى السلطان قابوس | ٢٣٢١١٠٤٢ | مستشفى السلطان قابوس | ٢٣٢١١٠٩٢ |
| صلالة الجديدة | ٢٣٢٩٨٠٣٧ | صلالة الجديدة | ٢٣٢٩٦٠١٠ |
| فروع المنطقة الداخلية والظاهرة | | | |
| العراقي | ٢٥٦٩٤٣٤٢ | العراقي | ٢٥٦٩٤٣٤١ |
| الحمراء | ٢٥٤٢٢٠٠٨ | الحمراء | ٢٥٤٢٣١٢١ |
| بهلاء | ٢٥٣٦٣١٠٣ | بهلاء | ٢٥٣٦٣٨٥٩ |
| البريمي | ٢٥٦٥٣٠٣٧ | البريمي | ٢٥٦٥٥٢٢٦ |
| ضنك | ٢٥٦٧٦٢٨٣ | ضنك | ٢٥٦٧٦٢٨٤ |
| فرق | ٢٥٣٦١١٩٠ | فرق | ٢٥٣٦٠٤٤٤ |
| فرق | ٢٥٤٣٢١٤٩ | فرق | ٢٥٤٣١١٤٠ |
| عبري | ٢٥٦٩١١٦١ | عبري | ٢٥٦٩٠٧٨٢ |
| نزوى | ٢٥٤١٠٠٧٣ | نزوى | ٢٥٤١٠٠٤٣ |
| سمائل | ٢٥٣٥٠٣٥٥ | سمائل | ٢٥٣٥١٤٨٣ |

| الفرع | رقم الهاتف | الفرع | رقم الهاتف |
|-----------------------------|------------|---------------------------|------------|
| فروع منطقة شمال مسقط | | | |
| المطار | ٢٤٥٢١٤٤٨ | المطار | ٢٤٥١٠٠٠٧ |
| الخوض | ٢٤٥٣٧٩٥٠ | الخوض | ٢٤٥٣٧٩٥١ |
| الخوير | ٢٤٤٨٦٤٤١ | الخوير | ٢٤٤٨٦٤٤١ |
| العذبة | ٢٤٥٩١٣٤١ | العذبة | ٢٤٥٩٧٨٥٥ |
| بوشر | ٢٤٥٨٧٢٩١ | بوشر | ٢٤٥٨٧٢٩٤ |
| بنا | ٢٦٨٢٨٠١٤ | بنا | ٢٦٨٢٨٠١٤ |
| خصب | ٢٦٧٣١٤٤٢ | خصب | ٢٦٧٣٠٤٦٧ |
| المعيلة | ٢٤٤٥٣٣١٤ | المعيلة | ٢٤٤٥٥٩٥٧ |
| وزارة الصحة | ٢٤٢٥٣٧٧١ | وزارة الصحة | ٢٤٢٥٣٧٧٢ |
| الموالح | ٢٤٥١١١٦٤ | الموالح | ٢٤٥١١١٦٥ |
| المبنى الرئيسي | ٢٤٧٧٨١٩٠ | المبنى الرئيسي | ٢٤٧٧٨١٩٠ |
| الجمعية العمانية للسيارات | ٢٤٢٥٣٧٧٥ | الجمعية العمانية للسيارات | ٢٤٢٥٣٧٧٢ |
| السيب | ٢٤٤٢٠٤٤١ | السيب | ٢٤٤٢٣٥١١ |
| جامعة السلطان قابوس | ٢٤٤٤٦٧٦٨ | جامعة السلطان قابوس | ٢٤٤٤٦٧٥٦ |
| فروع منطقة جنوب مسقط | | | |
| الكورنيش | ٢٤٧١٣٠٤٠ | الكورنيش | ٢٤٧١٥١٠٣ |
| شاطئ القرم | ٢٤٦٠٧١٦١ | شاطئ القرم | ٢٤٦٠٧٦٨٧ |
| القرم | ٢٤٥٦٥٥٦١ | القرم | ٢٤٥٦٦٦٨٠ |
| الحي التجاري | ٢٤٧٧٨٣٥٠ | الحي التجاري | ٢٤٧٧٨٣٦٥ |
| العامرات | ٢٤٨٧٥٧٦٦ | العامرات | ٢٤٨٧٩٤٦٤ |
| الوطنية | ٢٤٥٦٣٨٣٠ | الوطنية | ٢٥٦٣٨٢٥١ |
| قريات | ٢٤٨٤٦١٠٠ | قريات | ٢٤٨٤٦٤١٥ |
| الحميرة | ٢٤٨٣٣٧٩٢ | الحميرة | ٢٤٨٣٣١٥٢٠ |
| فروع المنطقة الشرقية | | | |
| صور | ٢٥٥٤٥١٥٨ | صور | ٢٥٥٤٠٢٤٦ |
| مصيرة | ٢٥٥٠٤٥١٦ | مصيرة | ٢٥٥٠٤٠٢٦ |
| الدقم | ٢٥٤٢٧١٣٠ | الدقم | ٢٥٤٢٧١٠١ |
| جعلان | ٢٥٥٥٠١١٠ | جعلان | ٢٥٥٥٠٩٥٠ |
| جعلان بني بو علي | ٢٥٥٥٤١٣٨ | جعلان بني بو علي | ٢٥٥٥٤٠١٥ |
| إبراء | ٢٥٥٧٠١٤٤ | إبراء | ٢٥٥٧٠٠١٥ |
| الكامل | ٢٥٥٥٧٥٢٤ | الكامل | ٢٥٥٥٧٧٧٠ |
| المضبي | ٢٥٥٧٨٤٨٤ | المضبي | ٢٥٥٧٨٠١٤ |
| سناو | ٢٥٥٢٤٢١٢ | سناو | ٢٥٥٢٤٢٢٣ |

| الفرع | رقم الهاتف | الفرع | رقم الهاتف |
|---|------------------------|---------------------------|------------------------|
| فروع مزن للصيرفة الإسلامية | | | |
| العذبة | ٢٤٩٠٢٩٥٨ | العذبة | ٢٤٩٠٢٩٥٨ |
| صحار | ٢٦٨٤٦٦٩٢ | صحار | ٢٦٨٤٦٦٩٢ |
| نزوى | ٢٥٤١١٢٤١ | نزوى | ٢٥٤١١٢٤١ |
| صور | ٢٥٥٤٠٦٤٢ | صور | ٢٥٥٤٠٦٤٢ |
| صلالة | ٢٣٢٩١٣١٠ | صلالة | ٢٣٢٩١٣١٠ |
| المعيلة | ٢٤٤٦٨٠٩٤ | المعيلة | ٢٤٤٦٨٠٩٤ |
| إبراء | ٢٥٥٧٥٦٩٤ | إبراء | ٢٥٥٧٥٦٩٤ |
| المصنعة | ٢٦٨٧١٢٩٩ | المصنعة | ٢٦٨٧١٢٩٩ |
| مراكز الصدارة | | | |
| المبنى الرئيسي في العذبة | ٢٤٧٧٧٣٧٨ / ٨١٥٩ / ٨٩٥٨ | المبنى الرئيسي في العذبة | ٢٤٧٧٧٣٧٨ / ٨١٥٩ / ٨٩٥٨ |
| الخوض | ٢٤٧٧٨٦٠٨ | الخوض | ٢٤٧٧٨٦٠٨ |
| الموالح | ٢٤٣٤٨١١٨ | الموالح | ٢٤٣٤٨١١٨ |
| الجمعية العمانية للسيارات | ٢٤٢٥٣٧٧٤ | الجمعية العمانية للسيارات | ٢٤٢٥٣٧٧٤ |
| الخوير | ٢٤٤٨٧٣٥٦ | الخوير | ٢٤٤٨٧٣٥٦ |
| الحي التجاري | ٢٤٧٧٤٣٣٩ / ٤٤٩٧ / ٨٢٢٢ | الحي التجاري | ٢٤٧٧٤٣٣٩ / ٤٤٩٧ / ٨٢٢٢ |
| صور | ٢٥٥٤٥٤١٤ | صور | ٢٥٥٤٥٤١٤ |
| صحار الهمبار | ٢٦٨٥٩١٠٣ | صحار الهمبار | ٢٦٨٥٩١٠٣ |
| الرسناق | ٢٦٨٧٨٣٣٤ | الرسناق | ٢٦٨٧٨٣٣٤ |
| صياء | ٢٦٧٥٥٨٨٦ | صياء | ٢٦٧٥٥٨٨٦ |
| صحن | ٢٦٨٥٥٢٩٩ | صحن | ٢٦٨٥٥٢٩٩ |
| بركاء | ٢٦٨٨٢٣٦٨ | بركاء | ٢٦٨٨٢٣٦٨ |
| البريمي | ٢٥٦٤٢٩٨٩ | البريمي | ٢٥٦٤٢٩٨٩ |
| نزوى | ٢٥٤٣١٤٠١ | نزوى | ٢٥٤٣١٤٠١ |
| فرق | ٢٥٤٣١١٢٢ | فرق | ٢٥٤٣١١٢٢ |
| صلالة | ٢٣٢٩٨٠٩٢ | صلالة | ٢٣٢٩٨٠٩٢ |
| فروع دولة الإمارات العربية المتحدة | | | |
| أبوظبي | ٠٠٩٧١٢٦٩٧٤٠٠٠ | أبوظبي | ٠٠٩٧١٢٦٩٧٤٠٠٠ |
| دبي | ٠٠٩٧١٤٣٠٤٩٤٠٠٠ | دبي | ٠٠٩٧١٤٣٠٤٩٤٠٠٠ |

